مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة
وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية

الدكتور هيثم غالب الناهي

هذا الكتاب

سعت الدول الغربية بعد الحرب العالمية الأولى إلى نقل نموذج دولتها إلى المنطقة العربية، لاعتقادها بأن المشاكل المجتمعية وحركة التطور في أي مجتمع هي نفسها. إلا أن هذا الاعتقاد سرعان ما اصطدم بواقع طائفي وعرقي وقبلي في الدول المراد تأسيسها في المنطقة العربية أدّى في نهاية المطاف إلى فشلها.

يناقش هذا الكتاب كيفية مأسسة الدولة في الغرب وسبل تفعيلها في المنطقة العربية، عارضاً من الناحية الفلسفية والفكرية مفاهيم أربعة قرون في هذا الصدد، لينتقل إلى مقارنتها بالدولة المرتبكة، وصولاً إلى حالة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ليناقش العقل الإدراكي والعقل الأداتي والعقل التواصلي ومعالجة الأمراض الاجتماعية العربية لخلق دولة. من هنا ركز الكتاب على العقل التلفيقي والولائية والتعويلية، لينتهي في فصوله التسعة إلى أن هناك خفايا وأسراراً منعت مأسسة الدولة في المنطقة العربية، أهمها إعلان ويلسون الذي يدعو إلى الحرب خارج حدود الدول الغربية وقيادة العالم بمنظمات دولية تتيح لهم استغلال موارد منطقتنا وإجهاض بناء الدولة ومؤسساتها.

الدكتور هيثم غالب الناهي

أستاذ العلوم الجينية، والذكاء الصناعي والجبر التبولوجي، في جامعات برونيل وريتشموند وأكسفورد في بريطانيا، يشغل حالياً منصب مدير عام المنظمة العربية للترجمة. له عدد من المؤلفات، منها **تفتيت العراق** (٢٠١٣)، و**كنوز في ذاكرة الأدب** (٢٠٠٩)، و**السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط** (٢٠٠٢)، و**خيانة النص** (٢٠٠٠).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٣ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-725-4

الدولة
وخفايا إخفاق مأسستها
في المنطقة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

الدولة
وخفايا إخفاق مأسستها
في المنطقة العربية

الدكتور هيثم غالب الناهي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الناهي، هيثم غالب

الدولة وخفايا إخفاق مأسستها في المنطقة العربية/ هيثم غالب الناهي.

٢٥٦ ص.

بيليوغرافية: ص ٢٣٧ ـ ٢٤٩.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-725-4

١. الدولة ـ البلدان العربية. ٢. المجتمع العربي. أ. العنوان.

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State and the Secrets of its Institutionalization Failure in the Arab Region

By Haitham Ghaleb Al-Nahi

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

المحتويات

خلاصة الكتاب

تمهيد

ليس من الخطأ القول إن الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من نتائج خلال زمن الحرب الذي طال أمده أربع سنوات أو في ما بعد من هدوء نسبي وإخفاق اقتصادي، قد غيرت مفهوم الدولة الحديثة خارج إطار منطقة أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو كما يسمى في العرف السياسي الحالي الغرب أو دول الشمال. ولعل التغير المفصلي التاريخي المهم لهذا الحدث المستمر والمرسوم لأول مرة لعقود عدة، كان أساسه ما نادى به الرئيس الأمريكي «وودرو ويلسون» (Woodrow Wilson)، في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨م. هذا النداء لم يكن لوقف الحرب وإحلال السلام خوفاً على العالم المترامي والأرواح المزهوقة من هنا وهناك، بل كان نابعاً من وجوب استخدام الفرصة في رسم العالم وجعله جوزة ناضجة بيد المالك لا يمكنها الإفلات بحسب المثل الأمريكي. فقد لخص وودرو ويلسون ما دعا إليه بـ أربع عشرة نقطة لوقف الحرب العالمية الأولى. كان في صلب تلك النقاط، الدعوة إلى السلام في أوروبا ووضع خط عام لبناء مجتمع غربي جديد مبني على التجارة الحرة والاتّفاقيات المفتوحة، وفرض الديمقراطيات وتقرير المصير ونبذ الأهداف الخاصة، هدفها نقل الحرب خارج حدود الدول الغربية. أي تأزيم الحالة في المناطق التي تتمتع بموارد اقتصادية عالية يمكن للغرب الاستفادة منها في تطوير صناعاتها والاستحواذ على العالم. ويمكن تأكيد ذلك من خلال دعوة ويلسون إلى قيام نظام عالمي جديد، غير عصبة الأمم الذي كان يستحوذ على العالم في عصر الحرب العالمية الأولى، تقوده مؤسسة دولية تكون لديها سلطات تستطيع من خلالها حلّ المشاكل الدولية، وحرية التجارة والمواصلات وتكوين بنك نقد دولي يمكنه السيطرة مالياً على مدخلات ومخرجات الاقتصاد، والسعي إلى الديمقراطيات وتقرير المصير وفرضها دولياً، ومنع الحرب على الأراضي الأوروبية. هذه ـ في الواقع ـ هي الأسس التي استند إليها ويلسون بالصورة العلنية، ولكن إذا ما تمكنا من تشخيص هذه النقاط وتحليلها سنجد أنّ دول الحلفاء على الرغم من رفضهم هذه النقاط وولعهم بتأكيد وجود الدولة الليبرالية ومأسستها

في المناطق التي تمّ احتلالها خلال الحرب العالمية الأولى وعصر الاستعمار والإمبريالية، سرعان ما عادوا إلى تفعيل نقاط ويلسون مع بداية أربعينيات القرن العشرين في المنطقة العربية من خلال تكريسهم الدكتاتوريات العسكرية، متناسين أهدافهم في بناء دولة ليبرالية في المناطق التي استعمروها. وعليه فإن دول التحالف كانت تبحث عن ذاتها السلطوية للخروج من هذا المأزق وإعادة بناء مؤسساتها التي أنهكتها الحروب المباشرة والجانبية، ناهيك عن اتّساع رقعة سيطرتها وعدم إمكانية قيادة النزاعات في تلك المناطق بأقل خسائر.

ولكن ما هو شكل الدولة قبل الحرب العالمية الأولى في الغرب والشرق، وكيف تمت مأسستها غربياً في أوروبا وكيف تم تطورها لتصل إلينا بهذا الشكل، بحيث تجعلهم يفخرون بها ويحاولون فرض هذا النموذج على الدول الأخرى حين استعمروا بلداننا؟ السؤال المهم المطروح عند مدرج إقلاع الحديث عن هذا الموضوع هو، هل كانت هناك دول أو سلطات رافقت التطورات الفكرية والتاريخية لتطور الدولة الغربية، ولو كانت كذلك فبأي اتجاه فكري آخر كانت خلال حقبة تطور المفاهيم الفكرية لمأسسة الدولة؟ كل هذه الأسئلة ومنها يتفرع الكثير نتيجة التواتر الحدثي وتطور العقلية الفكرية المرافقة للتطور الجدلي التاريخي سوف نحاول عرضه ومناقشته، وصولاً إلى فهم الحالة العربية وإخفاق مأسسة الدولة في منطقتنا.

أولاً: مفهوم الدولة بين النشأة الأولى وتطور حداثة هيكليتها

إن هيكلة الدولة في أوروبا وكيفية تطورها مرت بحالات عديدة، بعضها لفتراتٍ طويلة منها تفتيت وإعادة تركيب المفاهيم المجتمعية وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض، لينتقل المجتمع لإعادة قراءة العلاقة ما بين مالكي وسائل الإنتاج والأفراد في المجتمع، بعد أنْ كان مفهوم الدولة لا يتعدى عناصر السلطة في الملك وجمع الضرائب بواسطة القوة الضاربة من الجيش والعسكر[1]. هذه الإرباكة في المجتمع الأوروبي سرعان ما صار لها بُعدها الاقتصادي كي يمكن الحفاظ على الدولة وتسييرها تسييراً صحيحاً مع البناء وإعادة التقييم؛ فلذا على مدى عدة قرون كانت الدولة في أوروبا تبرز عالية المقام مرة ومن ثمّ تهبط لتكون لا تمثل إلا القوة بالسلطة والجيش، ولكن قد أدّى العامل الاقتصادي وتغيُّر وسائل التواصل في المجتمع دوراً كبيراً في تغيير المفاهيم. هذه المفاهيم بالتأكيد كانت نتاج خبرة قراءة المجتمع من الناحية السوسيولوجية والنفسية مكنت بعضهم من تفكيك الواقع وإعادة ترتيبه لاستخلاص النخبوية في مجمل الوقائع والإشكالات التي مورست ضمن سلطة الدولة[2]. لذا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين كان الكَمّ الفكري في

(١) Julian Freund, «Critique of Theories of Social Epistemology and Humanities: Studies in Honor of Julien Freund,» *European Journal of Social Sciences* (Droz - Geneva), vol. 19, nos. 54-55 (1981).

(٢) Georges Blanadier, *Sociologie actuelle de l'Afrique Noire: Dynamique des changements sociaux en Afrique centrale*, bibliothèque de Sociologie contemporaine (Paris: Presses Universitaires de France, 1955, 5ème éd., 1992).

منهجة وهيكلة الدولة في أوروبا ذا كنز معرفي متكرر ومتواتر ومتراكم، تمكّن مفكروهم الجدد من دراسته واستنتاج ما يمكن استنتاجه من فكر أُسند وصاحبَ تاريخياً أسماء مفكري تلك المرحلة(٣).

بدأ المفكرون، بالتأكيد بعد إعادة ترتيب المجتمع ودراسة العلاقة النفسية والسوسيولوجية، يبحثون في كيفية التفريق ما بين الموهبة والإبداع والجنون من خلال التعمق في دراسة العلوم الإنسانية وسببيتها، ومؤثراتها على أفراد المجتمع، أي أنّهم حاولوا إزالة القناع عن العلوم الإنسانية لدراسة المجتمع كما بدا لهم وليس كما تُريد السلطة أنْ تظهر النتائج، وخصوصاً تلك التي تُعطي الفرد فرصة التعبير عن نفسه حتّى ولو كان في الموسيقى والرسم والشعر أو الأدب. هذه الحالة جعلت المفكرين، مع تفاقم المشاكل المجتمعية بسبب الاقتصاد، تعمل على التوعية التربوية لإيجاد مكامن اقتصادية تنعش المجتمع وتديمه، فتغير مفهوم الدولة بعد ذلك من سلطة من الملك أو غيره والجيش والضرائب إلى مفهوم يضم في داخله وسائل الإنتاج ومالكيها والدولة والجيش وأداة رفد الدولة ضريبياً بالمال، لتتمكن من تنفيذ العقد الاجتماعي والقانون على الأفراد من دون الانتباه لضرورات تقديم الخدمات لأفراد المجتمع أو العناية بهم. وذلك لكون الحالة الاقتصادية في حينه لا تتعدى علاقة الدولة بمالكي وسائل الإنتاج، ولكن هذا لم يمنع من التفكير في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين من التفكير بصيغة تخرج المجتمع من واقعة الاستعبادي لمالكي وسائل الإنتاج إلى الإسهام في هيكلة الدولة وبنائها وتطويرها بما ويتناسب مع الواقع الذي يعيشه المجتمع(٤).

نشط الفكر في جوانب هيكلة الدولة وبنائها بصورة ملفتة للنظر حتّى غيرت العالم باتّجاه جديد مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. ولعل بروز ماركس عام ١٨٤٨م، بفكرٍ جديدٍ يناقش مبدأ ضرورة مساهمة الطبقة العاملة في قيادة الدولة، لكونها الأداة الفاعلة للإنتاج ومن دونهم لا قيمة لوسائل الإنتاج، قد حفزت الكثير من المفكرين في سبل مقومات الدولة المؤسساتية. هذه الفكرة أو النظرية التي طرحها ماركس بقوة، أعطت شحنة جديدة لبناء وهيكلة الدولة، على الرغم من أنّ ماركس والشيوعية يعتبران الدولة حالة ستنتهي مع العدالة المجتمعية(٥)؛ فتعددت اتّجاهات وسبل هيكلة الدولة ونقلتها نقلة نوعية، منها ضرورات تطوير وسائل الإنتاج والتركيز على الاقتصاد لأنه هو الأساس في ديمومة التطور وتنمية المجتمع وبناء دولة الرفاه. طبعاً كان هاجس التمايز الطبقي عند ماركس هو الأساس في تفعيل المفهوم وفق النظريات الهيغلية التي تتلمذ عليها، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة المادية التاريخية وغيرها بقدر ما نود التعريج على تطور منهجية مفهوم الدولة الأوروبية أو الغربية. ويبدو أنّ فكرة ماركس قد حفزت العديد من المفكرين في المجتمع الأوروبي

(٣) Carl Schmitt, *La Notion de politique: Théorie du partisan*, préface par Julien Freund (Paris: Flammarion, 1992), pp. 18-19.

(٤) Jerrold Seigel, *The Idea of the Self: Thought and Experience in Western Europe since the Seventeenth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(٥) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Lectures on the Philosophy of Religion*, edited by Peter C. Hodgson (Oxford: Oxford University Press, 1990).

على تطوير المفاهيم المجتمعية ومعالجة ظواهره والانتقال من العلوم الإنسانية المؤثرة في المجتمع إلى العلوم البحتة التي يمكنها أنْ تؤمن المكننة وتطور الصناعة وتزيد الإنتاج لتصل الأمة إلى مرحلة الرفاه الاجتماعي(٦). ومن هنا بدا الوضع في مأسسة الدولة يتسم بالصراع ما بين الرأسمالية والاشتراكية، أي صراع ما بين الطبقية ومن يريد السيطرة على المجتمع واستعباده، فظهرت الليبرالية وبعدها الليبرالية الجديدة التي أدخلت، إضافة إلى ما أضافه ماركس، حقوق الإنسان وحرية الفكر وحرية العبادة وحريات أخرى(٧).

ثانياً: نظرة عامة حول الحماقة والحضارة

ما وصلت إليه الدولة الحديثة من هيكلة وسبل تتابعها كان يصب في تحديد المتناقضات المجتمعية وحلها. كان هناك صراع أوروبي بين الحماقة والحضارة كما يصفها مفكرو عصر التنوير وما بعده؛ فهناك عناصر أساسية أدت دوراً كبيراً في أولوياتها لصياغة العالم ودولته قبل انحطاط الدولة العثمانية وانتهائها في الحرب العالمية الأولى، والإيذان بإعلان فكرة الدولة الحديثة في المناطق التي تمّ احتلالها وتقسيمها وفق اتّفاقات العالم الجديد. وعليه سنحاول أنْ ندرس الحماقة والحضارة من وجهة نظر المفكرين الغربيين في الحقب الزمنية التي عاصرت نشوء الدولة وهيكلتها، لنتمكن من رسم ملامح صورة انتقال الدولة الغربية الحديثة إلى المنطقة العربية وأسباب إخفاقها؛ فهي صراعات قد لا تعنينا بشيء، إلا إنها من دون شكّ تلخص التوجه الإنساني وتفاعله فلسفياً وفكرياً مع الأحداث، ولكن لكلّ حدث خصوصياته المنعكسة على المجتمع والأفراد.

على الرغم من أنّ الحرب العالمية الأولى انتهت بالاستعمار ومبرراته من قبل الدول الغربية، إلا أنّهم أرادوا أنْ يكونوا أكثر حرصاً، ولو نظرياً، على الشعوب التي احتلت أراضيها، وأكثر حرصاً على كيان حياتهم وعلاقاتهم المجتمعية التي اعتبروها بصورة ما لا تختلف كثيراً عن حركة التطور المجتمعي في أوروبا الغربية. من ناحية أخرى، ولكون المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدبلوماسية (الخارجية) في دول الحلفاء التي احتلت المنطقة العربية قد اعتادت على هذه الهيكلة المؤسسية للدولة في بلدانها، أرادوا أنْ لا يتغير وضع الأداء لعنصر الجيش والخارجية في مؤسساتها حتّى ولو كانوا خارج أسوار وطنهم وفي مستعمرات خارج إطار الفكر الذي يحملونه. وهو ما ينعكس سلباً على مستقبل تلك المؤسستين، في حال انتقال عناصرها من المستعمرة إلى بلاده مرة ثانية. ومع هذا فقد صاحب الأداء الليبرالي للدولة الغربية لما بعد حقبة الاستعمار سلوكية غربية. في حينه نقضت دول الحلفاء كلّ ما قاله مفكرو الغرب بعد عصر التنوير وما أرادوا أنْ يكون له بُعد عالمي مسيطر ونافذ عبر المحيطات. وفي رأينا كان عصراً تنويرياً، لربما، في بلادهم إلا أنه في المستعمرات لم

(٦) Nicos Poulantzas, *The Poulantzas Reader: Marxism, Law and the State*, edited by James Martin (New York: Verso Books, 2008).

(٧) Stuart Hall, «Nicos Poulantzas: State, Power, Socialism,» *New Left Review*, vol. 1, no. 119 (January-February 1980).

يكن إلا عصراً ظلامياً على الرغم من محاولتهم تطبيق نشأتها وهيكلتها وفق الليبرالية الحديثة. على أية حال، لنعود إلى الحديث عن الحماقة والحضارة وصراعاتهما لما قبل نضج المفاهيم الليبرالية وتشكيل الدولة الحديثة الغربية على أسس هذه المفاهيم التي استمرّت حقبتها أو حِقبها قروناً(٨).

لعل الاهتمام بتلك العلوم الإنسانية المتمثلة بعلم الاجتماع وعلم الأعراف البشرية لم يكن أمراً قد جاء مصادفة، بقدر ما هو متعلق بالحالة الاجتماعية الأوروبية في حينه، الباحثة عن صفة القيادي ليس في السلطة والتسلط عند الأخذ بمعنى كيفية نشأة الدولة فحسب، بل لكونها حدثت في حقبة كانت مزدحمة بالآراء حول الدولة وأساليب إعادة هيكلتها؛ فعلى سبيل المثال، نهضت العلوم وعلاقتها بالتصنيع والتشجيع من قِبل سلطة الدولة في الفترة التي عاصرها وهضمها فكراً وفلسفة الفيلسوف الروسي المولد والمتوفى في بلجيكا ألكساندر كوجيف (Alexandre Kojève) (١٩٠٢ ـ ١٩٦٨)(٩)، حتّى فترة الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر (Jean-Paul Charles Aymard Sartre) (١٩٠٥ ـ ١٩٨٠). أي أنّ حالة الاهتمام في تطوير المفاهيم الخاصة بالدولة ومؤسساتها الليبرالية أو الماركسية باتت تنهل من الواقع المجتمعي المعرفي والعلمي، لكي تتمكن من وصف الحالة بما يتوافق فيها المجتمع مع حالة الإنتاج لتطوير وحدة القوانين والمؤسسات، ولتبيّن المظهر الحقيقي للدولة الغربية. فعلى الرغم من أننا نريد أنْ نلج التعبير عن الدولة وكيفية وصولها إلى المنطقة العربية بكلّ سلبياتها وإيجابياتها بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لا يمنعنا من متابعة استمرار التطور، صعوداً، مبدأ الدولة الليبرالية الحديثة التي يقابلها مع التقدّم في ثمانينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته، أفول نجم الدولة الليبرالية الحديثة في المنطقة العربية واستبدالها بدكتاتوريات عسكرية تعسفية(١٠).

ثالثاً: أثر السلطة المرتبكة على بنيوية المجتمع العربي

إنَّ استخدام مفهوم الخلافة الإسلامية وتخدير المجتمع العربي في هذا الأفيون، قد أدّى دوراً كبيراً في عملية نأي المجتمع عن التطور؛ فمفهوم الحرام وما يغضب الله مع الفقر والحاجة والأمية، مكّن السلطة العثمانية التي نسميها بـ السلطة المرتبكة، من إبقاء حالة الدولة محصورةً بالخليفة أو السلطان وكل ما يحوم حوله، لا بدّ من أنْ يكون ولاؤه للسلطان من دون غيره. وفي الولايات الواقعة تحت سلطة السلطة المرتبكة لا وجود فيها إلا للوالي والجيش. بالتأكيد، على مدى خمسة قرون إلا نيفاً من السنوات، لم يكن في تلك الولايات البعيدة عن السلطنة اقتصاد إلا جمع الضرائب.

(٨) Jurgen Habermas and Jacques Derrida, «February 15, Or What Binds Europeans Together: A Plea for a Common Foreign Policy, Beginning in the Core of Europe,» in: *The Derrida-Habermas Reader*, edited by Lasse Thomassen (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006), pp. 270-277.

(٩) Alexandre Kojève, *Outline of a Phenomenology of Right*, edited by Bryan-Paul Frost; Translated by Robert Howse (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000).

(١٠) Michel Foucault, *History of Madness*, edited by Jean Khalfa; Translatet by Jonathan Murphy (New York: Routledge, 2006).

أي أنّ منهجة الدولة الأوروبية في تفعيل العقل التواصلي والعقل الإرادي وبناء الوعي نحو الإبداع وصولاً إلى دولة المؤسسات خلال خمسة قرون، كانت السلطة العثمانية في عمق الفترة نفسها تراوح مكانها من دون تقدّم يذكر، باستثناء الحروب وزج أفراد المجتمع تحت مسميات دينية في محرقة الحرب التي استمرّت طيلة عهد السلطة العثمانية(١١).

من خلال الانقسام والشرخ الاجتماعي الذي آلت إليه السلطة العثمانية وجعلت منه حالة أزلية، لتتمكن من بسط نفوذها في أي بقعة تراها تُزيد من مساحتها ومن خراجها، بقي المجتمع العربي يعجّ بحالة من التهميشية والعوز والفقر امتدّت إلى فترات طويلة حتّى نهاية السلطة المرتبكة. ولعل عدم قدرتها في بسط نفوذها خلال فترة الحرب العالمية الثانية ولوجود البديل في المجتمع (دول الحلفاء) يمكن أنْ يخلصهم من غطرسة السلطة المرتبكة نحو الحرية، ظهر في المجتمع العربي شخصيات كاريزمية قبلية وطائفية وعرقية. ولغياب السلطة وجد أفراد المجتمع ضرورة الالتفاف حول هذه الشخصيات وإطاعتها لحمايتها؛ فلذا تعمق مفهوم الإلغائية في المجتمع والتهميشية، وظهر مرض مجتمعي أخر سميناه بـ الولائية للشخصيات تلك. أي أنّ المجتمع تعمقت فيه بعض المظاهر الجديدة، وتوقف عنده بصيص الإدراك الفردي والوعي بما يحيط، وأصبحت الأداتية وسبلها هي الطريق الذي لا بدّ من أنْ يسلكه الفرد لحماية نفسه بالقبيلة أو الطائفة لغياب السلطة في تلك الفترة، أو ـ على الأقل ـ قل أداء السلطة(١٢).

هذه الولائية والإلغائية في المجتمع، وبروز العقل الأداتي فيها، جعلت من المجتمع خلال الحرب العالمية الأولى تستشري فيه الطائفية والعرقية، وضعف الانتماء إلى الدين الواحد، والوطن الواحد والشعب الواحد. وباتت القبليّة أيضاً تؤدي دوراً أساسياً في تسيير المجتمع وحلّ معضلات أفراده، لكونها في ذلك الوقت هي الراعية للقانون الذي يحلّ مشاكل الأفراد في ما بينهم في مجتمع أصبحت السلطة فيه شبه معدومة(١٣). وكانت نتائج هذه المظاهر التي اتسعت خلال فترة الحرب العالمية الأوّلى سبباً لحالة مجتمعية جديدة، سببت إشكالات عديدة لدول الحلفاء بعد تقسيم وتفتيت السلطة العثمانية المرتبكة؛ فنحن حين ناقشنا في الكتاب هذا الأمر، ركزنا على البعد السياسي والتاريخي ومنهجيتهما في المجتمع العربي، بقصد الوصول إلى الحدّ الفاصل ما بين ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها من الناحية المجتمعية. وبهذا تمكّن الكتاب من وضع الحالة التي سيجد الحلفاء أنَّ المجتمع العربي غير مواتٍ لبناء وهيكلة دولة ليبرالية على غرار تلك الدولة

(١١) Peter Malcolm Holt, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis, *The Cambridge History of Islam* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977).

(١٢) Isabelle Dierauer, *Disequilibrium, Polarization, and Crisis Model: An International Relations Theory Explaining Conflict* (New York: University Press of America, 2013).

(١٣) Gbor Ágoston and Bruce Masters, *Encyclopedia of the Ottoman Empire* (New York: Infobase Publishing, 2009).

الغربية، وذلك بسبب التناقضات المجتمعية وعدم توافق المنهجية التاريخية الأوروبية مع المنهجية التاريخية العربية، فضلاً عن البعد الثقافي والديني في ذلك[١٤].

لقد كان مفهوم الدولة عند الأوروبيين لا يتعدى مفهوم السلطة والمجتمع، بالتأكيد قبل عصر التنوير؛ فالسلطة تمتلك القوة والمجتمع، وعناصر المجتمع في خدمة السلطة، والسلطة تحميهم من أي اعتداء خارجي. وهو مفهوم بسيط لعدم وجود الدلالات الفكرية التي يمكن أنْ تدخل في ترتيب وتكوين المجتمع. إلا أنّ هذا الأمر لم يستمرّ كثيراً، إذ مع كلّ عقدٍ وقرن كان المجتمع ينتج تطوّراً جديداً، بدأ بإدخال الاقتصاد في هيكلة الدولة، وإيجاد قوانين تنظم العلاقة ما بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وتطور الأمر ليكتشف المفكرون بعد تطور المفهوم الاقتصادي لدى الدولة أنّ هناك صراعاً طبقياً لا بدّ من أدلجته وخوضه لننتهي مع القرن التاسع عشر بمؤسسات فكرية عديدة مختلفة مع بعضها البعض ومتفقةً أحياناً أخرى. ولكن كلّ الذي تطرقنا إليه لم تمر به السلطة العثمانية، على أقل تقدير منذُ التأسيس عام ١٠٧٣م وحتّى عام ١٥٣٥م. إذاً، فما هي الهيكلة التي أنتجتها لنفسها السلطة العثمانية بعد أكثر من أربعة قرون على استحواذها على سلطة المجتمع العربي؟ وما هي دلالاتها ومؤثراتها على منهجة المجتمع وتطوره؟ وهل تأثر المجتمع من هذا الفنّ وجعل من التأثر كبوة في التطور؟ هذه أسئلة تعتبر مفتاحاً للإجابة عن أزمة الدولة في المنطقة العربية، لا يمكن الإجابة عنها من دون الخوض في هيكلة الدولة المرتبكة، ومن ثمّ دراسة انعكاساتها على المجتمع العربي[١٥].

إن نشأة السلطة العثمانية كانت من دون أي مقدمات، نشأة خاطئة مبنية على التمرد والقوة العسكرية، لذا نشأت على مرّ القرون نشأةً معقّدة ومرتبكة؛ فهي منظومة تعتمد بالأساس على سيد السلطة المعروف بالسلطان، يسيطر سيطرة فعالة على المسؤولين عنده، والقوة العسكرية. أما السكان، فقد تمكنت السلطة العثمانية من قيادتهم من خلال إعلان سلطة الخلافة الإسلامية ووجوب طاعة الحاكم الشرعي. ولعل الارتباك وعدم التطور في السلطة العثمانية، وعلى الرغم من تعاقب سلاطينها بالوراثة لم تخرج عن ارتباكها للوصول إلى المأسسة، وكان سبب ذلك السلطة العسكرية، إذ لا سبيل للتقدّم من دون التسلسل الهرمي العسكري، وهو مناط برضاء الحاكم المتسلط. ومنذُ البداية، كانت دعوة لوك وفوكو ونيتشه وهوبز، بإبعاد الدين عن السلطة وترك حركة المجتمع تتطور لتنتج مفاهيم تمكنه من اكتشاف الإبداعات واستخدام العلوم الإنسانية ومن ثمّ البحتة، ومناهجها التاريخية بصورة صحيحة، حتّى ولو كانت متناقضة، مختفيةً تماماً في مرحلة السلطة المرتبكة ليس

---

(١٤) هيثم غالب الناهي، «البيان والاستبيان الدلالي في فقه اجتماع علي الوردي،» إضافات، العددان ١٧ ـ ١٨ (شتاء ـ ربيع ٢٠١٢).

(١٥) Oren Yiftachel and As'ad Ghanem, «Understanding «Ethnocratic» Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories,» *Political Geography*, vol. 23, no. 6 (August 2004).

حتّى عام ١٥٣٥م فحسب، ولكن حتى سقوطها؛ فعلى العكس عكفت السلطة المرتبكة على اعتبار الدين أساس السلطة(١٦).

لم تتطور السلطة العثمانية إلى مفهوم شبه دولة قط، إذ إنه حتّى الجباية الضريبية والاقتصاد لم يكونا منهجاً لخدمة مجتمع وسلطة، بل لخدمة السلطان. ولكي يحتمي الوالي أو القائد العسكري بالسلطان، كان لا بدّ من القسوة على المجتمع لجلب الضرائب المناسبة، وتجنيد الأفراد لمعارك السلطان(١٧). أي أنّ الإمبراطورية العثمانية، في رأينا ووفق المنهجية التي اتبعتها المجتمعات الأوروبية لهيكلة الدولة، كان مفهوم السعي إلى هيكلة دولة هو فكرة معدومة عندها؛ فالسلطة تطورت ونشأت وانتهت، وما هي إلا عبارة عن سلطة جيش ومجتمع مضطهد. وتمكنت من قيادة المجتمع واضطهاده تحت مسمّى الخلافة الإسلامية، لتعزل حقوق الفرد في المجتمع عزلاً تاماً، وإذا ما طالب أو تمرد أدّى ذلك إلى قتله لأنه خالف خليفة الله في أرضه. إذاً، كانت البنيوية المتبعة جامدة غير متحركة، لا تتعدى تنفيذ الإملاءات، وتقويض المجتمعات وجعل طاعتها عمياء بعقل أداتي، لا وجود لتطوره تاريخياً ليكون لا شعورياً إدراكياً؛ فتراكمت التعسفية والتهميشية، مكونتان مع العقل الأداتي جموداً ضمن حركة المجتمع المتولد من السلطة القمعية.

لم تتمكن السلطة العثمانية وعلى مرّ قرون عديدة من الخروج من إطارها العسكري الفاقد للسلطة في مناطق لا يشغلها الجيش فيجهز عليها. ولم تتمكن السلطة من تطوير ذاتها لتكون مؤسسات دولة تعليمية وصحية أو اقتصادية، بل كلّ السلطات بيد القائد العسكري وتؤول في النهاية إلى سلطة السلطان. ونحن لا نُريد أنْ نخوض في هذا السجال بقدر ما نريد أنْ نتوصل إليه من محاكاة سياسية تصب في عنق النقاش السائد حول أزمة الدولة، فنصل في نهاية المطاف لعدة عوامل أساسية. هذه العوامل الأساسية أولها أنّ الإمبراطورية العثمانية لم تتمكن قط من منهجة دولة أو هيكلة دولة، بل كانت تتفاعل مع الحدث في المجتمع ومكوناته الأساسية بواقع عسكري. كما إنها لم تستوعب التطور الحاصل في منهجية التعليم والصناعة والاقتصاد الحاصل عند أعدائها الأوروبيين لتمارسه في منهجة المجتمع وجعله متعلماً. ففي حين كانت أوروبا تثأر لنفسها من الكنيسة وتمنهج مجتمعها وتفرز مفكرين يؤدي فكرهم إلى منهجة الدولة وهيكلتها لتصبح أداة لرفاهية الفرد مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت السلطة العثمانية تودي بهذه المنهجية إلى التأخر وعدم الاستيعاب، ومحاربة الفكر في هذا الجانب باستخدام سلاح الدين لقمع مَن يفكر بدولة مدنية. بالتأكيد كان سلاحها في قمع ذلك هو قوة الذين تدعمهم السلطة المرتبكة اقتصادياً على حساب المجتمع وأفراده. حتّى القوانين كانت جلها تصب في مسألة الولاء للسلطان ولسلطة الوالي(١٨)، لا بل كان الولاة والانكشارية يمثلون بأنفسهم سلاطين قوة في الولايات التي يحكمونها،

---

(١٦) هيثم غالب الناهي، «الصراع البريطاني ـ الفرنسي ـ العثماني (التركي) على ولاية الموصل: الحلقة الأولى،» القدس العربي، ٢١/١٠/١٩٩٨.

(١٧) E. P. Thompson, *The Making of the English Working Class* (Toronto: Penguin Books, 1991).

(١٨) Peter N. Stearns, ed., *Encyclopedia of Social History* (London: Taylor and Francis, 1994).

فتبلى من الفقر والأمية وعدم التطور وتسجد طوعاً وخوفاً لما كلّ هو سلطاني. علاوة على ذلك، باتت السلطة العثمانية تفرز المجتمع وتجعله يميل ليكون طبقات طبقية تلغيه تماماً بصفته الكلية من خلال المسميات والألقاب السلطانية التي كانت تطلقها على بعض الذين يؤدون واجباتهم الولائية للسلطان. مثل لقب الآغا والباشا والجلبي وغيرها، لتمييز فئة في المجتمع عن غيرها؛ فتخلّف المجتمع وامتصت كفاءات الأفراد وأنهكت ما تديره من ولايات، لتجعل العنصر الأساس في هيكلة الدولة غائباً عن التقدّم لقرون عديدة، أدّت في نهاية المطاف إلى سقوطها البسيط في الحرب العالمية الأولى.

هذه الإرباكة في السلطة والإمبراطورية المرتبكة التي لم تنتج حتّى شبه دولة، جعلتا المجتمع العربي يعكف لتطوير أداته بنفسه، ويفرز مفكرين محليين أو قبليين أو مناطقيين للإبقاء على بعض العناصر لوجوب نشأة المجتمع. ولكن كانت لهذه الطريقة مآسيها الأساسية التي غيرت تركيبة المجتمع الأساسية، حين نتتبع تطورها ونفهم إنها صبت في طريقها عثرات في الاستجابة لتطوير مفهوم الدولة؛ فبدلاً من أنْ يخلق المجتمع قيادات فكرية لتطويره وبنائه، صار هناك صراع على التحديث ناشبٌ ما بين مجتمع أميّ ومجتمع أفراد يبحث في التطور. وعليه ما هي الخصائص الأساسية التي أفرزتها الدولة العثمانية على المجتمعات العربية وأدّت إلى غياب فكر هيكلة الدولة؟

رابعاً: بروز العقل الإدراكي والتمرد على الحماقة

كان منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين مرحلة حاسمة في نهج تأسيس الدولة الليبرالية في المنطقة أو ردم الأمنيات والعودة المتقهقرة لحماية وطن. هناك أفول وصعود في الفكر والسياسات على الرغم من استمرارية المفكر الغربي في إيجاد السبل التي تطور الدولة الغربية الليبرالية. ولكن ليس بالضرورة أنْ يجد الغرب نفسه ملزماً بتأدية ذلك في الدول التي يحتلها. ثمّ إنّ الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم وعدم الانتهاء من النهوض بما كان قبل الحرب العالمية الأولى من اقتصاد العالم، وبروز اليابان وألمانيا مرة أخرى، كانت كلها حالات اضطرت الغرب إلى التمرد على الحماقة بما هو أحمق. وخصوصاً أن الرفض المجتمعي للسلطة بدأ يتجاوز حدوده في مناطق عديدة سادها التوتر، نتيجة الصراع ما بين سلطة القوة وسلطة منهجة المجتمع، حيث كانت في النهاية تنتهي لصالح القوة والاضطهاد[١٩]؛ فالانفتاح المجتمعي على الغرب من بعض الأفراد وسعي الاستعمار الغربي إلى التزاوج بين الثقافات قد أنتج في الجانب الآخر في نفوس هؤلاء بعداً قومياً وطنياً في الإحساس لبناء دولهم بما هو مشابه من دون معاملة المجتمع بالاضطهاد والاستغلال أو الكيدية التي باتت عنوان التواجد الغربي.

(١٩) Steven Heydemann, «Mass Politics and the Future of Authoritarian Governance in the Arab World,» *Middle East Politics and Science* (16 December 2014), <http://pomeps.org/2014/12/16/mass-politics-and-the-future-of-authoritarian-governance-in-the-arab-world/>.

حاول الغرب البريطاني والفرنسي والإيطالي وحتّى البرتغالي الاستثمار بظواهر المجتمع، خصوصاً مع بروز الشيوعية كمنافس للشراكة الدولية مع الغرب. ويعد تمدد الفكر الشيوعي والنظرية الماركسية ضمن الأداء الفعلي لمعاناة أفراد المجتمع، ومع تلاعب تلك الأفكار في بناء الشخصية الفردية العربية للانتفاضة ضدّ القهر والعبودية والولائية والاستعلائية وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي برزت خلال قرون السلطة المرتبكة، وغضون غيابها أثناء الحرب العالمية الأولى، وجد الغرب أنه لا بدّ من أنْ يستثمر بالفكر الديني؛ فالفكر الديني كان حاضراً خلال سياسة الحكم العثماني، وخلال الثورة الكبرى التي قادها الشريف حسين، وعليه فله مؤثراته ونتائجه محسوبة للحدّ من امتداد الفكر الماركسي[٢٠]. ومن ثمّ سوف يؤدي ذلك إلى خلق حالة تجاذب واختلاف ما بين الشيوعية الجديدة القوية المنبت، وبين الليبرالية التي بدت تتقهقر لعدم قوة جذورها؛ فشهد المجتمع العربي في الدولة الجديدة العتيدة المحكومة بالانتداب بروز أحزاب دينية ربما متطرفة بعض الشيء حين تقاس بالإخوان. هذه الأحزاب الدينية التي كانت نواتها مصر، سرعان ما عمل البريطانيون والفرنسيون على تأطيرها لتأخذ دورها في دول المشرق العربي، ومنع نضجها في دول المغرب العربي لاعتبارات سيطرة غربية على تلك المنطقة، ولكن ما النتيجة التي تفوقعت مجتمعياً لتسلب العقل الأداتي وتستبدله بالعقل الإدراكي العربي؟ وهنا نحن نتحدث عن الفرد والمجتمع وليس عن الحكومة؟

المجتمع الذي يطمح إلى الحيلولة دون استمرار الإلغائية والولائية التي ولّدت الاستعلائية المجتمعية، كان فيها العقل الإدراكي أقوى بكثير من دول الحلفاء المنتدبين من قبل عصبة الأمم عليهم؛ فهؤلاء ذوو العقل الإدراكي، على الأقل في تلك الحقبة، بدلاً من الانغماس بالشيوعية المادية وخلاصهم من العبودية والإيمان بالتحرر والحرية ومن ثمّ اتّهامهم بصورة أو أخرى بالكفر؛ وبدلاً من أنْ يتجهوا إلى الانغماس في واقع الدين الذي عاصروه لقرون مع السلطة العثمانية ومن ثمّ مع أوّل أيام دخول الحلفاء ليتوقف المجتمع عن حركة التطور الطبيعية، وجدوا من يسعى إلى التحرر من الاحتلال إلى ما هو أعم وأهم ولا غبار عليه؛ فكانت الحركات الوطنية أو بأطرها القومية هي الباب المناهض للاحتلال الغربي وهيكلة الدولة على غرار الدولة الغربية. وعلى الرغم من نجاح هذا الأمر وحصر الحركات الدينية ضمن مواقعها غير المهتمة في تطوير المجتمع، وعلى الرغم من توافق هذه الحركات مع بعض المبادئ الأساسية للاشتراكية الشيوعية، إلا إنّه في الجانب الآخر عكفت دول التحالف وبخاصة في العراق وسوريا ومصر على تفعيل مبدأ إيجاد أحزاب سياسية شعبية مناهضة للأحزاب الوطنية القومية. وبهذا تكون دول التحالف قد ارتكبت أخطاء كبيرة، فهي بدلاً من معالجة الظواهر الاجتماعية كما عالجتها على مدى خمسة قرون في أسلوب هيكلة الدولة الغربية وجعل الانتماء للوطن على أساس المواطنة، عمّقت الظواهر الاجتماعية في

(٢٠) Frank W. Thackeray and John Findling, eds., *The History of Iraq*, Greenwood Histories of the Modren Nations (London: Greenwood Press, 2001).

المجتمع العربي وجعلت منها أمراضاً مستعصية لا يمكن علاجها، تطورت في ما بعد لتكوّن العقل الكيدي ضمن المجتمع الواحد أو الطائفة الواحدة[٢١]؛ فضلاً عن بدء نضج مفهوم ما نسميه بالعقل التعويلي لبعض الفئات الذي سنراه كيف تطور لينهي مأسسة الدولة العربية.

العقل التعويلي الذي برز من دون وعي لسلطة الحاكم البريطاني أو الفرنسي، نابعٌ من استمالة بعض الذين قد تأسست في شخوصهم الفردية حالة من الانتفاض على الواقع، فأصبح عندهم كلّ شيء مباحاً. هذه الإباحية في تنفيذ كلّ ما يُطلب كي يصل المريد إلى مراده تطورت في ما بعد لتصبح أحزاباً أو فئات مجتمعية ملتحقة بالحاكم الأجنبي، وهؤلاء بدورهم عوّلوا على دعم الحاكم العسكري في الوصول إلى السلطة. وبذلك نكون نحن في موقع من سُبل التفتيت المجتمعي، لكون العقل التعويلي، سيقوم بالاستفادة من أبسط الأشياء لمن يرفضه ويضعها في صورة كيدية، لكون شخصيته المزدوجة فعلاً قد لاحت أمامها عوامل الاستفادة والرقي في المجتمع، حتّى ولو كان على حساب تفتيت المجتمع. وبالتالي فالعقلية التعويلية ـ سنجد مستقبلاً في مبحثنا ـ إنها قد انسلخت عن هويتها وانتمت إلى مَن يمكن أنْ يؤدي لها الدور الذي ترتئيه. وهي عقلية خطرة تؤدي دائماً إلى تحطيم ما هو بنّاءٌ في المجتمع في سبيل إرضاء تلك النفس الكيدية غير المدركة لمستقبل الأشياء. كما إنها تحاول في كلّ مزاجاتها تعطيل مبدأ التطور لكونها غير متطورة ولا تعني لها الأحداث حالة من التطور المجتمعي المنهجي[٢٢]، لكونها تسند الأحداث وصورها إلى المزاج المرتبط بمن يستفيد فردياً.

قد تكون الشخصية الأنانية مشابهةً لتلك الشخصية التعويلية التي عانت التهميش مجتمعياً، لكن في الواقع، إنّ الشخصية ذات العقلية التعويلية لا يمكن فهمها بصورة واضحة كما يمكن فهم العقلية الإدراكية أو الأنانية، لكون العقلية التعويلية هي عقلية مسالمة في كلّ الحالات ولا تبوح ما في داخلها. على أية حال، أصبح المجتمع العربي نتيجة فشل تطبيق الآلية الغربية لمأسسة الدولة في صراع ما بين الإيمان بالمبادئ الليبرالية من جهة، وما بين تطبيق المبادئ الاستعمارية التي من أجلها وجد في تلك الأرض البعيدة عن الوطن؛ فهو يحاول مأسسة الدولة وفق الأفق الغربي الليبرالي لكي يتمكن من خلق عقل تواصلي، إلا إنّه واجه ظواهر اجتماعية غير موجودة فعلاً في مجتمعه. والخطأ الذي أصابه هو أنّ الغرب بعينه حاول معالجة تلك الظواهر بنفس طريقة معالجته لظواهر مجتمعه من خلال فرض القوة والسلطة ففشل. وحينما فشل عاد لاستخدام هذه الظواهر بين الأفراد وتعميقها حتّى يتمكن من البقاء حاكماً[٢٣].

---

(٢١) هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

(٢٢) Soner Cagaptay, *Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey: Who is a Turk?*, Routledge Studies in Middle Eastern History; volume 4 (London: Routledge, 2006), pp. 119-120.

(٢٣) Johm Ankson, «The Borders of the Arabian Peninsula-Story British Role in Drawing the Border Through the Desert,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 1 (February 1993).

لقد أدرك أفراد المجتمع النوايا الحقيقية لسلطة الاحتلال؛ فلذا كانت منهجية وضع دستور وعقد اتّفاقيات وغيرها من السلوكيات لربط الدولة قبل هيكلتها بدولة المحتل قد تصدعت وبدأت تنهار رويداً رويداً. وعلى الرغم من أنّ المحتل حاول تطوير المجتمع إدارياً وتعليمياً وصحياً، إلا أنّ فشله في تطويره سياسياً جعل التطور التربوي والإداري يسهم في تقليص نفوذه في مأسسة الدولة، فتراجع الإسهام في المدّ بالخبرات وتوقف عند الحدود التي بدأ منها. ولكن الأفراد الطامحين إلى الحرية من مجتمع غصَّ بالظواهر التي أودت بعدم تطوره نضجت عندهم القوة الإدراكية وبات الوعي الإبداعي وجماليات الأشياء وعلاقتها ما بين الإنسان والطبيعة تتحرّك بذهول كبير. هذه الإدراكية التي قد تبدو غير واضحة المعالم في فترات معينة من تاريخ الفرد ومجتمعه في المنطقة العربية، عززت سبل التفكير للوصول إلى الأحسن، والاستفادة مما توافر لتطوير الدولة الوطنية ضمن الأسس التي يراها الفرد ذات أهمية قصوى لديمومته. صحيح أنّ بعض الأحزاب التي أخذت بعداً قومياً وثقافياً قد أُجهضت. ولكن ما أضافه المحتل من ظواهر مجتمعية ما زال قائماً، إلا أنّ المهم في ذلك هو أنّ العقل الإدراكي الذي تطور ليكون إبداعياً في الاختصاصات العلمية أوّلاً، ومن ثمّ في الاختصاصات الإنسانية، قد ولّد طموح الوصول إلى ما كان يصبو إليه، وما وصل إليه المستعمر[٢٤]. وهذه حالة لا يمكن للمحتل أنْ يسمح بها، حتّى ولو أسس الدولة على مبادئ الدولة الليبرالية الغربية؛ فدول الحلفاء ومع زيادة وسائل الإنتاج ومصادر الطاقة والمواد الأولية للصناعة في هذه البقعة، أرادت أنْ تكون المنطقة تابعاً وليس وريثاً، وسوقاً استهلاكياً وليس مبيعاً وتسويقاً، ومتلقياً وليس مكتشفاً. لكن هذه الحالة لم يكتشفها المحتل إلا بعد حين، حينما وجد أنّ عقلية الإنسان الإدراكية على الرغم من كلّ الظواهر الاجتماعية التي تُحيط به يمكن أنْ يكون مبدعاً، لا بل مطوراً للإبداع إذا ما توافرت له الحرية والظروف المناسبة. لذا ما تأسس من مؤسسات تعليمية وتقنية مع أوّل مأسسة للدولة الليبرالية الغربية في المجتمع، أنتج كوادر ساهمت لعقودٍ مديدة في التطور نحو الأفضل لبناء الدولة. من هذا المنطلق ومع بدء الاعتراف ببعض الدول العربية مثل العراق ومصر من قبل عصبة الأمم المتحدة كدول مستقلة، بات أمام مأسسة الدولة من قبلهم خيارات عديدة منها، إما الحكم المباشر أو الحكم التطوعي من قبلهم من خلال السيطرة على المخزون الاقتصادي لتلك الدولة وربطها بالعملة الأجنبية لتتحكم بالاقتصاد.

إذاً بروز العقل الإدراكي ونمو الوعي التربوي وفشل تأسيس ظواهر اجتماعية سياسية جديدة ليتمكن الحاكم العسكري من الاستفادة من العقل الكيدي والانتهازي والتعويلي على السيطرة على مكامن الأمور، هو الذي غيَّر المنحى الفكري الغربي لمأسسة الدولة الليبرالية في المنطقة العربية. ولعل بروز ألمانيا كقوة سياسية وعرقية منافسة في أوروبا وبروز الحركة الشيوعية كقوة منافسة ضدّ الاستعمار وفكره، قد عزز عزم دول التحالف على تغيير باروميترات الحكم، والانتقال من هيكلة

---

(٢٤) هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط (بيروت: دار العلوم الأكاديمية، ٢٠٠٢).

الدولة إلى التسلط بالقوة أو من خلال الاستفادة من الظواهر الاجتماعية التي أدّت دوراً في إرساء بعضها الجديد، لغرض تفتيت المجتمع وسهولة حكمه. هذه الأطروحة دفعته مع نهاية ثلاثينيّات القرن العشرين، وبعد تجارب سياسية عديدة، إلى ضرورة إيجاد سبلٍ جديدة يمكنه الاستفادة منها.

خامساً: مجتمع الدكتاتوريات والحرب والسلم

لقد سمح الغرب للدكتاتوريات العسكرية أنْ تأخذ مكانها لتعمل على تقوقع المجتمع وعلى مختلف طوائفه وأعراقه، ومنع أي عقل تواصلي ضمن مبادئ ضرورات الوطن؛ فقد شهدت المنطقة العربية منذُ منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين انقلابات عسكرية متعددة في أقطار متعددة، ولعل كلّ ذلك توّج بصورة أكثر وضوحاً مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. كانت هذه الدكتاتوريات العسكرية المتصارعة على السلطة قد جسدت مفاهيم البقاء بشخصها، ولما كان وجودها لا يمكن أنْ يدوم من دون دعم شعبي، التجأت إلى الأحزاب لتفعل فعلتها وتجند وتعبئ لها المجتمع. ولكن بالتأكيد أنّ الانفتاح على العالم الذي حصل ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الشرق والغرب، جعل من نظرتهم تتسع نحو التنمية والتطور. حيث كان أفراد المجتمع ينظرون بعض الشيء إلى السلطة بأنها متفردة بحزبها ودكتاتورياتها وقائدها، فيستوجب إسهام شرائح الشعب بكلّ أبعادهم الفكرية والسياسية في حرية اختيارهم النظام السياسي والسلطوي للبلد. ولكون المتسلط شخصاً أو حزباً لا وجود في قواميسه التنازل عن الحكم أو مشاركة الآخرين من ذوي الكفاءة، فقد ازدهر (من خمسينيّات وحتّى نهاية سبعينيّات القرن العشرين) العقل التلفيقي في المجتمع العربي، لمسح أي هاجس فكري لا يصب في بقاء السلطة. فقد اتّخذت هذه الدكتاتوريات سبلاً متعددة وقاسية، بعضها قاسية مجتمعية وأخرى فكرية عنفية لتصفية الخصوم[٢٥].

كان العقل التلفيقي الذي دخل المجتمعات العربية بصورة أو أخرى مع الدكتاتوريات العسكرية والحزبية، قد برز بروزاً حاداً، مع حرص الغرب على ضرورة استمرار السلطة العسكرية لفترات طويلة بعد حرب حزيران/يونيو مع إسرائيل. ويبدو أنّ استتباب السلطة لفئات معينة لا يمكن أنْ يتم من دون خرق المجتمع والاستفادة من ظواهره لتعميق الخلاف ما بين أفراده. واتسعت دائرة العقل التلفيقي في المجتمعات العربية بصورة ملفتة للنظر، تمكّن خلالها الدكتاتور وحزبه من تصفية الخصوم السياسيين من خلال رفع الشعارات الوطنية وتكييفها بما يتناسب مع الخلاص من المنافسين السياسيين. لكن هذه الحالة سرعان ما انعكست بصورة أو أخرى على تلك الأحزاب في المنطقة العربية، وبات أصحابها يشككون في الطوائف والأعراق الأخرى المنتمية إليه، كنتيجة لاضطهاد الدكتاتور والحزب الحاكم لبعض الأعراق والطوائف. لذا شهدت المنطقة العربية تصفيات كبيرة داخل دائرة الأحزاب الحاكمة. ولعل بنهاية سبعينيّات القرن الماضي كانت جلّ هذه

---

(٢٥) «Cabinet Office and Predecessors: Registered Files (1916 to 1965) 1916-1973, Folder 3871 – Protection of Monuments and Works of Art in Territories Entered by the Forces of the United Nations (UN),» The National Archives, CAB 21 (August 1943 – October 1955).

الأحزاب قد مارست العنف ضدّ رفاق النضال لكونهم من خارج عرق أو طائفة القائد الضرورة والدكتاتور الأوحد. أي أنّ تلك الأحزاب مرت بمنهجية تاريخية سياسية بدأت ببعد يضم جميع الطوائف لإعلان حالة وطنية، وبعد ذلك ومن خلال استخدام العقل التلفيقي انحسر الأمر بطائفة معينة، ومن ثمّ بعائلة حتّى وصل إلى دائرة صغيرة من عائلة الدكتاتور(٢٦).

لقد أحدث العقل التلفيقي حالة من عدم الاستقرار في المجتمع، وذلك من خلال استهداف السلطات في الأقطار العربية شرائح عرقية وطائفية أو شريحة سياسية، كي يخلو الجو لهم في السلطة والتسلط، خصوصاً وأنها كانت محمية بالغرب واستخباراتها. ولكن مع هذا كان للأحداث العالمية التي ما فتئ الكتاب يتداخل تحليلياً فيها، دوراً كبيراً في تغيير وجهة المجتمعات العربية. فتأميم البترول في إيران الشاهنشاهية والعراق مع بداية سبعينيّات القرن العشرين، جعل من نظرية ويلسون في نقل الحرب لمناطق خارج إطار أوروبا، تكون قاب قوسين أو أدنى؛ فقد بذلت الاستخبارات الغربية كلّ جهودها لتشكيل ميليشيات حزبية طائفية وعرقية لتغيير وجهة المنطقة، وعززت البعد الطائفي والعرقي ما بين العراق وإيران لتنتهي الأزمة في عام ١٩٧٩م، بتغيير السلطويين في العراق وإيران الذين تجرأوا وأمموا البترول وأحدثوا تنمية وتطوّراً تربوياً وثقافياً وصحياً، لتدوم الحرب بينهما ثماني سنوات. حيث تمكّن الغرب من خلال هذه السنوات الثماني من امتصاص كلّ المدخولات المالية من النفط المؤمم في كلا البلدين، وإيقاف عجلة التطور، ونقل المنطقة إلى حالة طائفية شرسة ومستشرسة قد تؤدي إلى استمرار الحرب في المنطقة بصورة أزلية، وينتهي حلم مأسسة الدولة في المنطقة العربية(٢٧).

سادساً: الاختراق الاجتماعي في عصر التكنولوجيا

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية نقطة مفصلية في المنطقة، وخصوصاً أن الغرب تمكّن من خلال هذه الحرب وحرب أفغانستان من تأسيس ميليشيات هنا وهناك، مبنية على أبعاد طائفية وعرقية؛ فقد تأسست على امتداد العالم ميليشيات كردية وشيعية وسنية، ويبدو لاكتمال الصورة لم تُعطِ أهمية لمنشأة وهيكلة حزب الله في لبنان لأبعاد ستتمكن من جني نتائجها لاحقاً؛ فقد ساهم سقوط الاتّحاد السوفياتي في عمل الغرب الدؤوب في مسألة الاختراق الثقافي والإعلامي والتكنولوجي في المجتمع مع نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتوريط العراق بحرب احتلال الكويت ومرابطة القوات الأجنبية في المنطقة. وتمكّن الغرب مع هذه الحرب من بسط نفوذه على منظمة الأمم المتحدة وتزوير الوقائع لإصدار قرارات تنفذ تحت مسميات الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي

(٢٦) Euan Graham, *Japan's Sea Lane Security, 1940-2004: A Matter of Life and Death?* (London; New York: Routledge, 2006).

(٢٧) W. Lance Bennett and David L. Paletz, eds., *Taken by Storm: The Media, Public Opinion, and U.S. Foreign Policy in the Gulf War*, American Politics and Political Economy Series (New York: Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994).

أو حقوق الإنسان؛ فبهذه الطريقة تمكّن الغرب مع غياب الاتّحاد السوفياتي في تسعينيّات القرن الماضي، من تأسيس ميليشيا القاعدة على بعد طائفي وميليشيات شيعية عراقية في إيران على بعد طائفي، ودعا إلى ضرورة مشاركة الأعراق والطوائف على حساب انتماءاتهم في الحكم. كما استغل غياب الاتّحاد السوفياتي في تأسيس أحزاب ومنظمات سياسية عربية طائفية عرقية منها الكردية والأمازيغية ووفر من خلال السماح بهجرة هؤلاء إلى أوروبا، غطاءً لهم في العمل ونقل أبعادهم السياسية إلى بلدانهم؛ فقد ناقش الكتاب هذه الأبعاد وشخّص العمل الاستخباراتي الغربي لإنجاح هذه المهمة على مدار عقد ونيّف من السنين[٢٨].

لقد شهد الغرب في سنوات الحصار على العراق استقطاباً كبيراً لكلّ الأحزاب الدينية ذات الأصول الإخوانية في أوروبا، وفتح لهم مجالات النشاط والكسب المادي، وفتح مراكز خيريّة واجتماعية لجذب الشباب العاطل من العمل والمهمش اجتماعياً. واستخدمت هذه الأحزاب الدينية المتعششة في أوروبا العديد من الشبان بواسطة العاطفة الدينية، مستغلة الأمية والبساطة والفقر، وجندتهم للقيام بأعمال إرهابية معينة. بعض هؤلاء المجندين تمّ زجهم وتدريبهم في أفغانستان ليكون هناك جيش من الميليشيات المتدربة عقائدياً في أفغانستان، يمكنهم الالتحاق في بلدانهم وإحداث التغيير الاجتماعي المرتقب والمخطط له من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. هذه الطريقة لم تكن هي المثلى في التجنيد، بل صاحبها عمل تكنولوجي عكفت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويره خلال تسعينيّات القرن العشرين، وقد عرج الكتاب بالتفصيل على هذه الصورة الحيّة التي أصبحت منتجة في المستقبل لمخطط الغرب لمنع مأسسة الدولة العربية[٢٩].

لقد نجحت الفضائيات وبثها الطائفي والعرقي في تفتيت المجتمع العربي وحرمانه من مأسسة الدولة وفق مبادئ المشاركة في الوطن، ولكن لم يكن هذا الأمر كافياً بالنسبة إلى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فإن وجود جهاز الحاسوب في البيت أو المكتب وعدم تتابع الأحداث والمشاركة فيها قد لا يجدي[٣٠]. لذا بدأت التكنولوجيا تأخذ منحىً وبعداً كبيراً من خلال صناعة الحاسوب والهاتف النقال وتطويرهما بوسائل التواصل الاجتماعي ومتابعة ما يرغب وما لا يرغب به الفرد في مجتمعات العالم عامة والمجتمعات العربية بخاصة، طبعاً الغرب أيضاً بحاجة ماسة لمعرفة ما يصبو إليه أبناء مجتمعه ولكن بالتأكيد المعرفة لما يحدث خارج أسوار مجتمعهم كانت ذات فائدة كبرى في الدول التي تعنيهم.

انتهى عقد ونصف العقد من القرن الحالي، وحال الأمة يمكن حصره بالقبلية والطائفية والعرقية، التي تطورت كل منها لتنتقل من سلاح السلام والحوار والحياة على الأرض معاً، إلى حال تشكيل

(٢٨) Kelly Oliver, *Women as Weapons of War: Iraq, Sex, and the Media* (Columbia: Columbia University Press, 2007).

(٢٩) Paul R. Williams and Matthew Simpson, «Rethinking the Political Future: An Alternative to the Ethno-Sectarian Division of Iraq,» *American University International Law Review*, vol. 24, no. 2 (2008).

(٣٠) Clive Holes, *Modern Arabic: Structures, Functions, and Varieties* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2004).

الميليشيات وتغيير المسميات لهذه الميليشيات. فهي ميليشيات مقاومة في مكانٍ ما، وهي إرهابية في مكانٍ آخر. إرباك دخل في قوالب الحياة الاجتماعية عند الفرد العربي أينما كان في أرض المعمورة. ولعل الأتعس من ذلك، كان دور الجامعة العربية بمناداة القوى الخارجية لتدمير العراق أولاً، ومن بعدها ليبيا، وصولاً إلى السعي الجاد إلى تدمير سوريا واليمن وحتى مصر(٣١). هذا الفعل يجعلنا في دوامةٍ لا نجد فيها أيَّ أملٍ لإعادة الحياة في المنطقة لتحقيق السلم المدني ووضع محدداته قيد التنفيذ.

كما قلنا مرَّ عقد ونصف العقد من القرن الحالي، والحالة تبيّن زيف القوة العربية عسكرياً ومادياً وفكرياً تجاه القضايا الأساسية التي شعاراتها ما زالت ترن في آذاننا ونحن صغار، ضاعت فلسطين نتيجة عدم وضوح الرؤيا تجاه الواقع الشعبي والسلطوي، فلو تأملنا حجم الأموال التي صُرفت في تسليح وتأسيس القاعدة في أفغانستان، وما تم صرفه على تدمير وتفتيت واحتلال العراق، وما تم صرفه على التوتر وعدم الاستقرار في ليبيا ومصر وسوريا والعراق حتى ما بعد الاحتلال، لوجدنا أن هناك سؤالاً محيراً جداً، هو ماذا لو صُرفت هذه الأموال على الانتهاء من القضية الفلسطينية؟ ماذا لو استُخدمت هذه القوة العسكرية في تحرير فلسطين؟

لذا يبقى الوطن والفرد على حدٍ سواء تحت سياط القائد الذي استُبدل بالأمير أو الرئيس وغيرها من المسميات. ولعل من الهواجس الأساسية لتقييم الوضع الذي سيكون عليه واقع الأمة، هو انسياق العقل التلفيقي من الواقع السياسي المجتمعي، إلى الواقع المذهبي الطائفي الذي لا ينتهي لاقتتال أفراد عدة، بل إلى اقتتال مجتمع بأكمله، لتستمر محرقة التنافر وعدم التوافق وتكون الشرارة للفوضى جاهزة متى ما أراد المجتمع الغربي ذلك، خصوصاً بعد نجاح فكرة التدمير الخلاق والإلغاء الخلاق والتشرد الخلاق والهمجية الخلاقة(٣٢).

هكذا بدت لنا أسرار فشل مأسسة الدولة العربية وضياع حتّى وجودها الجغرافي بعد ضياع تاريخها ومعتقداتها واتّجاهها نحو الانهيار وعدم التشكيل في مجتمعات تنتظر مظاهر وأمراضاً جديدة لعلها أوسع مما مرّ علينا والتي منها الأرامل واليتامى والمعوقون الذي سيستنزفون الدولة ومالها إذا ما تمّ مأسستها، وستبقى الأقطار العربية ـ سواء رضيت بذلك أو رفضت ـ رهينة بيد الغرب ومؤسساته وألاعيبه لتبقى دوله مستهلكة، يسيطر علينا العقل العشوائي وينتزع منا العقل الإدراكي من خلال هجرة العقول والعودة إلى علوم التاريخ لما قبل الحداثة وتطور التكنولوجيا(٣٣).

---

(٣١) David L. Bosco, *Five to Rule Them All: The UN Security Council and the Making of the Modern World* (New York: Oxford University Press, 2009).

(٣٢) Adam Bird and Malcolm Brown, «The History and Social Consequences of a Nationalized Oil Industry,» Ethics of Development in a Global Environment (2 June 2005), <http://web.stanford.edu/class/e297a/the%20history%20and%20social%20consequences%20of%20a%20nationalized%20oil%20industry.doc>.

(٣٣) Robert Fisk, «Focus Part One the Human Cost: Does Tony Have any Idea What the Files are Like that Feed off the Dead,» *The Independent*, 26/1/2003.

مقدمة

حين النظر إلى العالم ببلدانه الفقيرة منها والغنية غناءً فاحشاً، نرى أنّ في تلك الدولة، على الرغم من ضعف إمكاناتها، تطوّراً تنموياً وسياسة استراتيجية نحو تمحور الاقتصاد السياسي في الاستقرار والأمان وتحقيق الذات. ولعل دراسة العامل المجتمعي وخصوصياته وانعكاساته على الشخصية الفردية وعلاقتها بالمجتمع، قد يكون من المبادئ الأوّلية لأي مجتمع. هناك مجتمعات عانت من حروب وهناك أخرى دُمرت بأسلحة التدمير الشامل أو أخرى اتُّهمت بامتلاكها فدمرت. وهناك دول تمّ تقطيع أوصالها ومنعها من التطور، إلا أنّ كلّ تلك الأصناف من الدول تمكنت من استيعاب الأزمة والتحرّك نحو البناء، باستثناء أقطار منطقتنا العربية. فمن خلال التراكم المعرفي، سواء كان في المجتمع أو السياسة أو الاقتصاد، ومن خلال خبرات الآخرين، تمكّنت هذه المجتمعات من لملمة واقعها والاستفادة من التجارب للانطلاق مرة أخرى لبناء دولة مؤسسات وليس سلطة فرد.

على الرغم من أنّ العالم بصورة أو أخرى قد مرّ بعدة أشكال للدولة وكيفية بنائها ووجوب هيكلتها منذُ عصر الإغريق والإمبراطورية الرومانية، إلا أنه تمّ اعتبار منهجية الدولة في أوروبا هي الأساس السامي لبنائها في العالم، لكونها مرّت بحقبٍ تطورية في هذا النهج استمرّ حتّى يومنا هذا. ولم يكن هذا الأمر قد تحقق ببساطة، ولكن ما هو إلا نتيجة للعصف الفكري الذي بدأ مبكراً في العصر الوسيط واستمرّ لمدّة خمسة قرون ونيف من السنين، مرت فيها الدول الأوروبية وسبل مأسستها بعدة عوامل وتحوّلات مجتمعية. ولعل النفرة من حكم الكنيسة والتزمت الذي عاشه المجتمع في أوروبا الذي كانت تتحكم به الكنيسة، وثورتهم في فترة ما ليخرجوا إلى عصر التنوير، هو الأفق الذي فتح باباً مهماً للتمييز ما بين الحماقة والحضارة. وهو الذي ميّز طبقات المجتمع، وأفراد كلّ طبقة في المجتمع، وأعاد دراسته لتلك المعطيات والمحددات ضمن الواقع والأهلية التي تتسم بصيغة يمكن من خلالها بناء دولة. صحيح أنّ مبدأ القائد والجيش وسلطته واستعباد الشعب وتوجيه المجتمع وغيرها من المنطلقات قد مرّ بها المجتمع الأوروبي، ولكن حين انتفض المجتمع ضدّ استخدام الأفراد وعبوديتهم تحرّك الفكر الإدراكي في المجتمع ونضج بحالة تمكّن

من فرز مفكرين كان لهم الدور الفعّال في مأسسة الدولة، أو على الأقل فتحوا باباً لمناقشة معطيات تأسيس دولة غير مبنية على أسس سلطة الفرد.

إن هيكلة الدولة في أوروبا وكيفية تطورها مرّت بحالات عديدة وبعضها لفتراتٍ طويلة منها تفتيت وإعادة تركيب المفاهيم المجتمعية وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض، لينتقل المجتمع إلى إعادة قراءة العلاقة ما بين مالكي وسائل الإنتاج والأفراد في المجتمع، بعد أنْ كان مفهوم الدولة لا يتعدى عناصر السلطة في الملك وجمع الضرائب بواسطة القوة الضاربة من الجيش والعسكر. هذه الإرباكة في المجتمع الأوروبي، سرعان ما صار لها بُعد اقتصادي كي يمكن الحفاظ على الدولة وتسييرها تسييراً صحيحاً مع البناء وإعادة التقييم؛ فلذا على مدى عدة قرون كانت الدولة في أوروبا تبرز عالية المقام مرة ومن ثمّ تهبط لتكون لا تمثل إلا القوة بالسلطة والجيش، ولكن أدّى العامل الاقتصادي وتغيُّر وسائل التواصل في المجتمع دوراً كبيراً في تغيير المفاهيم. هذه المفاهيم بالتأكيد كانت نتاج خبرة قراءة المجتمع من الناحية السوسيولوجية والنفسية مكنت بعضهم من تفكيك الواقع وإعادة ترتيبه لاستخلاص النخبوية في مجمل الوقائع والإشكالات التي مورست ضمن سلطة الدولة. لذا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين كان الكَمّ الفكري في منهجة وهيكلة الدولة في أوروبا ذا كنز معرفيٍ متكرر ومتواتر ومتراكم، تمكّن مفكروهم الجدد من دراسته واستنتاج ما يمكن استنتاجه من فكر أُسند وصاحب تاريخياً أسماء مفكري تلك المرحلة.

لقد بدأ المفكرون، بالتأكيد بعد إعادة ترتيب المجتمع ودراسة العلاقة النفسية والسوسيولوجية، يبحثون في كيفية التفريق ما بين الموهبة والإبداع والجنون من خلال التعمق في دراسة العلوم الإنسانية وسببيتها ومؤثراتها على أفراد المجتمع، أي أنّهم حاولوا إزالة القناع عن العلوم الإنسانية لدراسة المجتمع كما بدا لهم وليس كما تُريد السلطة أنْ تظهر النتائج. خصوصاً تلك التي تُعطي الفرد فرصة التعبير عن نفسه حتّى ولو كان في الموسيقى والرسم والشعر أو الأدب. هذه الحالة دفعت بالمفكرين، مع تفاقم المشاكل المجتمعية بسبب الاقتصاد، إلى العمل على التوعية التربوية لإيجاد مكامن اقتصادية تنعش المجتمع وتديمه، فتغير مفهوم الدولة بعد ذلك من سلطة من الملك أو غيره والجيش والضرائب إلى مفهوم يضم في داخلة وسائل الإنتاج ومالكيها والدولة والجيش وأداة رفد الدولة ضريبياً بالمال، لتتمكن من تنفيذ العقد الاجتماعي والقانوني على الأفراد من دون الانتباه لضرورات تقديم الخدمات لأفراد المجتمع أو العناية بهم. وذلك لكون الحالة الاقتصادية في حينه كانت لا تتعدى علاقة الدولة بمالكي وسائل الإنتاج، ولكن هذا لم يمنع من التفكير في القرن الثامن عشر الميلادي والتاسع عشر الميلادي بصيغة تُخرِج المجتمع من واقعة الاستعبادي لمالكي وسائل الإنتاج إلى الإسهام في هيكلة الدولة وبنائها وتطويرها بما يتناسب مع الواقع الذي يعيشه المجتمع.

نشط الفكر في جوانب هيكلة الدولة وبنائها بصورة ملفتة للنظر حتّى غيرت العالم باتّجاه ومنحى جديدين مع بدايات القرن التاسع عشر الميلادي. ولعل بروز ماركس عام ١٨٤٨م، بفكرٍ جديدٍ

يناقش مبدأ ضرورة مساهمة الطبقة العاملة في قيادة الدولة، لكونها الأداة الفاعلة للإنتاج وبدونهم لا قيمة لوسائل الإنتاج، قد حفزت الكثير من المفكرين في سبل مقومات الدولة المؤسساتية. هذه الفكرة أو النظرية التي طرحها ماركس بقوة، أعطت شحنة جديدة لبناء وهيكلة الدولة، على الرغم من أنّ ماركس والشيوعية يعتبران الدولة حالة ستنتهي مع العدالة المجتمعية. فتعددت اتّجاهات وسبل هيكلية الدولة ونقلتها نقلة نوعية منها ضرورات تطوير وسائل الإنتاج والتركيز على الاقتصاد لأنه هو الأساس في ديمومة التطور وتنمية المجتمع وبناء دولة الرفاه. طبعاً كان هاجس التمايز الطبقي عند ماركس هو الأساس في تفعيل المفهوم وفق النظريات الهيغلية التي تتلمذ عليها، ونحن هنا لسنا بصدد مناقشة المادية التاريخية وغيرها بقدر ما نود التعريج على تطور منهجية مفهوم الدولة الأوروبية أو الغربية، لأن الكتاب في فصوله التسعة، قد غطى هذه الجوانب كافة. ويبدو أنّ فكرة ماركس قد حفزت العديد من المفكرين في المجتمع الأوروبي على تطوير المفاهيم المجتمعية ومعالجة ظواهرها والانتقال من العلوم الإنسانية المؤثرة في المجتمع إلى العلوم البحتة التي يمكنها أنْ تؤمّن المكننة وتطور الصناعة وتزيد الإنتاج لتصل الأمة إلى مرحلة الرفاه الاجتماعي. ومن هنا أخذ الوضع في مأسسة الدولة يتسم بالصراع ما بين الرأسمالية والاشتراكية، أي صراع ما بين الطبقية ومن يريد السيطرة على المجتمع واستعباده، فظهرت الليبرالية وبعدها الليبرالية الجديدة التي أدخلت، إضافة إلى ما أضافه ماركس، حقوق الإنسان وحرية الفكر وحرية العبادة وحريات أخرى.

المهم في منهجية الدولة الأوروبية أنها لم تكن متوقفة عند حدود معينة في دراسة المجتمع وظواهره، بل هي حالة مستمرة منذُ أكثر من خمسة قرون، وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا، كان نِتاجها أنه بعد هذا المديد العديد من السنين قد تمّ استحداث منظومة جديدة في العالم الآخر البعيد عن الغرب، مبنية على غرار الدولة الأوروبية الممنهجة، ومن هذه الدول يمكن القول الولايات المتحدة الأمريكية التي طورت مؤسساتها في ما بعد ببُعد جديد، وكندا وأستراليا وغيرها. ولكن هل المنطقة العربية مرت بالتوازنات الفكرية نفسها وتمكنت من مَنتجة دولة مؤسسات وفق المنهج الذي اتبعته الدول الغربية؟ بالتأكيد لا، وذلك لكون الحالة الممنهجة لولادة فكرٍ متطور في مفهوم الدولة في المنطقة العربية يتكون من عدة عناصر مهمة طرحها الكتاب، والتي أهمها المظاهر المجتمعية وتراكماتها السلطوية، والعادات المجتمعية المرتبطة بالطائفة والدين والعرق المتعددة المشارب هنا وهناك. فهي لم تمر بمرحلة ممنهجة ومتغيرة ومستمرة، ولم تتطرق إلى وضعية الإنتاج ووسائله وسبله، حتّى إنَّ مفهوم تأثير العلوم الاجتماعية على بناء المجتمع وتغييره نحو التنمية والرفاه لا يمكن أنْ ينطبق عليه بتاتاً. فيا تُرى ما هي الأسباب التي أدّت إلى عدم مأسسة الدولة في المنطقة العربية وإخفاقها إلى حيث لا رجعة إليها حتّى ولو بعد حين؟ بالتأكيد هذا مبنيٌّ على التداعيات والتحديات التي تواجه المنطقة العربية حالياً.

ناقش الكتاب وبوضوحٍ مرحلة الدولة العثمانية، وبيّن العلاقة ما بين الدولة العثمانية والمجتمع، وسبل تطويرها، واعتبر أنّ استخدام مفهوم الخلافة الإسلامية وتخدير المجتمع العربي بهذا الأفيون،

قد أدّى دوراً كبيراً في عملية نأي المجتمع عن التطور؛ فمفهوم الحرام وما يغضب الله مع الفقر والحاجة والأميّة، مكّنت السلطة العثمانية التي أسميناها بـ «السلطة المرتبكة» من إبقاء حالة الدولة محصورةً بالخليفة أو السلطان وكل ما يحوم حولهما، لا بدّ من أنْ يكون ولاؤه للسلطان دون غيره. وفي الولايات الواقعة تحت سلطة السلطة المرتبكة لا وجود فيها إلا للوالي والجيش، بالتأكيد على مدى خمسة قرون إلا نيّف من السنوات كان في تلك الولايات البعيدة عن السلطنة لا اقتصاد فيها إلا جمع الضرائب. أي أنّ منهجة الدولة الأوروبية في تفعيل العقل التواصلي والعقل الإرادي وبناء الوعي نحو الإبداع، وصولاً إلى دولة المؤسسات خلال خمسة قرون، كانت السلطة العثمانية في عمق الفترة نفسها تراوح مكانها دون تقدّم يذكر، باستثناء الحروب وزج أفراد المجتمع تحت مسميات دينية في محرقة الحرب التي استمرّت طيلة عهد السلطة العثمانية.

من خلال الانقسام والشرخ الاجتماعي الذي آلت السلطة العثمانية أنْ تجعل منه حالة أزلية، لتتمكن من بسط نفوذها في أي بقعة تراها تزيد من مساحتها ومن خراجها، بقي المجتمع العربي يعجّ بحالة من التهميشية وحالة من العوز والفقر امتدّت لفترات طويلة حتّى نهاية السلطة المرتبكة. ولعل عدم قدرتها على بسط نفوذها خلال فترة الحرب العالمية الثانية ولوجود بديل في المجتمع (دول الحلفاء) يمكن أنْ يخلصهم من غطرسة السلطة المرتبكة نحو الحرية، ظهر في المجتمع العربي شخصيات كاريزمية قبلية وطائفية وعرقية. ولغياب السلطة وجد أفراد المجتمع ضرورة للالتفاف حول هذه الشخصيات وإطاعتها لحمايتها. فلذا تعمق مفهوم الإلغائية في المجتمع والتهميشية، وظهر مرض مجتمعي آخر أسميناه «الولائية» للشخصيات تلك. أي أنّ المجتمع تعمق في بعض المظاهر الجديدة، توقف عنده بصيص الإدراك الفردي والوعي بما يحيط، وأصبحت الأداتية وسبلها هي الطريق الذي لا بدّ من أنْ يسلكه الفرد لحماية نفسه بالقبيلة أو الطائفة لغياب السلطة في تلك الفترة، أو، على الأقل، قل أداء السلطة.

هذه الولائية والإلغائية في المجتمع، وبروز العقل الأداتي فيها، جعلت من المجتمع خلال الحرب العالمية الأولى تستشري فيه الطائفية والعرقية، وضعف الانتماء إلى الدين الواحد، والوطن الواحد والشعب الواحد. وباتت القبليّة أيضاً تؤدي دوراً أساسياً في تسيير المجتمع وحلّ معضلات أفراده، لكونها في ذلك الوقت هي الراعية للقانون الذي يحلّ مشاكل الأفراد في ما بينهم في مجتمع أصبحت السلطة فيه شبه معدومة. وقد كانت نتائج هذه المظاهر التي اتسعت خلال فترة الحرب العالمية الأولى، سبباً لحالة مجتمعية جديدة، سببت إشكالات عديدة لدول الحلفاء بعد تقسيم وتفتيت السلطة العثمانية المرتبكة؛ فنحن حين ناقشنا في الكتاب هذا الأمر، ركزنا على البعد السياسي والتاريخي ومنهجيتهما في المجتمع العربي، بقصد الوصول للحدّ الفاصل ما بين ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها من الناحية المجتمعية. وبهذا تمكّن الكتاب من وضع الحالة التي سيجد الحلفاء فيها أنَّ المجتمع العربي غير مؤاتٍ لبناء وهيكلة دولة ليبرالية على غرار تلك الدولة

الغربية، وذلك بسبب التناقضات المجتمعية وعدم توافق المنهجية التاريخية الأوروبية مع المنهجية التاريخية العربية، فضلاً عن البعد الثقافي والديني في ذلك.

تقاسم الحلفاء الممتلكات الخاصة بالسلطة العثمانية وفق (سايكس ـ بيكو) المنطقة العربية. وكان أوّل مبادئ الاحتلال الجديد هو تقسيم هذه المنطقة الكبيرة لعدة أقطار وعدم تركها قطراً واحداً وفق ما اتُّفق مع الشريف حسين. هذا التقسيم برأيهم سيمكّنهم من تأسيس سلطة في كلّ قطر وبرعايتهم وتكون منعزلة عن سلطة القطر العربي الآخر، وذلك للعمل على هيكلة الدولة وفق اللمسات الليبرالية الجديدة ونتاج فكرها الغربي، كي تكون التواصلية في المصالح والمفاهيم ضمن عالم صغير واحد. ولكن حتّى دول الحلفاء وقواتهم الاحتلالية وقعت في شرخ غريب الأطوار هو أنّهم لم يتمكنوا، مع ليبرالية دولتهم، التخلص من البعد الاستعماري والسيطرة بالقوة اللتين هما عنصران من عناصر منهجية الحكم والسلطة لقرون في الدول الأوروبية. ومع كلّ هذا حاول الحلفاء منهجة وهيكلة السلطة في الأقطار العربية المنتجة من الحرب العالمية الأولى وفق القواعد التي يرونها ليبرالية تحررية تسعى إلى الرفاهية وبناء المجتمع المؤسسي.

بدأت كلّ دول الحلفاء، بمجرد أن تمكنت من استتباب وجودها في المناطق المنتزعة من السلطة العثمانية، ببناء سلطة وفق ما هو موجود في دولهم الغربية، فأسست حكومة مرتبطة بها وبإشرافها تتكوّن من عدة وزارات أهمها كانت الاقتصاد والتربية والصحة. كما سمحت بحرية التعبير السياسي وضرورة كتابة دستور، شرط أنْ تكون كلّ هذه الأمور وفق إشراف مباشر من دولة الاحتلال وفق الانتداب الممنوح من عصبة الأمم في حينها. ولكن ونتيجة للثورة الروسية عام ١٩١٧م، ودعوة الشيوعية العالمية إلى عدم استعباد الشعوب، وجعل إدارة أقطارهم من قبلهم مباشرة لا بسلطة مستعمر، سبب هذا الأمر تحرّكاً نوعياً للعقل الإدراكي والمعرفي عند الشعوب المستعمرة أينما كانوا وليس في المنطقة العربية فحسب. وهو ما جعل سلطات الاحتلال تواجه بعض المشاكل لترتيب الأمور في المنطقة التي يحكمونها منها مسألة رفض المجتمع بصورة أُخرى للحكم الاحتلالي الجديد. وما زاد الطين بلّة على احتلال الحلفاء، هو ولع بعض رجال الدين وبمختلف طوائفهم بالانتماء للسابق المتسم بأكذوبة الخلافة الإسلامية. هذه المعطيات والمحددات المجتمعية الجديدة، جعلت من تلك الشخصيات الكاريزماتية، سواء كانت طائفية أم عرقية، تقع في مواجهة مع الاحتلال، أدّت إلى فشل الترتيبات المزمع عملها لتوطين الدولة الليبرالية الغربية الجديدة، وعرقلة كلّ مخططات دول الحلفاء في منهجة الدولة والاستفادة من مصادر الثروة في المنطقة، مع بروز الإنتاج البترولي فيها واطلاعهم على التقارير الألمانية التي تحدثت عن غنى المنطقة.

كانت دول الحلفاء ترى أنّ حالة المجتمعات ومظاهرها وأمراضها متشابهة أينما كانت من دون النظر في العوارض والمظاهر الخاصة والفريدة لكلّ مجتمع. وكانت ترى أنه بمجرد هيكلة السلطة وجعلها جزءاً من السلطة المجتمعية الجديدة سوف تذوب تلك المظاهر، ويمكن هيكلة الليبرالية بصورة جريئة وصالحة، ولكن كانت النتائج عكس ذلك في كلّ المجتمعات العربية. وعليه سارع

الحلفاء إلى مناقشة هذا الأمر مرة ثانية بوضوح، خصوصاً بعد أنْ بان وجود النفط في المنطقة كما ذكرنا، فقرروا الاستعانة بالشخصيات المجتمعية الكاريزماتية بمختلف شرائحها الطائفية والعرقية والدينية، والاستعانة بالضباط العاملين سابقاً مع السلطة العثمانية. وعلى الرغم من كلّ ذلك، كان الصراع الطبقي الطائفي في المجتمعات العربية والصراع الطبقي العرقي في بعضها قد نضجت فيه مظاهر مجتمعية جديدة جعلت من الخطوة التالية لدول الحلفاء فاشلة أيضاً.

عند هذه الحالة، عادت دول الحلفاء تنظر بنظرة استعلائية استعمارية إلى الشعب وأفراد المجتمع، وسعت إلى تثبيت المصالح التي كان أوّلها ضرورة وضع الحدود بين تلك الأقطار وبصورة مرتبكة يمكن استخدامها في أي وقت تشاء لإشعال حروب مستقبلية. كما سعت إلى تعظيم الظواهر والأمراض المجتمعية بين الأفراد لتتمكن من خلالها من بسط النفوذ والحكم مباشرة. ويبدو أنّ مؤتمر القاهرة بقيادة تشرشل، كان مفصلياً، للحيلولة دون الخروج من المنطقة؛ فقد تمّ بعد هذا المؤتمر نسيان هاجس وضرورات بناء الدولة الغربية الليبرالية في المنطقة العربية، وترك الظواهر المجتمعية تتسع والعمل على توسيعها بتقريب عرق أو طائفة على حساب أخرى. وبالفعل هذا ما حدث في العديد من أقطار الوطن العربي كما سنرى لاحقاً.

الصراع الروسي ـ الغربي، اقتصادياً وفكرياً وسياسياً، عكّر الوضع وعقّده أكثر بخاصةً مع نشأة الأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية؛ فقد سعت دول الحلفاء إلى مواجهة هذه الأحزاب وبصورة سريعة جداً من خلال إنشاء أحزاب دينية في المنطقة، كان أولّها الإخوان المسلمون في مصر، هدفه مواجهة الشيوعية وتفريغ أحزابها. ويبدو مع هذه المرحلة انتبه الحلفاء إلى مبادئ ويلسون الداعية إلى ضرورة دمقرطة المناطق وإنهاء الاستعمار وحكم المصالح عالمياً من خلال إنشاء منظمة دولية تدار من قبلهم وبنك وتجارة حرة لكي يتمكنوا من هيكلة الليبرالية ودولتها في تلك المناطق.

ولعل البدء في تنفيذ ذلك، قد بدأته بريطانيا عندما عكفت بعد مؤتمر القاهرة لتشرشل عام ١٩٤٣م، بتوسيع إيران، حيث منحتها عربستان النفطية وبلوشستان الاستراتيجية وجزء من أذربيجان القريبة من روسيا. وبذلك امتدت رقعة إيران الجغرافية إلى عمق الساحل حتّى المحيط الهندي بمواجهة دول الخليج العربي. ما سمح لهم بصورة تلاعبية تغيير مسمّى الخليج العربي التاريخي وجعله يحمل اسم: الخليج الفارسي. كما عملت بريطانيا وبالتعاون مع فرنسا وإيطاليا، على هيكلة دولة تركية علمانية، تمتد من الساحل على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، بعدما ألحقت بها مدينة ديار بكر العراقية وأجزاء كبيرة من سورية. وبهذا تكون كلتا الدولتين (إيران وتركيا) شرطيي المنطقة التابع للحلفاء مستقبلاً، لمنع أي توافق والتقاء بين أي بلدين عربيين. ومن ثمّ عملت دول الحلفاء على تعميق الطائفية والعرقية وشرخ المجتمع من خلال تشكيل أحزاب صبغتها وطنية ودينية وقومية ويسارية، لكن الحقيقة غير ذلك، يمكن استخدامها حين تريد مستقبلاً، وهو ما سنجد أنه حدث بالفعل حين قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨م.

كان أحد أهداف مبادئ ويلسون، الحرب خارج إطار حدود أوروبا والاستفادة من مصادر الحياة والاقتصاد والطاقة من الدول البعيدة عن حدودها؛ فلذا كان تقسيم الحدود في المنطقة العربية وجعلها قنابل موقوتة، وتقسيم السلطات بين طائفة وعرق ودعم هذا ضدّ ذاك، هو ضمن هذه السياقات المرجوة. هذه الأهداف تمّ تنفيذها لعدة أسباب منها أولاً، منع روسيا من التغلغل تحت ذريعة نهاية الاستعمار في المنطقة ومساعدة شعوب المنطقة على مأسسة دولتها (مثل ما حدث في اليمن)، وثانياً، منع تلك الدول من الوحدة وخلق دولة كبرى في المنطقة تضاهي تركيا أو إيران (مثل ما حدث بالجمهورية العربية المتحدة). ويبدو أنْ نقل الحرب للمنطقة أو جعلها نقاط احتياط كان ضمن أولويات الحلفاء للانطلاق وفق هذه الحالة، ولكن صعود هتلر ومن ثمّ استلامه السلطة في ألمانيا والحرب العالمية الثانية، قد عطلت البدء بالمشروع وأرجأته حتى وقت لاحق، خصوصاً وأنه بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية تغيرت موازين النفوذ السلطوية في العالم لعدة دول من دول حلفاء الحرب العالمية الأولى. ولكن مع هذا كان البعد المجتمعي وتعميق ظواهره وأمراضه في العراق ومصر وليبيا وسورية والجزائر وغيرها من الأقطار العربية مستمراً، لإنجاز مشروع الحرب خارج أسوار أوروبا.

كان مبدأ ويلسون بنقل الحرب خارج الأراضي الأوروبية، والاستفادة من منظمة دولية تدير العالم بقراراتها وتسيطر عليها دول الحلفاء، حلمٌ راود بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في وقتٍ واحد، وكما قلنا في كتابنا، كانت الحرب العالمية الثانية قد عطلت كلّ هذه المبادئ، ولكن على المستوى الاستخباراتي كان هناك عمل داخل المجتمع العربي لخلق أجواء طائفية وأجواء عرقية تجعل من الانقسام والتشرذم حالة مستمرة. وما إنْ انتهت الحرب العالمية الثانية، حتّى أعلن الحلفاء تأسيس منظمة الأمم المتحدة وكتبوا ميثاقها وشكلوا منظمات تابعة لها في الحرب والسلم والاقتصاد وحقوق الإنسان وغيرها، وكلها كانت وما زالت تأتمر بإمرتها. ويبدو أنّ ظهور الاتّحاد السوفياتي كمعسكر شرقي مجابه للمعسكر الغربي، قد سهل تلك المهمة، فكانت أولى نتائج تطبيق مبادئ ويلسون بالحرب خارج الحدود قد تمّ تنفيذها في الحرب الكورية ما بين المعسكرين وبعيداً عن أراضيهم. وانتقلت بعد ذلك للحرب الفييتنامية كتجربة مماثلة، ولما كان التخطيط مستمراً، فقد عكفت الدول الغربية على إنجاز هيكلة الدولة التركية لتكون قاعدة لحلف شمال الأطلسي في المنطقة وتقوم بالمهام التي تُريدها دول الغرب (لاحظ أنّ عمل تركيا المطلوب منها غربياً لم يتغير حتّى مع تغير العلمانيين بمتأسلمين)، ويبدو أنّ هذا الأمر قد تمّ إنجازه بصورة سريعة ليتم مباشرة بعد ذلك إعلان دولة إسرائيل وحمايتها بقواعد حلف شمال الأطلسي.

تمّ تعزيز تفتيت المنطقة العربية بخلق تركيا الكبرى وإيران الكبرى وإسرائيل لتقوم تلك الدول بمهام عرقلة نشأة الدولة المؤسساتية في المنطقة العربية، كما إنَّ مفهوم تضخيم إيران الشيعية وتركيا السنية وإسرائيل اليهودية وكلا الدولتين الأوليين فيهما نسيج مختلف من الأعراق وأبعاد سلطوية في المنطقة، كلها كانت ضمن هدف استمرارية تفتيت المجتمع العربي، وتعميق الظواهر المجتمعية

من خلال الفعل والعمل داخل هذه المجتمعات؛ فقد ناقش الكتاب هذه الحالات وهذه المظاهر بالتفصيل واستنتج آفاقاً جديدة في العقل والشخصية المجتمعية الانتمائية. على أية حال، كانت تجربة الحربين الكورية والفييتنامية كحربين خارج أسوار أوروبا، تجربة ناجحة لكلا المعسكرين، فلذا مع عام ١٩٥٦م، وبداية مأسسة الدولة المصرية والبناء الاقتصادي، فوجئ العالم بالهجوم الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، وبدعم تركي وإيراني لوجيستي، على مصر ليثبتوا أنّ فرضية ويلسون في نقل الحرب في مناطق المصالح واستخدام منظمة الأمم المتحدة لإدارة الصراع، هي عملية ناجحة، وليبدأ منذ ذلك الحين العدّ التنازلي لمأسسة الدولة العربية ومنعها من الوصول حتّى إلى أضعف سلطاتها المهيكلة نحو الدولة، وتدمير ما اقتنته من معرفة في إدارة أمور الدولة مع أوّل بدايات الاحتلال عام ١٩١٨م.

لقد سمح الغرب للدكتاتوريات العسكرية أنْ تأخذ مكانها لتعمل على تقوقع المجتمع على طوائفه وأعراقه، ومنع أي عقل تواصلي ضمن مبادئ ضرورات الوطن؛ فقد شهدت المنطقة العربية منذُ منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين انقلابات عسكرية متعددة في أقطار متعددة، ولعل كلّ ذلك توّج بصورة أكثر وضوحاً مع انتهاء الحرب العالمية الثانية. كانت هذه الدكتاتوريات العسكرية المتصارعة على السلطة قد جسدت مفاهيم البقاء بشخصها، ولما كان وجودها لا يمكن أنْ يدوم من دون دعم شعبي، التجأت إلى الأحزاب لتفعل فعلتها وتجند وتعبئ المجتمع. ولكن بالتأكيد أنّ الانفتاح على العالم الذي حصل ما بعد الحرب العالمية الثانية، على الشرق والغرب، جعل من نظرتهم تتسع نحو التنمية والتطور. حيث كان أفراد المجتمع ينظرون بعض الشيء إلى السلطة بأنها متفردة بحزبها ودكتاتورياتها وقائدها، فيستوجب إسهام شرائح الشعب بكلّ أبعادهم الفكرية والسياسية في حرية اختيارهم النظام السياسي والسلطوي للبلد. ولكون المتسلط شخصاً أو حزباً لا وجود في قواميسه التنازل عن الحكم أو مشاركة الآخرين من ذوي الكفاءة، فقد ازدهر من خمسينيّات وحتّى نهاية سبعينيّات القرن العشرين، العقل التلفيقي في المجتمع العربي، لمسح أي هاجس فكري لا يصب في بقاء السلطة. فقد اتّخذت هذه الدكتاتوريات سبلاً متعددة وقاسية، بعضها قاسية مجتمعية وأخرى فكرية عنفية لتصفية الخصوم.

كان العقل التلفيقي الذي دخل المجتمعات العربية بصورة أو أخرى مع الدكتاتوريات العسكرية والحزبية، قد برز بروزاً حاداً، مع حرص الغرب على ضرورة استمرار السلطة العسكرية لفترات طويلة بعد حرب حزيران/يونيو مع إسرائيل. ويبدو أنّ استتباب السلطة لفئات معينة لا يمكن أنْ يتم من دون خرق المجتمع والاستفادة من ظواهره لتعميق الخلاف ما بين أفراده. واتسعت دائرة العقل التلفيقي في المجتمعات العربية بصورة ملفتة للنظر، تمكّن خلالها الدكتاتور وحزبه من تصفية الخصوم السياسيين من خلال رفع الشعارات الوطنية وتكييفها بما يتناسب مع الخلاص من المنافسين السياسيين. لكن هذه الحالة سرعان ما انعكست بصورة أو أخرى على تلك الأحزاب في المنطقة العربية، وبات أصحابها يشككون في الطوائف والأعراق الأخرى المنتمية إليه، كنتيجة

لاضطهاد الدكتاتور والحزب الحاكم لبعض الأعراق والطوائف. لذا شهدت المنطقة العربية تصفيات كبيرة داخل دائرة الأحزاب الحاكمة. ولعل نهاية سبعينيّات القرن الماضي كانت جلّ هذه الأحزاب قد مارست العنف ضدّ رفاق النضال لكونهم من خارج عرق أو طائفة القائد الضرورة والدكتاتور الأوحد. أي أنّ تلك الأحزاب مرّت بمنهجية تاريخية سياسية بدأت ببعد يضم جميع الطوائف لإعلان حالة وطنية، وبعد ذلك ومن خلال استخدام العقل التلفيقي انحسر الأمر بطائفة معينة، ومن ثمّ بعائلة حتّى وصل إلى دائرة صغيرة من عائلة الدكتاتور.

لقد أحدث العقل التلفيقي حالة من عدم الاستقرار في المجتمع، وذلك من خلال استهداف السلطات في الأقطار العربية شرائح عرقية وطائفية أو شريحة سياسية، كي يخلو الجو في السلطة والتسلط لهم، خصوصاً وأنها كانت محمية بالغرب واستخباراتها. ولكن مع هذا كان للأحداث العالمية التي ما فتئ الكتاب يتداخل تحليلياً فيها، دور كبير في تغيير وجهة المجتمعات العربية؛ فتأميم البترول في إيران الشاهنشاهية والعراق مع بداية سبعينيّات القرن العشرين، جعل من نظرية ويلسون في نقل الحرب إلى مناطق خارج إطار أوروبا، تكون قاب قوسين أو أدنى. فقد بذلت الاستخبارات الغربية كلّ جهودها لتشكيل ميليشيات حزبية طائفية وعرقية لتغيير وجهة المنطقة، وعززت البعد الطائفي والعرقي ما بين العراق وإيران لتنتهي الأزمة في عام ١٩٧٩م، بتغيير السلطويين في العراق وإيران الذين تجرؤا وأمموا البترول وأحدثوا تنمية وتطوّراً تربوياً وثقافياً وصحياً، لتدوم الحرب بينهما ثماني سنوات. حيث تمكّن الغرب من خلال هذه السنوات الثماني امتصاص كلّ المدخولات المالية من النفط المؤمم في كلا البلدين، وإيقاف عجلة التطور، ونقل المنطقة إلى حالة طائفية شرسة ومستشرسة قد تؤدي إلى استمرار الحرب في المنطقة بصورة أزلية، وينتهي حلم مأسسة الدولة في المنطقة العربية.

كانت الحرب العراقية ـ الإيرانية نقطة مفصلية في المنطقة، خصوصاً وأن الغرب تمكّن من خلال هذه الحرب وحرب أفغانستان من تأسيس ميليشيات هنا وهناك، مبنية على أبعاد طائفية وأبعاد عرقية؛ فقد تأسست على امتداد العالم ميليشيات كردية وشيعية وسنية، ويبدو لاستكمال الصورة لم تُعطِ أهمية لمنشأة وهيكلة حزب الله في لبنان لأبعاد ستتمكن من جني نتائجها لاحقاً؛ فقد ساهم سقوط الاتّحاد السوفياتي في عمل الغرب الدؤوب في مسألة الاختراق الثقافي والإعلامي والتكنولوجي في المجتمع مع نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية، وتوريط العراق بحرب احتلال الكويت ومرابطة القوات الأجنبية في المنطقة. وتمكّن الغرب مع هذه الحرب من بسط نفوذه على منظمة الأمم المتحدة وتزوير الوقائع لإصدار قرارات تنفذ تحت مسميات الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي أو حقوق الإنسان. بهذه الطريقة تمكّن الغرب مع غياب الاتّحاد السوفياتي في تسعينيّات القرن الماضي، من تأسيس ميليشيا القاعدة على بعد طائفي وميليشيات شيعية عراقية في إيران على بعد طائفي، ودعا إلى ضرورة مشاركة الأعراق والطوائف بحسب انتماءاتهم في الحكم. كما استغل غياب الاتّحاد السوفياتي في تأسيس أحزاب ومنظمات سياسية عربية طائفية عرقية منها

الكردية والأمازيغية، ووفر من خلال السماح بهجرة هؤلاء إلى أوروبا، غطاءً لهم في العمل ونقل أبعادهم السياسية إلى بلدانهم. ناقش الكتاب هذه الأبعاد وشخَّص العمل الاستخباراتي الغربي لإنجاح هذه المهمة على مدار عقد ونيف من السنين.

لقد شهد الغرب في سنوات الحصار على العراق استقطاباً كبيراً لكلّ الأحزاب الدينية ذات الأصول الإخوانية في أوروبا، وفتح لهم مجالات النشاط والكسب المادي، وفتح مراكز خيريّة واجتماعية لجذب الشباب العاطل من العمل والمهمش اجتماعياً. واستخدمت هذه الأحزاب الدينية المتعشتة في أوروبا العديد من الشبان بواسطة العاطفة الدينية، مستغلة الأمية والبساطة والفقر، وجندتهم للقيام بأعمال إرهابية معينة. بعض من هؤلاء المجندين تمّ زجهم وتدريبهم في أفغانستان ليكون هناك جيش من الميليشيات المتدربة عقائدياً، يمكنهم الالتحاق ببلدانهم وإحداث التغيير الاجتماعي المرتقب والمخطط له من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب. هذه الطريقة لم تكن هي المثلى في التجنيد، بل صاحبها عمل تكنولوجي عكفت الولايات المتحدة الأمريكية على تطويره خلال تسعينيّات القرن العشرين، وقد عرَّج الكتاب بالتفصيل على هذه الصورة الحية التي أصبحت منتجة في المستقبل لمخطط الغرب لمنع مأسسة الدولة العربية.

مع ضرب العراق وتدمير بناه التحتية عام ١٩٩١م، عكفت الولايات المتحدة الأمريكية دون غيرها، على تطوير تكنولوجيا الاتّصالات والحاسوب والفضائيات، وما إنْ بلغ منتصف تسعينيّات القرن العشرين حده، حتّى كانت المواقع الإلكترونية ومواقع الدردشة والفضائيات في أوج عظمتها، وهي مستمرة في التطور. هذا التطور التكنولوجي مهد لواقع مجتمعي جديد في المنطقة العربية، ناقشه الكتاب وفق مفاهيم الاختراق التربوي، والثقافي والإعلامي؛ فالانفتاح على الإنترنت مكّن الاستخبارات الغربية من جمع العديد من المعلومات الكبيرة عن وضع المجتمع العربي ومظاهره المجتمعية، وتذمره وآفاقه. هذه المعلومات التي توافرت تكنولوجياً، سمحت للاستخبارات الغربية التي تهتم بالمنطقة وكيفية إدارة أزمات هذه المنطقة من خلال دراسة مظاهرها المريضة والمتصاعدة يوماً بيوم. ويبدو أنّ القرار بنشر الفضائيات الطائفية والعرقية بصورة كبيرة كان له الدور الكبير في تأجيج المجتمع على بعضه البعض، وخلق حالة من التوتر في الأقطار العربية؛ فبعض المحطات الفضائية أدّت دوراً كبيراً باتّجاهين سيئين هما، **الأوّل**، زجها المجتمع في برامج حوارية طائفية ومذهبية ودينية وعرقية، والبعد الثاني، السماح للأفراد بالاتّصال المباشر بالمتحاورين والردّ عليهم؛ فولد هذا الأمر حالة من التوتر والتلفيق العرقي الطائفي، انعكس بصورة أو بأخرى على النسيج العربي الاجتماعي، وصار عدم التوافق والشجار غير الحضاري بارزاً في هذا المضمار. كما إنّ الفضائيات وتفريخها والسماح للتشكيلات الدينية المتحزبة والسلفية والقاعدية، قد أخذت بعداً كبيراً في زرع الفرقة، فعجّت المحطات الفضائية الشيعية والسنية والسلفية والعرقية في الجو وصار متابعوها كثراً. ووجهت هذه الفضائيات أفراد المجتمع بعقلية تتسم بتغيير الوجهة العقلية في فهم الدين والوطن بطريقة معكوسة، أي إنها نقلته من مبدأ اليقين بالأشياء، إلى مبدأ الشكّ، لتحدث

شروخاً جديدة. ومن خلال استيعاب تلك الشروخ المجتمعية الجديدة، تمكنت من أنْ تجني ثمار التفتيت، خصوصاً في مجتمعات صار فيها الفقر والتهميش وبطش الدكتاتوريات، والنظر لما يغدقه الغرب على المجتمع العربي من منح والترويج للرفاهية في الغرب شيئاً ملازماً لأحلام وحياة الفرد العربي الطامح إلى الهجرة لبلدانهم.

لقد نجحت الفضائيات في تفتيت المجتمع العربي وحرمانه مأسسة الدولة وفق مبادئ المشاركة في الوطن، ولكن لم يكن هذا الأمر كافياً بالنسبة إلى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛ فوجود جهاز الحاسوب في البيت أو المكتب وعدم تتابع الأحداث والمشاركة فيها قد لا يجدي. لذا بدأت التكنولوجيا تأخذ بعداً كبيراً من خلال صناعة الحاسوب والهاتف النقال وتطويره بوسائل التواصل الاجتماعي ومتابعة ما يرغب وما لا يرغب به الفرد في مجتمعات العالم عامة والمجتمعات العربية بخاصة، طبعاً الغرب أيضاً بحاجة ماسة لمعرفة ما يصبو إليه أبناء مجتمعه ولكن بالتأكيد المعرفة لما يحدث خارج أسوار مجتمعهم كانت ذات فائدة كبرى في الدول التي تعنيهم.

على أية حال، إنَّ تفجير برجي التجارة العالميين الغامض، والحرب على أفغانستان، كانا إشعاراً بوجوب انتقال الميليشيات المسلّحة المدربة والمتمرسة من أفغانستان إلى دول المنطقة والاستفادة منها ومن وسائل التواصل كي ينتهي مفهوم الأمل في مأسسة الدولة. وبالفعل كانت حرب احتلال العراق البيان الأوّل لتفعيل ما هو مرسوم للمنطقة العربية وإعادة ترتيبها بصورة تتلاءم مع الواقع الغربي من جانب، وضمان المصالح الطاقوية النفطية من جانب آخر.

كانت الحرب الأمريكية ـ البريطانية لاحتلال العراق عام ٢٠٠٣م، وما صاحبها من عمل سياسي مبرمج على مدى أكثر من عقد ونيِّف من الزمان، هي إشارة صادقة لإعادة ترتيب الشرق الأوسط ومن ثمّ تقسيمه عرقياً وطائفياً واستمرار التوتر فيه، ومنع أية محاولة لمأسسة الدولة في أي منطقة منه؛ فضلاً على العودة والبقاء عسكرياً في المنطقة والتحكم بمصادرها البترولية. ويبدو أنْ بدء صعود روسيا مجدداً لتكون قطباً مواجهاً للغرب، قد عجَّل أمرهم في اتّخاذ هذا القرار؛ فمع المباشرة بترتيب العراق وتقسيمه عرقياً طائفياً في مؤتمرات فيينا عام ١٩٩٢م، وواشنطن عام ١٩٩٨م، ومن ثمّ قبل الاحتلال عام ٢٠٠٢م في لندن، ونجاح التقسيم في الصومال وإندونيسيا، بدت المحددات والمعطيات للتقسيم في المنطقة أمراً وارداً جداً. ولكن لا يمكن إنجاز هذا العمل من دون الغوص في المشاكل المجتمعية، لذا اختاروا للعراق هذا التقسيم الدستوري المفروض لكي يجعلوا منه النموذج في تفعيل وتصدير المشروع. لقد ناقش الكتاب هذه المحددات وهذه المعطيات، وفق مصادرها، بإسهاب وبطريقة تحليلية تعكس الواقع الذي خططت له الولايات المتحدة الأمريكية والغرب.

لقد نضجت بصورة ملفتة للنظر القاعدة في العراق، ويبدو أنّ هذا البروز الحتمي كان نذير الانتقال من حالة التقوقع في أفغانستان والتوجه للانتشار نحو كامل المنطقة العربية؛ فقد استهدفت القاعدة وتنظيمها الاحتلال الأمريكي في العراق، ولكن سرعان ما باتت عملياتها الانتحارية توجه

ضدّ أبناء العراق عموماً، ومن ثمّ استهداف المناطق الشيعية، ما دفع المليشيات الشيعية أنْ تستهدف المناطق السنية وإحداث شبه حرب أهلية طائفية. وفي الجانب الآخر كان الأكراد قد أكملوا تجهيزات ميليشياتهم واستعداداتهم لأي حرب على السلطة مستقبلاً؛ في الجانب الآخر نشطت جماعة الإخوان المسلمين في مصر وبلدان عربية أخرى من الناحية السياسية ومن ناحية العنف. واستهدفت التنظيمات تلك في مصر العديد من السياح الأجانب وباغتتهم بعمليات قتل وتفجير. أي أنّ المنطقة مع نهاية عام ٢٠٠٥م، باتت تعجّ بدكتاتوريات همشت المجتمع وأفراده وميليشيات تتربص بالأمر والتحايل للوصول إلى السلطة بأية طريقة. وصار الكسب المالي لإحداث تنمية مجتمعية وقبول هذه التنظيمات الإسلامية طوراً جديداً، جعل العديد من الشبان يلتجئون إليهم ويتم تجنيدهم. ومع عام ٢٠٠٦م، الذي تمخض عنه حرب تموز/يوليو ما بين حزب الله وإسرائيل، وموقف الشارع العربي ضدّ الصهيونية والتحامه مع المقاومة ضدّ إسرائيل، صرحت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر صحافي في الولايات المتحدة الأمريكية، أنَّ العالم يعيش مخاضاً ينتظر منه ولادة شرق أوسط جديد، يبدأ بـ «الفوضى الخلّاقة».

تطرق الكتاب إلى محددات الفوضى الخلاقة بإسهاب، وحلل وعرض واقعها ومبادئها التي أرادت منها الولايات المتحدة الأمريكية رسم ملامح عالم جديد في المنطقة العربية، يكون بعده عرقياً طائفياً لتتمكن إسرائيل من التعايش مع مفهوم الشرق الأوسط ويتم تناسي مفهوم الوطن العربي أو العالم العربي كما يحلو أنْ يسميه البعض؛ فلذا كان نجاح حزب الله عام ٢٠٠٦م، وحماس عام ٢٠٠٨م، مفرقاً مهماً لإنضاج الفكرة وجعل المجتمع ينقسم ما بين قاعدي وحزب إلهي. ويبدو أنّ هذا التفتيت من خلال الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي واستغلالهما بصورة كبيرة، واستخدام كلّ الأولويات الاستخباراتية المتعلّقة بالمنطقة، ونتيجة لفشل الوجود الأمريكي في العراق، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنفيذ الفوضى الخلاقة لتصل إلى التدمير الخلاق؛ فارتفاع سعر البترول وتوافر حالة مادية كبيرة عند بعض الدول كي تأتمر بأمر الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ هذا المشروع، مكّن البعض من تلك الدول من البذخ في شراء الأسلحة ومن ثمّ القيام بمهام تغيير الشرق الأوسط. ويبدو أنْ تغير قادة العالم في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا ما بين عام ٢٠٠٩م، كان نذيراً بقادة سوف تنفذ التدمير الخلّاق في المجتمع العربي، بعدما توافرت كلّ العناصر الميليشياوية للقيام بذلك. ومع نهاية عام ٢٠٠٩م، بدأت الخطّة في التنفيذ، فسقطت تونس بيد الإخوان ومن ثمّ ليبيا وتبعتها مصر، وسار التأزم في اليمن والبحرين بالوتيرة نفسها. وقد أدّت منظمة الأمم المتحدة، وضعف شخصية الرئيس الروسي ميدفيديف أمام قرارات الغرب، دوراً كبيراً في تدمير ليبيا. ولعل مساندة الجامعة العربية للغرب بصورة لم يسبق لها مثيل (مع القضية الليبية) في تنفيذ المشروع والبدء في تسليم السلطة للإخوان والقاعدة، كان أمراً ينذر بأنَّ هذه الحالة وبتنفيذ من الجامعة العربية ستستمر من

دون توقف. هذه الحالات ودور تركيا وعلاقتها بالتنظيم الدولي للإخوان ناقشها الكتاب بإسهاب وبدقة وفق المعطيات والمراجع والأحداث المتوافرة.

كان إعلان إسرائيل وبدعم من الغرب في عام ٢٠٠٩م بضرورة الاعتراف بيهودية إسرائيل، هو الخطّ الأساس لإعلان الحرب في المنطقة وتوظيف مسألة التدمير الخلاق. وبمجرد أن انتهت اللعبة الأممية العربية في ليبيا تمّ الانتقال إلى مصر ومن ثمّ سورية. وقد لعبت تركيا دور الراعي لتسيير الأمور في كلّ بلد يترأسه الإخوان؛ فعلى الرغم من أنّ هناك إمكانية لانتهاء الدكتاتوريات في المنطقة وفي الأقطار العربية كافة بصورة سلمية، إلا أنّ المخطط للمجابهة العرقية والطائفية كان واضح المعالم. ولكي نكون أكثر دقةً كان مفهوم الإرهاب المقرون بالقاعدة قد أخذ دوراً رئيساً في الفوضى الخلاقة والتدمير الخلاق، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تصبو لإنجاز ذلك وفق ما تمّ إنجازه في ليبيا، ولكن فشل تطبيق ذلك في سورية وتطور الصراع ليكون طائفياً ومن ثمّ عرقياً وانتقال العديد من أفراد القاعدة إلى ليبيا ودعم السودان ومصر وليبيا وتونس للوضع في سورية، مهد لأن تنطلق روسيا كلاعب دولي جديد خصوصاً بعد صعود بوتين لحكم روسيا، وتمكنها (أي روسيا) مادياً في تنمية الصناعة والتكنولوجيا من خلال ارتفاع سعر البترول. الموقف الروسي أفشل حتّى عام ٢٠١١م إمكانية إعادة السيناريو الليبي برعاية الجامعة العربية ودعم بعض الدول العربية، كما إنَّ صعود إيران النووي ونفوذها في العراق ولبنان، غيّر موازين القوى التي باتت تهدد وجود إسرائيل. وعليه وضمن هذا السياق وكما ناقشناه في الكتاب، كان لا بدّ من تجديد اللعبة في سورية، فاتبع هؤلاء خطوة إيقاف اللعب الدبلوماسي والدعم اللازم لاستمرارية الحرب حتّى سقوط النظام وإبداله بعناصر عاشت وتدربت في الخارج كما في العراق وليبيا ومصر، لتفقد الشعب حقّه السلمي في فرض إرادته. ولكن كيف؟

ملابسات ذلك، بدأت بأكذوبة مقتل أسامة بن لادن، وتورط الولايات المتحدة الأمريكية في خوض نقاش ذلك وتشكيك الإعلام الأمريكي في هذه المقولة، ومن ثمّ الإقدام الأمريكي في إدارة أوباما على التصريح بضرورة إبقاء الأمر سراً لتنتهي الأكذوبة بأكذوبة دفنه في البحر. الكتاب ناقش موازين التشكيك تلك، ومؤثراتها على المجتمع العربي، ليصل في نهاية المطاف إلى أنَّ إعلان مقتل أسامة بن لادن كان إشارة لانتهاء القاعدة كميليشيا واحدة مكتملة لا انشطار فيها، وضرورة تفريخها إلى عدة تنظيمات وميليشيات يمكن زجها هنا وهناك في عدة معارك، مع التأكيد بأنّ كلّ هذه التنظيمات هي تنظيمات إخوانية استثمر الغرب فيها منذُ عام ١٩٢٨م.

لقد مهّدت تركيا من خلال إدارتها التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، السبل اللوجستية والاستخباراتية لهذه الفصائل، بالتأكيد طبعاً بالتعاون مع الاستخبارات الغربية. كما حمتها وجعلت من بلادها بعداً استراتيجياً ومعسكراً خلفياً لمعالجة الجرحى والمصابين والمدد بالسلاح والمال، وتعاونت مع إسرائيل في تبادل المعلومات وتذليل الصعاب. هذا الأمر الذي أخذ بعداً طائفياً في النهاية، زجّ حزب الله وإيران والعراق في هذه المعركة التي استمرّت من دون تمكّن الغرب من

اتّخاذ أي قرار لتدمير سورية وإسقاط النظام من منظمة الأمم المتحدة كما حدث في ليبيا، طبعاً هذا تمّ كنتيجة للرفض الروسي ـ الصيني واستخدام حقّ الفيتو في الأمم المتحدة. ومع هذا لم تنتهِ المحاولات لضرب سورية أمريكياً وتغيير النظام وتقسيمها مثل العراق وليبيا وجعل الفوضى الخلاقة والتدمير الخلاق باباً جديداً لتقسيم المنطقة. فقد استخدمت الميليشيات المتأسلمة المرتبطة مباشرة بتركيا، وبرعاية غربية، أسلحة كيماوية لم يُعرف حتى الآن مصدرها ومَن الذي استخدمها؟ واستجارت تركيا والغرب بالمنظمة الدولية لإصدار قرار حرب، ولكن انتهى أيضاً عام ٢٠١٣م بسبب تهديد إيران وحزب الله بضرب إسرائيل وإفشال المخطط؛ فعفت الولايات المتحدة الأمريكية عن ذلك، وتوجهت لحقوق الإنسان واستخدامه كذريعة لحماية المدنيين، متناسية قتلها في العراق وضرب المدنيين في باكستان واليمن بالطائرات من دون طيار، إلا أنها فشلت أيضاً لأنها هي أكثر الدول الموغلة في قتل الإنسان خارج أسوار حدودها.

كان رفض حكومة الاحتلال السادسة في العراق بقيادة نوري المالكي التعاون مع الإدارة الأمريكية بشأن سورية، ورفض الصين وروسيا الحرب على سورية بحجة السلاح الكيماوي بقرار من الأمم المتحدة، ضربة قاصمة للتغطرس الأمريكي. وهنا برأينا أنّ أي حركة وفي أي منطقة في العالم تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية مهما كانت أهدافها، هي حرب انتقامية تدميرية يتخللها العنف؛ لذلك فإن فشلها في عام ٢٠١٣م لإعادة السيناريو الليبي في سورية، جعلها تبدأ بتنفيذ المرحلة اللاحقة من مخططات تنفيذ الفوضى الخلاقة. هذه الخطوة أظهرت فجأة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بعد أنْ تمّ تأسيسها باسم الدولة الإسلامية في العراق عام ٢٠٠٧م. ومن خلال الدعم التركي احتل داعش أجزاء كبرى من سورية مروراً بالرقة لتربط بالعراق، عقاباً مستقبلياً لنوري المالكي. وقد استمرّ نجم داعش بهمجيته وقتله الأبرياء، يلمع ويعمِّق الطائفية في المجتمع من خلال القتل على الهوية كما حدث في العراق. وما أن رفض المالكي ترك السلطة وتسليم حكومة الاحتلال السابعة لغيره، حتّى فوجئ العالم باحتلال الموصل والأنبار من قبل داعش وتأزم الموقف الطائفي في العراق، صاحبه تأزم في مصر نتيجة رفض مصر الأطروحات الأمريكية في إسقاط سورية، ونتيجة لإبعاد السيسي الإخوان عن حكم مصر، فبان أنّ مشروع الشرق الأوسط الكبير قاب قوسين أو أدنى من الفشل.

على الرغم من الشرخ في تفتيت المجتمع العربي وعزل مجتمعاته ومنع التنمية والتطور، وعلى الرغم من عدم الاستفادة من الموارد المالية في التنمية، وعلى الرغم من تطور المشاكل والمظاهر المجتمعية في المنطقة العربية، وعلى الرغم من محاولات الغرب الحثيثة كلها، فشل مشروع الفوضى الخلاقة على الأقل حتّى الآن. فوجدت الولايات المتحدة الأمريكية من الضروري الرجوع إلى المنطقة وإيجاد قواعد يمكن من خلالها إعادة السيطرة على المنطقة وإعادة ترتيبها طائفياً؛ فالضغط الغربي في أوكرانيا، والداعشي في العراق على إيران وتسهيل مهمة سرقة النفط العراقي والسوري والليبي وبيعه لداعش، يبدو أنّ العالم أجمعه بما فيه شعوب هذه الدول قد

انتبهت وحددت ملامح أطماع السياسة الأمريكية في بسط النفوذ من خلال بسط القوة والعنف، متناسين كلّ القيم الإنسانية والأخلاقية التي دعت إليها في حقوق الإنسان والحقّ في حرية التعبير والتعلم.

الموضوع الذي تمّ مناقشته بصورة مسهبة من الناحية المجتمعية والسياسية، تركز على التصارع ما بين الحالة الإنسانية عند الفرد في المجتمع العربي وطموحه نحو التطور والتنمية والإبداع، ولكن كان للظروف المنهجية وماديتها التاريخية التي ناقشها ماركس تأثير في عدم تطور المجتمع نتيجة للتباعد بين المفاهيم؛ فقد تغير العقل العربي نتيجة تلك الأحداث التاريخية لعدة مراحل منها طموحه الواعي للإدراك ومحاربة تطور المجتمع المتخالف مع عقليته، لجرّه إلى عقل إلغائي ليصبح مفهوم الإلغائية شاخصاً وفق المناحي التربوية التي عاشها. صحيح أنّ الحالة التي تعرض لها الفرد والمتجسدة بالاحتلال العثماني والغربي، ومن ثمّ الدكتاتوريات العسكرية والحزبية والتفرّد الشخصي بالسلطة، قد أثّرت في توازنه وأحدثت ازدواجاً في تلقيه وأدائه، إلا أنّ الواقع الدولي والإقليمي قد أدّى دوراً بارزاً في ذلك؛ فنظرية دول التحالف بعد الحرب العالمية الأولى بهيكلة الدولة الليبرالية ومأسستها في الأقطار العربية، كانت صادقة، على الرغم من انغماسها بالفهم الاستعماري. ولكن هذا الأمر لم يدم طويلاً لعدم امتلاك دول الحلفاء القدرة على فهم المجتمع ومعالجة مظاهره، لذلك وللخلاص من هذا المأزق التجأ الجميع إلى مبادئ ويلسون بخصوص قيادة العالم بمنظمة دولية يقودونها هم أنفسهم، وبنك دولي وتجارة حرة، ونقل الحرب خارج أسوار أوروبا لتدوم الحضارة الأوروبية. ولكن السؤال الذي لم نجد له الجواب في طرحنا وتحليلنا هو ما هي الحالة التي يجب أنْ يكون عليها المجتمع من الوعي والإدراك لكي يتمكن من التخلص من الأمراض المجتمعية التي يعانيها؟ وهل المجتمع بقادر على أنْ يخلق أداة تواصلية تعجّ بالمصالح المشتركة بين الأقطار العربية، طبعاً إذا سلمنا جدلاً بالتقسيم؟ وكيف يمكن أنْ نتخلص من العرقية والطائفية والعقل التلفيقي، وإمكانية التوجه السياسي بصورة حضارية؟ إذا ما تمكّن المجتمع من إعادة تأهيل نفسه بعيداً عن خصوصيات العرق أو الطائفة أو الدين أو التحزب، بالتأكيد يمكن أنْ ينتج المجتمع دولة مؤسسات مبنية على الكفاءة والمواطنة وتعزيز الأمن والاستقرار.

في نهاية المطاف، لا يسعني بعد هذا الجهد في وضع صورة أسرار إخفاق مأسسة الدولة في المنطقة العربية، إلا أنْ أقدم جزيل شكري وامتناني إلى الأستاذة الفاضلة سميّة الجراح، التي لم تترك جهداً لمراجعة نصوص الكتاب وتقديم المشورة، ناهيك عن ترجمتها النصوص الفرنسية التي أغنت الكتاب. كما لا بدّ من أنْ أقدم جزيل شكري إلى الأستاذ الدكتور كمال الطويل، الذي صرف وقتاً طويلاً في المناقشات والتعبير عن الآراء التي أغنت كلّ الغنى الكتاب والآراء وتوجيهه لبعض المصادر، وشكري كذلك إلى الأستاذ الدكتور محمّد حمود، على بعض الآراء النيّرة التي جعلت للكتابة حُلّة ليكون بهذه الصورة التي لا بدّ أنْ يستفيد منها

القارئ العربي كما استفدنا نحن في رحلتنا الثقافية والعلمية من الكثير من الأساتذة الذين مروا بأفكارهم في حياتنا. وفي ختام المسك لا بدّ لي من تقديم عظيم امتناني إلى الأستاذ اللغوي الكبير الدكتور عدنان عيدان، على مراجعته اللغوية وتصحيحه ما لم تصب عليه عيني من خطأ أو إخفاق.

هيثم غالب الناهي

بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

الفصل الأوّل

مفهوم الدولة بين النشأة الأولى وتطور حداثة هيكليتها

تمهيد

في ظلّ المتغيرات المتتابعة والمتراكمة في المنطقة العربية مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وبروز الدولة العربية التي تارة تحت الانتداب، ومرة تحت حكم سلطوية الملك، ونهاية بالجمهوريات الدكتاتورية المؤدية في نهاية حكمها إما إلى الاحتلال كحالة العراق، أو الاقتتال بين مكوِّنات الدولة الشعبية كحالة ليبيا ومصر وسورية وغيرها، يبرز موضوع الدولة ومفهومها الحقيقي وشكلية الهيكلة التي تأسست عليها بصورة لافتة للمهتم؛ ففلسفة الدولة وعلاقة الحاكم والحاكمين وما لهما من علاقة في العناصر المكونة، كـ الخلفية التاريخية والواقع الاجتماعي والاقتصادي وصولاً إلى احتكار القوة، تجد كلها مناصاً لتوليف المفاهيم والقيم لوضع شكل الدولة وأهدافها. فعلى الرغم من اقتراحات جوليان فروند (Julian Freund) (١٩٢١ ـ ١٩٩٣) الباحث والفيلسوف الاجتماعي الفرنسي حول التمايز ما بين الدولة الأولية والدولة الثانوية الذي يعتبر الأولى، نتاج تطور داخلي وإقليمي، في حين أنّ الثانية، ما هي إلا نتاج التطوّرات الاقتصادية والاجتماعية[١]، نجد أنّ هذا لا ينطبق على هيكلة الدولة العربية[٢]. والسبب في هذا الوضع يعود من دون تقوقع معلوماتي إلى أن تلك الدول التي نحن بصددها، كانت نتيجة مؤثر خارجي متفاعل مع وضع داخلي ينتمي إلى حال فشل الدولة العثمانية التي ولدت عنها تلك الدول بعد انهيار سلطتها مع نهاية الحرب العالمية الأولى.

---

(١) Julian Freund, «Critique of Theories of Social Epistemology and Humanities: Studies in Honor of Julien Freund,» *European Journal of Social Sciences* (Droz - Geneva), vol. 19, nos. 54-55 (1981).

(٢) وهو ما ينطبق على ما جاء به جان بودان (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦م): لا يجعل جان بودان في كتابته ستة كتب عن الجمهورية للأمير وسلطاتِهِ أي قيدٍ قيمي أو ديني أو شعبي في إصدارِ القوانين، إذْ لو كانَ الأمير ملزماً على أنْ لا يضع القانون إلا بموجبِ رضا الأعلى؛ فإنّه سيكونُ واحداً من الرعايا وليسَ بصاحبِ سيادة.

هذه الأهزوجة التي استُنفدت تماماً في البحوث الغربية عن الدولة، كان مقابلها أحجية أخرى عبّر عنها بصراحة في أدبياتها الأساسية إنغلز، بفكرة استغناء المجتمعات القديمة عن الدولة. وبمفهوم أدق استغنت المجتمعات القديمة عن الجهاز الإداري الناظم المستقل المعني بالدولة، وبالملكيات العامة والنظام القبلي والعلاقة بين القبائل ومصالحها. أي أنّ الدولة الأولى قبل تطورها إلى الدولة الثانية ومنها إلى الدولة الحديثة عند إنغلز لم تتأثر بالصيرورات الداخلية والإقليمية، لأنّها موجودة أصلاً فطرياً. وفي هذا الصدد يرى جورج بالانديه (Georges Balandier) (١٩٢٠ ـ) الأنثروبولوجي الاجتماعي الفرنسي، إنّ ما حذا إليه إنغلز يعود إلى حالة عبادة الأجداد، واعتبارهم دعامة السلطة وكلاهما مترابطان دينامياً، على الرغم من أنّ الملكية الخاصة كانت هي السبب الرئيس في انهيار القبيلة، ومنها السلطة المكونة للدولة[٣]؛ فالدولة عند إنغلز ليست سلطة فوقية مفروضة على المجتمع بقدر ما هي أقل من واقع الفكرة الأخلاقية للهيمنة، أي أنّ الدولة في كلّ جوانبها سواء كانت عند إنغلز أو فروند، تمثل كياناً ناظماً للمجتمع يستوجب أنْ يكون في كينونته نشاطاً إنسانياً ضرورياً لخلق المؤسسات وتنظيمها بما يتلاءم مع حاجات الأفراد والمجتمع[٤].

لقد اختلف العديد المديد من السوسيولوجيين والمفكرين حول مسألة التمييز ما بين الدولة في نشأتها والدولة الحديثة التي أُسست عليها الدول العربية بعد سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. ولعل أهم عناصر تمييز الدولة الحديثة عن سابقاتها، هو السيادة والسيطرة الكاملة للسلطة السياسية على مفاصل الدولة. وبهذه السيادة والسلطة الكاملة يرى الباحثون أنّ معظم دول أوروبا الغربية قد أسست الدولة الحديثة مع مطلع القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من ذلك، هناك بعض المفكرين يعيدون نشأة الدولة الحديثة إلى نتاج الصراعات في العصر الحديث؛ فالخبير الدستوري الفرنسي جورج بوردو (Georges Burdeau) (١٩٠٥ ـ ١٩٨٨)، يرى أنّ السلطوية قد مرت بعدة مراحل بدأت مع السلطة البدائية، ومن ثمّ السلطة المطلقة لكي تؤسس الدولة الحديثة[٥]. فهو يرى أنّ هناك عناصر أساسية قد أسهمت في بناء الدولة الحديثة، كان ضمنها فراغ السلطة الاجتماعية التي أوجدتها الكنيسة في القرن الرابع عشر ميلادي، إذ جعل هذا الفراغ الإنسانية في إيطاليا وفرنسا، وبدعم من النبلاء المحبين للحداثة المتمثلة في حينها بحب الفنّ والأدب، أنْ يتوجهوا لأدبيات اليونان والرومان القديمة للخروج من سلطة الكنيسة نحو بناء مجتمع ينهل في بنائه من الفكر والأدب الكلاسيكي الذي اكتشف الإنسان في حينه. أي أنه غيّر مسار الدولة الحديثة من خلال وجود طريقة لاكتشاف الإنسان ونظمه الفكرية من خلال وضع الفلسفة والعلوم مقابل

---

(٣) Georges Blanadier, *Sociologie actuelle de l'Afrique Noire: Dynamique des changements sociaux en Afrique centrale*, Bibliothèque de Sociologie contemporaine (Paris: Presses Universitaires de France, 1955, 5ème éd., 1992).

(٤) Carl Schmitt, *La Notion de politique: Théorie du partisan*, préface par Julien Freund (Paris: Flammarion, 1992), pp. 18-19.

(٥) Robert Elgie, «The French Presidency: Conceptualising Presidential Power in the Fifth Republic,» *Public Administration*, vol. 74, no. 2 (Summer 1996), pp. 275-291.

اللاهوت، ووضع السياسة بمضمون الدولة مقابل الكنيسة. ولعل هذا ما يؤطّر الاتّجاه نحو بداية بناء أسس التفكير العقلي في إعادة قراءة قواعد نظم المجتمعات السياسية والاجتماعية وحتّى الاقتصادية.

لقد كان هناك تحوّل جوهري لمفهوم الدولة الحديثة وهيكلتها في خضم عصر النهضة الأوروبية، تفاعلت فيه السياسة مع القيم الاجتماعية وعناصر بناء الإنسان، وبروز الحضارة الأوروبية المنسلخة من لباس الكنيسة والتوجه لتفعيل العلوم الإنسانية وإزالة القناع عنها؛ فمع تطور الفكر السياسي وفلسفته، لما بعد حقبة عصر النهضة الأوروبية، أصبح مفهوم الدولة عند ماكيافيللي (Niccolò Machiavelli)[٦] (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧) هو الضمانة الأكيدة لتطور المجتمع والحفاظ على تطوره، كما عبر هوبز (Thomas Hobbes)[٧] (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩)، أيضاً في كتاباته عن ضرورة الدولة، باعتبارها من دون مناص هي المسار الأساسي لأبعاد ومحاربة أعداء المجتمع الخارجيين، وحتّى الذين هم ضمن المؤسسة ذاتها. وبهذين المفهومين لدى ماكيافيللي وهوبز برز حافز التنظير في كيفية تكوين النظام السياسي الذي يؤدي إلى نشوء الدولة عند جون لوك (John Locke) (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) الفيلسوف والطبيب والمفكر الليبرالي البريطاني[٨] الذي نظر إليها من زاويتين مختلفتين، الأولى، أنّ لا تكون امتدادات الدولة دينية كنسية، والثانية، أنْ تكون الدولة بشرية بكلّ ما فيها من معانٍ إنسانية. واتبع في تحليله لهذه النشأة، وإن كانت متراكمة من الدولة البنائية الثانية، على افتراض وجود حالة الطبيعة التي عبر عنها هوبز بالحالة المهمة التي تسبق نشأة الدولة[٩]، مبيناً أنّ الطبيعة وحالتها قبل نشأة الدولة تجعل الفرد يعيش حالة الحرية والمساواة، ويتسم عقله بالصفاء بعدم تجاوز حقوق الآخرين، وإلحاق الضرر بغيره أو بالطبيعة؛ مفترضاً أنّ قبل نشأة الدولة تكون ملكية الطبيعة مشتركة بين الأفراد، وكلّ منهم يسعى إلى العيش من خلال ما تقدّمه الطبيعة. أي عنى لوك أنّ الطبيعة طبعت

---

(٦) إن مفهوم الدولة عند ماكيافيللي تعني: أمير أو إقطاعي، حيث قال في كتاب الأمير: «يجب نزع الدين عن السياسة ونبقي الدين للعامة والسلام». وفي أفكاره، يتمّ اختيار الأمير (القائد) عن طريق إرادة الشعب أو هيئة النبلاء ليكون هناك إدارة مدنية؛ فالدين بالنسبة إليه يجب أنْ يكون في خدمة السياسة.

(٧) توماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩م): أصدَرَ هوبز كتابه اللوياثان؛ فبيّن أنّ معالِم الدولة المدنيّة التي يدعُو إليها هيَ أنْ يصبح قانونُ الدولةِ القانونَ المطلقَ الذي يفرِضُهُ الملكُ فرضاً واستبداداً مطلقاً عن كلِّ سيادة، فالدولةُ عنده «المرجعيَّةُ النهائيّةُ»، ومن هنا ألَّهَ هوبز الدولةَ، واعتبرَها إلهاً زمنيّاً مرتبطة بالإلَهِ الخالدِ، وقدْ اعتبرَها أيضاً التنينَ الحتميَّ، ومع أنّ هوبز يدعو إلى فصلِ الحكم عن مطلقِ الدين؛ إلا أنه لم يمانع أنْ تكون قوانين الدين قانوناً بشرطِ أنْ يكونَ ذلك باختيار السلطة المدنية، فدعوتُهُ ليستْ من أجلِ الدين إنّما لتوافق السلطة عليه.

(٨) يرى جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤م)، وهو آخر المنظِّرينَ للفلاسفة للدولةِ المدنيةِ، أنّ أكثرُ المفاهيم شُيوعاً عندَ المتكلّمينَ في هذِهِ القضيَّةِ، والصورةُ المتكاملةُ للدولةِ المدنيَّةِ المشهورة من (العقد القائم بين الأفراد والحكومَات بالأغلبية والحفاظِ على مبدأ فصلِ السلطاتِ وحقّ الشعوب على الثورات) لا تجدها إلا عند جون، فهو مَن وسَّع مداركها؛ وهوَ وإن خالفهم في بعضِ تنظيراتِهم، إلا أنه حافظَ على حالةِ المفاصلةِ للدينِ ونزع المطلقِ عن الدولةِ نفسِها. يقول ـ بعدَ أنْ يشرحَ مهامَ الحاكِم المدنيِّ المنحصرةِ في إدارةِ شؤونِ الدولةِ ـ : «وتأسيساً على ذلك أودُّ أنْ أؤكّدَ أنَّ سلطةَ الحاكمِ لا تمتدُّ إلى تأسيسِ أيّةِ بَنودٍ تتعلقُ بالإيمانِ أو بأشكالِ العبادةِ استناداً إلى قوةِ القوانينِ».

(٩) John Kenyon, *Revolution Principles: The Politics of Party, 1689-1720* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977), p. 200.

الإنسان بأنّ يكون أميناً على غيره ولا يتجاوز حدود ما تجود به الطبيعة، فتأتي الدولة لتنظم علاقة الطبيعة الموجودة أصلاً بين الأفراد.

كان لوك من خلال مداخلاته الفكرية لما قبل نشأة الدولة، يحاول أنْ يعتبر مسلّمة العقلانية عنصراً أساسياً في نشأتها، ليتمكن من إبراز قدرة الدولة على احتكار استخدام القوة لما يضمن بقاء العلاقات الطبيعية لحالة الطبيعة ما بين الأفراد كما عرفوها أوّل مرة. وهو بالتأكيد مفهوم معاكس لما كان سائداً قبل حقبة عصر النهضة الأوروبية، وخلال العقود الخمسة لما بعدها وبداية نشأة الدولة، حيث كان السائد هو العنف والقوة. أي بمفهوم آخر، إنّ حالة الطبيعة عند لوك التي تسبق نشأة الدولة غير موجودة أصلاً، إذا ما اعتمدنا العنف والقوة[١٠]. وعليه ضمن ما رجاه لوك، هو ضرورة وجود قوة الدولة وفق المسلمات التي طرحها، والمتسمة بالعدل والحقوق والمساواة وعدم الإضرار بالغير، وهو المبدأ نفسه الذي توسم فيه فكراً ماكيافيللي وهوبز، باستثناء حالة المساواة والعدل لحالة ما قبل الطبيعة اللتين أغفلا عنها. فكان ماكيافيللي يدعو إلى اعتبار السلطة السياسية قوة، وإن كانت مبطشة، ولا يسمح بامتلاكها إلا لأجل نشأة الدولة وهيكلتها، وإن أضرّت بحالة الطبيعة. كما أكد ضراوة تلك القوة، معتبراً الدولة ليست بالضرورة وسيلة لتحقيق السعادة أو الحكمة أو الفضيلة وفق تصورات أرسطو وأفلاطون، بل غاية الدولة تنحسر في التسلط على الأفراد، وقد يتسلط التسلط فيها حدّ الإكراه على احترام قراراتها، لاعتبارها أداة حسم للظواهر المؤثرة على بقاء الدولة. وهو ما يجعلنا نستخلص من خلال مفهوم نشأة الدولة الماكيافيللية، بأنها السلطة التي تحتكر العنف القانوني والمشروع، ضدّ أفرادها. غير متناسين بأنّه يعتبرها المصدر الوحيد للحق والسياسة، لكونه كما اعتبر من بعده ماكس فيبر (Max Weber) (١٨٦٤ ـ ١٩٢٠) أيضاً، أنّ الدولة ليست شكلاً من أشكال السلطة الطبيعية الموجودة ضمن أي مجتمع ما، بقدر ما هي نتيجة لصيرورة تاريخية محصورة بحقبة زمنية محددة[١١].

فكرة الدولة عند ماكس فيبر ونشأتها التي تميزت عن ما جاء به من قبل كل من ماكيافيللي وهوبز وتأطير لوك لتفاعلاتها السياسية والفكرية والفلسفية والاقتصادية، قد تكون لها مسبباتها العلية[١٢]؛ لكونه عاش في فترة ما بعد الثورة الصناعية التي غزت أوروبا، وبروز الصراع ما بين الدولة ووسائل الإنتاج. حيث أرادت الدولة الحديثة في نشأتها في حينه أنْ يكون هدفها، توفير الحرية والأمن سواء لوسائل الإنتاج ومالكيها أو للأفراد ونقاباتهم. وهي حقبة يبدو لي على ضوئها أنه تمّ وصف النشأة الحقيقة للدولة الحديثة التي انتقلت من الغرب إلى المنطقة العربية من دون الاهتمام

---

(١٠) Jerrold Seigel, *The Idea of the Self: Thought and Experience in Western Europe since the Seventeenth Century* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(١١) James Tully, *An Approach to Political Philosophy: Locke in Contexts*, edited by Quentin Skinner (New York: Cambridge University Press, 2007), p. 128.

(١٢) دافع لوك عن فلسفة هوبز التي اعتمدت على تأسيس الحكم المطلق. وقد أسّس لوك بناء على ذلك قواعد الديمقراطية الليبرالية، ونادى بضرورة فصل الدين عن الدولة، وصار مبكراً من أنصار العلمانية وآمن بضرورة أنْ يكون من واجب الدولة الحفاظ على الملكيات وإيلاء أهمية للتسامح والحرية.

بالواقع التاريخي والاجتماعي للمنطقة العربية وكيفية إدارة أزمات المجتمع الخاصة بأفراد من عرق أو دين أو طائفة. وهنا لا بدّ من أنْ نؤكد أنّ جلّ المفكرين الغربيين الذي عاصروا حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ونشأة الدول في المنطقة العربية، قد سلموا من دون تردد، أنَّ نموذج الدولة الأوروبي هو الأساس لنشأة الدولة واستنساخها في المنطقة. وعليه، فهم لم يكتفوا بالخوض في العقلية، والتبعية التاريخية، والمؤسسة الفكرية، والعلاقة الدينية، وسبل التنوع العرقي والثقافي في المنطقة، وضعف أو اختلاف الوسائل الاقتصادية بين منطقة غرب أوروبا والمنطقة العربية.

لا يعنينا الخوض في نسج العلاقات الدولية وكيفية هيكلة الدولة وبنائها كما اعتنت الكتب الكثيرة للخوض في غمار مفهوم الدولة الحديثة وتاريخ تدرجها وبنائها منذُ عصر الإغريق مروراً بالحقب التي مرّ بها العالم، بل يعنينا المجتمع ومكوناته. كان هناك في غمار مخاض تلك الكتب بروز حضارات وأفول بعضها، إلا أنّ جميعها كان لا بدّ له من التمتع بما جاد به الصراع في الحقبة الكلاسيكية لبلاد الإغريق، أو حتّى الإرث القرونوسطوي (القرون الوسطى) وكيفية إخضاع الأخلاق للسياسة عند ماكيافيللي. الذي يعنينا بالتأكيد أيضاً في سياق الدولة العربية ونشأتها الأولى وتطور حداثة هيكليتها التي هي في أتم جهوزيتها مع الإخفاق المصاحب في بنائها، هو كيفية وصولها إلينا بهذا الشكل بعد الحرب العالمية الأولى وتطورها والأسس المعتمدة في استمرارية وجودها.

وهنا لا بدّ من أنْ نؤكد أنَّه لا يمكننا رفض المفهوم المبني باسمه على أنَّ الدولة في المنطقة العربية مبنية في صدى وجودها وأسس قيامها على تاريخ أدلجة ومنهجة الدولة الغربية؛ فهي نموذج مما كان أطراف الحرب العالمية الأولى يرغبون ويدفعون بهذا الوضع واستمراريته، وبالفعل أحدثوا ذلك خلال السنوات الخمس من احتلال المنطقة؛ فعلى الرغم من تقسيم المنطقة العربية إلى عدة دول، فمن غير المنكر أبداً أنّ لا تكون نوايا من هيكل تلك الدول بواقعها الجغرافي والطوبوغرافي، أنْ تبقى موحّدة ومنمذجة بصورة جديدة، تتبع في ولائها الحارس الجديد في المنطقة بدلاً من السلطة العثمانية المرتبكة. الحارس الجديد هو بريطانيا أو فرنسا أو إيطاليا وغيرهم، مجتمعين أو منفردين؛ فتلك الدول لها خبرتها ونظرتها في كيفية هيكلة الدولة، ولربما استمرّت هذه الخبرة من خلال مفكريهم وصانعي دولهم لعقود طويلة أو بعض قرون. وعليه لا بدّ لنا من وضع أهم المفاهيم الفكرية والفلسفية والمجتمعية لنشأة الدولة التي اعتُمدت غربياً من دون غيرها، لنتمكن من رسم ملامح نشأة الدولة بعد الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية.

أولاً: الدولة الهيغلية

تاريخ نشأة الدولة الغربية والعلاقات بين الجماعات، والعلاقات الدولية في ما بين تلك الدول، تمّ دراسته بدقة متناهية وأبعاد مستقبلية وتاريخية عديدة. بعض عناصر تلك الدراسات اخترق المفهوم ليزرع فيه عناصر ومفاهيم أخرى قد لا يكون لها علاقة بالسياسة والجماعات والعلاقة بينهما. لا بل تطورت هذه المفاهيم والعناصر إلى حدّ يتم فيه العنصر ليبرز مفهوم التقاسم العرقي

للأرض، وبناء علاقات سياسية في ما بين تلك الأعراق، ليتمكن المفكر في نهاية مطافه ومن خلال هيكلة الدولة، من وضع نشأتها الأولى. ومن ثمّ حين ينتهي من ذلك، يعمل على إعادة هيكلتها، كلّما استجد شيء آخر في العلاقات ما بين الأقوام المتعايشة على البقعة الجغرافية التاريخية نفسها؛ فلذا تعتبر ميليان ستاويل (F. Melian Stawell)[١٣] (١٨٦٩ ـ ١٩٣٦)، واضعة التاريخ العام الأوّلي لفكر الدولة الغربية لما بعد الحرب العالمية الأولى، ومبرمجة العلاقات الدولية ما بين الأمم، هي أوّل من استزرع هذه المفاهيم الفكرية بنشأة الدولة؛ فعلى الرغم من أنّها وظفت العديد من المبادئ لما يجب أنْ تكون عليه الأمم من خلال عدة مقالات كتبتها قبل الحرب العالمية الأولى بخصوص نشأة الدولة بما يقارب أكثر من عقدين من الزمن، إلا أنها لم تتوانَ في سبك سبل مفاهيمه وتطويرها في ما بعد، عن الاعتماد على أفكار فلاسفة ومفكرين غربيين آخرين عن كيفية هيكلة الدولة والعلاقة ما بين الأمم؛ فقد اعتمدت ستاويل على العديد من المفكرين الذين سبقوها أو عاصروها في هذا المضمار. وعليه كان لـ توماس هوبز (Thomas Hobbes) تأثير كبير في سبك غور نظريات العلاقات الدولية بعد نشأتها وهيكلتها[١٤]، خصوصاً في توصيفه الانطباعي والإيحائي المتماثل مع فكرة نشأة الدولة المتطبعة بحالة الفطرة الطبيعية السابقة للمدنية. وهو ما جعل هناك ترادفاً ما بين الواقعية في هيكلة الدولة وذاتية قيامها، وهو ما يناقض ماكيافيللي من جانب ويعتبر تتويجاً لمبادئ بيكون (Bacon)[١٥] وبودان (Bodin)[١٦] (١٥٣٠ ـ ١٥٩٦) ودافيد هيوم (David Hume) (١٧١١ ـ ١٧٧٦) وصولاً إلى مفكري هيكلة الدولة الغربية ونشأتها والعلاقات الدولية ما بين أفرادها للقرن العشرين من أمثال هانس مورغانثو (Hans Morgenthau) (١٩٠٤ ـ ١٩٨٠) وإدوارد هالليت كار (Edward Hallett Carr) (١٨٩٢ ـ ١٩٨٢).

لقد أخذ مسار مفهوم الدولة ونشأتها عدة مسارات لربط العلاقة ما بين الأفراد كوجود، وما بين الكيان السياسي كمنحى لإثبات وجود الفرد. ولعل أهم مَن أدلى بدلوه وأخذ عنه الغرب في مفهوم الدولة الحديثة في هذا المضمار، يمكن إيجازه بما نسجه الفيلسوف الألماني هيغل (Georg Wilhelm Friedrich Hegel) (١٧٧٠ ـ ١٨٣١)، حول الدولة بقوله[١٧] «إنها الفكرة الأخلاقية الموضوعية الواجب تحقيقها، وهي الروح الأخلاقية بصفتها إرادة جوهرية تتجلى ذاتها بوضوح،

---

(١٣) F. Melian Stawell, *The Growth of International Thought* (London: Thornton Butterworth Ltd., 1929).

(١٤) اعتبر توماس هوبز المعروف بالمناصر لسلطة الدولة، أنها (أي الدولة) هي المرجعيّة النهائية، وأن قانون الدولة هو القانون المطلق ويخضع الأفراد لحكمه كأفراد وكمجموعات. كما اعتبر هوبز أن القانون عقد مبرم بين الأفراد ولا يحقّ لهم إلغاء السيادة التي يتمتع بها الحاكم.

(١٥) يرى بيكون أنّ الطبيعة هي التي جعلت البشر متساوين، فكلّ الإنسانية بالنسبة إليه عاشت في حالة الطبيعة الأزلية.

(١٦) يرى بودان في كتابه الموسوم الجمهورية، الكتاب الرابع ـ يخضع الناس لقانون الملك والملك هو نور الله والطبيعة. ومع بودان دخلت كلمة «سيادة» في مفردات الحقوق السياسية، كما فعلت كلمة «دولة» مع ماكيافيللي.

(١٧) Georg Wilhelm Friedrich Hegel, *Lectures on the Philosophy of Religion*, edited by Peter C. Hodgson (Oxford: Oxford University Press, 1990).

وتعرف ذاتها وتفكّر بذاتها وتنجز ما لا تعرفه لأنّها لا تعرفه». ولعل مضمون الفكرة عند هيغل[18] لم تكن قد تولدت من غير تأسيس اجتماعي تاريخي لحالة الدولة في الحقبة التي عاشها هو نفسه، أو تمخضت عن دراسته لهذه الحالة؛ فالفكرة الواضحة عند هيغل ذات مضمون واقعي، لأنه استمدّ معادلته الرياضية من حالة الطبيعة التي يحدد فيها محورية الدولة، لكون الأفراد يعيشون في داخلها، فلذا يعتبر الأفراد هم روح الدولة وواقعها. إلا أنه لم يعطِ فسحة لمناقشة كيف يمكن للأفراد أنْ يعوا ماهية الدولة وجوهرها ومفهومها الشعبي؟ على الرغم من أنّ الإطار العام للوعي بوجود ضرورة ما للدولة عند هيغل، إلا أنّ مفهومه للدولة يبقى مفهوماً عاماً يحدد تكاملها بإمكانية قيام كلّ شيء فيها بصورة نسبية، ليتطور منها نضج فكرة الحقّ تجاه الدولة وواجبها تجاه الأفراد، فترتسم وتتسق في إطار قانون تنفذه الدولة بسلطة القوة التي تحتكرها لوحدها دون غيرها[19]. هيغل لا يحدد الدولة ونشأتها وضروراتها على مسألتي القوة والعقلانية في استخدامها، وأهمية أنْ يلتمس الفرد مادية وجود الدولة فحسب، بل يحاول أنْ يوصفها بأخلاقيات المساواة والعدالة التي لا يمكن أنْ تكون إلا من أخلاقيات حالة الطبيعة لما قبل نشأة الدولة. وباعتقادنا أنّ مفهوم الدولة عند هيغل قد تعدى الجمود المادي أو الهيكلة الوضعية لمفهومها، فجعلها إضافة إلى ماديتها، حضناً لجوهر الأخلاق الذي وصل إلى مرحلة الوعي بذاته؛ فالدولة عنده حاضنٌ جامع للأسرة والمجتمع المدني، حيث تشكل عاطفة الحب المتماسكة في الأسرة جوهر الدولة، وبهذا الجوهر يمكن إدراك الإرادة وجعلها قانوناً تستخدمه الدولة لترسم لنفسها شكل الكلية الواعية[20]. وبهذه الأطروحة يمكننا القول إنّ هيغل قد تمكّن من تجسيد الحقّ والعدالة في هيكل الدولة، ناهيك عن اعتبارها أعلى مراتب التطور التاريخي وربما نهايته، فيتجلى فيها سمو العقل في الهيكلة وإحقاق الحقّ بين الأفراد.

هذه الأطروحة الهيغلية قد تكون صحيحة لحدٍ ما في النظرة إلى مفهوم الدولة، ولكن كيف يمكن لتلك الدولة مع بداية هيكلتها ومنهجتها أنْ تستمد الشرعية؟ وكيف يمكن من خلال تلك الشرعية تشريع القوانين وسلطة تنفيذها؟

يعلل هيغل ذلك بالتراكم التاريخي لكلّ حقبة، ويفترض الشرعية المتوخاة للدولة من وجود الدول وضرورة نشأتها، ولا يجوز إصدار أي حكم يخص شرعيتها من خارج أسوار الأسباب التاريخية لوجودها، معتبراً أنّ ضرورة نشأة الدولة أمرٌ عقلاني لحماية حقوق الأفراد، وأن كلّ شيء عقلاني متحقق فعلاً، وكل ما هو متحقق هو عقلاني. ناهيك عن اعتباره أنّ مفهومي القوة والحقّ

---

(18) Ibid., *Lectures on the Philosophy of Religion: Together with a Work on the Proofs of the Existence of God*, Translated from the 2nd Edition German, edited by By E. B. Spires and J. Burdon Sanderson, 3 vols. (London: Kegan Paul, Trench, Trubner and Co., 1895), vol. 1, <http://www.archive.org/stream/lecturesonthephi00hegeuoft#page/n7/mode/2up>.

(19) Robert Stern, *The Routledge Guidebook to Hegel's Phenomenology of Spirit*, Routledge Guides to the Great Books, 2nd ed. (Abingdon; Oxon and New York: Routledge, 2013).

(20) Kenneth Westphal, *Hegel's Epistemological Realism: A Study of the Aim and Method of Hegel's Phenomenology of Spirit*, Philosophical Studies Series; 43 (New York: Kluwer Academic Publishers, 1989).

يتلازمان فعلاً لإقرار شرعنة العقلانية لوجود الدولة، وأن كلّ ما تفرضه قوة الدولة هو حقّ، والحق نفسه هو ما تفرضه القوة[٢١].

لعل كلّ ما طرحناه هو وجهة نظر هيغلية حول الدولة ونشأتها من دون الحديث عن كيفية تطورها واتّساقها مع حدث الحقبة الزمنية وتغيرها. والسبب في ذلك يعود أنّ هيغل نفسه لم يتكلّم قط عن كيفية تطوير الدولة، واعتبر أن تطوير العلاقات ما بين الأفراد هي الأساس الفعلي لتطويرها، وخصوصاً أن الدولة هي المالكة للقوة والسلطة. أي إنّه كلّما تطورت علاقات الأفراد الاجتماعية والإنتاجية وغيرها، أصبحت ضرورة الدولة في أنْ تطور وسائلها لفرض القوة والسلطة لتنفيذ قانون تراه ينظم العلاقة ما بين الأفراد. ولكن هل ما في هذا المفهوم من طبقات فكرية حصرت الحقبة التاريخية بالمتطلب الفردي هي نفسها أو بالاتّجاه نفسه لنشأة الدولة عند ماركس؟ على الرغم من أنّ ماركس قد أخذ الكثير من المفاهيم سواء بالند أو بالإيجاب من الهيغلية، ولكن هناك خطورة في الموضوع عندما سنبحث في مفهوم الدولة ونشأتها عند ماركس. هذه الخطورة تكمن في عمق الحقبة التاريخية واختلافاتها ما بين هيغل وماركس. فالأوّل عاش في حقبة تاريخية ما بين (١٧٧٠ ـ ١٨٣١)، في حين أنّ ماركس قد عاش في الحقبة الواقعة ما بين (١٨١٨ ـ ١٨٨٣). أي أنّ العلاقة ما بين الفرد والدولة ووسائل الإنتاج ومالكي وسائل الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية، والعلاقة ما بين الداخل والخارج مختلفة تماماً ما بين الحقبتين؛ فعلى هذا المنوال سنجد أنّ مفهوم الدولة وفق المجتمع ومسلماته التي عاشها ماركس، ستؤدي به إلى مفهوم مغاير لمفهوم الدولة الحديثة عنده قياساً بـ هيغل. وبالتأكيد سيكون مفهوم ماركس للدولة وأبعادها الفكرية مختلفاً عن مَن سبق هيغل أيضاً. بالتأكيد يعود ذلك إلى دراسة الحقبة التاريخية، ومستجدات تطال أفراد المجتمع تكون مختلفة من حقبة إلى أخرى.

ثانياً: الدولة الماركسية

الحديث عن مفهوم الدولة في الفكر الماركسي، وهنا نقصد أن الحالة المتطورة عند الفكر الماركسي مع بدايات القرن العشرين، ذو نكهة خاصة ممزوجة بالفلسفة والاقتصاد والاجتماع والتاريخ والسياسة[٢٢]، لا شيء مميزاً في الفكر والفلسفة الماركسية، بقدر ما أنّ كارل ماركس نفسه مميز عن الآخرين بوصفه يحمل فكرياً كلّ تلك المواصفات العلمية ـ الاجتماعية أعلاه. ناهيك عن أنّه عاش في حقبة زمنية كانت فيها الدولة تقاد من مجموعة مسيطرة على وسائل الإنتاج، وتوجه الدولة الألمانيّة وفق مشاربها ومصالحها حتّى لو كان هذا التسيير فيه إلغاء للأفراد الذين يشكلون

(٢١) Robert M. Wallace, *Hegel's Philosophy of Reality, Freedom, and God*, Modern European Philosophy (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005).

(٢٢) Franz Mehring, *Karl Marx: The Story of His Life*, History of Economic Thought (London: Routledge, 2003).

عوامل الدولة في كينونتها الوجودية أو سياستها الاقتصادية[٢٣]. ولكي نكون أكثر دقة في منحانا، لا بدّ من أنْ نبين أنّ مفهوم الدولة ونشأتها في الفكر الماركسي الكلاسيكي، لم يكن بالصورة المتطورة مثلما عهدناه عند هيغل أو لوك أو غيرهما، بل يبدو لنا أنّ ماركس كان في حينه يركز على وسائل تقويم الدولة الإنتاجية من دون غيرها، معتبراً الدولة موجودة فرضاً. ومع هذا فقد ذهب بعض المفكرين الماركسيين الحديثين لأبعد من هذا باعتبارهم أنْ نظرية الدولة بصورة عامة شيء لا يحبّذ، ويجب أنْ يكون غير موجود فعلاً عند الماركسيين الكلاسيكيين[٢٤].

لقد علل نيكوس بولانتزاس (Nicos Poulantzas) (١٩٣٦ ـ ١٩٧٩)، عالم الاجتماع السياسي الماركسي الفرنسي من أصول يونانية، عدم اهتمام الماركسيين الكلاسيكيين بنظرية الدولة ونشأتها بقوله «إنّ الماركسيين الكلاسيكيين لم يتمكنوا من تطوير نظرية الدولة بسبب عدم إمكانية وضع نظرية عامة للدولة»[٢٥] ومسترسلاً لإثبات عدم جدية الدولة ونظرية نشأتها بالنسبة إلى الماركسيين الكلاسيكيين، استمرّ بالقول «لعله من الإنجازات الكبيرة للماركسية هو تحاشيها الميتافيزيقيات الخاصة بالفلسفة السياسية، وتجنب النظريات المجردة العامة الفارغة ذات الوهن الضبابي التي تعبر عن كشف الأسرار الكبرى للتاريخ السياسي وللدولة والسلطة»[٢٦]. ولكن لمَ هذه النظرة الماركسية للدولة التي يكاد أنْ ينتهي وجودها في الفكر الماركسي؟ والحقيقة أنّ الأمر ليس هكذا، لأن ماركس بدلاً من أنْ يبني دولته الحديثة على المسلّمات التاريخية، وتراكم مَن سبقه من منظرين، ومفاهيم مشتقة من دول تأسست عبر التاريخ، اتّجه للتعبير عن هذا المبدأ من خلال تقديم منهج خاص لفهم العلاقة ما بين المجتمع والدولة. وبخصوص ذلك، قدم ماركس بنية نقدية بأوجه تتقاطع فيها بنية المجتمع مع بنية الدولة بصورة متماثلة، مؤكّداً في نهاية بنيته النقدية أنّ الدولة هي الأداة التي تعمل على تنظيم المجتمع.

لقد رسم ماركس مفهومه للدولة باعتبارها نتيجة رسمية للمجتمع؛ فهو يعتني بالمجتمع المدني أيما اعتناء ليصل من خلاله إلى الدولة السياسية التي تمثل التعبير الرسمي للمجتمع المدني؛ فالدولة عند ماركس هي جزءٌ مهم من أجزاء المجتمع العالي التطور للصراع ما بين الطبقات المجتمعية، حيث تسيطر على المجتمع السياسي أقوى طبقة فيه. ومن خلال هذه النظرة الثاقبة الماركسية للصراعات الطبقية المجتمعية، ولدراسته الحالة التي كان يعيشها والمتمثلة في حقبته بسيادة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج، والمتحكمة بالواقع الاقتصادي للأفراد الذين يمثلون الدولة، يرى ماركس أنّ الدولة المبنية على هذه الأسس ستجعل من الطبقة الرأسمالية في الدولة

---

(٢٣) Allen Oakley, *Marx's Critique of Political Economy, 1844 to 1860* (London: Routledge, 1984).

(٢٤) Nicos Poulantzas, *The Poulantzas Reader: Marxism, Law and the State*, edited by James Martin (New York: Verso Books, 2008).

(٢٥) Stuart Hall, «Nicos Poulantzas: State, Power, Socialism,» *New Left Review*, vol. 1, no. 119 (January-February 1980).

(٢٦) المصدر نفسه.

الحديثة هي المسيطرة عليها(٢٧). ناهيك عن اعتقاده أنّ تلك السيطرة ستمتد لتسيطر على الطبقات الأخرى التي لا يمكن أنْ تضاهي قوتها قوة الطبقة الرأسمالية المتحكمة بزمام أمور الدولة. وعليه فإن نظرة الماركسية الكلاسيكية للدولة، تختلف عن المفهوم الإرادي الكوني لدى هيغل، لكونها تُعنى بتوجهات الطبقة الحاكمة وليس الأفراد، وإن هذه الطبقة الحاكمة بفعل الحقبة الزمنية التي كان يعيشها، تتمثل بالطبقة البورجوازية المسيطرة على النظام الرأسمالي(٢٨).

لقد أراد ماركس في وضعه لهذه المفاهيم حول الدولة التي يتصورها، أنْ يصوغ شكلية الدولة السياسية التي تقوده نحو الديمقراطية، ليتمكن من خلالها من توحيد الدولة السياسية (الدولة ـ الحكم) مع الدولة المجتمعية (الدولة ـ المجتمع). وليتمكن من تحويل كامل الملكية المجتمعية للدولة، بإعطائها السيادة الاقتصادية لتساوي بين الأفراد، عندما تكون مسيطرة على وسائل الإنتاج(٢٩). وبهذا فإن ماركس يرفض الأطروحة الهيغلية لنظرية الدولة ويعتبرها قوة فعلية، لكونها هي الوحيدة القادرة على تسوية الصراعات وحلّ التناقضات في المجتمع المدني من خلال استيعابها لنظام عقلاني واقعي؛ مستغرباً من تجريد هيغل لمفهوم الدولة واعتبارها التجريد المثالي للمجتمع البورجوازي الذي يخفي المتناقضات الحقيقية، ومحاولته إخفاء الخاصية الاجتماعية وتناقضاتها. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا هذا النقد العميق لمنهجية الدولة الهيغلية عند ماركس؟

يعتقد ماركس أنّ المتناقضات المجتمعية لا يمكن للدولة أنْ تحلها إذا ما تمّ هيكلتها، إلا من خلال المنهج السياسي، ويتعذر عليها أيما تعذر أنْ تحلها من داخل المجتمع الخاص بالأفراد ذاتهم. وعليه فإن الدولة عند ماركس ما هي إلا عمل مجرد يقوم على نقل المتناقضات المجتمعية من إطارها الخاص إلى إطار الدولة، ولا يمكن إلغاؤها. ولغرض حلّ هذه المتناقضات والاستفادة من نشأة الدولة وهيكلتها لا بدّ من إعادة نقد الفلسفة الاقتصادية والتفاوت الطبقي الذي تسببه، لكي ندخل في عمق نقد الواقع الاجتماعي الخاص بالأفراد الذين يمثلون الدولة(٣٠). وضمن هذا السياق، ينفرد ماركس، برأينا، عن مَن سبقوه باستخدام المادية أساساً في حلحلة المتناقضات المجتمعية داخل الدولة، ليؤسس بنياناً اجتماعياً جديداً خالياً من الطبقية المتناقضة. كما إنَّ ماركس يحاول بهذه الأطروحة أنْ يبعد الدين عن مؤسسة الدولة وعدم الاعتماد عليه وعلى موروثه المجتمعي، لكون الدين الذي عاصره في حقبته الزمنية ومَن عاش قبله يعتمد على الوسائل التبريرية ما قد يولد أيضاً طبقية مجتمعية محمية بالدين ووسائله.

---

(٢٧) Alexander Gallas [et al.], eds., *Reading Poulantzas* (London: Merlin Press, 2011).

(٢٨) Rhonda Levine, *Class Struggle and the New Deal: Industrial Labor, Industrial Capital, and the State*, Studies in Historical Social Change (New York: University Press of Kansas, 1988).

(٢٩) Karl Marx and Frederick Engels: *Collected Works: Volume 35: Marx* (New York: International Publishers, 1986); *Collected Works: Volume 36* (New York: International Publishers, 1987), and *Collected Works: Volume 37: Marx* (New York: International Publishers, 1987).

(٣٠) Karl Marx, «Economic Manuscripts of 1857-1858,» in: Karl Marx and Frederick Engels, *Collected Works: Volume 28: Marx* (New York: International Publishers, 1986).

خلاصة الحديث عن الدولة في المفهوم الماركسي الكلاسيكي هو، أنّ الدولة محددة بعناصر وعلاقات الإنتاج والتقسيم الاجتماعي للعمل. ومن خلال هذه العناصر تتنوّع أشكال الدولة ومؤسساتها القانونية وسلطاتها ودرجة استقلاليتها عن المجتمع. وهو ما لا يمكن توافره إلا من خلال دراسة طرق التدخل في صراعات إعادة الإنتاج وتحويل بنيته وفق صيغة المجتمع ذي العلاقة، والمحدد ضمن الحقبة الزمنية المحددة ومسلماتها التاريخية. ولكن هذه الأطروحة لها بعض الإشكاليات الخاصة بها، كون أفكار الدولة المهيمنة ستكون هي ذاتها أفكار الطبقة المهيمنة، لكون الطبقة المهيمنة هي القوة المادية والروحية في المجتمع. وعندها ستبرز الدولة بالشكل الذي يمثل المصالح المشتركة للطبقة المهيمنة التي ستختزل المجتمع المدني في مرحلة ما بالصورة التي تلائمها(٣١). وهو ما حدثنا التاريخ عنه، وبخاصة بالنسبة إلى الدول المهيكلة والحديثة النشأة لما بعد الحرب العالمية الأولى. فباعتقادنا وفق منهج ماركس وتوجسه من الدولة وهيمنة الطبقة التي قد تكون عقائدية أو مادية أو روحانية، حدث أنْ أسست مؤسسات محمية بالدولة لا تحقق أماني الأفراد في المجتمع المدني، وحُددت قوانينها وفق إرادتها واعتبرتها إرادة حرة إلا إنها في الحقيقة بعيدة عن الواقع الملموس. لذا فقد اعتبر ماركس في نهاية مطافه أنّ الدولة مهما كان شكلها ومهما كانت تناقضاتها المجتمعية وصراعاتها الطبقية وعلاقتها بالإنتاج ووسائله، فهي لا تتعدى أنْ تكون مرحلة من مراحل الشيوعية.

ثالثاً: مجتمع اللادولة

على الرغم من التفاوت ما بين الهيغلية والماركسية الكلاسيكية في مفهوم الدولة، إلا أنّهما لم يلغياها أبداً، بل لكلّ من المنظرين رأي خاص معلل بالأسباب التاريخية والمجتمعية. ومع هذا فهناك من المفكرين المحدثين من لم يؤمن بضرورة الدولة ويرفضها بشدة ويعتبر الدعوة إلى إنشاء الدولة فكرة كاذبة خادعة. وقد بدأ هذا الأمر أكثر وضوحاً في معظم كتابات المنظّرين مع ستينيّات القرن العشرين؛ فعلى سبيل المثال، برنارد لاكروا (Bernard Lacroix) لا يجد هناك جدوى في مناقشة مفهوم الدولة ونشأتها في العلوم الاجتماعية، لكون هذا المفهوم من الصعب تحييده أثناء التحليل العلمي. ومن الصعب جمع المتناقضات في الدولة وتحقيق التوافق بينها، في الوقت الذي تعم في عناصرها حالة الافتراق؛ فتعبير الدولة عند لاكروا يوحي بوجود كيان مختلف تماماً عن كيان المجتمع المدني الذي تعرّف عليه الفرد من خلال التراكمات التاريخية، ولا يمكنه تسيير المجتمع لأن في الحقيقة لا يوجد في المجتمع المدني إلا الذوات الفردية المنظمة لنفسها؛ فتكون الدولة المزعومة إرادة فردانية فتنتج منظومة علاقات قانونية معقّدة تصب في ذوات الفردانية(٣٢). ولكن هل

---

(٣١) Eric J. Hobsbawm, *How to Change the World: Reflections Marx and Marxism, 1840-2011* (London: Little Brown, 2011).

(٣٢) Bernard Lacroix, «Ordre politique et ordre Social, Objectivisme, Objectivation et Analyse Politique,» dans: Madeleine Grawitz et Jean Leca, dirs., *Traite de Science Politique* (Paris: Presses Universitaires de France, 1985).

هذه المفهومية التي ترفض مفهوم الدولة وتسفهه، لكونها ستلغي المجتمع ومعطياته مختصرة فقط بـ لاكروا؟ بالتأكيد لا، بل هي وليدة تيار كبير من المفكرين الذين يرفضون سيطرة الفردانية السلطوية من خلال القوانين المشرعة التي تعطي الفردانية سلطة السيطرة على المجتمع المدني من خلال الدولة.

المفكر وأستاذ العلوم السياسية الأمريكي الكندي المولد ديفيد إيستون (David Easton) (١٩١٧ ـ ٢٠١٤)، يرى في الدولة من خلال نموذجه السياسي التحليلي المعروف بالمدخلات والمخرجات، أنها ظاهرة سياسية وظيفية، تقوم بتفعيل مفاعيل النظم السياسية تحت غطاء شرعي اسمه الدولة[٣٣]. ناهيك عن اعتباره السياسة التي تقود الدولة بأنها توزيع سلطوي للقيم المختلفة في المجتمع[٣٤]. أي أنّ إيستون ينظر إلى الدولة كأسطورة أكثر منها كأداة تحليلية ترمز للوحدة المدنية في المجتمع الذي لا يمكن للأفراد أنْ يتجاوزوها لكونهم يتواجدون على أرض واحدة، ويمثلون بجمعهم ما يسمّى بالشعب؛ فمفهوم الدولة عنده غير دقيق ضمن معطيات مَن سبقوه، ولا يمكن أبداً أنْ يكون أداة تحليلية تفعل فعلتها في المجتمع وتفنّد متناقضاته وتسعفها بإدارة وإرادة قانونية مشرعنة، لأنّها أي الدولة، هي مصدر القوة السياسية[٣٥].

لم يكن ديفيد إيستون صاحب الفضل في نقد ورفض وجود الدولة، ولم يكن هو أيضاً صاحب الفضل الأوّل في نقده المنهجي والتفسيري لمفهوم الدولة ودلالاتها الوجودية، على الرغم من إسهاماته التحليلية؛ ففي الوقت الذي كان فيه كارل ماركس قد انتهى عام ١٨٤٣م من وضع مفاهيمه حول الدولة التي ستنتهي بالشيوعية، ولد فريدرك فيلهيلم نيتشه (Friedrich Wilhelm Nietzsche) عام ١٨٤٤م، بمقاطعة ساكسونيا في مملكة بروسيا، فعاصر حتّى وفاته عام ١٩٠٠م كلّ الإرهاصات الاقتصادية والسياسية ووسائل الإنتاج وصاحبها في سجال هيكلة ونشأة الدولة الحديثة في أوروبا. وبناءً على تلك الأحداث والمعطيات التي عاشها، وضع أطروحته التي يعتبر فيها الدولة بالكذبة الكبرى، واصطلح عليها بـ العدمية[٣٦]؛ فالعدمية التي وصف فيها نيتشه الدولة لم تكن كلمة قد قالها وولى، بل حدد مفاعيلها بقوله إنها خدعة يختبئ وراء ظلّها طبقة مجتمعية معينة من أجل كسب مصالحهم الخاصة.

لم يكن نيتشه رافضاً للدولة كما وصفها هيغل أو حتّى ماركس فحسب، لا بل ينظر إليها نظرة متشائمة ممزقة للمجتمع حين يصفها بالوحش اللامبالي الذي لا يكترث لما يحدث داخل المجتمع المدني. كما إنّه يصل في نهاية مطافه إلى التساؤل، بالقول ما هي الدولة؟ فيجيب عن نفسه من دون الرجوع لأفكار مَن سبقوه من مفكرين، بوسم صفة الغول عليها والكذبة التي تخدر الأفراد حتّى يتم

(٣٣) David Easton, «The Decline of Modern Political Theory,» *Journal of Politics*, no. 13 (1951).

(٣٤) David Easton, John G. Gunnell and Michael B. Stein, eds., *Regime and Discipline: Democracy and the Development of Political Science* (Michigan: University of Michigan Press, 1995).

(٣٥) David Easton, *The Analysis of Political Structure* (New York: Routledge, 1990).

(٣٦) Eli Eilon, «Nietzsche's Principle of Abundance as Guiding Aesthetic Value,» *Nietzsche Studies*, no. 30 (December 2001).

قيادتهم من قبل غول حقيقي فيخلق في المجتمع التعسف ويفتت وحدة المجتمع المدني(٣٧). إلا أنّ نيتشه، هو نفسه، يؤمن بوجود الشعب لأنه وحدة متواجدة على أرض تربط بين أفراده علاقة ومصالح، ولا يمكن للدولة أنْ تأخذ هذا الحقّ وتدعي أنها هي الشعب، ومن ثمّ تدمره وتجعل بين طبقاته المجتمعية خلافات وصراعات لتتمكن فئة معينة من الاستحواذ على هذا الهمّ لمصالح شخصية بحتة(٣٨).

قد يكون نيتشه متعسفاً بعض الشيء في رفضه لمفهوم الدولة بصورة وقحة جداً كما أرى، إلا أن تطبيق ما جاء به من أفكار على الواقع العربي وبعد تطور الدولة العربية كما يحلو أنْ نسميها بعيداً عن الواقع، نجد أنّ في هذا شيئاً من الحقيقة؛ فهناك الدكتاتوريات سواء أكانت حزبية أم فردية، ملكية أم جمهورية تجد نفسها اليوم هي الشعب وتُصدر أحكامها باسم الشعب. وحين العودة إلى مصافي الأمور، نرى أنّ قراراتها المدمرة هي تفتيت الشعب والقضاء على اللحمة المدنية المجتمعية تحت غطاء شرعي قانوني هو سلطة الحزب أو الفرد الدكتاتوري. على أية حال، مهما اختلفنا في مفهوم نشأة الدولة عند هيغل أو ماركس أو الرافضين لوجود الدولة مثل نيتشه، نبقى نرى أنّ هناك بصيص التقاء في أفكارهم مع الواقع ضمن المنطقة العربية، على الأقل على مرّ قرن من الزمن أو أقل بنيف من السنين؛ فالتغيرات الممنهجة والهمجية التي عجت وما زالت مستمرة في المنطقة العربية نتيجة غياب القيادة السلطوية، وهنا نقصد الحكم لا الدولة، قد أدّت إلى الانحدار الذي لا بدّ من معالجته وفق القيم والمفاهيم الحديثة، وضمن السياقات التي انتقلت فيها حركة التاريخ لأشكال الدولة من مجتمع وشعب، إلى وسائل الإنتاج وعلاقاتها بالمكون المجتمعي، وهو أمرٌ سنحرص على مناقشته لاحقاً.

رابعاً: الدولة الليبرالية

قبل الخوض في مفهوم الدولة الليبرالية، لا بدّ من معرفة أسس الحركة وكيفية تبنيها مجتمعياً؛ فالليبرالية القديمة وقبل أنْ تدخل في شجون تأسيس الدولة، تطورت على مدى أربعة قرون بدءاً من رهط الصراعات الدينية في أوروبا خلال القرن السادس عشر الميلادي، أو بالأحرى بدءاً بمرحلة ما يسمّى عصر التنوير. ولكي نتحدث بواقعية عن مفهوم الدولة الليبرالية التي تطورت في ما بعد لتكون هي الأساس للدولة الحديثة ونشأتها وهيكلتها، لا بدّ لنا من أنْ نعي عناصر الليبرالية وكيفية تطورها من قبل دُعاتها منذ الدعوة إليها؛ فهي، أي الليبرالية، أول حركة سياسية متميزة خلال عصر التنوير، إذ أصبحت شعبية بما يكفي بين الفلاسفة والمفكرين الغربيين في عينهم، وتطورت في القرن الماضي بين الاقتصاديين أنفسهم في العالم الغربي؛ فهم يؤمنون أنّ مصدر شرعية الحاكم

---

(٣٧) James C. O'Flaherty, Timothy F. Sellner, Robert M. Helm, eds., *Studies in Nietzsche and the Classical Tradition* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1979).

(٣٨) فريدريك فالهام نيتشه، هكذا تكلّم زرادشت، ترجمه عن الألمانيّة علي المصباح (كولونيا ، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٧).

تأتي من الأفراد، ولا بدّ من أنْ تكون حرية الفرد هي أصل العلاقة ما بين المحكوم وشرعية الحاكم. ووفق هذا المبدأ رفضت المفاهيم الليبرالية الامتياز التوارثي للحكم من قبل الطبقة الدينية، والملكية المطلقة والحقّ الإلهي للملوك(٣٩).

ضمن هذه السياقات المفاهيمية لليبرالية، اقترح توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وإيمانويل كانط، نظرية العقد الاجتماعي التي تفترض وجوب وجود عقد بين الحاكم والمحكوم، وإن رضا المحكوم هو الذي يسوغ شرعية سلطة الحاكم.

غالباً ما تنسب الليبرالية الكلاسيكية للفيلسوف جون لوك؛ فقد بدأ لوك في تنظيره للمفاهيم الليبرالية بالقول إنّ كلّ إنسان له الحقّ الطبيعي في الحياة والحرية والملكية وفقاً للعقد الاجتماعي، ويجب على الحكومات أنْ لا تنتهك هذه الحقوق؛ فالليبراليون يعارضون المحافظة التقليدية وسعوا إلى استبدال الاستبداد في الحكومة مع الديمقراطية التمثيلية وسيادة القانون(٤٠). أي أنّ المفاهيم الليبرالية الكلاسيكية كانت تؤكد مركزية الفرد لتسويغ سلطة الحاكم؛ فلذا اعتبرت نظرية العقد الاجتماعي ذات مفاهيم ليبرالية، على الرغم من أنّ هوبز وروسو يدعيان أنّهما ليسا متفقين تماماً مع مفهوم الليبرالية. وعدم الاتّفاق هذا في بعض المسائل، لا يعني نسفها. وبرأينا يعود ذلك الاختلاف لكون فكرة الليبرالية ولدت كسيحة في البداية، ونموها لم يكن متسارعاً قياساً على الهيغيلية أو الماركسية، فسبب عدم وجود نضج للفكرة لتنتقل إلى واقع تأسيس الدولة هو الذي جعل روسو وهوبز ينفران من هذا المفهوم. والأمر يعود أيضاً، إلى كون تلك الحقبة امتلأت بالعديد من المدارس الفكرية والفلسفية، والكلّ فيها يبحث عن دراسة المجتمع المدني ومتناقضاته لغرض هيكلة ونشأة الدولة بعد أنْ انهارت المؤسسة الدينية وسلطويتها الحاكمة(٤١).

لم تكن الليبرالية في بدايات ظهورها تطمح لبناء دولة حديثة، كما نجد المدافعين عنها اليوم، بقدر ما كانت ظاهرة اجتماعية تهدف للقضاء على الفقر والفوارق الطبقية التي وجدت أوروبا حالها عليها بعد الثورة الصناعية وبروز مالكي وسائل الإنتاج؛ فالليبرالية الكلاسيكية كانت تسعى إلى رعاية حقوق الإنسان حينما فشلت الدولة في توفيرها. وتأكدت الليبرالية أنّ الدولة لا تستطيع تحقيق ذلك للأفراد ما دامت الطبقية موجودة وبعضها يتحكم بوسائل الإنتاج فيلغي الطبقات الأخرى. حينها دعت الليبرالية الكلاسيكية إلى وجوب تدخل الدولة في شؤون الاقتصاد لصالح الفئات الأقل استفادة من الحرية في المجتمع والأقل استفادة من حرية الاقتصاد(٤٢).

---

(٣٩) John Joseph Lalor, *Cyclopedia of Political Science, Political Economy, and of the Political History of the United States*, 3 vols. (New York: Nabu Press, 1883).

(٤٠) Noel W. Thompson, *Political Economy and the Labour Party: The Economics of Democratic Socialism, 1884-2005*, 2nd ed. (London: Routledge, 2006).

(٤١) William Martin, *Histoire de la Suisse: Essai sur la formation d'une confédération d'états* (Paris: Payot, 1926), pp. 187-188, quoted in: Crane Brinton, *A Decade of Revolution, 1789-1799* (New York: Greenwood Press, 1934).

(٤٢) Pamela Grande Jensen, *Finding a New Feminism: Rethinking the Woman Question for Liberal Democracy* (Lanham: Rowman and Littlefield, 1996).

من خلال ما تقدّم، وعلى الرغم من عدم وجود ما يؤكّد أنّ الليبرالية الكلاسيكية قد أطّرت نظرياً لنشأة الدولة وهيكليتها، إلا أننا يمكن القول إنّ الدولة في نظر الليبراليين الكلاسيكيين تتأسس على ضرورة الحفاظ على حقوق وحريات الأفراد، وأن تقيّد الدولة ممارساتها بما يعطي أقصى حدّ ممكن من الحرية لكلّ فرد. وعليه فإن هذا المفهوم الذي ولد مع المدرسة النفعية البريطانية التي قادها وأسسها جيريمي بنثام (Jeremy Bentham) (١٧٤٨ ـ ١٨٣٢)، الرائد القانوني في الفلسفة الأنكلو ـ أمريكية[٤٣]، جعلت تطور المفهوم الليبرالي يسعى إلى سياسة جذرية في كيان الدولة لتطوير الأفكار المتعلّقة بالرعاية الاجتماعية. فقد دعا بنثام في ليبراليته الكلاسيكية إلى الحرية الفردية والاقتصادية، والفصل بين الكنيسة والدولة، وحرية التعبير، والحقوق المتساوية للمرأة، والحقّ في الطلاق، وعدم تجريم الأفعال الجنسية المثلية، وإلغاء الرق، وإلغاء عقوبة الإعدام[٤٤]، وإلغاء العقاب البدني، بما في ذلك عِقاب الأطفال. وعلى الرغم من قوة مفاهيمه الليبرالية المتجسدة لصالح تمديد الحقوق القانونية الفردية، فقد عارض فكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية ووصفها بأنها هراء مرتكز على ركائز متينة[٤٥]. ولقد سار على النهج نفسه للدعوة إلى الليبرالية الكلاسيكية الفيلسوف السياسي الاقتصادي البريطاني جون ستيوارت مِيل (John Stuart Mill) (١٨٠٦ ـ ١٨٧٣)، حين عبر عن الحرية بضرورة تحسين النوعية الشخصية للأفراد، وتطوير ذاتهم الذي اعتبره هو المصدر الوحيد للحرية الحقيقية[٤٦]. فـ جون مِيل الليبرالي الكلاسيكي بمعية نظرائه الآخرين، يرى أنّ غياب تقدير الذات، لا يمكّن المجتمع من تحقيق مستوى ملموس من الجدارة المعنية للمرء، والقدرة على الوفاء بالمعايير الشخصية فتنعكس سلباً على المجتمع ما يؤدي إلى تفاقم المتناقضات المجتمعية.

لقد ركزت مدرسة بنثام ومِيل على حقوق الفرد وحرياته واعتبرتهما شيئاً مجتمعياً مقدساً، وهناك ضرورة للحفاظ على تلك الحقوق ولو بالقوة. وهو أمرٌ سعت إليه المدرسة الليبرالية الكلاسيكية ومن خلاله إلى تقييد سلطة الدولة من خلال تقسيم سلطاتها، أو مكامن سيطرتها على الأفراد؛ فدعت إلى الانتخابات المحددة بفترة زمنية منعاً للاستحواذ على السلطة كما كانت تفعله الكنيسة. وألزمت الدولة منذُ بداية هيكلتها بضرورة الحفاظ على المصالح العامة لتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الأفراد الذين هم تحت رعاية الدولة. ومع كلّ هذه الاعتبارات، نرى أنّ ميل، ذهب في ليبراليته إلى أبعد من ذلك في احترام حرية الفرد مانعاً الدولة أو حتّى مؤسسات المجتمع من التدخل في خصوصيات الناس تحت أي مبرر، حتّى ولو كان ذلك يتعلق بضرورة التحضر

(٤٣) Jeremy Bentham, «Offences Against One's Self,» *Journal of Homosexuality*, vol. 3, no. 4 (1978), pp. 389-405; continued in: vol. 4, no. 1 (1978).

(٤٤) Hugo Adam Bedau, «Bentham's Utilitarian Critique of the Death Penalty,» *The Journal of Criminal Law and Criminology*, vol. 74, no. 3 (1983), pp. 1033-1065.

(٤٥) Ross Harrison, «Jeremy Bentham,» in: Ted Honderich, *The Oxford Companion to Philosophy* (New York: Oxford University Press, 1995), pp. 85-88.

(٤٦) Linda C. Raeder, «Spirit of the Age,» in: Linda C. Raeder, *John Stuart Mill and the Religion of Humanity* (Columbia: University of Missouri Press, 2002).

والتمدن للشعوب المجتمعية التي ترضى ببقاء تقاليدها الغربية، إذا كانت تقع تحت مفهوم استبداد الدولة(٤٧).

لقد ركز ميل، في تطويره نفعية الليبرالية الكلاسيكية على سلطة المجتمع وعلى الفرد وعلى وجوب الوقوف ضدّها (أي الدولة)، كي لا تكون في نهاية المطاف سلطة دولة على الفرد، مستمدة أسسها من المجتمع فتشرعن مواقفها. ويعول هذا المبدأ بقوله «إذا ما تدخلت السلطة في حرية الأفراد وعملت على ذلك فسيؤدي إلى منع الأفراد من قبل سلطة الدولة الاستمتاع ببعض الملذات، وينتهي الأمر بأنّ لا أحد يمكنه الاعتراض على السلطة لهيمنتها على مؤسسات الدولة بما فيها القانونية»(٤٨). فهو لم يكتفِ بوضع صيغة لمفهوم الليبرالية الذي تتصف به الدولة التي يريدها من الداخل فحسب، بل تعدّاها للنظر في العلاقات الخارجية مع من هم خارج إطار الدولة الليبرالية الكلاسيكية أو مفاهيمها؛ فهو يرفض أي تدخل خارجي لفلسفة الدولة الليبرالية ويجعلها سنداً خاصاً بالأفراد الذين يكوّنون المجتمع، ويمنحون السلطة فيقول «لا أرى من حقّ أي فريق من الناس إكراه غيره للتعريف بطرق المدنية، وما دام الأفراد الذين يعانون من تطبيق القوانين الفاسدة لم يتشبثوا بالعون من أحد لمعاونتهم على ذلك، فليس من الضرورة أنْ يتدخل في حياتهم المجتمعية أي أحد، أي هم المتضررون بالقوانين الفاسدة، والعمل على إزالة الوضع الفاسد وتغييره نحو الوضع الذي يتقبله جميع الأفراد الذين يعنيهم الأمر»(٤٩).

لم تكن الليبرالية بمفاهيمها المطروحة والتي انتمى إليها هوبز ولوك وميل وغيرهم جامدة غير متطورة، بل متفاعلة مع المجتمع وحقوق الأفراد؛ فعلى الرغم من انطلاقها في القرن السادس عشر الميلادي كنتيجة لحالة إطلاقية السلطة الدينية وشمولية السيطرة على الدولة، إلا أنها تطورت بشكل معقول جداً وضمت في أتونها رعيلاً كبيراً من المفكرين والفلاسفة والسياسيين الغربيين خلال القرن الثامن عشر الميلادي، خصوصاً مع ازدهار مُثل التنوير في هذا القرن بالذات؛ فهي فترة فكرية حيوية عميقة شككت في التقاليد السلطوية القديمة، وناهضت مؤثراتها في ملكيات أوروبية عدة؛ فعلى سبيل المثال، كانت التجربة الفرنسية متميزة في القرن الثامن عشر الميلادي عن تجربة إنكلترا، نتيجة إدامة حقوق الإقطاعيات والحكم الملكي المطلق، حيث وصل الحدّ في فرنسا إلى قمع الأفكار التي تتحدى الوضع الراهن بقسوة ليس لها أي نظير بقسوة أخرى. وهو الأمر الذي حدا بفلاسفة عصر التنوير الفرنسي لكي يعملون تدريجياً وليبرالياً إلى إصلاح النظام الفرنسي على أسس دستورية وليبرالية بعد أنْ أفسدته سلطة الدولة المسماة بـ الحكومة.

(٤٧) Dennis Thompson, «Mill in Parliament: When Should a Philosopher Compromise?,» in: *J. S. Mill's Political Thought: A Bicentennial Reassessment*, edited by Nadia Urbinati and Alex Zakaras (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007), pp. 166-99.

(٤٨) Shaun Young, *Beyond Rawls: An Analysis of the Concept of Political Liberalism* (Lanham, MD: University Press of America, 2002).

(٤٩) John Stuart Mill and Jeremy Bentham, *Utilitarianism and Other Essays*, edited by Alan Ryan (London: Penguin Books, 2004).

هذه الإرهاصات المجتمعية الفرنسية في القرن الثامن عشر الميلادي، والدعوة إلى الليبرالية في الحكم وهيكلة الدولة، هي التي دفعت مونتيسكيو (Montesquieu) (١٦٨٩ ـ ١٧٥٥) المحامي والفيلسوف الفرنسي، أن يضع سلسلة من الأعمال المؤثرة للغاية في متناول الليبراليين المهتمين في إعادة هيكلة الدولة، المبنية على أسس إقطاعية وحيازة طبقة معينة على وسائل إنتاجها والتحكم باقتصادياتها، ومن ثمّ بحقوق وحريات الأفراد. ولعل من أهم تلك الأعمال رسائل فارسيّة (عام ١٧١٧)، وروح الشرائع (عام ١٧٤٨)، وفي هذا العمل الأخير حدد مونتيسكيو ليبراليته بالدعوة إلى نظام دستوري يدير الحكم، وضرورة الحفاظ على الحريات المدنية وتشريع القوانين التي تحميها. ناهيك عن زجه فكرة تأطير وتأسيس المؤسسات السياسية الناظمة للجوانب الاجتماعية المراعية للعرق والجغرافيا لكلّ مجتمع[٥٠].

وبناءً على المقالة الثانية للفيلسوف والمفكر الليبرالي جون لوك، يرى مونتيسكيو أنّ الحرية السياسية تقتضي الفصل ما بين صلاحيات الحكومة؛ فدعا ـ مؤسساً على ذلك ـ إلى وجوب إيجاد سلطة تنفيذية وقضائية وتشريعية للحكومة ومختلف الهيئات المرتبطة بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ولكون مونتيسكيو محامياً عاش حقبة أزمة فرنسا، فقد كان يختلف وعيه لليبرالية وحقوق الأفراد وكيفية معالجتها عن غيره ممن عاصروا الحقبة الزمنية نفسها[٥١]. ولعل تعليله في الحفاظ على الحريات واعتبارها سياقاً مهماً من سياقات نجاح تأسيس الدولة، كان وجوب وجود إجراءات التقاضي السليم في القانون، ذا أهمية قصوى، خصوصاً تأكيده الحقّ في محاكمة عادلة وافتراض البراءة وتناسبها مع شدّة العقاب[٥٢].

ولكي نكون أكثر إنصافاً، لا بدّ من القول إنّ الليبرالية الكلاسيكية ومفاهيمها التي سعى الكثير من الفلاسفة والمفكرين الغربيين إلى توظيف كلّ عناصرها لهيكلة دولة حديثة غير الدولة التي كانت ما قبل عصر التنوير، لم يكن لها أي تطبيق حيّ إلا في ثورة تأسيس الولايات المستقلة الأمريكية ما بعد عام ١٧٦٥م؛ فقد سبب ارتفاع حدة التوتر ما بين بريطانيا ومستعمراتها في أمريكا حول قضية الضرائب، إلى اعتماد شعوب المنطقة مفاهيم الليبرالية الكلاسيكية لتبلغ ذروتها بإعلان استقلال جمهورية جديدة. ونحن بهذا الرأي لا نتحدث عن شيء غير ملموس، بل لو اطلعنا على إعلان الاستقلال الذي سطر مفاهيمه الأب المؤسس للولايات المتحدة الأمريكية والرئيس الثالث لها توماس جيفرسون (Thomas Jefferson) (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦)، سنجد فيه مضامين ليبرالية حقيقة منها، أن الأفراد خُلقوا متساوين، ووهبت المساواة من قبل خالقهم مع بعض الحقوق الأساسية

---

(٥٠) Louis Althusser, *Politics and History: Montesquieu, Rousseau, Marx* (London; New York: New Left Books, 1972).

(٥١) Roger Boesche, «Fearing Monarchs and Merchants: Montesquieu's Two Theories of Despotism,» *The Western Political Quarterly*, vol. 43, no. 4 (1990), pp. 741-761.

(٥٢) David L. Ransel, *The Politics of Catherinian Russia: The Panin Party* (New Haven, CT: Yale University Press, 1975).

من بينها هذه الحياة، والحرية، والسعي إلى تحقيق السعادة(٥٣). ووفق هذه الأُطروحة الدستورية الليبرالية ناقش قادة الولايات المتحدة الأمريكية النظام الأساس لاتّحادهم الذي كُتب نصه عام ١٧٧٦م، ومن ثمّ أُعلن في المؤتمر الدستوري عام ١٧٨٧م، لكتابة دستور أمريكي جديد يتضمن حقوقاً ومساواة وفق الإعلان الجمهوري ويتناسق مع متطلبات العصر التي تنصف الأفراد، وتعالج المجتمع، وتجعل من الدولة مؤسسة نافذة لحفظ النظام من خلال القانون، واعتباره وثيقة ليبرالية يتم على أساسها تشكيل حكومة وطنية قوية، يتضح فيها الفصل الواضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية(٥٤). وتضمن الدستور الجديد للولايات المتحدة الأمريكية التعديلات العشرة الأولى للدستور، والمعروفة باسم قانون الولايات المتحدة لحقوق الإنسان. حيث ضمنت هذه التعديلات بعض الحقوق الطبيعية للمفكرين الليبراليين التي استخدمت لتبرير الثورة(٥٥).

الحديث عن نجاح الليبرالية الكلاسيكية في الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أنْ لا ينهي نجاح الليبرالية في أوروبا. وهنا لا بدّ من أنْ ننوه أنّ النجاح في نشأة الدولة وهيكلتها في أمريكا ضمن الأبعاد والمفاهيم الليبرالية، كان سببه أنّ الولايات المتحدة الأمريكية دولة غير متراكمة، بل دولة حديثة النشأة فكانت بداياتها صحيحة. هذه البداية التي قد تبدو على الأقل للمواطن الأمريكي صحيحة، ناتجة من الحاجة للعلاقات وتنظيمها ما بين الأفراد، من دون الاضطرار بنقل الخبرات الفاشلة للملكية والإقطاعية التي عاصرتها أوروبا في استباحية السلطة لما قبل عصر التنوير؛ فالولايات المتحدة الأمريكية لم تمر بما مرت به أوروبا، بل استخدم مهاجرو أوروبا إلى أمريكا الأفضل والأحسن في أوروبا، ما أتحف فيه مفكروها في حقبة الصراع حول كيفية نشأة الدولة وهيكليتها. وعليه ففي أوروبا وكنتاج للصراع في تلك الحقبة التي تشكلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية كدولة، كان الصراع حول أحقية الليبرالية الكلاسيكية في التشكيل مستمراً حتّى أحدثت الثورة الفرنسية ذلك التغيير عام ١٧٨٩م؛ فالمؤرخون الغربيون يعتبرون ـ على نطاق واسع ـ الثورة الفرنسية واحدة من أهم الأحداث في التاريخ(٥٦). وغالباً ما ينظرون أيضاً إلى الثورة الفرنسية على أنها «فجر العصر الحديث»، ويربطونها على نحو واسع بعصارة فكر «انتصار الليبرالية»(٥٧).

على أية حال، كان هناك حدثان رئيسان في الثورة الفرنسية ميّزت انتصار الليبرالية الكلاسيكية فيها عن غيرها، الأول، إلغاء الإقطاع في فرنسا ليلة ٤ آب/أغسطس ١٧٨٩م. وفي هذا الانتصار الليبرالي انهارت الحقوق والامتيازات والقيود الإقطاعية التقليدية القديمة في فرنسا. أما الحدث الثاني، الذي سجل انتصاراً لليبرالية فهو إعلان حقوق المواطن. وعلى الرغم من صعود الدكتاتور

(٥٣) John J. Patrick and Gerald P. Long, *Constitutional Debates on Freedom of Religion: A Documentary History* (Westport, CT: Greenwood Press, 1999).

(٥٤) Alan Ryan, *The Making of Modern Liberalism* (Princeton, NJ: Princeton University Presse, 2012).

(٥٥) Immanuel Wallerstein, *The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Trimphant, 1789-1914* (Berkeley, CA: University of California Press, 2011).

(٥٦) Young, *Beyond Rawls: An Analysis of the Concept of Political Liberalism.*

(٥٧) Tim Delaney, *The March of Unreason: Science, Democracy, and the New Fundamentalism* (New York: Oxford University Press, 2005).

نابليون بونابرت إلى السلطة عام ١٧٩٩م، لكنه لم يعِدْ في جمهوريته النظام الإقطاعي القديم وحاول تفعيل مبدأ الجمهورية والديمقراطية، واحتفظ بالكثير من المفاهيم الليبرالية وقوانينها(٥٨).

ما حدث من إقرار، ولو بصورة، بدائية من مفاهيم ليبرالية كلاسيكية في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قبل نهاية القرن التاسع عشر الميلادي، كان له الأثر الكبير على دول أوروبا الأخرى وهيكلة دولها ونشأة المؤسسات التي تنفذ مبادئ الليبرالية؛ فقد كان للثورة الفرنسية أثر كبير وواسع النطاق للإطاحة بالإقطاعيات في أجزاء كبيرة من أوروبا الغربية. ومن هذه التغيرات والمؤثرات الكبيرة كان تحرير القوانين وإلغاء نقابات التجار والحرفيين لتسهيل ريادة الأعمال، وعدم احتكارها بيد طبقة معينة. ناهيك عن أفول محاكم التفتيش التي كانت مماثلة للمقدس الإمبراطوري الروماني، وتم تخفيض قوة المحاكم والسلطة الكنسية، وأُعلن لكلّ الأفراد بأنّهم متساوون أمام القانون(٥٩)؛ فعلى سبيل المثال اكتسب الإيطاليون من ما حدث في فرنسا نظاماً ضرائبياً عادلاً رفع المستوى الاقتصادي لنحو أفضل على مستوى الفرد مجتمعياً ومستوى الدولة خدمياً. وانعكس هذا الفعل الاقتصادي مجتمعياً على التسامح الفكري والديني، وتعزز مبدأ المواطنة واحترام الحريات الشخصية. وفي سويسرا، أصبح المواطنون بفعل نجاح الليبرالية الفرنسية متساوين أمام القانون، باللغات وحرية الفكر والعقائد. ونتيجة لهذه الانتصارات كان هناك أساس جديد للهوية السويسرية الحديثة، انعكس ليس على الفرد وحرياته فحسب، بل على منظومة القوانين التي هي سلطة الدولة، والممتدة من إصلاح القانون المدني وعقوباته إلى العدالة والتعليم والاقتصاد والعلاقات الأسرية(٦٠).

من خلال ما تقدّم، ولبيان العلاقة ما بين الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الحديثة وهيكلة ونشأة الدولة، يمكننا أنْ نحدد أنّ توماس هوبز، قد اعتنى مبكراً بعرض وتبرير سلطة الحكم لما بعد الحرب الأهلية في إنكلترا (١٦٤٢ ـ ١٦٥١)، التي تمخض عنها سلسلة من الصراعات المسلّحة والمكائد السياسية بين البرلمانيين والمؤمنين بالملكية حول طريقة الحكم(٦١)؛ فقد عزز ووظف فكرة وجود حالة الطبيعة ونوه بسيناريو الحرب الافتراضية لما قبل الدولة. ومن ثمّ عكف هوبز مع آخرين على تفعيل فكرة العقد الاجتماعي وضمان الأمن للأفراد لتشكيل الدولة الراعية لهم، وخلص في نهاية مطافه إلى أنّ مجرد وجود السيادة المطلقة للدولة وتوافرها، فإنها أي الدولة، ستكون لها المقدرة التامة على الحفاظ على الأمن والسلام للأفراد والمجتمع. وعلى الرغم من أنّ لوك قد استند إلى

---

(٥٨) Martin, *Histoire de la Suisse: Essai sur la formation d'une confédération d'états*, pp. 187-88, Quoted in: Brinton, *A Decade of Revolution, 1789-1799*.

(٥٩) Michael Gallagher [et al.], *Representative Government in Modern Europe* (New York: McGraw Hill, 2001).

(٦٠) Ellen Grigsby, *Analyzing Politics: An Introduction to Political Science* (Florence: Cengage Learning, 2008).

(٦١) G. E. Aylmer, «The Historical Background,» in: C. A. Patrides and Raymond B. Waddington, *The Age of Milton: Backgrounds to Seventeenth-Century Literature* (Manchester: Manchester University Press, 1980), pp. 1-33.

ما أفاد به هوبز عن الدولة، إلا أنه اعتبر طغيان الملك أو السلطة التي بيد الدولة انتهاكاً للعقد الاجتماعي وتحديداً للحريات والملكيات التي حريتها تعتبر الحقّ الطبيعي للفرد، لذا فللأفراد الحقّ في إسقاط الطغاة. ثمّ عاد لوك ليقول إنّه من خلال تفعيل الحرية والملكية وإعطائهما قيمة عليا في وضع القانون وتنفيذ سلطته يمكن هيكلة الدولة. وعليه فقد بنى لوك أساس الليبرالية على أسس نظرية العقد الاجتماعي. ولقد ذهب لوك في ليبراليته إلى حدّ ضرورة تأمين وسائل الراحة للأفراد من خلال تشكيل السلطة السيادية، إلا أنّ الحفاظ على الذات الفردية شكّلت خطورة في إيجاد قوة عليا قادرة على تسيير الدولة خوفاً من التحكم برغبات الأفراد المتنافسة[٦٢]. إلا أنه بيّن أنّ قوة الدولة يمكن تشكيلها في إطار مدنية المجتمع التي تسمح لعقد اجتماعي طوعي مع السلطة السيادية، لينقل الأفراد حقوقهم الطبيعية إليها مقابل الحماية والحرية والملكية. أي أنّ الليبراليين هم مع حكومة، بصورة عامة، محدودة السلطات لاعتقادهم أنها، أي الدولة، حتّى في أفضل حالاتها هي شرٌ لا بدّ منه[٦٣].

في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، ومع نضج المفاهيم الليبرالية الكلاسيكية واستفادة الدولة الأوروبية الغربية ولما بعد استفادة المحيط الأطلسي في هيكلة الدولة من تلك المفاهيم، برزت أفكار الفيلسوف البريطاني توماس هيل غرين (Thomas Hill Green) (١٨٣٦ ـ ١٨٨٢)، التي أدخلت إلى الليبرالية مفاهيم جديدة منها الحرية الإيجابية التي ترفض فكرة إهمال الأفراد بسبب مصالحهم الذاتية، وركزت على الظروف التي شاركت في تطور الطباع الأخلاقية[٦٤]. ومن هذا المنطلق تركزت خطوة عميقة جداً لمستقبل الليبرالية الحديثة بتكليف المجتمع والمؤسسات السياسية أنْ تعزز الحرية الفردية والهوية وتطوير الطابع الأخلاقي والإرادة والعقل؛ فبدلاً من المفاهيم الليبرالية التي كانت تسود والتي في عمق ذواتها تعجّ بأنانية الأفراد، دعا توماس غرين إلى ضرورة النظر إلى المجتمع ككلّ وليس إلى الأفراد منعزلين، لغرض تعزيز الخير العام.

هذه الأفكار الجديدة التي طرحها توماس غرين، سرعان ما انتشرت وطورها مفكرون آخرون مثل السياسي والاجتماعي البريطاني ليونارد تريلاوني هوبهاوس (Leonard Trelawny Hobhouse) (١٨٦٤ ـ ١٩٢٩) ، والسياسي والاقتصادي البريطاني جون أتكنسون هوبسون (John Atkinson Hobson) (١٨٥٨ ـ ١٩٤٠). وفي غضون سنوات قليلة كانت هذه الليبرالية الاجتماعية هي البرنامج السياسي والاجتماعي للحزب الليبرالي البريطاني. وتطورت بسرعة لتكون أساساً لبناء الدولة في جزء كبير من العالم مع وخلال القرن العشرين والواحد والعشرين؛ فالليبرالية الجديدة ترتكز على مفهوم الحرية الخالدة التي من شأنها توسيع الحرية السلبية والإيجابية للأجيال القادمة

(٦٢) Bernard Susser, *Political Ideology in the Modern World* (New Jersey: Allyn and Bacon, 1995).

(٦٣) *Countries of the World and Their Leaders Yearbook Set*, edited by Jacqueline K. Mueckenheim, Countries of the World and Their Leaders Yearbook (2v.) (New York: Thomson Gale, 2006).

(٦٤) Matt Carter, *T. H. Green and the Development of Ethical Socialism*, British Idealist Studies, Series 3: Green (London: Imprint Academic, 2003).

من خلال العمل الاستباقي اليومي. إضافة إلى فحص سلبية وإيجابية الحرية الخالدة؛ فقد حاول الليبراليون فهم العلاقة الصحيحة بين الحرية والديمقراطية وكافحوا من أجل توسيع حقوق الاقتراع. فهم على نحو متزايد، أي الليبراليون، يحاولون أنْ لا يترك الأفراد في الدولة خارج عملية صنع قرار الديمقراطية التي كانت عرضة لطغيان الأغلبية، وحاولوا شرح مفهوم مِيل ستيوارت عن الحرية والديمقراطية في أميركا عام ١٨٣٥م، بواسطة الكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) (١٨٠٥ ـ ١٨٥٩)، ورداً على ذلك بدأ الليبراليون يطالبون بالضمانات المناسبة لإحباط الأغلبية في محاولاتهم إلى قمع حقوق الأقليات[٦٥]. ولإجمال التطور في الليبرالية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، يمكن القول إنّ حقوق الفرد قد ازدادت وتبلورت عبر العصور حتّى قفزت إلى المفهوم الحالي لحقوق الإنسان الذي تبلور بعد الحرب العالمية الثانية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

السؤال المهم الآن هو، أنه على الرغم من دعوة الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لحقوق الإنسان وحرياته، وعلى الرغم من دفعهم لإنشاء منظمات حقوقية وتمسكهم بالقوانين والأنظمة الليبرالية للدولة الحديثة، وعلى الرغم من تطور الليبرالية الحديثة، فهل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي تحديداً قد تخلصا من هذه العقدة الإقطاعية أو الطبقية وتسلطها في الحكم أو السلطة؟ وهل تمكّن الغرب مع سياسة مراقبة الفرد والتدخل في شؤون حياته الشخصية في يومنا هذا، أنْ يتنصل من تلك المبادئ التي عرفناها أنفاً، والتي كانت زاخرة بمكافحة الشعوب؟ إنها أسئلة محيرة ولربما سنجد ما يحير أكثر في الغوص في مفهوم الدولة الحديثة. ولكن نحن ليس هدفنا تفعيل مفهوم الدولة الحديثة أو دراسته فحسب، لا بل كمدخل لمعرفة ماهية الدولة التي نُقلت إلى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وما سببته من غياب القيادة المجتمعية التي أدّت إلى الدكتاتورية والتسلطية؛ فاليوم مع التطور التكنولوجي خصوصاً بوسائل الاتّصال المتمثلة بالكومبيوترات الذكية والهواتف الذكية، نرى أنّ السلطات الأمريكية والغربية تستخدم كلّ سلطتها وطاقاتها للتجسس على الفرد وعلى مسائله الشخصية، فيا تُرى أين الليبرالية الحديثة التي تدعو إلى الحرية الفردية والحفاظ على المجتمع؟ وإذا كان الأمر مقتصراً بالفعل على الاتّصالات فحسب، فلربما يكون هذا أمراً مفروغاً منه ويمكن التخلص من واقعه إذا ما انتهت الضغوطات والتهديدات التي تتعرض لها الدولة الحديثة. ولكن الأمر الذي يحتاج إلى نقلة نوعية في التفكير هو أنّ الدولة الليبرالية الجديدة ومفكريها الاستراتيجيين، انتقلوا إلى أبعد من مراقبة الشخص وحرياته، وهو الاستحواذ على الملكية الشخصية المتمثلة في بعض منها في الملكية المنقولة؛ فمن خلال الآلية المصرفية والتدخل الخارجي في شؤون الدول، ومن خلال إيجاد الذراع الضاربة، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية مع تطور أجهزة الاتّصال الحديثة من مراقبة حركة تنقل الأموال تحت غطاء المتابعة الضريبية.

---

(٦٥) John Zvesper, *Nature and Liberty* (New York: Routledge, 1993).

الجانب الآخر الذي لا بدّ من مناقشته مناقشة مستفيضة بما يتعلق بالدولة الحديثة هو أنّ التقدّم التكنولوجي لم يكن في خدمة البشر، بل في محاسبته ومتابعته ولربما تفجير الطبقة الاجتماعية من خلال استخدامه؛ فالكثير من الدول التي تؤمن بالليبرالية الجدية ودولتها تعمل على جمع المعلومات الشخصية من خلال إجبار مواطنيها على ملء الاستمارات الاستطلاعية أو خلال المراجعة لمؤسسات الدولة الليبرالية تحت طائلة متابعة وتحسين الأوضاع الخاصة بالموطن. ولكن بعد حين تبين أنّ تلك المعلومات تستخدم بصورة أو أخرى للشؤون الاستخباراتية والمراقبية بالنسبة إلى الأفراد. وساء الأمر تدخلاً من قبل الدولة لتفردها بالسلطة، أنْ تعرف من خلال تصميم الألعاب الإلكترونية المصممة للأجهزة التواصل الحديثة ماذا يحبّ الطفل وماذا يكره. ونحن بهذا الموضوع لم نضع الأشياء اعتباطاً بقدر ما إنها نابعة من كثرة الاهتمام بالمواقع الإلكترونية المحترفة كـ غوغل والـ ياهو أو تويتر والفيسبوك وغيرها، وماهية الاستفادة منها من قبل سلطات المراقبة الدولية للأفراد وكيفية استخدامها ضدّ المجتمعات.

خلاصة

بعد هذه الإطلالة البسيطة على ما يعجّ به مجتمعنا اليوم، يكون السؤال المطروح هو ماذا بقي من الليبرالية الجديدة لهيكلة الدولة؟ وماذا بقي من الدفاع عن حقوق الإنسان وحريته المنتهكة ضمن القانون وسلطة الدولة الحديثة مع إيجاد المبرر لذلك؟ وماذا سيكون العالم الجديد في المستقبل إذا ما تطورت الأمور إلى أبعد من ذلك وانتهكت قواعد اللعبة المتعلّقة بحقوق الإنسان والمساواة تحت مظلّة القانون الليبرالي الجديد؟ هي أسئلة تحتاج لمفكري الليبرالية الجديدة أنْ يجيبوا عنها، لأن في ظلّ وجودهم انتُهكت حقوق مواطنيهم وحقوق مواطني الدول الأخرى وفق مسميات عديدة سموها بـ الشرعية الدولية لتضليل مواطنيهم، وباستخدام فكرهم الكارثي خارج منظومة الدولة الحديثة.

لم نتطرق إلى الدولة العثمانية وكيفية هيكلتها، وما هي مؤثراتها على المنطقة العربية، لأنه باعتقادنا أنّ الدولة العثمانية لم تمر بما مرت به الدول الغربية في نشأتها بالحقب التاريخية ولم تدرس فكرياً، وهي لا تتعدى أنْ تكون دولة مرتبكة، لم تصل إلى مستوى التأسيس للدولة؛ فهي كانت سلطة قمعية تحكم الأفراد بالقمع من دون أي حقوق، فلنا في هذا الموضوع حديث لمعرفة سبب ارتباك هيكلة الدولة في المنطقة العربية نتيجة الموروث العثماني الذي لا يصل في إدارته حتّى إلى الواقع القبلي.

الفصل الثاني

نظرة عامة حول الحماقة والحضارة

تمهيد

ما وصلت إليه الدولة الحديثة من هيكلة وسبل تتابعها كان يصب في تحديد المتناقضات المجتمعية وحلها. كان هناك صراع أوروبي بين الحماقة والحضارة كما يصفها مفكرو عصر التنوير وما بعده؛ فهناك عناصر أساسية أدت دوراً كبيراً في أولوياتها لصياغة العالم ودولته قبل انحطاط الدولة العثمانية وانتهائها في الحرب العالمية الأولى، والإيذان بإعلان فكرة الدولة الحديثة في المناطق التي تمّ احتلالها وتقسيمها وفق اتّفاقات العالم الجديد. وعليه، سنحاول في هذا الفصل أنْ ندرس الحماقة والحضارة من وجهة نظر بعض المفكرين الغربيين في الحقب الزمنية التي عاصرت نشوء الدولة وهيكلتها، لنتمكن من رسم ملامح صورة انتقال الدولة الغربية الحديثة إلى المنطقة العربية وأسباب إخفاقها؛ فهي صراعات قد لا تعنينا بشيء، إلا إنها من دون شكّ تلخص التوجه الإنساني وتفاعله فلسفياً وفكرياً مع الأحداث، لأن لكلّ حدث خصوصياته المنعكسة على المجتمع والأفراد.

على الرغم من أنّ الحرب العالمية الأولى انتهت بالاستعمار ومبرراته من قبل الدول الغربية، إلا أنّهم أرادوا أنْ يكونوا أكثر حرصاً، ولو نظرياً، على الشعوب التي احتلت أراضيها، وأكثر حرصاً على كيان حياتهم وعلاقاتهم المجتمعية التي اعتبروها بصورة ما لا تختلف كثيراً عن حركة التطور المجتمعي في أوروبا الغربية. من ناحية أخرى، ولكون المؤسسة العسكرية والمؤسسة الدبلوماسية (الخارجية) في دول الحلفاء التي احتلت المنطقة العربية، قد اعتادت هذه الهيكلة المؤسسية للدولة في بلدانها، أرادوا أنْ لا يتغير وضع الأداء لعنصر الجيش والخارجية في مؤسساتهم حتّى ولو كانوا

خارج أسوار وطنهم وفي مستعمرات خارج إطار الفكر الذي يحملونه. وهو ما ينعكس سلباً على مستقبل تلك المؤسستين، في حال انتقال عناصرها من المستعمرة إلى بلادها مرة ثانية. ومع هذا، فقد صاحب الأداء الليبرالي للدولة الغربية لما بعد حقبة الاستعمار سلوكية غربية؛ في حينه نقضت دول الحلفاء كلّ ما قاله مفكرو الغرب بعد عصر التنوير، وما أرادوا أنْ يكون له بُعد عالمي مسيطر ونافذ عبر المحيطات. وبرأينا كان عصراً تنويرياً، لربما، في بلادهم إلا أنه في المستعمرات لم يكن إلا عصراً ظلامياً على الرغم من محاولتهم تطبيق نشأتها وهيكلتها وفق الليبرالية الحديثة. على أية حال، نعود إلى الحديث عن الحماقة والحضارة وصراعاتهما لما قبل نضج المفاهيم الليبرالية وتشكيل الدولة الحديثة الغربية على أسس هذه المفاهيم التي استمرّت حقبتها أو حِقبها قروناً.

أولاً: مفكرون وحماقة

من خلال الدراسة المستفيضة لوقائع الفلسفة المتسمة والمتناسقة مع سبل التفكير الطوعي، نجد أن هناك فيلسوفين أو مفكرين قد أثرا بصورة عميقة في المفاهيم الليبرالية المتطورة، إلا أنّهما اختلفا تماماً في العديد من المفاهيم الأساسية حول المجتمع والسلطة والدولة؛ ففي العمق التحليلي للمواضيع نرى أنّ الفيلسوف والمفكر الفرنسي ميشيل فوكو (Michel Foucault)[1] (١٩٢٦ ـ ١٩٨٤) ، لم يتفق مطلقاً مع مبادئ الفيلسوف الفرنسي جورج باتاي (Georges Albert Maurice Victor Bataille) (١٨٩٧ ـ ١٩٦٢) ، في وضع مفاهيم العلاقة بين التابع Disciple (أفراد المجتمع) والوريث Successor (السلطة). في حين نرى أنّ تلك الأصرة الفكرية تنحو منحىً آخر يصب في عمق الاتّفاق المتراص عند كلّ من الفيلسوف الفرنسي الجزائري المولد جاك دريدا (Jacques Derrida) (١٩٣٠ ـ ٢٠٠٤)، والفيلسوف الألماني مارتن هيدغر (Martin Heidegger) (١٨٨٩ ـ ١٩٧٦)؛ فعلى مستوى الأواصر الخارجية المتعلّقة بالقواعد والسلوك في العمل والمعرفة، لم يحدد الفيلسوفان فوكو وباتاي بعد الاختلاف بينهما في المعتقدات المتوارثة من جيل لآخر؛ بل الاثنان تربيا ونشآ معاً عن طريق الصدفة، بالتأكيد على حدّ قول عالم الاجتماع والفيلسوف الألماني في النظرية النقدية التقليدية[2] والبراغماتية، وربما الأفضل بنظرياته حول العقلانية التواصلية[3]،

---

(١) سنركّز في هذا الكتاب كثيراً على أفكار فوكو ودريدا، لكون الأوّل قد أسّس لمفهوم فصل السلطات وأحدث نقلة نوعية في مفهوم مأسسة الدولة، أما الثاني فقد طوّر مفاهيمه من تلك المفاهيم التي طرحها فوكو حول مفهوم فصل السلطات، ولو كان مخالفاً للأول في بعض مناحيها.

(٢) ارتبط اسم النظرية النقدية أيما ارتباط بمدرسة فرانكفورت في ثلاثينيّات القرن العشرين. وتجسّدت مفاهيمها في ميادين معرفية عديدة، خصوصاً في علم الاجتماع والأدب. كما اعتُبرت النظرية النقدية بمثابة تجديد نقدي للنظريات الماركسية والراديكالية بغية تحقيق تغيير في المجتمع وللمؤالفة بين النظرية والتطبيق. وتعتني النظرية النقدية بنقد النظام الهيغلي والنقد الجدلي ونقد الاقتصاد السياسي منطلقة من مصادر عديدة للماركسية والتحليل النفسي والبحوث التجريبية، ومن أشهر منظّريها أدورنو وهابرماس وهوركهايمر ويورغن.

(٣) وهي نظرية هابرماس أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت النشطين، ويهدف من نظريته هذه تحرير الفكر الإنساني من الذاتية، وضرورة التوافق والتواصل المستمر بين الثقافة والتجارب واللغات المتعددة.

يورغن هابرماس (Jürgen Habermas)[٤] (١٩٢٩ ـ ٢٠١٣). ف باتاي اهتم اهتماماً شديداً بعلم الأعراف البشرية وعلم الاجتماع من دون أنْ يكون في موقع أكاديمي له علاقة من قريب أو بعيد بهذا الاختصاص. في حين أنّ فوكو حتّى قبيل وفاته بوقت قصير كان يعمل كبروفسور متخصّص ولامع في علم تاريخ منظومات التفكير في الكلية الفرنسية حينذاك. وعلى الرغم من هذا التفاوت الاختصاصي لا الفكري والفلسفي في جوهر الأصول الموضوعية، نرى أنّ فوكو مازال يعتبر باتاي معلمه الأوّل والناصح الوفي المخلص له؛ فهو معجب ومسحور جداً بنوازعه الفكرية وعمق الاسترسال في الوصول إلى النتيجة المحددة بالحدث وأصولها المستندة إلى أساسياتها؛ خصوصاً في ما يتعلق بكتاباته الأدبية القصصية والروائية المنبثقة عن نشأة التفكير الطويل التي تدخر بين طياتها تلك القيم اللغوية البارعة المزخرفة لأطروحته الفلسفية الفكرية المنعدمة النهاية في أدبياته؛ متخطياً من خلالها كلّ الحدود لإعطاء الموضوع صفة فلسفية عقلية عميقة، ومعالجاً الإخفاقات الصورية لخلق صفة البطل والمارد والقيادي؛ مع استحداث بواعث جديدة لصياغة شخصية خيالية تقارع الواقع الاجتماعي بما يغص فيه من شخصيات هستيرية متقمصة واقع يبعث من خلالها كاريزماتية بحتة. ف باتاي، قد وضع قاعدة مادية خلال عشرينيّات وثلاثينيّات القرن العشرين، ولعله في وقت مبكر كان متأخراً في محاولته كسر المادية السائدة في المجتمع؛ فهو يؤمن بمفهوم القاعدة النشطة، الأمر الذي يمكنه تعطيل المعارضة بارتفاع وانخفاض وتزعزع استقرار جميع مؤسسات المجتمع. وهو مفهوم مشابه لما طرقه سبينوزا (Baruch Spinoza) (١٦٣٢ ـ ١٦٧٧)، من فكرة معروفة تُعرف بـ «وحدانية سبينوزا المحايدة» (Spinoza's Neutral Monism)[٥] للمادية الشمولية التي تضم كلاً من العقل والمادية المفترضة من قبل ديكارت (René Descartes) (١٥٩٦ ـ ١٦٥٠). على الرغم من ذلك، يتحدى باتاي التعريف الدقيق الذي طرحه سبينوزا حول المجتمع وضرورات هيكلة مؤسساته، ويبقى في عالم من الخبرة بدلاً من الترشيد؛ فالمادية عنده هي الأساس التي لها تأثير كبير على تفكيكية دريدا (Derrida's Deconstruction) للمادة. وعليه يمكن أنْ ينظر إلى فكرة باتاي للمادية على أنها «مادية مواجهة» (Materialism of the Encounter) للمشاكل المجتمعية، التي تعتمد على الاستعارات الأساسية في التخلي عن السببية وواقع الأمر لصالح إمكانيات لا حدود لها للعمل[٦]. منهجان مختلفان، ونظرتان متناقضتان في الآلية ولكن كلاهما يحمل الهدف نفسه الذي يعني عدم ترك المجتمع وصراعات أفراده للصدفة، بل يجب تفكيك كلّ المشكلات وإعادة صياغة حلها لبناء مجتمع مؤسسات.

---

(٤) Jürgen Habermas and Jacques Derrida, «February 15, or What Binds Europeans Together: A Plea for a Common Foreign Policy, Beginning in the Core of Europe,» in: *The Derrida-Habermas Reader*, edited by Lasse Thomassen (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006), pp. 270-277.

(٥) Wayne I. Boucher, *Spinoza in English: A Bibliography from the Seventeenth Century to the Present*, 2nd ed. (Bristol: Thoemmes Press, 1999).

(٦) Georges Bataille, *Oeuvres complètes* (Paris: Gallimard, 1970), vol. 5: *La Somme athéologique I: L'Expérience intérieure - Méthode de méditation - Post-scriptum 1953 - Le Coupable - L'Alleluiah.*

إذاً، السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو، لماذا اعتبر فوكو الفيلسوف باتاي مثله الأعلى على الرغم من الاختلاف في موضوعية الأشياء المتعلّقة بالمجتمع والسلطة والعلاقات المتبادلة بينهما؟ للإجابة على مثل هذا السؤال الحرج لا بدّ من أنْ نعرف انطباعات فوكو الاجتماعية الأساسية التي تربى عليها وترعرع فيها، ولا بدّ أنْ نعرف مدى تأثير البيئة على تطور الشخصية الفكرية ومنحاها الأساسي. ولكن الغوص في أتون تيار غامض قد يحملنا إلى أشتات لا يمكن من خلالها الوصول إلى الهدف المراد الاستناد إليه لمعرفة الانطباعات الفوكووية؛ وبالتالي فما علينا إلا اللجوء إلى ما ملكناه من تراث فلسفي وذخيرة فكرية وأدبية يتحدث فيها عن شخصيته الكينونية، وكيفية انعكاسات انطباعاته على من عايشهم وعاصرهم. وفي هذا الصدد يمكن الرضوخ إلى المقولة التي لخصها بما يلي «منذ زمن طويل وأنا يتنابني شعور مقيت تجاه التصميم الخاطئ المعكوس بين الانفعال والهيام لـ موريس بلانشو (Maurice Blanchot) (١٩٠٧ ـ ٢٠٠٣) وباتاي من جهة، وبين شغف خاص مدمن لمعرفة دراسة الحقيقة الإيجابية للمجتمع ومعاناة أفراده من السلطة من خلال دراسة جورج دوميزيل (Georges Dumézil) (١٨٩٨ ـ ١٩٨٦)، وليفي شتراوس (Levi-Strauss) (١٨٢٩ ـ ١٩٠٢) من جهة أخرى. ولكن الحقيقة المرة التي وجدتها أنّ هذين الاتّجاهين يلتقيان بقاسم مشترك واحد، ربما هو المشكلة الدينية ومسبباتها في الكثير من الأمراض الاجتماعية وعلاقتها مع السلطة، فهذه الفكرة هي التي قادتني لمعرفة أسباب اختفاء واضمحلال الفكرة الموضوعية»[٧].

إن عملية التفحص للمقولة أعلاه تقودنا إلى البحث عن صفة القيادة التي تأثر بها فوكو وكيفية إحساسه بنفسه من دون الشعور بأدائه الفطري في وقت حدوث هذه الفكرة خلال الحقبة الزمنية التي عاشها. وهنا لا بدّ من أنْ ننوه أنّ سبب الاهتمام في موضوع الحماقة والحضارة بآراء فوكو وباتاي والعلاقة والاختلاف بينهما من جهة، والعلاقة والاختلاف ما بين دريدا وهيدغر من جهة أخرى يعود إلى أنه، على الرغم من التفاوت والتقارب والتضاد في الأفكار إلا أنّهم عاشوا في الحقبة الزمنية نفسها تقريباً (ما بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر والقرن العشرين). وهو ما سيؤدي إلى تقارب التصفح في ما حدث وانعكاساته على المجتمع وهيكلية الدولة الأوروبية. على أية حال، فوكو وكما يتفق الفلاسفة والمفكرين ممن عاصروه أو درسوا تراثه الفكري أنه مثل الكثيرين من المعاصرين لوجوده، تأثر بالتركيبة الثورية التي غيرته انطباعياً وفكرياً وموضوعياً. وتقمّص من خلال تلك الانطباعات، شخصية القائد المصلح في ديوان الفساد المحدق. تلك الأطروحة الثورية التي غيرته عشوائياً مثلما غيرت دريدا باتّجاه الفينومينولوجيا (علم الظواهر) والأنثروبولوجيا (علم يبحث في الأصول البشرية وتطورها ومعتقداتها).

(٧) Georges Bataille, *Visions of Excess: Selected Writings, 1927-1939*, edited by Allan Stoekl, Theory and History of Literature; vol. 14 (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1985).

ثانياً: مؤثرات العلوم الإنسانية في المجتمع

لعل الاهتمام بتلك العلوم الإنسانية المتمثلة بعلم الاجتماع وعلم الأعراف البشرية لم يكن قد جاء مصادفة، بقدر ما هو متعلق بالحالة الاجتماعية الأوروبية في حينه، الباحثة عن صفة القيادي ليس في السلطة والتسلط عند الأخذ بمعنى كيفية نشأة الدولة فحسب، بل لكونها حدثت في حقبة كانت مزدحمة بالآراء حول الدولة وأساليب إعادة هيكلتها؛ ففي مسألة الريادة للعلوم المحدثة للفلاسفة حينذاك، يمكن القول إنه نتيجة لتفعيل المسألة الاقتصادية وإلحاقها بسلطة الدولة وضرورة تطوير آليات ووسائل الإنتاج، قد أُعطيت تلك العلوم اهتماماً سائداً من قبل، وبفترة لربما حتّى قبل الحرب العالمية الأولى؛ فعلى سبيل المثال، نهضة العلوم وعلاقتها بالتصنيع والتشجيع من قِبل سلطة الدولة في الفترة التي عاصرها وهضمها فكراً وفلسفة الفيلسوف الروسي المولد والمتوفى في بلجيكا ألكساندر كوجيف (Alexandre Kojève)[٨] (١٩٠٢ ـ ١٩٦٨)، حتّى فترة الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر (Jean-Paul Charles Aymard Sartre)[٩] (١٩٠٥ ـ ١٩٨٠). أي أنّ حالة الاهتمام في تطوير المفاهيم الخاصة بالدولة ومؤسساتها الليبرالية أو الماركسية باتت تنهل من الواقع المجتمعي المعرفي والعلمي، لكي تتمكن من وصف الحالة بما يتوافق فيها المجتمع مع حالة الإنتاج لتطوير وحدة قوانين والمؤسسات، ولتبيّن المظهر الحقيقي للدولة الغربية؛ فعلى الرغم من أننا نريد أنْ نلج التعبير عن الدولة وكيفية وصولها إلى المنطقة العربية بكلّ سلبياتها وإيجابياتها بعد الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لا يمنعنا من متابعة استمرار التطور، صعوداً، مبدأ الدولة الليبرالية الحديثة التي يقابلها مع التقدّم في ثمانينيّات القرن العشرين وسبعينيّاته أفول نجم الدولة الليبرالية الحديثة في المنطقة العربية واستبدالها بدكتاتوريات عسكرية تعسفية.

على أية حال، يمكن اعتبار الاهتمام بالريادة بالعلوم المحدثة للفلاسفة هي الخطوة الأولى التي تمكّن من خلالها فوكو أنْ يحدد اختياره وطريقته في الحياة الفلسفية الفكرية المتأثرة بالثورية المنقادة. إذ تمّكن من خلالها فهم المعالجة السلبية للموضوع والمعرفة، بعد أنْ استنفد كلّ أبعاد الفهم المعرفي المستفيض لأفكار ليفي شتراوس. وعلى وجه التحديد تعلم فوكو من شتراوس كيفية انتقاد الفكرة الرئيسة عند نيتشه التي كانت أيضاً متعلّقة بانتقاد السبب والبحث عن سببيته من خلال دراسته لأفكار ليفي شتراوس وأفكار باتاي. ولكن البحث عن السببية لم يكن من خلال دراسة فوكو لفكر هيدغر لوحده فحسب، بل من المعارف المتراكمة التي خلّفها العديد من الفلاسفة والمفكرين الغربيين؛ فأخيراً ومن خلال البحث المتنامي توصل فوكو إلى النتيجة، ليس كفيلسوف، بل كطالب لـ غاستون باشلار (Gaston Bachelard) (١٩٦٢ ـ ١٨٨٤) ، وهو ذلك الفيلسوف الحقّ في مجاله

---

(٨) Alexandre Kojève, *Outline of a Phenomenology of Right*, edited by Bryan-Paul Frost; translated by Robert Howse (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000).

(٩) Franz Adler, «The Social Thought of Jean-Paul Sartre,» *American Journal of Sociology*, vol. 55, no. 3 (1998).

المتخصّص في علوم تاريخ المعرفة الأكثر متعة في العلوم الإنسانية منها في العلوم الطبيعية(١٠). ولكن السؤال هنا، لماذا توصل فوكو إلى تلك النتيجة من باشلار من دون غيره من الفلاسفة الذين - بصورة أو أخرى - عاشوا في الحقبة نفسها وأحداثها؟ أتوقّع بالتأكيد أنّ لتاريخ وفلسفة العلم نكهة خاصة، خصوصاً إذا كانت ممزوجة بالشعرية المتمثلة في إمكانات باشلار؛ فهو قد فسر ظواهر المجتمع وتناقضاته المجتمعية بهدف صياغة أسس جديدة لبناء الدولة التي أسماها بالـ «الشامخة»، ووضعها في فكرة من خلال تأسيسه واستناده إلى رؤيته لنظرية المعرفة التاريخية على أساس أنّها نوع من التحليل النفسي من العقل العلمي. بالأحرى استوحى باشلار ذلك من العوامل النفسية في تطوير العلوم ومدى تأثيراتها على الأفراد وانعكاساتها على المجتمع ومن ثمّ الاقتصاد وبناء المؤسسات؛ فعلى سبيل المثال، أخذ باشلار مثالاً من الفصول الأولى للمبادئ الفيزيائية لنظرية الكَمّ لتفعيلها معرفياً ودراسة مدى تأثيرها في تطور إبداعية أفراد المجتمع، ودافع عن النظرية الجسيمية والنظرية الموجية، واعتبرها العقل العلمي الجديد الذي يمكن من خلاله خلق مجتمع علمي ريادي يسهم في بناء مؤسسة الدولة(١١). وأدعى أنّ الاهتمام بالعلوم الريادية وضخها إلى الأفراد ما هو إلا مثال ممتاز على أهمية التدريب في العلوم النفسية، باعتبارها واحدة من الأسس التي يجب من خلالها تصحيح الأخطاء العفوية من خلال اتّخاذ الموقف المعاكس منها. أي أنّ فوكو بحث في المعارف عند باشلار للوصول من خلالها إلى التراكم المعرفي وإلى التراكم التاريخي للأحداث، وربطها ببعضها البعض واستنتج الحدث والواقع ونتائجه لتحفيز المستقبل.

ثالثاً: في الفكري والمعرفي

إن سبب البحث في كيفية التعامل الفكري والمعرفي عند فوكو لتحديد هوية القيادة المتسلطة أو السلطة القيادية عند الفرد المبنية على العلم المعرفي دون غيره من المفكرين؛ يعود لكونه يعتبر حلقة وصل فكري بين كلّ متخصّص معرفي من الفلاسفة والمفكرين. حيث تمّ ربط سببية تسلطهم القيادي المعرفي في نواحي بحثهم، وبين ما كان يسمو إليه فوكو شخصياً. ناهيك عن الأسس الحديثة التي مرّ بها فوكو والتي أدّت إلى التغاير الجوهري في فهم المعرفة وأصولها، والتي تنطلق بصورة قصوى لمعرفة أسباب السببية في إعادة بناء المجتمع من جانب، والوقوف بوجه ما يراه ما لا يتوافق مع الفهم الواقعي للتراكمات الاجتماعية الحديثة المغيرة للخواص الاجتماعية القديمة من جانب آخر؛ فهو منسلخ عن مجتمع كانت تسوده سلطة الكنيسة والقيادة الدينية التي أدّت إلى انهيار الفكر والتطور ودفع الإنسان إلى الحرمان من حتّى التبحر في الفضاء المحيط به. ثمّ انتقل إلى مرحلة معاصرة الثورة ضدّ كيانه بكلّ نواحيه التعسفية الاجتماعية التي تخللها كيفية الانسلاخ

---

(١٠) Dominique Lecourt, *Bachelard, Epistémologie: Textes choisis* (Paris: Presses Universitaire de France, 1971, 6ème éd. 1996).

(١١) *Biographical Dictionary of Twentieth-Century Philosophers*, edited by Stuart Brown, Diane Collinson and Robert Wilkinson, Routledge Reference (London: Routledge, 1996).

عن قيادة مرفوضة. ف فوكو كان يبحث عن حقيقة السببية للاضطلاع بمفهوم تسلطي قيادي جديد يمزج بين الثورية في قيادة العلوم للمجتمع وبين القيادة المفروضة التي لا تؤمن بالقيم المعرفية. لذا لم يتمكن من الوقوف على أسس البناء في البحث عن سببية القيادة أو السلطة حتّى ولو كانت اجتماعية، إلا من خلال إعادة قراءة العادات والمعتقدات والمعرفة عند الفلاسفة الذين كانوا قبله أو عاصروه وتأثر بهم.

هذه هي الخطوط الثلاثة التي اعتمدها فوكو في البحث عن القيادة والسلطة والمجتمع لبناء الدولة، والتي تتسم بـ العادات والمعتقدات والمعرفة؛ فهي عنده معنونة ومطروحة للنقاش من قبل الفلاسفة والمفكرين الأفذاذ ليفي شتراوس وباتاي وباشلار، الذين اعتبرهم فوكو أساساً مهماً لمعرفة الأضداد وأسبابها وإيجاد الأواصر بينها جميعاً في كتابه المرموق **الحضارة والجنون**(١٢) (*Madness and Civilization*)؛ فقد تمكّن من خلال ربط تلك الأواصر عند الفلاسفة والمفكرين، دراسة وفهماً للخطوط العامة العقيمة والمفتوحة المتعلّقة بأتباعه الاختصاصين وكيفية تفكيرهم بالمجتمع الذي لا بدّ من أنْ يتمخض عنه بناء دولة ترعى شؤونهم ضمن العصر الحديث في حينه؛ فكتابه **الحضارة والجنون**، وكما يسميه البعض بـ «**الحماقة والحضارة**» الصادر عام ١٩٦١م، هو عبارة عن دراسة مستفيضة في علم الاجتماع، وعلى وجه الخصوص الطبّ العقلي لما قبل التاريخ. كما درس في كتابه الأسباب التي مهدت لوقوع الحدث والظواهر ومدى تأثيرهما على سير المجتمع وواقع السلطة والتسلط عند الإنسان في تلك الحقبة الزمنية التي عاشها هو أو عاشها غيره من الفلاسفة والمفكرين الذي اعتمدهم. وهنا نجد أنّ فوكو قد اعتمد استمرارية الأحداث لفهم تطور الظواهر المجتمعية وتفاعلها مع الواقع الذي أنتجه الحدث. وعليه فهو، إضافة إلى كلّ ذلك، كان كتاباً يتحدث عن تاريخ الحماقة في أوروبا في عصر نضج العقاب وضرورة استخدامه؛ فقد تمكّن فوكو في كتابه هذا من دراسة معنى التطور بواسطة الإحساس بالحماقة في أوروبا الثقافة والقانون والسياسة والفلسفة والطبّ؛ محاولاً بالعصور الوسطى وهيمنة العشوائية لما بعد الكنيسة وسيطرتها، على الرغم من أن البعض يسميها بعصر التنوير، ليختم تلك العلاقة بنهاية القرن الثامن عشر، وينقد من خلال هذه الدراسة المنهج التاريخي وفكرة التعويل على نشأة الدولة وحلّ المتناقضات المجتمعية وهيكلة الدولة الحديثة بالاعتماد على فكرة التاريخ.

هذه الدراسة جعلت فوكو يميل بعيداً عن الظواهر باتّجاه البنيوية(١٣)، على الرغم من استخدامه لغة جديدة لوصف الظواهر باعتبارها تجربة متطورة من الآخر التي احتوت حماقته، ليصل في نهاية مطافه إلى أنّ سمات هذا التطور متأثرة بالبنى الاجتماعية القوية المحددة ضمن المنهج

---

(١٢) Michel Foucault, *History of Madness*, edited by Jean Khalfa; Translated by Jonathan Murphy (New York: Routledge, 2006).

(١٣) مجموعة من النظريات تُطبق على علوم ومجالات مختلفة. تأثرت البنيوية في البداية بعلم لسانيات سوسور واستندت إلى دراسة العلاقات المتبادلة بين العناصر الأساسية المعلنة.

التاريخي[١٤]. وضمن هذا السياق، يمكن القول إنّ فوكو قد تتبع مفهوم الحماقة باتّباعه ثلاث مراحل تطور بشري مجتمعي تاريخي هي: عصر النهضة (القرن السادس عشر الميلادي)؛ العصر الكلاسيكي (من القرنين السابع والثامن عشر الميلادي حتّى منتصف القرن التاسع عشر)، والعصر الحديث وتجربته (القرن التاسع عشر والقرن العشرون وما تبعهما). ومن خلال تتبعه هذه المراحل الثلاث، توصل فوكو إلى كيفية تصوير عصر النهضة واعتباره حالة من الجنون في الفنّ، وكأن مَن يمتلك الفنّ يمتلك نوعاً من الحكمة التي تعطيه المعرفة بحدود عالمنا الذي نعيشه. كما صور الأدب الشعري والموسيقي والتمثيلي، بأنها أداة لمعرفة وكشف التمايز بين ما يحمله البشر من طاقة، وبين ما يدعيه البشر ليكونوا فيه. ليتهي في تقييمه إلى القول «إن نهضة الفنّ والأدب في عصر النهضة الأوروبية بهذه الصورة التي تركت كلّ المعارف والعلوم وركزت على هذا الجانب، هي صورة حية للحماقة التي تتعامل مع العقلانية الممثلة للمأساة الكونية الغامضة»[١٥]. وهنا نحن لا نتفق مع فوكو بتصويره عصر تلك النهضة بأنّه صورة للحماقة، وذلك لكون الممنوع والمحرّم من قبل الكنيسة قد جعل الإبداع عند مَن هم مبدعين في هذا الجانب يعيشون في غياهب الزمن. وحين سقطت الكنيسة، صار الإبداع الفردي يعبر عن نفسه بالفنّ والشعر والأدب. وهذه الفنون، هي معبِّر أساسي داخل الإنسان نحو التغيير للأفضل. القيم الجمالية تُخلق مع الإنسان وتحتاج إلى التحفيز لتنطلق وتُخرج أكثر ما عندها من قيم عند الحرية، فانعدام الحرية هي التي جعلت الانطلاقة في عصر النهضة سريعةً ومنطلقةً نحو إيجاد ملاذها المجتمعي. حيث أصبح مع الفنّ وجود للتذوق الإنساني في التعبير عن مسارات الشخصية وانتماءاتها من خلال تلك الفنون.

لقد استند فوكو في تحليله للعلاقة ما بين الحماقة والحضارة، وبوصفه لعصر النهضة الأوروبية بالجنون في الفنّ والأدب إلى التمييز موضوعياً ما بين المعقول واللامعقول، وذلك من خلال استخدامه الوصف المقارن للقرون الوسطى داخل المجتمع الحديث. ولعل اكتشافه للعلاقة ما بين المعقول واللامعقول، دفعه في المرحلة الثانية من منهجه لمعرفة أعماق حقبة العقلانية التي بدأت تتبلور مع منتصف القرن السابع عشر الميلادي، ناهيك عن إحساسه بالاستجابة العقلانية لظاهرة الحماقة المتوارثة من القرون الوسطى. ولعل هذه الاستجابة هي التي مهدت لفصل الحماقة عن المجتمع المتطور من خلال حصرها ووضعها بعيداً عن المؤسسات الحديثة التي أُنشئت في أنحاء أوروبا. أي أنّ المجتمع الأوروبي بدأ يميز ما بين الجنون في هواية الفنّ والتمثيل والأدب، وما بين العاهرات والمتسولين والمجرمين الذين كانت الدولة تعتبرهم جميعهم شواذاً من دون تمييز ولربما تسجنهم في العصور الوسطى، أو تعزلهم عن المجتمع لكونهم خارج إطار المعقول الخاص بالكنيسة. وعليه، فالقوى الاجتماعية الأوروبية عند فوكو وكيفية التعامل معها في ظلّ

---

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Gary Gutting, «Michel Foucault,» edited by Edward N. Zalta, *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Summer 2013).

الحماقة والتحوّل نحو الحضارة، تحتاج إلى آلية خارج نطاق سلطة القضاء للتخلص من هؤلاء غير الفاعلين.

لقد عالج فوكو في هذه الدراسة بوضوح، أصول التركيبة العرقية البشرية من خلال التحليل والمعالجة عن طريق طرح الثقافات المختلفة من عرق إلى آخر. وكيفية حبّ تسلط عرق على آخر من خلال استغلال الوجود المتراكم بين الأعراق التي لها حقّ السلطة في مجتمعها الأم؛ فالعناوين الفرعية من هذا الكتاب أعطت ومنذ البداية النقد الواضح للأسباب؛ فمثلاً في تاريخ الحماقة بعمر الأسباب، أوضح من خلاله ظاهرة الجنون المؤسسة والنابعة من مرض عقلي منذ القرن الثامن عشر الميلادي. وبيّن أنّ الهدف من الولوج في هذه الفكرة كان نابعاً من محاولة بناء تاريخ لنشوء المعالجة الموضوعية، بواسطة دراسة الطبّ العقلي لمرحلة القرن التاسع عشر الميلادي والقرن العشرين الذي اعتبرهما فوكو قرنين معاصرين للحماقة المحدثة والمستمرة من دون توقف. ومن هنا يمكننا أنْ نتساءل كما تساءل كلّ من هابرماس وبلاكس عن الشيء الذي يجعل من هذا الكتاب أكبر من أنْ يكون دراسة ثقافية تاريخية متعلّقة بتاريخ علوم الفلسفة؟ بالتأكيد قد لا نخرج عن رأي المفكرين والفلاسفة في هذا الموضوع، وبخاصة إننا نبحث عن حلّ للمشاكل المجتمعية، مهما تغيرت عناوين المصطلحات أو العناوين الفرعية للدراسة. وعليه، فإنّ أهمية هذا الكتاب الذي حاولنا أنْ نعتبره الفريد في تحليل الظواهر المجتمعية، تكمن بما لا يقبل الشكّ في الشغف في إيضاح الحماقة على أساس أنها ظاهرة إجبارية للسبب الذي يصبح، على حدّ تقييم هابرماس لها مونولوجيا (علم احتكار الكلام)؛ فيعطي بهذا صفة من صفات الحماقة القصوى الممتدة بذراع طويلة، مستمدة حماقتها من الحماقة المتوارثة ببراعة عقلانية موضوعية نظيفة. فجعل الجنون حالة سريرية، أو ما يعبر عنها بالإكلينيكية، مستمدة من استخلاص العقل المريض من الظاهرة الطبّية التي حللها مسبقاً فوكو في عملية الإقصاء والحرمان من حماية القانون وطريد العدالة.

رابعاً: العقلانية واللامعقول

كلّ هذه الأمور لم تكن محددة من قبل فوكو فحسب، بل حددها من قبل أيضاً باتاي، وجعلها من أساسيات تاريخ العقلانية الغربية. ولكن مع احترامنا لرأي هابرماس وأسس وضع الحماقة القصوى بما يتلاءم مع تداعيات المجتمع الأوروبي؛ فإننا نرى بكلّ حزم أنّ إحدى أعلى مراحل الجنون هي التسلط المطلق من خلال ما هو غير مباح؛ فالإنسان الذي يعيش عقدة المتسلط نتيجة اختلاف التواجد العرقي يطمح لأن يكون سلطوي التسلط لإشباع جموحه من جانب، وللانقضاض على أسباب إحساسه بالغبن الاجتماعي من جانب آخر. وذلك من خلال فهمه لعدم أهليته في القيادة والتسلط؛ وبالتالي لا بدّ من أنْ يبحث المغبون عن الأسباب التي أدّت إلى نزوله هواناً للوصول من خلالها إلى أهدافه المعينة مسبقاً والملازمة لحالته المرضية العقلية من دون وضوحها؛ فهي حماقة أخلّت بوضع المجتمع، وعززت التناقضات المجتمعية، على الرغم من معالجتها بتصنيف

المجتمع(١٦)، والنزول عند رغبات الأفراد بإيجاد فرصة متاحة للعمل ورفد المجتمع. أي أنّ العلاقة ما بين العقلانية واللامعقول مثل ما صورها فوكو بدأت تنضج في محراب المجتمع الأوروبي في ظلّ القرن السابع عشر الميلادي، وظهر التمايز في العلوم والفنون وما يحتاجه المجتمع منها لبناء دولته الحديثة. ونحن هنا لا نريد أنْ نبحث في خصوصيات الاقتصاد ومبرراته وكيف يمكن للدولة أنْ تتسلط على وسائل الإنتاج لأننا بيّنا في **الفصل الأوّل**، السبل التي أدّت إلى عدم التوافق ما بين الأفراد والكنيسة وما صحبها من نظريات لمنهجة الدولة واقتصادياتها، فنحن هنا نبحث عن المجتمع المتكامل الذي يزخر بالطاقات غير المصنفة لنفهم الدولة الأوروبية الحديثة وانعكاساتها على منطقتنا العربية حين تمّ تصديرها إلينا.

تاريخ العلوم الذي يعتبره فوكو أساساً في تطوير ونشأة عقلانية الدولة قد يتسع اتّساعاً شاسعاً ليُطلق عموماً من دون خصوصية واضحة على علوم تاريخ الأسباب. ولم يأتِ هذا الإطلاق اعتباطاً، بل نابعاً من الشمولية التي عهدناها في تاريخ العلوم التي تقوم بدراسة تشريعية للحماقة كصورة منعكسة لمفهوم شرعية الأسباب، والتي أوضحها فوكو بصورة مبرمجة بقوله «لكتابة تاريخ الحدود بواسطة استنكار الثقافات فإن شيئاً ما يكمن خارج ذلك»(١٧). فهو بهذا قد صنف أيضاً الحماقة القصوى ضمن حدود الخبرة والتي تراها الأفكار الغربية بعينها؛ مع تزامن التطرف وتكافؤ الأضداد الموجهة لما يسمّى متغاير الخواص والعناصر. فالخبرة عندهم انتهاك الحدّ المتضمن الاتّصال مع، والانغمار بـ العالم الشرقي. أي إعادة اكتشاف العناصر المأسوية للمهجور بصورة عامة كما عند نيتشه، أو كاختراق عالم الأحلام التعسفية والغامضة عند سيغموند فرويد (Sigmund Freud) (١٨٥٦ ـ ١٩٣٩)(١٨)، أو العادات الميتة التي تحتاج إلى الانبعاث الزمني عند باتاي. من هنا نرى أنّ فوكو قد أهمل الرومانسية المتزامنة لتطور المجتمع الغربي المتغاير في أحداثه وخواصه الدلالية من دون إيضاح سببية الأشياء. ولو عوّل على تفنيد مفهوم الرومانسية وآثارها المسببة للإبداع من دون الجنون العقلي المرادف للمجتمع، والتي هي من الأمور المقرونة دوماً بالفيلسوف يوهان هولدرلين (Johann Christian Friedrich Hölderlin) (١٧٧٠ ـ ١٨٤٣)، للخروج بمعالجة متكاملة لواقع المجتمع المقرون بالحدث المعرفي المغمور بالأسباب، ومن دون وضوح سببيته(١٩). لكان استنتاجه مزجاً خاصاً بين فلسفة علم تاريخ الأشياء وعلاقتها بالنرجسية العرقية الموجودة في المجتمع المتغاير في الخواص الأساسية المتعلّقة بالفردية، الهادفة لإبراز التسلط والقيادية حتّى في الإبداع الفردي. لن نتطرق للرومانسية ومؤثراتها على هيكلة الدولة وتأثيرها في المجتمع الأوروبي

(١٦) José Guilherme Merquior, *Foucault* (Berkeley, CA: University of California Press, 1985).

(١٧) Mark Olssen, *Toward a Global Thin Community: Nietzsche, Foucault, and the Cosmopolitan Commitment: Nietzsche, Foucault, and the Future of Liberalism* (Boulder, CO: Paradigm Press, 2009).

(١٨) Donald H. Ford and Hugh B. Urban, *Systems of Psychotherapy: A Comparative Study* (New York: John Wiley and Sons, 1965).

(١٩) Andrzej Warminski, *Readings in Interpretation: Hölderlin, Hegel, Heidegger*, introduction by Rodolphe Gasche, Theory and History of Literature; Book 26 (Minneapolis, MN: University of Minnesota, 1987).

في هذا الفصل، على الرغم من تعدد مدارسها في القرن الثامن عشر الميلادي وولادة فكر جديد قد نظم المجتمع، إلا بما يفيد بحثنا. والسبب في ذكرها يعود إلى أننا لسنا بصدد شرح المدارس الفكرية في أوروبا، بقدر ما وددنا اتّباع خطّ سير في هيكلة الدولة العربية ونشأتها من قبل الحلفاء لما بعد الحرب العالمية الأولى وماهية الأضداد والالتقاءات الفكرية التي استخدمت لهذا الغرض.

بالعودة مرة أخرى لكتاب **الحماقة والحضارة**، نرى أنّ الكتاب لم يتطرق إلى الرومانسية من خلال الأفكار الرئيسة النابعة من فوكو والتي تخلى عنها في ما بعد، كنتيجة لاكتشاف أضداد الأسباب المسببة للحدث والمؤثرة على التغاير والخواص في المجتمع المفتوح والمغلق على حدّ سواء. وهذا لا يعني أنه ليس هناك مَن لم يعالج تلك المأسوية البحتة في الرومانسية الفكرية، بل على العكس فإن باتاي اكتشف كلّ العلاقات الرئيسة الرومانسية، وبطريقة الخبرة النموذجية البعيدة عن القيود وطقوس العربدة المنحلة في ذاتها، والمهتاجة في قوة الظواهر المتعددة داخل العالم المتجانس في كلّ يوم من أيام الحياة الملزمة للحالة السوية. ولعله برأي الفلاسفة المحدثين أنه الوحيد، أي باتاي، الذي عالج الرومانسية بصورتها المتقدة بهذا المنحى؛ في حين أنّ فوكو وعلى الرغم من تأثره بـ باتاي كان يشكّ بما يتوالد خلف ظواهر الطبّ العقلي المتعلق بمرض العقل. وهو حقاً خلف تغيرات قناع الجنون الوقتي؛ فهناك شيء موثوق في التصديق وهو التحدّث عند وقت الحاجة. ولهذا فلو عقد أحدنا العزم على الانتباه لما يدور حولنا من صراع على القيادة والتسلط في يومنا هذا، ووضع أذناً صاغية لما يحدث في العالم العراقي السياسي أو المصري أو الليبي الحالي على سبيل المثال، وحاول أنْ يخلق كثيراً من التصورات التي لم يسبق لأحد أنّ صوّرها ببيان سياسي أو أداء علني أو نسج من الخيال الذي لم يتوصل إليه أحد بعد، بأي لون من الألوان الصحيحة، وسخرها ليقظة الدول وانتباه الشعوب لما يحدث، فيا تُرى ماذا سيكون؟ وهل يمكن أنْ نفرق ما بين رومانسية الحدث ووثوق التصديق؛ أم أنّ الحالة المبنية على الظواهر وما يحيط بها من أحداث تحتاج إلى تحليل عقلي مزمن قبل الخوض في سببيتها التي قد تبدو في تلك الحالة واضحة لاندماج السببية في ما وراء الأسباب، وظهور نتائجها من دون التمحيص والدراية لما وراء الأسباب الباطنة المعدَّة مسبقاً للوصول إلى الهدف. وبالتالي فالمتسلط السلطوي يبحث الآن في مثل هذه الحالة عن مرجعيّة فكرية يستند إليها لاستمرار إجهاض الأسباب وليس البحث عن الموجبات المسببة للأسباب.

إن العقل الأداتي (Instrumental Reason)[٢٠] الذي فسَّره الفيلسوف الألماني مارتن هيدغر، كان يقصد به استمرار التفكير في السعي إلى حلّ مشكلة مباشرة عند معرفتها من دون التساؤل عن فحوى الحلول وغايتها. وهو ما يعني أنّ المتسلط السلطوي يبحث عن مرجعيّة فكرية لإجهاض الأسباب سواء كانت إنسانية أو معادية للإنسانية. وهو بالتالي كما صوّره المفكر الألماني هيدغر

(٢٠) العقل الأداتي في الفلسفة الاجتماعية يُقصَد به ذلك النمط من التفكير الذي يعرف مشكلة ما ويسعى إلى حلّها مباشرةً من دون تساؤل عن مضمون هذه الحلول والغايات وما إذا كانت إنسانية أو معادية للإنسان؟

لا يتعدى أنْ يكون شخصاً قد هيمن عليه العقل الأداتي، ما يشكل حالة خطرة تبسط سيطرتها على عقلية وتفكير الإنسان العربي، إذا ما اتّصف بالتسلطية التي قد يمارسها لإنهاء العلاقة الأداتية التي تربط المجتمع بالعالم، لتسود السيطرة على الطبيعة والإنسانية. وعليه، لا بدّ من القول، إنّ مثل هذه التداعيات القمعية لإنسانية الإنسان، كانت أخطر المشاكل التي حاول دراستها رواد المدرسة النقدية بعد توالي الإخفاقات وأشكال الفشل التي عايشوها خلال الأربعينيّات من القرن العشرين. ولقد برزت أهم هذه المحاولات من قبل هوركهايمر وأدورنو في كتابهما جدل التنوير. حيث وجها فيه انتقادات لهذه العقلانية الأداتية وفسّرا هيمنة العقل الأداتي على المجتمعات الغربية الحديثة، ووجدا أنّ أحد أهم أسباب ظهور العقل الأداتي هو آليات التبادل المجردة في المجتمع الرأسمالي. وبهذا الصدد يقول هابرماس عن نقد رواد مدرسة فرانكفورت للعقل الأداتي «إن هذا النّقد هو تعبير عن التشظّي وعن الانكسار وعن التشاؤم الذي ساد عند رواد المدرسة النّقديّة جراء توالي الإخفاقات وأشكال الفشل التي عايشوها خلال الأربعينيّات من القرن العشرين»[٢١].

خامساً: في الظواهر المتناقضة

لقد ميز فوكو المظاهر المتناقضة لوظيفة إمساك صدق الحماقة بسرعة فائقة؛ فعنده «الوهم يستشري قبل اعتقاله بواسطة المعرفة الواسعة»[٢٢]؛ فلدقة الفعل من خلال اعتقال الكلمات في موقعها الحرّ الضروري المميت للعالم، قد استحوذ عليها وأمسك بقبضتها بواسطة العقل؛ فهو ما زال يحمل بين بنات أفكاره تحليلاً للخطاب النقدي بطريقة تفسيرية تأويلية؛ وطريقة الامتحان الدقيق بالعودة إلى الوراء لنقطة الأصل والفرع الأوّل في الحماقة الناتج من السبب ليكتشف معنى، لماذا لا يتحدث بـ: لماذا القول؟ هي النقطة الحساسة في الاتّجاه السلبي للجدليات التي حاولت اكتشاف دائرة السحر في تعيين التفكير بواسطة معنى التفكير نفسه، والذي يواصل التاريخ في إثارة العقل الأداتي (Instrumental Reason) مرة أخرى مع نقطة الاغتصاب الأولى، والتفريق في تصليد وحدة السبب من التقليد والتنكر البيئي، ومن ثمّ الحلقة الدائرة حول النقطة نفسها. ولكن بعد كلّ هذه المطروحات عاد فوكو متسلقاً من خلال الأنثروبولوجيا ومن أنقاض الأسباب الموضوعية التي تحطمت بواسطة إسكات بنية من يحاول الإبقاء على شكل استعارة الأحداث الماضية في إطار التمني للتوفيق بينهما. وهذا هو الأمر الذي توصل إليه بالفعل وبالإصرار السببي الفيلسوف والاجتماعي ثيودور أدورنو (Theodor W. Adorno)[٢٣] (١٩٠٣ ـ ١٩٦٩)، وليس فوكو بذاته. ولعل الحالة العربية، ولنقل العراقية على وجه الخصوص، تحتاج إلى وقفة فكرية نموذجية لتحليل نقطة الاغتصاب والعودة إلى حالة استعارة الأحداث، لا بل مصادرتها لإملاء الجموح المتسلط؛

(٢١) Chamsy El-Ojeili and Patrick Hayden, *Critical Theroies of Globalization: An Introduction* (London: Antony Rowe Ltd., Chippengam and Easbourne, 2006).

(٢٢) Herbert L. Dreyfus and Paul Rabinow, *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*, 2nd ed. (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1983).

(٢٣) Brian O'Connor, ed., *The Adorno Reader* (Malden, MA: Blackwell Publishing, 2000).

فحين يكون الفرد منبوذاً لأسباب يعرفها المجتمع الذي يعيش فيه، ومتصارعاً مع الظواهر التي لا يمكن أنْ تتيح له فرصة الريادة، ينقاد جموحه لإعطاء الولاء لمن تسلط بفعل الحدث الدخيل عليه. ويحاول من خلاله ملء فراغ الجدليات المتناقضة في شخصه ومتختلاً بين البنى الفكرية ليعيد بناء وحدة السبب من التقليد والتنكر البيئي من جهة، ومتصيداً فرصة استعارة الأحداث وسرقة تراث الأسباب لينسبها له من جهة ثانية. وبهذا لعله يتمكن من اكتساب احترام المجتمع المتضامن له من دون معرفته بما تضمره الأسباب لاستعارة الوجود غير المنطقي وغير الطبيعي الذي لا بدّ من أنْ ينعكس عليه سوءاً بعد اكتشاف الحقيقة أو بعد الاضمحلال الذي سينتاب المجتمع بحماقة الفرد. وهذه الحماقة الفردية إذا ما تمّ جمعها بجمع حماقة الأفراد الآخرين فإنها ستتسبب في انهيار المجتمع كاملاً بحماقة مَن قد لا ينتمي إليه بصورة الشمولية المعروفة.

لو افترضنا أنّ هناك من يرغب في إزالة القناع عن الفراغ الطاغي على اللاشيء؛ فبالتالي سنجد أنه سيكون مجرداً من الصورة الانعكاسية لصلب الموضوعية السببية التي لا تمكنه من التخلي عن أحلامه. فهذا يحدث وقوعاً بسبب الأنثروبولوجية التي تكمن خلال ما يسمّى بسبات الأنثروبولوجيا (Anthropological Slumber) التي حذر منها فوكو، ومن مخاطر علاجها نفسياً أو طوباوياً. وهذا ما حدا بفوكو على أنْ يدعو نفسه بالرهبنة والكينونة بعد ثلاث سنوات من تقدّم ولادة ما يسمّى بالطبّ السريري أو الإكلينيكي. واستمرّ بعد ذلك في الامتناع عن التعامل مع النصوص من خلال التعليق؛ إلا إنّه سرعان ما تنازل عن كلّ التأويلات، وعاد إلى التعمق في المواضيع، وربما تحت من هو أهم من المهم لكشف معنى الأشياء في خبايا السطور النصية؛ فهو لم يعد يبحث عن الحماقة ذاتها لخلق المعالجة الموضوعية الخطابية أو خلف الحضارة وعلومها في النظرة الطبّية المحدثة، بل راح يبحث في ظواهر الأشياء وانعكاساتها الاجتماعية التي تصب في التعابير الأخلاقية لتبنّي فكرة أو مشروع حضاري[٢٤].

لقد رفض فوكو أي نوع من أنواع التأثر العاطفي التي تجد طريقها دوماً خارج القانون؛ فالخواص المغايرة وعناصرها لا يمكنها أنْ تعطي آنياً وعداً بأي شيء؛ في حين كان الفيلسوف الذي تأثر فوكو به وبانطباعاته، أي باتاي، يعارض تلك الفكرة؛ لا بل إنّه كان يعلل التأثير العاطفي بقوله: «إنّ الحالة هي التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الظواهر وتحديد مسارها»[٢٥]؛ فالتأويل وكشف النقاب دائماً ينفي الاتّصال والوعد بالنقد الخطابي. وتهذيب الحضارة هو وجوب التخلص منها؛ وبهذا الصدد يعلق هابرماس بقوله «فمن غير المحتمل أنْ يصنع النقد الخطابي أي تحليل جوهري للتملص من القتل والتعليق بواسطة الافتراضات وليس الذاكرة؛ فلا شيء غير الحقيقة في التاريخ وظواهره؛ والحقيقة في النقد يجب أنْ تعالج معالجة ليست تلقائية لمركز ونواة العلوم المختلفة بل

(٢٤) Michel Foucault, *Introduction to Kant's Anthropology*, edited by Roberto Nigro; translated by Roberto Nigro and Kate Briggs, Semiotext (E) (New York: Foreign Agents, 2008).

(٢٥) Jean-Luc Nancy, *The Inoperative Community*, Theory and History of Literature; Book 76 (Minneapolis, MN; Oxford: University of Minnesota Press, 1991).

حتّى للوظائف المتسلسلة بصورة تدريجية والتي تأتي مجتمعة في نفس النظام والسياق»[٢٦]. وفي هذه الحالة نجد أنّ تجديدية الأسباب المؤدية لتطور الظواهر وأشكالها المتواترة والملازمة لحدث ما، قد غيّر معالم الحضارة، ما قد يؤدي إما إلى الشموخ أو الزوال. وبالتالي فإن هابرماس لا يقصد وجوب التخلص منها والانقضاض عليها من دون نازع حضاري؛ بقدر ما كان يطمح إلى تطويرها من خلال دراسة الظواهر، وتعزيز الأسباب المؤدية لتطورها والملازمة لتطور الفرد نحو الأحسن. وهو أمر يتم من خلاله معالجة عدم استعارة الأحداث أو مصادرة تراث العرق والفرد والأمة وإلحاقه بمن لا يمت بصلة إليه.

المعنى من هذا النصّ يمكننا تعريفه ليس بواسطة الانتباه للكنوز المتوافرة لدينا من الذخيرة الوصفية للظواهر الحقيقية التي توحي بحجب الأشياء في الوقت نفسه فحسب، بل من خلال دراسة الاختلاف المنفصل دائماً لما هو فوق الحقائق الأخرى المحتملة في النصّ، والتي يطلق عليها «المعاصرة». تلك التي تعاكس سلسلة الخطّ الزمني؛ فالتاريخ المنظم للنقد الخطابي ممكن أنْ يصبح فيها محتملاً. والاقتراح الموجود فعلاً هو ما هو موجود خلال جوهر كتابة التاريخ عند فوكو، ولكن تحت تأثير نيتشه. هذه التأثيرات النيتشوية قد ظهرت في أواخر ستينيّات القرن العشرين، ووضعت فوق كلّ رغبات العلوم الإنسانية التي تعطي تكاملاً داخل تاريخ الأسباب وحتّى التجديد. والسبب في ذلك يعود لكونه يعتبر هذه التأثيرات النيتشوية ما هي إلا نوع من أنواع أعداء العلوم المكتشفة لأضدّاد انعدام الظواهر التقويمية للمجتمع؛ ففي الضوء الواضح خلال هذه الجوهرية كان فوكو يفترض في بداية أعماله الفلسفية في الحماقة والحضارة (ظهور المعالجة النفسية السريرية)، إضافة إلى وقوع ووجود المرض (وتطور الطبّ السريري) على أنه قسم من (المحاولات العمياء) قبل الوصول إلى هذا. وعليه فقد أثبت هابرماس من خلال ذلك المفهوم نقطة في غاية الأهمية وهي خارج نطاق ما توصل إليه الكثيرون في تأسيس الاستمرارية في مشكل الموضوعية، وهي ضرورة ربط الأسباب المسببة لاستمرارية وقوع الحدث ما بين أوائل العمل فيه وأواخره.

هذه حالة لم يتمكن أي من الفلاسفة الوصول إليها مع أهميتها القصوى التي تمثل تكامل الحدث، سواء كان مرتبطاً بشخص أو أمة أو مجتمع صغير أو قانون طبيعي. إذ من خلاله يمكن كشف سلطوية الأسباب القائمة على سلب الظواهر، تحت زحمة الأسباب الموجبة المؤدية لاصطفافها في نسق يمكن أنْ يكون تحت سلطة المتسلط. وبالتالي فقيادة الأسباب بالشكل الصوري لا بدّ من أنْ ينعكس على الظواهر الناتجة من التسلط القياسي، سواء كان زمني المنشأ أو مكاني الحدوث. فوقوف هابرماس وتأمله لربط الأسباب المسببة لاستمرارية الحدث منذ بدايته وحتى أواخره؛ فكرة تجديدية أساسية يحاول أنْ لا ينهي الحدث من خلالها إلا بعد نضجه، مع حرصه على تتابع أساسياته لاكتشاف الأضداد والدخلاء على الظواهر الناتجة من كلّ مرحلة تنفيذية.

---

(٢٦) Nicholas Adams, *Habermas and Theology* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006).

خلاصة

من خلال ما تقدّم، يمكننا بصورة أكثر تركيزاً أنْ نتعرف إلى مخاض نشأة الدولة في أوروبا الغربية التي مرت بمنهج تاريخي تداول ثلاث مراحل عصرية. هذه المراحل سواء كنا نتفق مع فلاسفة كلّ حقبة أو لم نتفق معهم، نجد أنّ لها خصوصياتها ولها دوافعها ولها مسلّماتها التي تختلف عن كلّ مرحلة من تلك المراحل. ولكن الحماقة والحضارة كما وصفهما فوكو كانتا خلال تلك الحقب الزمنية الثلاث متلازمتين، وإحداهما تحاول إلغاء الأخرى. هذا الإلغاء لم يكن تعسفياً أو إلغائياً بصورة مجهدة، بقدر ما كان بروز الأسباب وتعامل تلك الأسباب مع الظواهر، ومن تلك الظواهر يتم التعامل مع المتناقضات المجتمعية؛ فالأسباب وجدلياتها لم تكن تلغي الأفراد وعلاقتهم بالمجتمع، بل تمّ تفعيل العلاقة التي اعتبرت هي الوسط النامي ما بين المتسلط عليه والسلطة. ومن خلال ترتيب المجتمع وتقسيمه ضمن حاجاته العلمية، وفرز الحماقات عن الإبداع نتج منه ما يفيد المجتمع من علوم.

إن الدراسة الإكلينيكية للمجتمع وتعميق دراسة علم الاجتماع وعلم النفس بالتوازي مع الحدث التاريخي وتأثير أحدهما على الأخر، فعّل الواقع ليتمخض عن أصول جديدة أصبحت في ما بعد أدوات تحليلية بيد فلاسفة ومفكري كلّ مرحلة. وهو في الواقع ما استنتجه فوكو وربط علائقه مع تفكير من سبقوه بنظرة فاحصة حديثة، ليربط في ما بعد ما بين حداثة المجتمع وتبعاته النفسية والاجتماعية المتوارثة من المراحل السابقة التي درسها. وعليه فالسؤال المطروح الآن، هل مرت المنطقة العربية قبل هيكلة الدولة ونشأتها بهذه المعطيات التاريخية؟ وهل تفاعل الأفراد في المنطقة العربية مع هذه التغيرات التي مرت بالعالم وتمت دراستها؟ وهل كان في المنطقة العربية من دارسٍ لواقعها السيكولوجي السوسيولوجي وطابقهما ووازنهما مع المنهج التاريخي ومفرزاته؟

الأسئلة المطروحة أعلاه لفرض القيادة المجتمعية التي تحظى بقيادة الدولة في المنطقة العربية ليست موضوعة كبرواز جميل يتم التأمل به، بل هي من الواقع، لأن عجلة التغيير التي عمت في أوروبا أثناء وما بعد عصر التنوير في القرن السادس عشر الميلادي، صاحبها في المنطقة العربية احتلال عثماني وإعلان الخلافة الإسلامية. أي أنّ الغرب حينما تمكّن من التخلص من هيمنة الكنيسة والفعل الديني، نرى المنطقة العربية تهرأت بالصراعات والحروب وانتهت بغزو العثمانيين وإعلان السلطة الدينية من خلال الخلافة. وهو ما يعني تعطيل كلّ المؤسسات الفكرية والمجتمعية والتركيز على العامل الديني الذي هو بيد الخليفة على اعتبار أنّ قوة الخليفة على الأرض هي هبة من الله.

هذه واقعاً حالة أخفقت فيها الأمة لإيجاد مناص يعزلها عن حالة الدين غير المتطور كما كانت الكنيسة الغربية، وتعطيل حركة العلم بعلاقته مع المجتمع ليتمكن من بلورة دولة يمكنها تفعيل خصوصيات الأفراد واحتياجاتهم اليومية، وذلك ضمن مسلة قوانين شعارها المساواة والعدل. تلك هي أطروحة سنأتي على مناقشتها عندما نلج في فحوى موضوع القيادة في المنطقة العربية.

الفصل الثالث

الحماقة والنهضة الأوروبية المحدثة

تمهيد

لقد تميز فوكو[1] عن غيره في كتابه الحماقة والحضارة، بالبحث عن حقيقة العلاقة والارتباط ما بين الخطاب النقدي الغريب الأطوار، وما بين التطبيق الذاتي؛ فتلك هي العلاقة التي حاول أنْ يبين أنها ليست حالة متجانسة لمحاولة شرح وتفصيل البنية الخارجية للثورة العلمية من خلال الصفات العلمية المشروطة في تكوينه الذاتي؛ ففي دراسته لمفهوم الانطباعية التكوينية لأية مشكلة نظرية مكيفة وفقاً للظروف والحقائق المتعلّقة بالنظرية المطروحة؛ نجد ومنذ البداية أنّ الصفة البنائية المستقاة من الخطاب النقدي البارع قد غطى كلّ الفوارق والتكهنات المتواجدة. وذلك من خلال عرض تاريخ الفكرة والمشكلة والنواحي التي مرت بها تلك المشكلة قبل ولوجها في عمق الحدث. هذا الفراغ الموجود عند فوكو وفي نظرته التي نحاول من خلالها الخروج بمفهوم القيادة وأزمتها في أوروبا أوّلاً؛ قد يقودنا لبناء نموذج حيّ يستمد قوته من التعارض للخطاب النقدي وعلاقته بالخطاب الأصلي الأقدم؛ فالنصّ النقدي في العلوم الطبيعية يمكن إرجاعه إلى نصوص نقدية أخرى كمثل ـ الفلاسفة والأكاديميين المتدربين باحتراف والأطباء والقضاة والإداريين والتربويين ـ وهو ما يلمّ بجوانب المجتمع الأساسية التي تؤهّل الجمع ليتصف بأصول الإلمام القيادي. وعليه فإن العلوم الإنسانية الحقّ والتي يقول فيها هابرماس، إنّ فوكو حاول من خلالها أوّلاً إصلاح عملية

(١) التركيز على فوكو نابع من تأطيره مناحي جعلت من أفكاره متغيراً نحو استقلالية المفاهيم المجتمعية وعلاقتها مع فصل السلطات ونشأة الدولة. وهذه بحدّ ذاتها غابت بتلك الصراحة عمّن سبقوه. فنحن من خلال التركيز على مفاهيمه نصبو لوضع المقارنة الفكرية في تأسيس المهام الأساسية لبناء المجتمع وكيفية تعامل الدولة الغربية مع هذه الأطروحات في حينه، لنقيس من خلالها مسار التطور في مفهوم الدولة الغربي.

العسر المستعصية منذ زمن طويل، إلا أنه وجدها لا تقف عند دراسة البيئة المحيطة بالنصوص النقدية الأخرى فحسب؛ بل تتعدى إلى ما هو أهم، وهو عرض التاريخ الاضطراري الذي طالما أمات التطبيق في مواقعه إذا ما طرح فيها. وهذا ما جعل فوكو يعود إلى فهم وتأسيس وتشخيص فاعلية الطقوس والشعائر الدينية المترسبة في المجتمع، ومن خلالها تمكّن من التخلص منها، وبناء جوهر التطبيق الذي قد يكون في موقع قسري أحياناً وغير متناسق ومتأثراً بحرية الحركة الفاعلية للتطبيقات الأخرى أحياناً.

القضاة والشرطة والمدرسون والاعتقال والذكاء الثاقب والسيطرة والتسلط وما يدخل ضمن هذه العناوين المزمنة، ما هي إلا أمثلة حية لما يسمّى بالتطفل الاجتماعي (Social Intrusion). والقوة المنظمة في داخل ما يسمّى شبه الطبيعة (Quasi-Natural)، ما هي إلا خميرة حية لتحريك جسم الخليقة. أي أنّ العلاقة ما بين أفراد المجتمع والمهنة أو الإبداع في الفنّ أو ما شاكله، تنعكس بصورة أو أخرى على العلاقة المجتمعية التي تتأطر من خلالها سمة الدولة والسلطة، وذلك من خلال العقل التواصلي بين الأفراد. وبالتالي فقد نجح هابرماس في تصنيف بيان ما حققه فوكو حين دمج منذ البداية، جوهر النفس في المجتمع المشغوف بالعلوم الإنسانية، باعتبارها واسطة لقوة التحديث المعاصرة. مُنشئاً من خلالها فاعلية اجتماعية اكتنفها الغموض الموظف للقوة الصلدة، وأطلق عليها تسمية فاعلية المادية في الاستغراق والتأمل[٢] (Bodily Mediated Interactions). ومع كلّ هذا فهناك حالة ما زال يكتنفها الغموض المشوب بالخطر، والتي تدخل ضمن مفهوم البدء مع، لما يتعلق بمشكلة كيف النقد؟ وسواء كان في العلوم بكافة أنواعها أم بغير العلوم التي تعود بلا شكّ إلى التطبيق؛ وسواء تحكمت إحدى العلاقات بالعلاقات الأخرى أو كانت وليدة بناء جديد من خلال نظم دائرة السببية[٣]، أو بناء الفاعلية البنائية للحدث، فكلّها ـ لا شكّ ـ ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطبيق. وبالتالي فوحدة القيادة ونفسية المتسلط لا بدّ من أنْ تكون متسقة في عمق الاستغراق والتأمل لدى الحاكم، أو ما يطمح أنْ يصل إليه، حتّى ولو كان على حساب إلغاء البنية الأساسية لمبادئ المجتمع، أو معارضة التفاوت النموذجي لواقعية المجتمع المترابط كما صوّره أفلاطون في جمهوريته.

أولاً: تطور المفاهيم والعقل التواصلي

المساهمة الكبيرة لتطوير مفهوم ونظرية العقل التواصلي الذي يميز نفسه عن التقليد العقلاني، لا يمكن أنْ يتم من دون تحديد موقع العقلانية في هياكل التواصل اللغوي بين أفراد المجتمع، ولا

(٢) Jürgen Habermas, «A Kind of Settlement of Damages,» in: James Knowlton, *Forever in the Shadow of Hitler?: Original Documents of the Historikerstreit, the Controversy Concerning the Singularity of the Holocaust*, Translated by Truett Cates (New York: Prometheus Books, 1993), pp. 34-44.

(٣) Andrew Edgar, *The Philosophy of Habermas*, Continental European Philosophy; Book 5 (Montreal: McGill-Queens University Press, 2005).

يمكن الاعتماد في ذلك التواصل العقلاني على البنيوية الكونية، أي أنّ كلّ شيء حدث بالفطرة؛ فلذا يعتبر هابرماس أنّ التواصل العقلي بين أفراد المجتمع هدف أساسي للتحرر الإنساني، مع ضرورة الحفاظ على الإطار الأخلاقي للكونية الشاملة. أي أنّ التفاهم المتبادل هو هدف أساس، وأن أفراد المجتمع يمتلكون كفاءة التواصل لتحقيق الفهم بينهم؛ فنظرية التطور المجتمعي الشاملة والمحدثة عند هابرماس تركز على التفريق ما بين العقلانية التواصلية وترشيد العقلانية والاستراتيجية، لتأدية دور فعال في إعادة هيكلة المجتمع. إلا أنّ هذه الثقة التي يعمل بها هابرماس بالاستناد إلى ما أطلع عليه فوكو، جعلت مساره يتعرض لنقد النظرية التواصلية القائمة على التفريق بين النظم الاجتماعية التي وضعها وطورها عالم الاجتماع الألماني نيكلاس لومن[٤] (Niklas Luhmann) (١٩٢٧ - ١٩٩٨). حيث كان دفاعه عن الحداثة في المجتمع المدني مصدراً لإلهام الآخرين المهتمين في مسألة الدولة والعلاقة الاجتماعية؛ فقد اعتبر البعض ما جاء به من اعتراض نيكلاس لومن، بديلاً فلسفياً كبيراً لتفسير الأصناف البنيوية في نظرية الأنظمة المجتمعية، خصوصاً وأن نظريته قد أعطت تحليلاً مهماً للرأسمالية الحديثة ومدى تأثرها في تفتيت المجتمعات.

على أية حال، يرى هابرماس أنّ ترشيد، وأنسنة ودمقرطة المجتمع بواسطة إضفاء الطابع المؤسسي على الإمكانية العقلانية المتأصلة في الكفاءة التواصلية، هي حالة فريدة من نوعها عند الأفراد. ويؤكّد أنّ الكفاءة التواصلية تطورت من خلال مسار التطور المجتمعي التاريخي، ولكن في المجتمع المعاصر غالباً ما تقمع أو تضعف الكفاءة التواصلية بواسطة الطريقة التي تدار بها المجالات الرئيسة للحياة الاجتماعية، مثل السوق، الدولة، والمنظمات. لكون تلك المجالات أعطيت اهتماماً وسلطة كبيرة جعلتها تستولي على تلك المجالات بواسطة الاستراتيجية /العقلانية المفيدة.

مع أنّ هابرماس قد اكتشف ضرورة العقلانية التواصلية لتهيئة المجتمع لما يجعل التواصل بين الأفراد منطلقاً لبناء وهيكلية مؤسسات الدولة، نرى أنّ فوكو قد عاد أيضاً وذكر في آخر المطاف، أنّ الأحداث الخاصة هي التي أدّت إلى انقسام وتمفصل الحماقة. تلك الحماقة التي لا بدّ من أنْ نخوض غمار خواصها غير المتجانسة في ركوب سلم الظواهر لاعتلاء حالة المتسلط؛ فخلافاً لما كانت تحويه المسلّمات الموجودة، ليس هناك وضوح في تصوير الأعمار العالية المتوسطة والتي تعتبر نقطة بحث كبيرة في أصول الفكر الإغريقي؛ فهو قد وقف محيطياً خارجاً عنها بوضوح في عصر النهضة الأوروبية التي تمثل الحركة الانتقالية فيها من القرون الوسطى إلى العصر الحديث. حيث لا ينكر أنّ فيها نشأ ما هو متميز ومتأثر بالمفاهيم الكلاسيكية وبازدهار الأدب والفنّ، وإيذاناً بولادة فجر العلم الحديث الذي بان نتاجه مع دخول القرن الثامن عشر الميلادي. وهذا ما عاد أخيراً يبرز عن طريق المغايرة في الأعمار الكلاسيكية والتي عبر عنها الفلاسفة المحدثون بالأعمار التي

(٤) Niklas Luhmann, «Systemtheorie, Evolutionstheorie und Kommunikationstheorie,» *Soziologische Gids*, vol. 22, no. 3 (1975), pp. 154-168.

عاشت في الحقبة ما بين القرن السابع عشر الميلادي وحتّى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، مصورين من خلالها صفاء وشروق الفكر والتعاطف معهم. ولكن من المعروف حقاً أنّ هناك خلطاً في قصة السببية التاريخية، وقد بانَ واضحاً جداً في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وهذا الخلط نابع من وجود الشكل المحدث الذي قاده الكانتيون (Kantian) (نسبة إلى الفيلسوف إمانويل كانط) وظهور العلوم الإنسانية الجديدة. وبان واضحاً تبنّي فوكو لتلك الحقبة الخاصة من الزمن المسماة بالحقبة التقليدية المتمتعة بالتمسّك بالسلوك والأعراف.

تلك الحقبة الزمنية انتقلت من خلالها الكثير من الثقافات والتاريخ الاجتماعي إلى المعنى العميق الذي يوفق وينسجم مع التعبير الذي أعطى الأسباب المتألقة للجنون والحماقة. وهذا ما عزاه إلى القرن السادس عشر الميلادي الذي أكد ضرورة النقد الذاتي للاستياء والانفتاح عند تداول حالة الحماقة القصوى. والسبب ما زال يتمتع بحماية وصيانة صحية، والحماقة ما زالت هي الرابط ما بين المأساة والنبوءة. وإمكانية الشكّ في صحة الصدق هي كمثل الشخصية المتسلطة غير المقنعة التي تعطي نقطة ضعف الأسباب. وهذا ما يقودنا إلى الوهم العقلي المضلل الذي يتلاءم مع قابلية التفكير بالنواحي الوصفية للسبب نفسه؛ فمع تداعي الوصول إلى نقطة وضوح الصدق في المأسوية والنبوءة في عصر النهضة الأوروبية، نرى أنّ الحالة الانتهازية في الشخصية الفردية تبيح الأسباب للوصول إلى الهدف، حتّى ولو كان هدفه السقوط الفكري والهذيان التركيبي للحدث وأسبابه. ولكن هذا لا يتم إلا مع اختلاف المنحيين المتمثلين بالشرّ والخير عند الفرد وتصارعهما مجتمعياً، على الرغم من التراكمات التاريخية التي نتج منها الفهم للأخطاء الغبية المترددة والمقصودة لعدم استيعاب نظرية سبب الحدث المسبب. إذ إنَّ الشخصية الفردية التي تتصارع فيها السلبيات تجاه المجتمع غالباً ما تتصف بالهرج والبوق لأحداث حدث غير موجود لتفتيت المجتمع أو لإبقاء الأشياء على ما هي عليه. فتلك الأسباب المنتفية لتلك الشخصية مع علمها بمهانة الموقف وانسلاخه من الواقع الصادق الذي لا يمكن أنْ ترتقيه، يفسد التقدّم خطوةً نحو العقلانية التواصلية التي طرحها هابرماس. أي يمكن القول، إنّ المجتمع لا يمكن أنْ يتحدث ويصبح نافعاً لهيكلة مؤسسات دولة ما لم تعالج نفسياً ومجتمعياً تلك الحالات الفردية التي قد توقّعه وتفشل مساره.

ثانياً: تاريخ حدوث الأسباب

إن دراسة ما توصل إليه عصر النهضة الأوروبية يبين لنا أنّ كلّ المرئيات المعادة لا يمكن القضاء عليها من خلال العلاقات السببية المترابطة بين بعضها البعض. وهذا يعدّ مخالفاً للواقع الموجود المطروح ضمن العمليات العلمية المطروحة في خطين منفصلين عند دراسة تاريخ حدوث الأسباب؛ ف هابرماس يصور ذلك من خلال وصفه سلسلة الأحداث المتعاقبة الواقعة في فترة قصيرة من الزمن، والمتولدة خلال حقبة منتصف القرن السابع عشر الميلادي في عدة شهور؛

فعلى سبيل المثال، خلال سنة من سنوات القرن السابع عشر، يجعلنا نجد أنّ هناك مئة قاطن في باريس معتقلاً وتحت وصاية القانون من دون معرفة أسباب الاعتقال، بالتأكيد لا يمكن اعتبارهم مجرمين لأن المجنون عقلياً والمبدع الفنان واللصّ كانوا يوضعون تحت سقف معتقل واحد. على أية حال، يمرّ هابرماس، من ثمّ ليقول بعد نهاية القرن الثامن عشر الميلادي اتّضحت حالة أخرى في المعتقل، وهي حالة الانتقال من هذه المواقع المتفاعلة مع المأوى (المعتقل) إلى داخل عناصر القانون المؤسساتي، مع وجود ومراقبة الأطباء المشخصين للحالات العقلية المريضة. فيصورها حقاً باعتبارها ولادة لما يسمّى مؤسسة الطبّ العقلي ـ النفسي المتواجدة حتى يومنا هذا، على الرغم من إعاقة الحركات المناهضة للطب النفسي. وبالتالي فقد حاول أنْ يحدد من المسلمات العقلية المتلاصقة للحدث والمنبثقة من الشخصية، العلاقة الشاخصة للتعبير عن أسباب التوافق للمرئيات المعادة، والتي لا يمكن القضاء عليها؛ فضمن الحالة العربية لا يمكن أنْ ننسلخ من حالة الوصول إلى السلطة، مع الاعتزاز بالواقع القديم المتراكم من المآسي المتسببة للضحية؛ والتي يمكن أنْ نعتبرها المادة الأساسية للمرئيات. بل نرى أنّ ما جاء في الحالة الانتهازية وما تمخض داخلها من صراع مضاد بين المرئيات لا تتعدى أنْ تكون متشبثة بحالات مأسوية واستعارات تراثية وروايات يصعب نسب صحة الصدق إليها، لعدم توافق قوة حدثها مع الشخصية المتذبذبة في فترة الحالة التعسفية.

وعليه فهناك حدثان لا بدّ من ورودهما في سياق هذا الموضوع المتعلّق بمعالجة المجتمع من حماقته قبل مأسسته كدولة؛ الأوّل، يتمثل بولادة التطوع الجنوني والإجرام والتسوّل والفسق والفقر وغرابة الأطوار في كلّ أنواع السلوك الفردي، وانتشار العيادات الطبّية ـ النفسية الخاصة لمعالجة الأمراض العقلية. أما الحالة الثانية، فهي التطبيق. لقد بوشر العمل بالاثنين معاً في أوروبا قبل مأسسة المجتمع كدولة، ولكن بحدود مختلفة الخواص والعناصر، وخارج إطار البناء الفعلي المسرحي التدريجي للموضوعية الظاهرة البارزة في نهاية كلّ حالة من حالات الأسباب الإنسانية العالقة، ومن خلال قيام وتأسيس محيط كلّ شيء بواقع موضوعي؛ فالدراسات الحديثة حاولت المقارنة بين الفترة الكلاسيكية والفترة المعاصرة من خلال دراسة مركز الفترتين؛ فالاستثناء والإقصاء في التطبيق لكلتا الفترتين تبدو مقبولة إذ ما دُرست من خلال الإجبار في التفريق، وبين الصرامة ومحوها من صورة الحماقة العسيرة التي قد تتساوى مع سبب حدوثها. وهذا ما يدفع حقاً إلى عدم التميز ما بين ولادة الانحراف الجنسي الذي يميل إلى النزعة الكينونية والتي تعطي ظهوراً جامحاً إلى الانحصار النفسي، وما بين القلق المأسوي الذي يدخل ضمن التكامل الطبيعي للوجود الإنساني المتأثر بالأمراض وأسبابها؛ فالذي يطلق عليه «الحالة الباثولوجية» بحسب تعبير هابرماس: «إذن فما هي حدود الفترة الكلاسيكية التي تعطي تصوراً بسيطاً ومركزاً للسببية الممزوجة بالحماقة والفسق والإجرام والسلوك غير الصالح، إذا ما سلمنا افتراضاً أنّ حتّى ذخيرة المعارف الحية للجمال

المسبب لانحراف العالم سلوكياً تنغمس في ظلمة قد تتقيأها خطوة بخطوة»[٥]. وهنا نرى أنّ هابرماس قد نجح في وصف الشخصية المتمردة على حالة الصدق والالتزام؛ وأوجد لنا مخرجاً مهماً في تفسير القواسم المشتركة ما بين الشخصية المتذبذبة والشخصية الانتهازية؛ فكلاهما يبحث عن اللاسببية لإقناع جموحه للوصول إلى السلطة عن أي طريق وبأية وسيلة. وهنا لا يمكن أنْ نحدد محدودية الانتماء إلى التسلط ضمن الواقع الأخلاقي بقدر ما نرى أنّ الحالة الانتهازية والمتذبذبة تريد أنْ تخلقَ من التسلط منهاجاً في مناحي الثقافة والسلطة والمجتمع بصورة مبنية على ركام الفشل وعدم الاحترام.

في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بدأ حقّ الحماقة يخرج بقوة من خلال الشرخ الموجود في الملاجئ؛ نعم الملاجئ التي تمتلئ بمريدي الإبداع والتشرد والتهميشية (نسيج مجتمعي غير متجانس). وأخذ يزداد اتّساعاً من خلال مبدأ الشفقة على هؤلاء المعتوهين غير المنظمين الشاعرين بالذنب الاجتماعي النابع من تورطهم بجرائم قذرة، وقد علقت أحكام الموت بحقّهم؛ فالعيادات الطبّية التي يشرف عليها الأطباء النفسانيون المعالجون لهؤلاء المهووسين ومراقبتهم طبياً لطبيعة مرضهم العقلي، بدأت تخطو يداً بيد مع جملة من العلماء الذين سبق وأن عارضوا الحماقة القصوى؛ وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على وجود الإنسانية المعذبة والطبيعة المريضة. وهي بعينها الحالة المتذبذبة والانتهازية التي تعاني أزمة القيادة في المنطقة العربية، والتي اتّضحت في الحالة العراقية على سبيل المثال. وبالتالي لإنجاح أية حالة تطور اجتماعي لا بدّ من اتّباع الأسلوب النفسي الاجتماعي لعلاج تلك الحالات المتذبذبة والانتهازية ولربما حالات أخرى مثل الشخصية التعويلية والإلغائية التي سنأتي للحديث عنهما لاحقاً. وذلك لغرض الحفاظ على توافق المجتمع، وإيقاف مسار الحماقة القصوى التي أفرد لها فوكو كلّ تفكيره.

من هنا يمكن أنْ نؤكد ما لمسناه من نقطة أخرى في مباحث فوكو، التي حاول من خلالها أنْ يُدخل الإقناع بواسطة التركيز العظيم على تأسيس الرابط بين العلوم الإنسانية والإشراف التطبيقي المعزول؛ فولادة الطبّ النفسي وظهور مؤسساته ووجود العيادات العامة ما هو إلا نموذج للتهذيب الذي طالما طرحه وصوّره فوكو، وتوقّع مستقبله بصورة منطقية بسيطة لا شائبة فيها على أساس وجود وسيطرة وانتشار التكنولوجيا الحديثة؛ فهذا النموذج البدائي الملاصق لقانونية الإنشاء والاكتشاف لـ فوكو بتحويل العيادات الطبّية إلى ملاجئ طبّية قد عاد مرة أخرى إلى الظهور في وقتنا الحاضر، ولكن بصورة أخرى؛ فالمعامل والسجون والمدارس وثكنات الجيش والجامعات والمؤسسات السياسية والنوادي الاجتماعية والمقاهي، ما هي إلا صور مصغرة لتلك الملاجئ التي عنيناها؛ فهذه المؤسسات بأجمعها يمكن التمييز من خلالها بين ما هو شبيه للطبيعة، وبين ما هو موجود فعلاً في الحياة الأوروبية القديمة التي بواسطتها قيّمت الصيغ المغايرة للاعتقال بصورة

(٥) Erik Oddvar Eriksen and Jarle Weigard, *Understanding Habermas: Communicative Action and Deliberative Democracy* (New York; London: Continuum International Publishing, 2004).

طبيعية منذ البداية. وعليه فإن فوكو كما يفسر هابرماس، قد تمكّن من أنْ يتخيل لحظات النصر لقواعد الأسباب التي بانت أنها ليست ضمن ما يخضع للحماقة فحسب، بل هي تخضع حتّى إلى الحاجة للشهوة الجنسية المنعزلة عن النظام الاجتماعي وجسمه في حياة الشعوب.

فلو تطرقنا لبعض الأمراض المجتمعية في منطقتنا العربية، سنجد أن الخلط في المفاهيم، واعتبار أن الشك بالآخر صار جزءاً من كينونة الفرد. وهو ما يغير طبيعة التعامل مع الآخر حتى ولو كان المبدأ المبني على الفكرة صادقاً. أي أن الشخصية المتولدة من الحماقة الاجتماعية العربية ضمن مفاهيم فوكو المطبقة على أوروبا، وازعها الشك والالتفاف للوصول إلى الحقيقة وحتى لو تم توالد الحقيقة في مفهوم الحدث سيكون هناك شك في قيمية الإنسان المشكك بالحدث لأنه تقمص وضعه من دون مسلمات تاريخية أو إدراكية لواقع ما يحدث؛ فمن واقع عملي مع وضع يكاد يكون أكاديمياً صرفاً، تبيّن أن هناك في مجتمعنا العربي تراكمية وجدانية للإصرار على الشكّ وعدم تصديق الآخر. وهو واقعٌ معكوس لما يعيشه الفرد حتى ولو كان متعلماً أو فقيهاً، لأن مؤثرات المجتمع هي التي تجول في خلده وليست الأفكار النبيلة؛ فالبيئة والترعرع هما اللذان يخلقان الإبداع في حالة نقاء الذهن، والبيئة على الرغم من تطورها وتحضرها تتأثر بعدم نقاء الشخصية على الرغم من تصارع الإيجاب مع السلب داخل الشخصية العربية المتأزمة.

ثالثاً: النظرة العقلانية المحدقة للمجتمع

النظرة المحدقة للإشكالية وتقيميها ممكن أنْ تأخذ شيئاً من الأجزاء التحليلية، كالمراقبة واختراق المعنى الحقيقي البنائي من كلّ النواحي، وكسب القوة التركيبية التي أثّرت بصورة فعالة في تكوينية هذه المؤسسات. والنظرة المحدقة للعقلانية لم تفتقد الحس فحسب، بل حتّى أواصرها البيئية تمزقت من خلال الجسور المبنية لربط الاتّفاق الموضوعي، والانعزال الكلي للفعل المسرحي للمواضيع القادرة على الوصول والمشاركة في الإشراف والمراقبة. هذه النظرة المجتمعية المحدقة، وكما صممت، تحجرت عند خطوط الموضوعية المركزة على الحدث الخارج من الحدث؛ فالبناء نفسه ممكن أنْ يتواجد في مهد العلوم الإنسانية المتخصّصة بالطبّ السريري؛ فليس مصادفة، بل عن طريق التركيز على البيداغوجي (أصول علم التدريس) والاجتماع والعلوم السياسية والثقافة الأنثروبولوجية؛ غير المحتكرة بأجمعها داخل الشبكة الداخلية التي أعطتها قوة التكنولوجيا الموجودة. يمكن بروز تصميم النصوص داخل المؤسسات المغلقة؛ فهذه كلّها تحوّلت إلى المعالجة التكنولوجية الاجتماعية، وهكذا كلّ المؤثرات المتوسطة الجديدة؛ فتهذيب الاعتداء ممكن أنْ يسيطر على الحداثة في العلوم الإنسانية التي تشغل مركز الفراغ في الموضوعية المركزة من خلال النظر من دون بداية الرؤية. ودراسة ولادة علم العيادات جاء نتيجة تخيُّل مسبق للنظرة الحاذقة إلى التشريح والتدريب ليحثّ الإنسانية من خلال الاستنتاج الصلب للعلوم والإنسان على هيكلة مجتمع معني باحتياجاته اليومية، ويمكن أنْ يخلق حالة عملية لديمومة سير الأشياء؛

ففي المنهج التاريخي عند فوكو، المتعلق خصوصاً بالحماقة، كان قد حلل الحس الأساس للانجذاب ما بين بناء الملاجئ وعلاقة الطبيب والمريض. وفي كلتا الحالتين كان التنظيم والمراقبة المؤسساتية والمراقبة في العيادات الطبّية للمرضى قد تأثرت بالتقسيم الحاصل بين المرئي، والبدء بالرؤيا المرتبطة بفكرة العيادات الطبّية المشبعة بفكرة العلوم والإنسان. وعليه فالفكرة التي حققت السيطرة هي في الوقت نفسه قد احتل فيها السبب مركز الموضوعية: وهذا ما قتل العلاقة التحاورية المتناقلة للموضوعية، وأدار أهداف الفعل المسرحي ذاتها من الداخل لتنتقل من هدف إلى آخر، حسب ما صوره لنا هابرماس عند تفنيده وتقييمه لفلسفة فوكو. المهم هنا أنْ نعرف أنّ دراسة الطب النفسي وتطبيقاته، هو ليس لمعالجة مريض نفسي فحسب، بقدر ما هو حالة لدراسة المجتمع وتحديد خصائصه من خلال دراسة واقع الفرد النفسية؛ فمن دون دراسة العقلية من واقعها النفسي لا يمكن إعادة تأهيل المجتمع على أسس صحيحة. وحتّى ولو وضعنا جانباً الأمر النفسي وتم تأسيس مجتمع وفق معطيات الحياة اليومية من دون النظرة للمجتمع وعلاقته بالحدث، سننتج مجتمعاً مريضاً. ويبدو أنّ ما عناه هابرماس في تشخيصه لدراسة الأحداث عند فوكو، هو معالجة أمراض المجتمع ومعرفة الأمراض الأخرى من خلال المعالجة النفسية الإكلينيكية للمرضى البارزة أمراضهم علناً. فضلاً على معرفة أسباب هذه الأمراض وإن تعسر شفاؤها.

المحاولة في إعادة تشكيل الحركة التي قد تعطي أهمية للمؤسسات العقلية، والعيادات النفسية التي تمكّن من خلالها فوكو دراسة العلاقة الأبدية ما بين الإنسانية والخوف الذي هب إلينا من خلال نقده الجارح الحاذق للحداثة، كلّه كان ناتجاً من قناعته بعدم وجود الرحمة. والرحمة مبدأ أساسي باعتقادنا لإعادة هيكلة المجتمع. قد يكون فوكو في إلغائه للرحمة مجتمعياً له مبرراته، وعلى الرغم من أنّ هذه المبررات قد تكون متوارثة لدراسته حال المجتمع الأوروبي الغربي لما قبل العصور الوسطى وعدم رحمة الكنيسة لأفراد المجتمع، إلا أنّ التعميم في حالة التحديث شيء مرفوض برأينا.

الرابطة ما بين ولادة الطبّ العقلي النابعة من تفكير الإنسانية المتنورة، مكّنت فوكو من أنْ يوضح ولأوّل مرة الحركة المزدوجة للاستعباد والتحرر، وهذا ما تمكّن من فرزه خارج حدود المقدمة الخاصة بإعادة التشكيل في نظامه الاعتراضي في النظام التربوي والمؤسسات الصحية والارتياح الاجتماعي[٦]؛ فالإحساس بالحرية من الإهمال الموجود في أماكن ولادة الإنسانية، والخلق الصحي يحثان الاتّجاهات الطبّية والعلاج العقلي لأمراض الحماقة، وكسب الحقّ الآخر من النفسانيين الذين فهموا العلاج المر. كلّها ممكن أن تكون هدفاً للاستمرار للإشراف والتعديل وبناء القواعد المتخصّصة لإنجاح هدف البحث الطبّي، لأن التطبيق المؤسساتي المبني داخل النظام الحياتي مؤسس على قواعد المعرفة للحماقة، والتي أوّل ما ابتدأت ضمن اكتمالية الهدف المحاط بالباثولوجية، والمتكامل داخل اكتمالية وكينونة السبب. فإذا ما سلمنا جدلاً أنّ المعرفة في الطبّ

(٦) Jean-Claude Vuillemin, «Réflexions sur l'épistémè,» *Cahiers Philosophiques*, no. 130 (2012), pp. 39-50.

العقلي تعني الحرية الغامضة والبحث عن حلّ الأسباب التي تولد الاستقرار، سنجد أنّ الإحساس يريد الانعتاق. وتجاهل تلك الأمراض، ليس عهراً إنسانياً ومجتمعياً للمريض فحسب، بل حتّى الطبيب الذي قد يوجد إيجابية في التطبيق، ربما ينخرط ضمن الأطروحة الحمقاء. ولغرض الانتباه إلى العلاقة ما بين الحماقة والمعرفة، دعنا نرى مقولة هابرماس في ذلك حين يدوِّن: «فالمعرفة عند الحماقة ممكن أنْ تُفترض ابتداءً؛ كجزء من امتلاك الخواص التي تقود إلى الحماقة لتحرير النفس من بدايات هيمنة الخطر والسحر. وهذا أصلاً يعني وجوب ترسيخ وتكوين العادات عن طريق التأكيد على أنه ليس البداية هي الحماقة»[٧]. وعليه فإن هابرماس يحاول أنْ يجعل المعرفة وخواصها وكيفية تسيرها دفة الصواب، وهو ما نجلّه عليه من عمل يؤدي إلى حلّ معضلات مجتمعية عديدة؛ في حين أنّ الحماقة برأيه قد تكون وليدة عدم الإلمام والتمتع بالخواص الأساسية المجتمعية، لذلك ينقاد الفرد إلى ما يمّكنه من تحرير للمعرفة المستمدة من أسلوب تفشي الحماقة قبل أنْ تسود على المعرفة.

مما تبين أعلاه، يمكننا أنْ نسأل، هل نجح فوكو في تصورنا في نقد السببية الكلاسيكية من خلال دراسته واستنفاده المؤرخ للعلوم الإنسانية (Historiography) منذ بداية الحياة البدائية؛ وتطورها باتّجاه مفاهيم سلسلة أصل الإنسان من دون الإمساك بالتغير الذاتي. وللإجابة عن هذا كما يقول لا بدّ من أنْ نعود إلى المشكلة المنهجية التي تكمن في كيفية دراسة حجب التاريخ المتعلق بالسبب والحماقة المطروحة بوجه عام من قبل المؤرخ العامل على فهم أفق السبب والتذكير. ومن دون الشرح والإيضاح في بداية العمل المتعلق بالعلاقة ما بين الخطاب النقدي والتطبيقي، سأل فوكو نفسه السؤال نفسه المطروح في أوجهه الأولى من دراسته المنشورة في بداية الستينيّات[٨]؛ وأجاب عنه من خلال المحاضرات الملقاة في الجامعة الفرنسية عام ١٩٧٠م[٩] بما يلي، بعد أنْ واجهته المشكلة نفسها: «الخطّ البدائي ما بين السبب والحماقة قد ظهر مرة أخرى في ثلاثة أوجه من خلال استمرار الخطاب العقلاني. فتجاهل الحماقة قد استوقف في منتصف الطريق ما بين الوضوح والرقي للذوق السليم، وذلك للحفاظ على طريقة للمقاومة وللمعالجة في الخطاب النقدي المفاجئ غير المريح في تغايره، وبين المعالجة الحقّ والتميز بين الفاعلية في الخطاب النقدي للنفوذ وغير النفوذ في العبارات». فهنا نجد أنّ فوكو لخّص من أوّل لحظة بناء الخيال المقنع المبني على وحدة التجاهل للمعلومة الخاطئة الموجودة في وحدة النصّ. تلك المعلومة المحددة في الحماقة والوصف للوحدات ذات العناصر المتجانسة الأطوار. إذاً، كيف يمكن لأحد أنْ يقارن

---

(٧) Joachim Fest, «Encumbered Remembrance: The Controversy about the Incomparability of National-Socialist Mass Crimes,» in: Knowlton, *Forever in the Shadow of Hitler?: Original Documents of the Historikerstreit, the Controversy Concerning the Singularity of the Holocaust*, pp. 63-71 and 264-265.

(٨) Michel Foucault, *History of Madness*, edited by Jean Khalfa; translated by Jonathan Murphy (New York: Routledge, 2006).

(٩) Didier Eribon, *Michel Foucault*, translated by Betsy Wing (Cambridge, MA: Harvard University Press, (1991) [1989]).

السببية المرتكزة على الصدق والعدل مع الأقسام الرئيسة والأصلية منها من خلال التطور التاريخي المستمر في الدولة المرنة والمدعومة من قبل النظام المؤسساتي المسيّر، والمعدل بالتفاعل مع وجود الاهتمام والعناصر الأخرى، والتي من ضمنها على الأقل ما يسمّى الاعتداء؟ ولعل من هذا المقطع نرى أنّ هابرماس تمكّن من أنْ يعطي الصورة التي كانت تنتاب فوكو في وصفه للعلاقة بين بناء لحظة الخيال المقنع حتّى ولو كان مبنياً على معلومة مجهولة. وبالتالي فقد تمكّن هابرماس من دراسة ظواهر النصّ ومتعلقات الفهم المعرفي من خلال معاناة المعرفة عند فوكو؛ محاولاً بذلك أنْ يعطي التطور التاريخي بعداً أبدياً في رسم صورة العلاقة ما بين المعرفة المعروفة والمعرفة المجهولة ومدى تأثير الحماقة على كلّ منهما من خلال دارسة ظواهر حركة التطور التاريخي.

وعليه فمن الطبيعي أنْ نرى فوكو لم يسمح لنفسه بالتأثر بالخطّ الصحيح غير الحقيقي الذي يأتي من خلال النقاش المقنع المدعم بالادّعاء بالصدق والنفاذ الشمولي. وهذا ما يجعل هابرماس يستنتج أنّ حالة اللااعتداء هي جزء من أحسن الأقسام المتعلّقة بالغياب الحواري السريع؛ أي أنّ من يدرس مستويات الفروقات بواسطة اغتيال التفكير البدائي الموجّه بنظرته المحدقة للجوهر المحروق في المعنى، والموجود في البنية الداخلية التحتية المستخرجة بالجهد، سيرى أنها تريد بناء ما يجعل من استمراريتها مدروسة بالصدق والخطأ البنيوي لأي خطاب نقدي؛ فالصدق هو الماكينة الداخلية المحركة لكونها تمثل وظيفة الشروط التي تتمتع بصفه مستقبل العدالة (Will To Truth) الموجودة ضمن الخبايا الباقية. وعليه فالصدق المقنع بالصدق نفسه يكون غير مطوي بالضرورة؛ فالصدق في النصّ الخطابي النقدي يحرر بواسطة الطبيعة بشكلها الجنسي الشهواني التواق، أو القوة القادرة على إعادة تنظيم الصراحة المفقودة والصراحة المهملة منذ زمن طويل؛ إذاً، الصدق دائماً يبحث عن الملهم الذي لا يقدر أنْ يسقط القناع عنه.

نفاذ النقد بالنسبة إلى سؤال: لماذا الصدق في النصّ الخطابي؟ يُعطي التمايز من الخطأ ضمن النصّ الخطابي النقدي الموجود خلال الشفافية الظاهرة فيه، والذي ينبع من عدم وجود الخطاب الأصل في جوهر أسباب استخدامه؛ فالنفاذية لها خطوط وأطراف لكلّ عنصر من عناصر الأصل البشري المشترك، حتّى ولو تغيرت الاتّجاهات في الأساس البدائي للقواعد الدستورية للخطاب النقدي الذي طالما يحدد المواقف؛ فقليلاً من التراكيب المكونة لاحتمالية الصدق داخل الصدق نفسه أو الخطأ؛ ممكن أنْ تُخرج الوظيفة التي يحاولها النصّ الجنوني نفسه الذي يحوم حول الأصل البشري المرتبط بشكلية التطبيق والقوة. وعليه ومنذ بداية السبعينيّات، ميَّز فوكو المعرفة البدائية غير المغطاة بالصدق ومعاييرها في أي خطاب نقدي، وذلك من خلال دراسته العنصر البشري النابع من التطبيق والاكتشاف؛ فالدراسة المتعلّقة بالأصل البشري وعلاقتها بالنصّ النقدي الخطابي ممكن تشكيلها بواسطة، لماذا الدمج والغياب مرة أخرى؟ وبواسطة التأثير التاريخي المتغير وفق نفاد شروط الصدق للجذور المؤسساتية. على أية حال، فالبدائية المتبعة للمسار البشري المتبقي في الذهن والذي يسمّى الفلسفة الوضعية (Felicitous Positivism)، ممكن أنْ تقوم مقام المعرفة

الجنينية في النظم الوضعية الفلسفية الظاهرة. وبالتالي فالمنهجية ذات الصفات المتناقضة ظاهرياً في العلوم والكتابة والتاريخ المتعلق بالعلوم الإنسانية هي الهدف الكلاسيكي لنقد السبب المحتمل حلّه.

رابعاً: أدوات المعالجة الموضوعية

يعتبر جميع الفلاسفة والمفكرين المعنيين بدراسة الظواهر الاجتماعية ومديات تأثيرها على تطور العقلية وأدائها الفعلي المسرحي. وقد وُصِف فوكو بأنه كان بارعاً وواسع المعرفة في مجال تاريخ المعرفة في الفلسفة الوضعية؛ فلو تعمقنا في ثنايا المعنى، سنجد أنّ الفلسفة الوضعية تُعنى بالظواهر اليقينية فحسب؛ مهملة كلّ تفكير تجريدي للأسباب المطلقة؛ ففي الوقت الذي بدا عداء العلوم واضح الظهور ومقبولاً من لدن نيتشه، وهو واضح المعالم في مقدمة الكتاب الموسوم علم الآثار والمعرفة»[١٠] (*The Archeology of Knowledge*)، الصادر عام ١٩٦٩م، وكذلك من خلال سلسلة مقالاته المنشورة عام ١٩٧١م تحت عنوان الأنساب والتاريخ[١١] (*Genealogy History*)، حيث اتبع فوكو في هذه المقالات الأسلوب التاريخي لإثبات أصل الإنسان في ظهور مفهومه من مختلف المعتقدات الفلسفية والاجتماعية؛ فقد حاول إطلاق نطاق البحث، واستيعاب مجمل الأيديولوجيات خلال فترة زمنية معنية، بدلاً من التركيز على المفرد أو الأيديولوجية السائدة. علاوة على ذلك، غالباً ما كان يحاول من خلال تاريخ الإنسان والأنساب أنْ ينظر إلى أبعد من الأيديولوجيات في طرح أسئلته التي يعتبرها استمراراً لأعمال نيتشه. وقبل الخوض في مدافن فكر فوكو بهذا الخصوص، لعلّنا نجوب هنية من الزمن في اعتقادات نيتشه، فقد انتقد هذا الأخير العلماء المتخصّصين في علم الأنساب البشري في مجال مسألة الأخلاق وتوارثها. ورأى نيتشه أنّ استخدام فلسفة تاريخية من أجل نقد الأخلاق الحديثة التي نفترض أنها تطورت إلى شكلها الحالي من خلال علاقات القوة، هي الحلّ الأمثل. وبخصوص هذه الأطروحة، وصِفت الفلسفة النيتشوية التاريخية بأنها «النظر في التكتيكات المتعارضة» الذي احتضنتها بدلاً من غلق باب فهم الصراعات الفلسفية والتاريخية.

في أواخر القرن العشرين، وسّع ميشال فوكو، مفهوم الأنساب في التاريخ من خلال موضوع تتبع تطور الناس والمجتمعات عبر التاريخ. واعتبر أنّ علم الأنساب له تأثيره في إخضاع دراسة الدستور والمعارف، والخطابات، والمجالات التي يحتاجها الأفراد مجتمعياً من الأفراد في جميع مسارات التاريخ[١٢]. وناقش فوكو عند نيتشه العلاقة ما بين التاريخ وعلم الأنساب ومؤثراتهما على

---

(١٠) Michel Foucault, *The Archaeology of Knowledge*, translated by A. M. Sheridan Smith (London; New York: Routledge, 2002 [1969]).

(١١) John Ransom, *Foucault's Discipline* (Durham, NC: Duke University Press, 1997).

(١٢) Michel Foucault, *The Essential Foucault: Selections from Essential Works of Foucault, 1954-1984* (New York: The New Press, 2003), p. 306.

تنمية الأخلاق من خلال السلطة، ثمّ عاد ليتحقق من العناصر التي نميل لتوظيفها من دون الاعتماد على التاريخ. وشملت هذه الأشياء حتّى النشاط الجنسي، وغيرها من عناصر الحياة اليومية. واعتبر فوكو أنّ علم الأنساب منذ نيتشه لا يعني البحث عن أصول الفرد، بل هو السعي إلى إظهار الماضي عند الجمع ومتناقضاته في بعض الأحيان. ومن خلالها يمكن أنْ يكتشف أثراً من تأثيرات تلك القوة التاريخية عند الفرد، وما مدى تكبيرها عن الحقيقة والواقعة. وباعتبار هذه النظرية من النظريات المهمة لدراسة المجتمع وتاريخ التصرف الفردي، درس فوكو الحقيقة، واعتبر أنها في أكثر الأحيان تعمل بدعم من تشغيل الطاقة أو النظر في الفائدة. وبالتالي، كلّ الحقائق هي موضع تساؤل، مشيراً إلى عدم موثوقية الحقيقة، المتهمة بـ «وجود النزعة النسبية والعدمية»؛ ففي هذه النظرية يرفض فوكو، كما نيتشه، رفضا قاطعاً توحيد التاريخ وانتظامه، مشدداً على عدم انتظام الحقيقة وتقلبها، مسقطاً بذلك فكرة مسار التاريخ وتقدّمه بتطور دالة خطية.

فلسفياً، نلاحظ أنّ نيتشه قد ركز في معادلته للعلوم، معتمداً على مبدأ هيدغر ودريدا ضمن المضمون الفكري العام المسمّى اصطلاحاً بـ «أصل الفلسفة» (Ursprungsphilosophie) الذي يعني في جوهره العام: بالارتفاع الفلسفي المفاجئ والمؤقت والمعروض كبديل من نقد السببية. أي ركز على وزن الشمولية الجدلية الباقية في قوة أساس المفهوم، الواقع فعلاً في منهاج الحضارة. كما ركز بصورة فعلية ليست جانبية، بل شمولية في الواقع لكشف أبعاد الجينولوجيا التي تنتقد الحداثة، والبحث عن مسبباتها الأساسية؛ فسلطة نيتشه المستعارة من قوة اللااجتماعية المطلقة يعتبرها هابرماس ليست كافية لتعليل استعمال تصنيف المعطيات بحسب علاقاتها الطبيعية. وبالتالي فالمحيط السياسي كما يتصوره فوكو يمكن أنْ نعتبره مقبولاً من لدن نيتشه. وذلك نتيجة للإحباط المشمئز بسبب السقوط، معتبراً مفهوم المؤرخ العلمي للعلوم الإنسانية نقداً للأسباب وسيرتها المفهومة الواضحة. ومع كلّ هذا لم يكن ذلك قبولاً خاصاً لقوة، نتيجة لوضوح صفاته المتناقضة ظاهرياً؛ فعاد نيتشه إلى مفهوم قوة النظرية وضرورة فهم وتفسير الباعث البنيوي للمشكلة وفق التحدي السائد عند فوكو. وهو ما جعله ينتقد مفهوم إزالة القناع عن العلوم الإنسانية والعمل على توافقها مع حالة الإنسان والحاجة إليها في المجتمع؛ فنقد السببية كما يعوّله هابرماس يعود إلى الفهم الحاصل من خلال مفهومه المطروح والموسوم بحسب الحوادث (In order of Things) متخذاً من أدوات المعالجة والتحليل الموضوعي باباً لخلاصه.

من الملاحظ عند فوكو، أنّ المفهوم المخصّص للتاريخ العلمي للجينولوجيا يمكنه اجتياز قاعدة نقد السببية، بوصفها معادية للعلوم، طبعاً إذا ما تمكّن من اجتياز الأفق العقلي المرئي للعلوم التاريخية للإنسان؛ فالمراد إذاً من الإنسانية الجوفاء عند فوكو هو، نزع القناع من خلالها عن قوة النظرية وليست عن أداء ظواهرها الباهتة. وعليه فالتاريخ الجديد يحتاج لنكران حقيقة وجود الافتراضات الضمنية التي أنشئت وأسست من خلال تاريخ المشاعر الحديثة، وتاريخ الفلسفة، وتاريخ التنوير البارزة الظهور في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، والتي ظهرت بعد

نهاية عصر النهضة الأوروبية الحديثة، وبداية قطف ثمار هذه الفترة المحدثة المغيرة لخواص الحياة ومضامينها. وهذا ما جعل بعض الفلاسفة يفسرون ماهية: لماذا التأملات الثانية في غير الأوان في كتاب نيتشه الموسوم بـ **المفاجآت التأملية الثانية**(١٣) (*Second Untimely Meditations*)، واعتبار هذا الكتاب على أنه إرث من تراث فوكو. نتيجة لتشابه وتطابق الأفكار بينهما. نيتشه فسر التاريخية في وقته بالهجوم القاسي غير الرحيم على الوقائع المحدثة طوعاً والمفسرة صدفة. وعليه، فوكو أراد التوصل كما صورها هابرماس مع أساسيات تاريخية مهمة يمكن إيجازها بالفقرات التالية:

التفوق على عصر تجلي مشاعر الحاضرية (To Leave Behind Modernity's Presentist Consciousness of Time) أراد منها فوكو التخاصم مع مميزات الزمن الحاضر في الانفرادية الواقعة تحت ضغط المسؤولية. من أجل مواجهة مشاكل المستقبل مع الماضي المنسوب للنرجسية (Narcissism) والتي يمكن تفسيرها بافتنان المرء بنفسه، وعلى وجه التحديد بجسده وهي صفة كثيراً ما وجدها تنطبق على حالة الشخصية الفردية الانتهازية التي نحن بصدد تفنيدها ضمن أزمة السلطة والسلطوية غير المباحة. فوكو وطد قيم الحاضرية (Presentism)(١٤) في مجال التدوين التاريخي الذي أعطانا ما وراء مواقع البداية التأويلية التي تجيز سلامة استقرار الهوية بعد أنْ تحطمت بأحداث، ربما تكون هذه الهوية ذات قيم غير أخلاقية. وبناء على ذلك، فالجينولوجي لم يفترض البحث عن الأصل، ولم يغطِ بدايات الصدفة في المعلومات المتوافرة لمعالجة الموضوع من خلال تحليل تعددية الوقائع التاريخية، وتذويب الوهم العقلي، وبخاصة الهوية المزعومة في موضوع كتابة التاريخ نفسه وما عاصره. وبهذا الصدد يصوره هابرماس بالتعبير عنه بقوله: «فعندما يتظاهر نموذج الشيء المجسد بالاتّحاد إذن فهوية الاختراع تكون مترابطة منطقياً، وعلى المعنيين بدراسة الجينولوجيا وضع دراسة لتحديد البداية. فالمحللين السابقين يجيزون الانفصالية في النفس للتمييز بين عدم تعيين الهدف وبين فراغ الجمع بين الطريحة والنقيض (كما في ديالكتيك هيغل) في غزارة التحرر من الأحداث المفقودة»(١٥). وهي حالة كثيراً ما تتوافق في الحالة الشخصية المتذبذبة التي تحاول أنْ تتخلل بدايات الصدفة في المعلومات المتوافرة لتحيي الوهم العقلي من خلال استعارة الهوية المزعومة؛ فالوهم العقلي للوصول إلى الهدف الذي لا يؤهل الإنسان له، قد

---

(١٣) Friedrich Nietzsche, *Thoughts Out Of Season*, translated by Anthony M. Ludovici (Edinburgh: The Edinburgh Press, 1909).

(١٤) مذهب فلسفي ميتافيزيقي لا وجود فيه إلا للحاضر على عكس الماضي والمستقبل الذي لا وجود لهما في هذا المبدأ الفلسفي، ومن أهم رواد هذا المذهب الفلسفي الأب سانت أوغسطين (Saint Augustine, 354-430). والكثير من الباحثين يخلطون ما بين الحاضرية (Presentism) والوجودية (Existentialism)، تلك الحركة فلسفية التي تؤكّد وجود الفرد، والحرية، والاختيار. وهناك العديد من المواقف الفلسفية كلها تتعلّق فلسفة وجودية ولكن الاقتراح المشترك التعرف الرئيسي، هو أنّ الوجود يسبق الجوهر.

(١٥) Luca Corchia, «Explicative Models of Complexity: The Reconstructions of Social Evolution for Jürgen Habermas,» in: Simona Balbi [et al.], *Book of Short Abstracts*, 7th International Conference on Social Science Methodology - RC33 - Logic and Methodology in Sociology (Napoli, IT: Jovene Editore, 2009).

يقوده إلى العقل التلفيقي، بحسب رأينا، فيشوّه الحقائق التاريخية، ويصوغها وفق أهوائه وبالنتيجة قد يكتشف المجتمع من خلال هذه الشخصية ظاهرة استعارة الهوية المزعومة.

نستنتج مما جاء في الفقرة أعلاه، أنّ النتيجة بمعناها الكلي ما هي إلا نتيجة منطقية للمنهجية التي تأتي دوماً كـ «جزء من التأويلية» (A Parting with Hermeneutics)؛ فالتاريخ الحديث قد استعمل الوقفة الجنونية الغامضة في السلطوية، ولكن بأسلوب هدام ومعوق لمحيط التاريخ المؤثر الذي يربط التاريخ المزعوم للهدف مع ما يدخل من تبادل الآراء والمعلومات فحسب، لاكتشاف نفسه من خلالها. إذاً، فالتاريخ يجب أنْ ينعزل عن الصورة الخيالية خلال إيجاد تعليل الأنثروبولوجيا: وقد صور ذلك هابرماس بدقة حين قال «وهذا يكمن داخل جمع الوعي والشعور في الأعمار الطويلة التي تجعل من مادة الوثائق سبيلاً لتنشيط الذاكرة»[١٦] الهدف المطروح من التأويلية (التفسيرية) في معنى التصديق الموجود في الوثيقة، يعطي انطباعاً لضرورة كتم الصوت وتقليله، في حين يستوجب عليه إيقاظ الحياة مرة أخرى. وفكرة الوثائق الحبلى بالمعلومات ممكن أنْ تعرضنا إلى ضرورة راديكالية في عملية الترجمة نفسها وهي، أنّ المدون التاريخي بعد أنْ عاش التاريخ نفسه بواسطة مصادقة العمل والتأليف للنصّ الأصلي؛ فنحن مع تحديد النصوص الأولية والثنائية مرة أخرى من خلال شمولية الإنتاج لسلسة السببية التاريخية الذكية التي قد يكون الأمين عليها قد ألمَّ بما توحيه نفسه لتبرير ما يريد، فيخون النصّ.

النصّ إذاً، وخيانته، ولربما الموقف وخيانته، ولربما أيضاً الحقّ وخيانته، كلّ الوسائط قد تؤدي إلى اختصار التعقيد المرفوض وغير الجائز. وهذا ما ينتج من كبح الانفعالات العفوية التي تؤدي إلى ارتفاع مفاجئ في معالجة أفق المرء العقلي نفسه. ذلك الأفق الذي يعاني ضيق أفق التفكير والفهم؛ وهو بعينه صنف من أصناف حالتي الانتهازية والتذبذب واللتين تلتقيان في تزييف العامل التاريخي وتوظيفه لتزوير التاريخ ففي أسلوب المقارنة يذهب الأكيولوجيون إلى تغيير ثرثرة الوثائق إلى إخراسها للحظات؛ لأنهم يهدفون من ذلك إطلاق حرية النصّ كي يصبح من الممكن الوصول إليه عن طريق الوصف التركيبي. أما الجينولوجي فقد توصل إلى الأكيولوجي بواسطة لحظات الاكتشاف التراثي الخارجة من استنتاج الشرح بالصدفة؛ نزولاً عند المعركة والنصر والخسارة، كي يكشف للعيان المعاني المترجمة لمعلومة جوهر وظيفة الموضوع فهو يرى الخداع المجرد كضمان لكلّ شيء يفوته الإدراك والملاحظة التي ربما تعيده فالوعد بالموضوع يوماً ما، في شكل المشاعر التاريخية، مرة أخرى يقتل التقييم، ويأتي به مرة أخرى عن طريق الحفاظ على المسافات لفوارق الأشياء لأساسيات المفهوم الفلسفي المسيطر على النصّ. إذ هي لا تمثل نوعاً من الوصول إلى مجال الموضوع فحسب، بل تمثل حتّى التاريخ نفسه. فوكو يريد مما جاء أعلاه ما يلي: يمكنه من نقاط مهمة، والتي من دون مناص تنطبق بصورة وأخرى على سلطة تسلط الحالة الانتهازية

(١٦) George Ritzer, *Sociological Theory, From Modern to Postmodern Social Theory (and Beyond)* (New York: McGraw-Hill Higher Education, 2008).

والمتذبذبة، فهم الشخصية المجتمعية التي تتخذ من ضعف الإدراك والملاحظة ضماناً لخداع المشاعر التاريخية؛ ليقتل من خلالها القيم الأخلاقية التي يمكن من خلالها توثيق التاريخ البائس بالصورة التي تنسجم مع أهواء الموضوع.

فوكو يريد أنْ يضع نهاية للتاريخ الكوني الرسمي (To Put an End to Global Historiography)، الذي يغطي كلّ التحليلات التاريخية المستقاة من الشعور الباطن؛ فالتاريخ الشاذ الفريد لا بدّ من أنْ يذاب، ولكن ليس في تواريخ فن سرد الأخبار المتعددة الأجزاء والأشكال، ولا في تاريخ الأغلبية غير القياسي المدمج والمختفي في أرضية معالجة المواضيع، بل بالحالات التي تلازم الحوادث التي تشوبها شوائب إثبات أصل التاريخ المنحرف انتهازياً ومتذبذباً؛ فالتاريخ النقدي يجب أوّلاً أنْ يذوب في «التواصلية الخاطئة» (False Continuities) مع الإشارة إلى الانتباه الممسك والمغيِّر للاتّجاه؛ فهو لم ينتج نصاً غائباً ينخرط ضمن الاعتقاد، بأنّ كلّ شيء في الطبيعة مقصود به تحقيق غاية معينة؛ وهو ليس توّاقاً لسلسة السببية الطويلة، وهو لم ينشئ التركيبة الجديدة للموضوعية، ولم يرفض المبادئ المرتبطة بالمفاصل الأخرى لإحراز التقدّم والتطور، وهو لم يقسم التاريخ لفترات زمنية محددة متميزة بأحداث خاصة أو حالات بارزة، بل أخذ المفهوم كما تتواتره الأحداث الصادقة. وعليه فإن هابرماس حدد تلك الظاهرة بمفهوم يعطي جوهر الفهم لتطابق الفكر الفلسفي المتجانس مع الأحداث عند فوكو حين يقول: «فالمشروع التاريخي الكامل هو واحد من أبحاث المأسسة والمنشأة من الحضارة والمبادئ ـ المادية والروحانية ـ الاجتماعية، كلّها تعطي قاسماً مشتركاً واحداً لكلّ الحالات الزمنية؛ فالقانون يقيم الالتحام ـ فما هي المجازية التي تعطي وجه الحقيقة الزمنية»(١٧).

خلافاً لمقولة هابرماس أعلاه، راح فوكو يجد طريقه في التاريخ المتسلسل (Serial History)، أي الأحداث التي أساسها مترابط وغير منقطع في فترة ما ثمّ يعود إلى استمراريته. ويبدو أنّ التاريخ المتسلسل الذي أباح هابرماس الإشارة إليه عند فوكو، مأخوذ من مدرسة الحوليات «الأنال» (Annales) التصويرية المستعرضة للملاحظة القائمة والبنائية المكتشفة، والتي تتعامل مع فعل الأغلبية غير المعاصرة لأنظمة التاريخ، وأشكال وحدة التاريخ البارعة في التحليل، والتي تنطوي على تناقض في حالة إنكارها، والضئيلة الإشارة عن الواعين؛ فهناك التبرؤ في كثير من الحالات عن المفاهيم الصادرة والمحللة ببراعة وفق الافتراضات الواعية. وفي مفهوم آخر، تعليق مفاهيم المجموعات الكاملة. فإبعاد فكرة إنهاء النزاع والخلاف هو تراث لتاريخ الفلسفة المبني على نقد الوجه المضاد للحداثة التي قادها هيغل وما زال لا يكبح التحدي بذاته. ونحن نتفق مع هذا التحليل الذي صب فيه هابرماس الفوارق والالتقاء في مزج الحوادث التاريخية في سرد النصّ، ومدى تأثيرها على الحالات التي عاشت فترة نضج فلسفة العلاقة الفكرية ما بين التاريخ والنصّ،

---

(١٧) Jürgen Habermas, «A Kind of Settlement of Damages on Apologetic Tendencies in German History Writing,» in: Knowlton, *Forever in the Shadow of Hitler?: Original Documents of The Historikerstreit, the Controversy Concerning the Singularity of the Holocaust*, pp. 34-44.

والحالات المتأثرة أو ما يسمّى بـ الظواهر الناتجة من الفعل التاريخي المسرحي. فنوعية التاريخ عند هابرماس هو «الذي وظيفته تؤلف في النهاية تعليل الاختلاف الزمني في الوحدات الكاملة المغلقة كلياً على نفسها؛ التاريخ الذي دائماً صفاته مميزة لإنهاء النزاع لكلّ الماضي الذي لا يمكنه تعيين الهدف؛ التاريخ الذي يظهر الموضوع للعقل من زاوية معينة لكلّ مرحلة سابقة من الزمن والتي تقودنا إلى نهاية الزمن لاستلام التحذير غير السائغ جمالياً أو فنياً»(١٨). وهو بالفعل ما نجده غائباً عند تحليلنا تاريخ المجتمع في المنطقة العربية، كلياً أم جزئياً. هناك غياب في مفاصل معينة، وكثيراً ما نوعز التاريخ للدين، ولا قيمة للشخصية وأدائها، إلا إذا كان مرتبطاً إما بالدولة أو بفعل قتالي. أي أنّ مظاهر التاريخ الإنساني الفردي لا وجود له في التاريخ المجتمعي إلا بالحكايات. وحتّى هذه الحكايات قد لا تجد من يستوعبها إذا كانت لا ترسم واقعها على شخصية بموقع البطل، أو الحبيب الذي تنتهي علاقته بمحبوبته بفعل رومانسي. هذا بالتأكيد في تحليلنا لتاريخ ما قبل السلطة العثمانية والسلطة لما بعد الحرب العالمية الأولى، أما الحديث فهو غائب إلا مع مصاحبة الدكتاتورية أو التسلطية بكلّ أوزانها.

من هذا التدمير للنصّ التاريخي الرسمي الباقي، الأسير لفكرة الأنثروبولوجية، وبداية اقتناع الإنسانية لانطوائها تحت مفهوم الإيمان بحكم القانون الطبيعي على تاريخ حدوث الأشياء، ومفهوم ما يسمّى واقع ما وراء نطاق الخبرة الذي لا يفوق ما وراء نطاق المعرفة البشرية، يمكننا تعريفه بما فوق الإدراك والمقدرة التاريخية. فهو موروث من نقد الفيلسوف نيتشه للمفهوم التاريخي. وراديكالية فوكو المتيقنة هي من المؤرخ التاريخي الرسمي لـ «التسامي» (Transcendence) في وضع الإحساس الضعيف بكمية الفهم للهدف التأويلي التاريخي المترجم، ومن المعنى المؤسس بالحقائق الموضوعية المفهومة ضمناً في تطبيق الخطاب النقدي المدرك بطريقة القائمة البنائية؛ فعند المقارنة ما بين نصوص التاريخ الحديث والتاريخ القديم ضمن صيرورة الظواهر المباحة في واقع الإدراك، نرى أنّ التاريخ القديم ركز بذاته على الوحدات الكاملة بالمعنى الذي صنع الوصول من داخل مظهر الموضوع، كما يبدو طبعاً للعقل من زاوية معينة في النواحي المشتركة؛ فمن خلال هذه النظرة نرى أنّ معنى «التشكيل» التأسيسي في الخطاب النقدي العالمي لم يأتِ في البحث، ولكن تمّ اكتشافه عن الطريق الأركولوجي الذي اكتشف كنزاً مخفياً منطقياً غير حدسي تطبيقي، نزولاً لرؤية الجذور العميقة داخل الوحدات المتكاملة، ومن خارجها بشكلها المحدد أوروبياً وبأشكال أخرى؛ ففهم مشاركة ذوات المواضيع المتعلق بشمولية الأهداف في العلة الكونية النقدية النافذة، بلا حتّى قبول واقع ما وراء نطاق الخبرة وليس ما وراء المعرفة البشرية؛ يكون هو ذلك التجاوز المادي الذي عبّر عنه هابرماس. وعليه، يكون الهدف من مشاركة ذوات المواضيع المتعلّقة بشمولية الأهداف هو توضيح أفق المرء العقلي لهذا العالم الأركولوجي توصل من خلال

(١٨) J. Derrida, «Is There a Philosophical Language?,» in: *The Derrida-Habermas Reader*, edited by Lasse Thomassen (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006), pp. 35-45.

خوارج الأمور المحيطة إلى فهم الذات بواسطة الرجوع إلى القواعد المؤسسة للخطاب النقدي. إذ قد تحقق بالتجربة والاختبار حدود الشمولية المعطاة لمعالجة الموضوعية التي بدأت تشكل حدوداً من خلال أنواع العناصر غير الواعية. حدوداً من خلال أنواع العناصر غير الواعية المستثنية من الموضوع المغاير للخواص. فعند هذا الحدّ تكون القواعد المؤسسة للخطاب النقدي وظيفتها مشابهة للمكننة الاستثنائية، هنا بالتأكيد لا استثناء في الحوادث التاريخية.

إذاً، ما هو تعريف الحدود الخارجية لموضوع الخطاب النقدي الذي لا يمكن خلقه بواسطة العلاقة ما بين الموضوع وهدفه؟ بهذا الصدد نرى هابرماس قد استوحى مفهوماً جديداً من خلال المعالجة الموضوعية بواسطة شمولية النفاد من دون وجود أي بدائل بالتأكيد. إذ يرى هابرماس أنّ فوكو اعتمد في ذلك على استعارة تراث باتاي في تحديده مفهوم المعرفة الأركولوجية المختلفة الخواص. وسأل عن ما هو الشيء الذي يجعل فوكو متميزاً من حيث الشكل عن مفهوم باتاي عديم الرحمة في إيمانه بحكم القانون الطبيعي للأحداث التاريخية، قبل حتّى بداية أي نقطة منطقية لإذابة السلطة العليا المتنفذة؟ فعلى الأقل أنّ مفهوم الحماقة عند عصر النهضة الأوروبية، ونزولاً إلى الوضعية في الطبّ النفسي العقلي في القرن التاسع عشر الميلادي ما هي إلا إشارة إلى القوة الكامنة للخبرة التي هي أصل حقيقي جدير بالتصديق داخل معالجة الخطاب، أو النصّ حول الجنون والحماقة الذي يمكنه على الأقل معالجة السبب، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن ماهية الاستثناء بواسطة اختلاف الخواص، فليحتفظ بدور البداية غير الحدسية للفكرة الواردة في النصّ التي تشكل نقطة الوصول لضياع النصّ. وبهذا يكون هابرماس قد أوجد فهما موضوعياً للنصوص المتخمة بالمعرفة، والفاقدة للأحداث، والمعتمدة أساساً على الفهم الأركولوجي. ويحقّ فقد وضع كيفية إذابة السلطة العليا المتنفذة موضع الإحساس بالفكرة الحدسية قبل وقوعها، وذلك ضمن الأفق الظاهري. وهو ما لم يتمكن غيره من الفلاسفة من الإجابة عن كيفية إمكانية ربط ومعالجة الخطاب حول الجنون والحماقة في عمق الحضارة؟

عوضاً من ذلك نرى أنّ الفراغ التاريخي غير المتصل مليء بحدوث الصدفة المطلقة غير المتوقعة الباهرة للبصر (بالتأكيد ينطبق منطلق الفهم التاريخي هذا على حال الأمة العربية الآن)، المتعدية طريقة المعلومات الجديدة لمعالجة الموضوعية. ليس هناك أي مكان يمكن أنْ يلم أي معنى لفوق التقوس[١٩] كما يعبّر عنه هابرماس في تحليله للنصوص بصورة فوقية (فوق التقوس) (Overarching) في التشويش الكامل المتعدد لتاريخ المجاميع الكاملة في معالجة النصّ؛ فحكم القانون الطبيعي على تاريخ الأحداث الواقع وراء نطاق الخبرة، يمكن مشاهدته بواسطة الـ مشكال (Kaleidoscope) الذي هو عبارة عن أي مخطط معقّد كثير التغاير في الشكل واللون من الصعوبة أنْ تبقى كواحدة من الأشكال الناجحة في تطوير الجدلية؛ فهي غير واضحة من خلال تعاقب

---

(١٩) يقصد بفوق التقوس، خارج إطار المفاهيم المطروحة وإما تكون المعلومات المتوافرة عن الموضوع عالية خارج إطار فهم العقل البشري، أو لا وجود لمعلومات فيتصرف المؤرخ وفق ما يراه مزاجه الفكري.

سلسلة الوقائع والأحداث للشعور، وهي ليست متوارثة، ولا تعاني التذبذب بين مفهومي الكبت والرغبة، فكلّ واحد منها يدين بالازدهار إلى غرابته في الفراغ الباقي والمعدل بالتطبيق فحسب.

فتح تأثير النظرة المحدقة للرواقية (Stoicism)؛ والرواقية مذهب فلسفي أنشأه الفيلسوف زينون عام ٣٠٠ ق. م. على وجه التقريب، مبني على أساس مفهوم تحرر المرء الحكيم من الانفعال وعدم التأثر بالأفراح والأتراح. وأن يكون مستعداً ومن دون تذمر لقبول حكم الضرورة القاهرة. وعليه فالمتبني للرواقية يسمّى رواقي وجمعهم رواقيون؛ إذ يرى الأركولوجيون التاريخيون ضرورة تمرُّس الأشخاص ذوي البرود العاطفي لكي تتبلور معالمهم من الاستبدادية ومفاهيمها في معالجة الموضوع. وهي حالة لا يمكن أنْ تزدهر عند الشخصية الانتهازية والمتذبذبة، لأن التعاسة والاختفاء من مهازل التاريخ تجعلهم لا يعيرون أهمية لأصول الحوادث في بناء الشخصية؛ فمنذ بروز الاستقلال الذاتي للوحدات المتكاملة، بالتأكيد الاستقلالية ليست كنتيجة أصلية لكلّ وحدة منفردة من المعلومات، نلاحظ أنّ واجب التاريخية قد تجسد فقط عند الجينولوجيين الذين فسروا وبصورة غير مقصودة غرابة أصل الأشياء من الإبهام التقريبي. وهو أمر يجعل التنازع في المفاهيم التاريخية منطلقاً للفهم الواقعي المبني على منطق الأشياء للوصول إلى مكامن الحلّ.

لقد فتح تأثير النظرة التحليلية المحدقة لطبيعة الدوافع البشرية (Cynical Gaze) للجينولوجيين باباً لنرى من خلاله أنّ الباردين عاطفياً يبدؤون بالحركة والمعالجة الموضوعية للمعلومات. هذه الشريحة المجتمعية تبدأ بفقدان موقعها ثمّ يعاد تجميعها بصورة متموجة للخلف والأمام، غير ثابتة المعالم متذبذبة في إعطاء الهدف. وهذا ما فسره الجينولوجيون وأطلقوا على حركة تلك الحالة بـ « وللحصول على» (To-And-Fro) مع مساعد الأحداث المتوافرة، والتي لا تعدّ ولا تحصى، إضافة إلى الافتراضات الفردية. إذاً، فالشيء الوحيد المتأخر هو القوة التي تظهر مع كلّ ما هو جديد مقنع في تغيير المجهول لإعطاء القوة؛ فالحادثة بالتتابع والحدوث المستمر لا يمكن أنْ يكونا قراراً، ولا معاهدة، ولا سلطة حكم، ولا معركة، بل هي علاقة القوة بالعودة واغتصاب العرش المخصّص لغرض استعمال التعبير المضاد لهؤلاء الذين استعملوها مرة أخرى. وتلك هي حالة انتهازية ضمن الأفق الفوقي؛ فسيطرة الضعف والوهن يسمم نمو التنافر والانحلال، ويفتح مدخلاً لوضع القناع على الآخرين، باحثاً عن القوة التركيبية لواقع ما وراء نطاق الخبرة للوعي. وهي بناء واحد من العموميات الكونية للأهداف المحتملة للخبرة؛ فهذه التراكيب بدأت الآن تفسد فكرياً غير الموضوعية، وستكون لها قوة مؤثرة من خلال الصدفة وعدم التنظيم لـ «وللحصول على» (To-And-Fro) للمعلومات المنطقية؛ ضمن الصفات التي تحملها الحالات الملازمة لها؛ فالشخصية المتذبذبة تحاول تقمص نطاق خبرة الوعي بأداء سلبي تتمكن خلاله من إخفاء الحقيقة، ومنع معالجة النصّ ضمن ظواهر الأحداث الملازمة للفعل المنطقي المسرحي. وبالتالي تحاول أنْ تلغي التركيبة الجينولوجية المتواجدة ضمن ما فيها من ظواهر الحالة، والملازمة للضعف والوهن والتنافر والانحلال؛ في حين أنّ الحالة السلطوية الانتهازية هي أصلاً ضمن نطاق الانحلال والتنافر،

وتحاول من خلال الانحلال استعارة الأحداث لبناء قاعدة انطلاق لفهم تاريخي مبني على السلطة التنافرية.

خلاصة

هكذا بدت لنا الحماقة وصراعها مع الحضارة منذُ القرون الوسطى وصولاً إلى نهايات القرن العشرين وبعضٍ من القرن الواحد والعشرين؛ فهي تمثلت ما بين الصراع مع/أو ضدّ الوعي والإدراك لبناء الشخصيةً المجتمعية التي تتصف بالنزاهة. تلك النزاهة التي لا يمكن ولوجها ما لم يكن لها أبعادها التاريخية وأسسها السوسيولوجية، لترتقي إلى حالة المسؤولية في بناء الدولة والسيطرة على سلطة المجتمع؛ فيا تُرى هل هذا الصراع التاريخي المؤطر في واقع ذاته مع الصراع النفسي والمجتمعي قد مرت به الشخصية في المنطقة العربية، وهل لها مؤثر حدّد مسار التاريخ لهيكلة دولته؟ وهل كان لاعتبار الإدراك بما يحيط نتاج الفهم الحاصل للحاجة؟ كلّها أسئلة تدور في أوجه المقارنة ما بين الدولة الغربية الحديثة وما مرت به من مسار تاريخي وما مرّ الفرد به قبل إسهامه بالدول، مع الفرد في المنطقة العربية الذي تحتويه خواص مغايرة وظروف متباينة. إلا إنّه من غير شكّ يعيش كلّ فرد المسار الزمني التاريخي الذي هو من خلاله بإمكاننا أنْ نتصور المسار الطبيعي لوجود الإنسان. ذلك الوجود ذو العلاقة الماسة والحساسة بتطور الظواهر وإمكانية صياغة خطاب يمكن أنْ يعالج سببية الأسباب المحدقة بالظواهر وكيفية معالجتها.

الفصل الرابع

ما وراء نطاق الخبـرة

تمهيد

لم يتمكن أياً من الفلاسفة أنْ يتجاوز مفهوم الحياة الفلسفي وقيمتها العالية في تحديد مفهوم موضوعية الحوادث وظواهرها، وعلاقتها بالنصوص التي تبين مداركها الجوهرية. فلذا أعطي مفهوم الحياة قيمة عالية من لدن كلّ من الفيلسوف الفرنسي هنري ـ لويس بركسون (Henri-Louis Bergson) (١٨٥٩ ـ ١٩٤١) الذي تمكّن خلال القرن العشرين من إقناع العديد من المفكرين أنّ فعل العمليات بالخبرة والحدس هي أكثر أهمية من العقلانية المجردة والعلم وفهم الواقع. كما إنَّ لكلّ من الفيلسوف الألماني ويلهام ديلثي (Wilhelm Dilthey) (١٨٣٣ـ ١٩١١) الذي شغل كرسي هيغل للفلسفة في جامعة برلين، والفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني جورج سيمّيل (Georg Simmel) (١٨٥٨ ـ ١٩١٨)، دوراً في طرحهم المفهوم الفلسفي البدائي الواقع ما وراء نطاق الخبرة؛ فما وراء نطاق الخبرة ما زالت تستقي مفاهيمها وتطبيقاتها من المفاهيم والتحليلات الفلسفية لمجمل المفاهيم التي أوضحها الفيلسوف الألماني هيدغر[1]، في معرض اهتمامه بمصطلح «الوجود» (Dasein) بالعامية الألمانية[2]. وهو ما جعل التركيز على وجوبية القصدية في ما وراء نطاق الخبرة أمراً يهتم به الباحثون في ما بعد، كما سنرى لاحقاً.

(١) Martin Heidegger, *Being and Time*, translated by John Macquarrie and Edward Robinson (London: S. C. M. Press, 1962).

(٢) Joseph Childers and Gary Hentzi, eds., *The Columbia Dictionary of Modern Literary and Cultural Criticism* (Columbia: Columbia University Press, 1995).

أولاً: الخطاب المجتمعي، المعرفة، والكينونة

حين يتطلب الأمر مناقشة الخطاب المجتمعي وإظهار عناصره الكينونية والمعرفية، لا بدّ من التطرق لأعمال فوكو في هذا الجانب، إذ يعتبر رائد تحليل النصّ الخطابي المجتمعي. عمل فوكو على إظهار مبدأ القوة (Power) مجدداً لدراسة بداية واقع ما وراء نطاق الخبرة في المفهوم الفلسفي التاريخي المهم جداً حين نَقد السببية؛ فهذه الصفة المميزة لما وراء نطاق الخبرة قد تبدو من دون أي معنى، وقد تكون تافهة، ومؤكّدة لعدم وجود أرضية للسلطة التي بيّنها نيتشه لنقد السببية. نيتشه الذي وضحها بواسطة هدم الميتافيزيقيا الممثلة لفلسفة ما وراء الطبيعة، والمستندة إلى علم الأنطولوجيا (علم الوجود) والكوزمولوجيا (علم أصل الكون وتكوينه)، وربما بواسطة الفلسفة وفروعها الأخرى الأكثر تعقيداً؛ في حين عندما أراد فوكو عمل الشيء نفسه في إظهار ما وراء نطاق الخبرة لم يحذُ حذو المنهج الذي انتهجه فوكو، بل اتّجه إلى طريق هدم البناء الروائي التاريخي. فالتجاوز الفلسفي السابق من خلال طرد الأرواح الشريرة وتطهير ما وراء التفكير الفلسفي المثير للذكريات والعواطف، تخطاه فوكو عند حدود العلوم الإنسانية التي درسها وحدد معطياتها بواسطة العلوم التاريخية المعادية للعلوم البحتة، بالتأكيد بحسب تصوره العام؛ فالجانبان (أي تاريخ العلوم الإنسانية والبحتة) متعادلان في التقدّم الظاهر في نفاد الأشكال الفلسفية، ومعالجة المواضيع العلمية المدروسة، ولكن ليس بصورة اعتباطية بل من خلال الرجوع إلى معرفة الحقيقة التاريخية المتميزة ببعض الأحداث الخاصة بالإنسان؛ فدراستها (أي معرفة الحقيقة التاريخية المتميزة)، أو الرجوع إلى معلومات القواعد المعطاة للخطاب المعالج موضوعياً، يمكن أنْ تفنّد الأضداد وتؤسس لمفهوم ما وراء نطاق الخبرة. فمن هذه الافتراضات نرى، أنها احتملت في معانيها الكينونة ونفاد الصيغة، مع أفق المرء العقلي المعطى من قبل العالم أو المؤسس لمعالجة الموضوع.

المدرستان المتناقضتان في تأسيس مفهوم ما وراء نطاق الخبرة (مدرستا فوكو ونيتشه) قد وافقتا على أفق المرء العقلي العالمي، أو معالجة معلومات النصّ التي تحتمل التغيير. لكن هذا التغيير قد يؤثر في إيراد الدليل والحجة لقوة ما وراء نطاق الخبرة، فوق أي شيء لم يطوَ تحت ما هو داخل مفاهيم شكل الوحدات الكاملة. وهنا لا بدّ من أنْ نؤكد، أنّ هيدغر قد سعى في معظم أطروحاته الفلسفية إلى استخدام مفهوم الكينونة لكشف الطبيعة البدائية من الوجود، وهو ما يشكل اتّفاقاً فكرياً بنيوياً مع ما أراد التوصل إليه نيتشه وديلثي[٣]، كلاهما يرى أنّ الكينونة ضالعة في وجود هذا العالم، فلا أي موضوع ولا موضوع وجود العالم يتمان على انفراد، بل كلاهما متعلق بسببية وجود الآخر. ولعل هذا الأساس الأنطولوجي لعمل هيدغر قد يعارض بالنتيجة المفهوم الديكارتي للكينونة المتضمن «العامل المجرد» (Abstract Agent) لصالح الانخراط العملي مع البيئة الواحدة[٤] التي تعتمد كشف الكينونة بواسطة الإسقاط إلى/والتعامل مع، عالم الشخصية.

---

(٣) المصدر نفسه.

(٤) Heidegger, *Being and Time.*

فهي عملية لا تنتهي بالمشاركة مع العالم بصفته وسيطاً لعمليات الذات الإنسانية. وما يعنيه هيدغر في هذا المفهوم حول الفصل اليومي للفرد والأنظمة المنطقية لتسيير منظومة الحياة والمعتقدات المشتركة في المجتمعات، هي عناصر غامضة في طبيعة كينونتها الذاتية[5]. خيار كينونة الحجية عند هيدغر هو الابتعاد عن العالم الجمعي ذاته لمواجهة كينونة الشيء بصورة فردية، لأن لكلّ شيء في هذا العالم كينونة في الحياة الخاصة به، ومحدودية في الوجود. وعليه فما يقصده هيدغر بكينونة الكائن الخاص، هو توفير نقطة انطلاق لاستجواب ما نعنيه أنْ يكون الفرد كائناً خاصاً والموت في هذا الكائن حالة خاصة حقيقية فيه[6].

لقد رأى هيدغر أيضاً، أنّ مسألة الكينونة تمتد لما وراء العوالم التي كشف عنها العلم الإيجابي أو تاريخ الميتافيزيقيا، ليتوصل بالقول إنّ «البحث العلمي ليس هو الطريقة الوحيدة لمعرفة الكينونة التي يمكن أنْ تكّون هذا الكيان»[7]. وعلاوة على ذلك، هو يرى أنّ الكينونة ذاتها، لديها تميز خاص إذ ما تمت مقارنتها مع كيانات أخرى، وإن إنشاء هذا الاختلاف هو الحافز العام الذي يمرّ عبر الكينونة والزمن المتعلق بالمجتمع والأفراد أنفسهم. فإزاحة الديالكتيك أو دائرة تأثير التغذية الاسترجاعية لحدوث حقيقة الوجود، أو نصوص الأفكار المتواجدة في تاريخ الشروط المحتملة إلى تلك الشروط المؤولة بواسطة الوجودية، أو نصّ المعلومات المعالجة كما بينها سلفاً عند هيدغر، هي الفعل الأساسي لاكتشاف الكينونة. وتاريخ ما وراء نطاق الخبرة والتغيير الواضح للعيان في أفق المرء العقلي، يتطلب وضع مفهوم التغاير (The concept of covariance) عند مرحلة التقييم الصادق لحقيقة الوجود والأبعاد التاريخية. عند هذه النقطة يقول هابرماس إنها طريقة من طرق الجزئية؛ ولا بدّ من معالجتها ضمن عموميات شمولية المعالجة المعلوماتية.

لقد بانت خطوط راديكالية هيدغر لما يسمّى بارتفاع الفلسفة الأصيلة (Ursprungs philosophies) في حفظ وصيانة ثقة العنصر غير الوظيفي، الناقل للإدراك من السلطة الصحيحة النافذة الصدق، إلى عملية المعلومات المنقولة من أفق المرء العقلي، الظاهرة للعيان عالمياً؛ فشروط الصدق ممكن أنْ تكون بحدّ ذاتها صحيحة وخاطئة، وهي لم تكن ذات بُعد نظري، لتُنسب إليه عملية التغيير. فهذا الافتراض المنسوب للخيال في دائرة نفاد الصدق هو في النهاية الحالة القصوى لموقع صدق تاريخ الأحداث المهمة؛ فلذا كان هيدغر يفترض افتراضات غريبة الأطوار، قد تكون مزيجاً ما بين الخير والشرّ، أو بمعنى آخر مزيفة لمفهوم تاريخ الكائن من خلال وقوع الصدفة؛ فلسفة تاريخ الكائن أعطت معنىً للالتحام ما بين ادّعاء النفاذية للإجبار على الطاعة، وبين الادّعاء المتغطرس للقوة. وهذا الالتحام اكتسبته قوة مخربة لنفاذ البصيرة غير المدركة لقوة التنوير العقلي بالقوة، كمن يركل شخصاً آخر بقدمه؛ فالعضوية غير الوظيفية ذات الثقة الضئيلة جداً للعلوم

---

(٥) Martin Heidegger, «The Ontological Priority of the Question of Being,» in: Ibid.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) Eero Tarasti, *Existential Semiotics*, Advances in Semiotics (New York: Indiana University Press, 2000).

الإنسانية جعلت فوكو يبتعد عن الأديان المزيفة، وذلك بواسطة تنشيط الغايات في أفكار باتاي، وفي التنافر غير المحدود؛ فهو جرد التاريخ من تأسيس معالجة الموضوع المبني على أساس النافذة التي تعالج نقل آراء نطاق الخبرة، وقوة معالجة المعلومات الموضوعية من خلال الإمساك بالأعراف والعادات التي عالجها المؤرخ التاريخي الرسمي بواسطة هبوط وصعود النظم السياسية.

المعرفة الأركولوجية، تشبه الهدم التاريخي في فلسفة ما وراء الطبيعة لإعادة بناء ونمو بعض الأطوار التاريخية، بالطبع تحت بناء قواعد معالجة النصّ؛ في حين فشلت الجينولوجيا التي كافحت وجاهدت من أجل شرحها ووصفها بحلة مفهومة. فالمعرفة الأركولوجية هي ليست التعبير نفسه، بل قواعده هي التي تجعل معنى التعبير فيها استطرادياً. وهذه القواعد في الخطاب المجتمعي لا تعني بناء الجملة ودلالاتها لجعل التعبير يدلّ على شيء كما يدعي البنيويون. إذ عند فوكو تكون الدلالية والنحوية في الخطاب المجتمعي لا تكفي لتحديد المعنى الاستطرادي للتعبير. واعتماداً على ما إذا كان يتوافق أي معنى استطرادي مع هذه القواعد، قد نجد أنّ هناك عبارة نصية صحيحة نحوياً، إلا أنها قد تفتقر للمعنى الاستطرادي أو تعطي معنىً عكسياً، بالطبع العكس صحيح إذ قد تجد نصاً صحيحاً إلا أنه يفتقد أبسط القواعد النحوية. وهنا في هذه الحالة، يبقى نصّ الخطاب محافظاً على قيمته التعبيرية. وعليه فإن معنى العبارات يعتمد على الظروف التي تنشأ وتوجد داخل حقل الخطاب. والمعنى الاستطرادي ما هو إلا تعبير يعتمد على سلسلة من التصريحات التي تسبق حدوثه داخل المجتمع، وتتم متابعته. وباختصار، إنّ «البيانات» وتحليلها عند فوكو ليست مقترحات، أو عبارات، أو أفعال الكلام، بل تشكل عنده التصريحات شبكة من القواعد المحددة للتعبيرات التي هي ذات مغزى استطرادي. وهذه القواعد هي شروط مسبقة للاستدلال بالمقترحات والألفاظ، أو أفعال الكلام لتكون معنىً استطرادياً. ومع ذلك، فإن «التصريحات» هي أيضاً «الأحداث»، لأنها، مثل قواعد أخرى، تظهر (أو تختفي) في بعض الوقت. وعند هذا الحدّ في الخطاب المجتمعي ينتقل تحليل فوكو تجاه تشتت تنظيم البيانات التي يسميها التشكيلات الخطابية. فهو (أي فوكو) يعتبر أن التحليل هو الذي يحدّد أي إجراء ممكن، وأنه لا يسعى إلى تهجير طرق أخرى لتحليل الخطاب أو جعلها غير صالحة(٨).

هنا وبعد النظر في تحليل النصّ الخطابي واستنتاج المعارف من البيانات، سواء كان وفق مدرسة نيتشه أو فوكو، نجد أنّ تلك المفاهيم لم تمر بها مرحلة تطور المجتمع العربي. ليس هناك نظرة تفكيكية للخطاب لاستدراج المعطيات المؤثرة في المجتمع التي يمكن من خلالها صياغة واقع ضمن الأحداث التاريخية. ومن دون أي إحراج، فقد سيطر الخطاب الديني الجاف، المستلهم للروح والاستسلام على الخطاب العربي في مرحلة ما، وتحوّل في ما بعد إلى خطاب وطني أو يساري ماركسي مستورد. أي أنّ مرحلة الإدراك في تنصيص النصّ ومعرفة معطياته المستقبلية بناءً على الواقع التاريخي، واستمرارية الأحداث لم يكن له مدرسة متطورة في المجتمع العربي. ما

(٨) Gilles Deleuze, *Foucault*, Translated by Sean Hand (London: Althone, 1988).

أدى إلى عرقلة منشأة مأسسة الدولة العربية كما سنرى. صحيح، أنّ المدرسة الغربية قد لا تتوافق مع محددات البعد التاريخي للمجتمع العربي، ولكن تطبيقات هذه المفاهيم بصورة مجردة على المجتمع واحتياجات الأفراد ليس لها أي تعارض مع أي مجتمع. وهو ما لم ينتبه إليه علماء الاجتماع والمفكرون والفلاسفة العرب حين درسوا الخطاب ومعانيه ونصوصه وكيفية توجيهه إلى المجتمع.

ثانياً: قراءة النصّ التاريخي ومؤثراته على سلطة الدولة

عدم استمرارية النجاح ما هي إلا إشارة إلى سبب انضمام ذلك النجاح تحت خلفيات الأنظمة المتعسفة التي قد نحددها من خلال قراءة النصّ التاريخي. ولعل فهم ذلك يمكن استنتاجه من ما يحدث الآن في العراق، وفي بعض الأنظمة العربية، إذا لم تكن جميعها. حقاً لشرح أصل الحديث المعالج موضوعياً، والاستفادة من معلومات قوة التطبيق يجعلنا نظفر بواحد من الأمور التي تكون في خطورة اللعبة المتواجدة فوق القوة. وهذا يعني تلاعب مراكز القوى بتغيير النصّ المعالج بقوة تفوق قوة الدولة. كما يحدث في سلطة أبناء رؤساء بعض الدول من خلال ظهورهم على مسرح الأحداث، والتعامل مع النصّ التاريخي بصفة تفسد ظاهرة استقلاليته في صياغة الحدث ووجدانيته. ما يدفع إلى استعارة الأسس النافذة في صياغة النصّ ومعالجته التي لا بدّ من أنْ تتلاءم مع التوجه السلطوي. وهو ما أثر بصورة متسابقة في الحالة الانتهازية الفردية المنشقة من الفهم الواقعي المبني من توافقية التلاعب بالألفاظ وتجميلها لبناء ذاتية منقوصة الوجدان. أما الحالة السلطوية المتذبذبة؛ فهي تتسق ضمن الاضمحلال الهادف لتسويق ما هو غير واضح. طبعاً يحدث هذا وفق توابع تاريخية تنمو بها أطوار خارجة عن الكينونة الذاتية لموضوع الحدث، وعلاقته بأساس الجوهر المتراصّ ببنية الظواهر وتطورها؛ فهو حالة تحاول دوماً أنْ تكون شاذة الأطوار غير متسقة مع الواقع لتشفي غليل الظهور والحضور، لإيمانها بالاضمحلال من دون أي مبرر لعدم أساسيات وجودها.

عامل القوة أمر أساسي في فهم الإدراك وصياغته. وأوضح فوكو ملياً مفهوم القوة بصورة أكثر حقيقية وملموسة، حين أدرك أن القوة يتم التعامل معها كفعالية تحذير للعناصر الأخرى، وكشبكة جسمية لامركزية التحدي وجهاً لوجه، وفي النهاية كنتاج الاختراق وتغلغل نفوذ الذاتية. والذاتية مذهب فلسفي يقيّم المعرفة بأجمعها على أساس الخبرة الذاتية والموضوعية في مواجهة الجسمانية؛ فعلى حدّ قول هابرماس، تمكّن فوكو في نصه الكتابي من إدماج قوة المعاني المحسوسة مع معاني واقع ما وراء نطاق الخبرة ذات الكفاءة التركيبية. هذه المعاني المحسوسة في نصّ الخطاب ما زال الفيلسوف كأنَط ينسبها إلى الموضوع وعنوانه، وإلى التركيبة التي تبدو الآن أنها تُفهم عن طريق مجهولية الحدث. والتي تسمّى المجردة البعيدة الخارجة عن مركز دائرة الموضوعية، وخطوط القواعد المتبعة للعملية التي تنظم عناصر بناء نظام ما فوق الذاتية؛ فالجينولوجية عند فوكو إذاً، هي ضمن تلك الخصوصية التي صورها هابرماس، إذ تعني القوة التي تكون مبدئياً مرادفة لـ «الفعالية

البنائية المجردة» (Effectiveness of Structural Abstract). معتلية موقع الاختلافية نفسها، التي هي عند دريدا[٩]. هذه القوة المبنية لمعالجة الموضوع التي تعرف افتراضياً بالقوة التوالدية لما وراء نطاق الخبرة المشتقة من الخبرة والملاحظة فحسب، والمجردة تجريداً كاملاً عن نظرية تعرف بـ «توكيد الذات» (Self-Assertion)، ويمكن تعريفها بشكل أدق على أنها إصرار المرء على أهميته المطلقة وعلى رغباته، وعلى ما يدعيه. وهذا ما يجعله يؤكّد تفوقه على الآخرين، ويبدو حريصاً على لفت أنظار الناس إليه؛ المتزامنة مع الحالات الأخرى. وهي حالة تتجسد في الشخصية المتذبذبة بصورة عشوائية من دون التأني في اختيار المبدأ الأساسي في اختيار الالتفات، بل وقعها ما هو إلا محاولة لإغراء جموح التسلط، أو الإشارة بأنَّ فلاناً قائد أو ربما ماجن.

المهم أنْ تكون الإشارة جوهرية منفردة خالصة له من دون التقيد بمدى أهمية الإشارة إلى الشخص الذي يتصف بالتذبذبية لذا نرى أنّ فوكو وهيدغر، على حدّ سواء، قد أخذا على عاتقهما إدماج المعاني المعاكسة التي تؤدي إلى ظهور النتائج المزيجة، التي تسمح لهما اتّباع خطوات باتاي المتصلة مع النقد الفكري لـ نيتشه. وذلك ضمن مفهوم الشخصية المتذبذبة الذي طرحنا صفتها الهزيلة آنفاً. لقد أراد هيدغر الإمساك بالأرضية النفاذية، وبمعناها الكامن في ما وراء نطاق الخبرة العالمية لكشف مفهوم الزمانية الكونية، وقوتها الأصلية. ولكنه في الوقت نفسه أراد التخلص من عناصر المثالية (Idealism) الفلسفية التي تؤمن بالنظرية القائلة، إن الطبيعة الأساسية للحقيقة كامنة في الوعي والعقل البشري. أي أنه مبدأ قائم على الإيمان بالحقيقة المطلقة الكامنة في عالم يتعدى عالم الظواهر. وهناك تفسير آخر للمثالية نابع من نسبها إلى الفنّ والأدب الذي يعطي مظاهر جمالية ذاتية ذات قيمة أعظم من التي تعطيها تلك الصفات الشكلية أو الحسية، مؤكّدة أنّ قيمة الخيال أسمى من قيم النقل أو النسخ الأمين للطبيعة في الأشياء غير المتغيرة. ومؤكّدة أيضاً على نقطة ما خلف التاريخ، وخلف كلّ شيء لما هو من واقع الطبيعة، وجزء من الحدث، ذلك العنصر الذي أيضاً يجسد نفسه دائماً ضمن مفهوم ما وراء نطاق الخبرة. أي أنّ للحالة الخيالية، واستحداث الحدث، على الرغم من عدم وجوده مع توافر عناصر ظواهره، أثر بناؤه في إيجاد حالة عنفوانية، يمكن أنْ يقع ليس ضمن ما وراء الخبرة والإدراك فحسب، بقدر ما نراه حالة تصويرية لما وراء التفلسف للحماقة، والسقوط ضمن إطار عدم حدوث الأشياء.

لقد امتلك فوكو مبادئ قوة مفهوم تاريخ ما وراء نطاق الخبرة المعرفية؛ ليس في عملية الصفات المتناقضة ظاهرياً التي جيء بها من كفاءة التركيب الكاذب للمرحلة السابقة في تاريخ حوادث الدنيا فحسب، بل هو أيضاً أخذ على عاتقه إضافة ثلاث عمليات أخرى للمساواة بين الصفات المتناقضة. لقد بيّن هابرماس الصفات المتناقضة عند فوكو بتأنٍ فكري فلسفي يمكن ملاحظته عندما يبين الكلفة الأولى التي احتفظ فوكو فيها بمفهومه للقوة، ومحاولاً إخفاء

(٩) «This Strange Institution Called Literature: An Interview with Jacques Derrida,» Acts of Literature (1991), <http://m.friendfeed-media.com/6e1dcd2d49de156411daf80b4c655e54082e2256>.

المعالجة الموضوعية بواسطة اصطحاب الصدق المستقبلي، وفي الوقت نفسه جعل القوة تسقط في المعالجة. وعليه فمعنى ما وراء نطاق الخبرة في الشروط والاحتمال تكمن في الصدق. أما الإضافة الثانية فهي أنّ فوكو لم يكن معادياً للمثالية في مفهوم الكانتية (Kantian) الزمنية للفترات. لذا المعلومة في الخطاب المعالج يمكن دفعها إلى ميزتها القديمة التي ارتبطت طوعاً بالأحداث؛ فتجريد القوة الضمنية لما وراء نطاق الخبرة، والتي تعني أيضاً ما فوق الإدراك والمقدرة التي تركها هيدغر بحذر، يمكن أنْ تعالج بواسطة تاريخ الهستريا عند الكائن. هذا الأمر جعل فوكو لم يؤرخ طريقته فحسب، بل في الوقت نفسه استعمل أسلوب الفلسفة الإسمانية (Nominalism)[١٠]؛ والإسمانية مذهب فلسفي يقول إنّ المفاهيم المجردة أو الكليات ليس لها وجود حقيقي، بل إنها مجرد أسماء لا غير. كما إنَّ المادية (Materialism) وانعدام الثقافة والاعتماد على الخبرة العلمية (Empiricism) هما عنصران أساسيان استخدمهما فوكو في طريقته التي أرّخ فيها ما فوق الإدراك والمقدرة؛ فهو قد فكّر بقوة تطبيق ما وراء نطاق الخبرة، لأنّها تمثل شيئاً متميزاً يكافح ضدّ كلّ الكونيات غير المتقدّمة في سلم التطور الثقافي. شهواني، هوائي الطباع مادي يتلف وضعيته تدريجياً منهياً كلّ ما هو واضح ومفهوم، وفي النهاية يتأمل بصدفة ربما تقع بسبب عدم التحكم بأية منظومة نظامية. وهي حالة ملموسة في أزمة السلطوية عند الحالة الانتهازية والمتذبذبة على حدّ سواء؛ فكلاهما يترك للصدفة المطلقة وضعية التحكم والانخراط تحت أية منظومة لها بُعد مادي.

فلسفة هيدغر التي جاءت متأخرة في هذا المضمار، لم تترك أثراً ولو بسيطاً في مفهوم جوهر الصفات المتناقضة ظاهرياً، والملوثة من تناقض المعاني. ذلك حدث بسبب الاستغراق بالتأمل للكائن من الوقت السحيق والممعن في القدم، حتّى وصل إلى حدّ توصيفه بالانتهازية والتذبذبية الفردية المنعكسة على الواقع المجتمعي، حين فات هذه النوعية من الأفراد الإدراك في مفاهيم نقد الاختبار. وعند المقارنة بين ما تخلى عنه فوكو نفسه، وما بين الاعتراض الواضح والملموس بسبب اعتماده على المؤرخ الرسمي للتاريخ، المسبب للخلاف مع أعداء العلوم، نجده يبحث في عمليتي المعرفة الواسعة والوضعية اليقينية، ما قد يسبب اختفاء المؤرخ لتاريخ الجينولوجية اختفاءً نادراً بالنسبة إلى تتابع حدوث الصفات المتناقضة ظاهرياً في أساسيات المفهوم. وهذا ما يمثل التلوث الاجتماعي الفكري والعقائدي الذي رأيناه سلفاً في الفردية الانتهازية والمتذبذبة على حدٍّ سواء ومؤثراتها على سبغ صفة السلطة في هيكلة الدولة ونشأتها، خصوصاً عند دراسة تاريخانية مأسسة الدولة العربية؛ فكلّ منهما (الانتهازي والمتذبذب) وبحسب نوازعه الفكرية المؤدية إلى الرذيلة، يمكن أنْ يجهض التوافقية المجتمعية في الحاجة للدولة العادلة.

---

(١٠) الإسمانية مذهب فلسفي ارتبط اسمه بالفيلسوف الإنكليزي وليام أوكام (William of Occam) (١٢٨٨ - ١٣٤٨)، وتستند عقيدته الفلسفية إلى أنّ المسلمات أو الأفكار العامة هي مجرد أسماء من دون أي واقع يقابلها، خاصة وأنّ الأجسام هي الوحيدة الموجودة في المحيط.

إننا لغرض دراسة أزمة القيادة في المنطقة العربية وإخفاق مأسسة الدولة فيها، وماهية أثر الحالة الانتهازية الفردية، والفردية المتذبذبة في المجتمع، وتبادل مواقع الضدّ والالتقاء لبلوغ التحليل؛ نحتاج إلى معرفة الأسباب التي أدّت إلى اضمحلال وتبديد أساسيات جوهر نظرية تاريخ العلوم الشرقية لنقد السببية. وذلك من خلال طرق أبواب قوة النظرية المتبعة في تحديد ظواهر الحدث ومستلزماته الذاتية المتيقنة، والتي لربما تؤدي فيها العوامل الدينية والقبلية دوراً حساساً في الموروث الثقافي. ناهيك عن دور الفترة التي استمرّت فيها الخلافة العثمانية، كما يصفونها، بتسيير أمور دولتهم المرتبكة في المنطقة العربية.

يعتبر المدون التاريخي للسيرة الشخصية، الباعث المهم لفهم فوكو لنظرية القوة عند نيتشه، وهو باعث مختلف تماماً عن الباعث لفهم نظرية باتاي. فالاثنان حاولا البدء من خارج الدائرة، تاركين السياسة في مكان بعيد عنهما، وهما معاً قد وضعا مسافات متزايدة بين أنفسهم وبين الماركسية والأورثوذوكسية. ومع هذا فقد ظهر فوكو وفق رأي هابرماس متمرساً في الإحباط المفاجئ في الانشغال السياسي، فقد أوحى فوكو مراراً وبشدة بكسر إيمانه الراسخ الذي أوضحه في بداية حياته؛ ذلك الإيمان المتجسد في الربط بين الإحباط في الترتيل الكهنوتي عند المفكر الروحاني الصيني والسياسي ماو تسي تونغ (Mao Zedong) (١٨٩٣ ـ ١٩٧٦)، والمعروف باسم ماويست (Maoists)، وبين اكتسابه المزاج الذي يشترط البحث عن شخص يهب لشرح قيم نجاح الفلاسفة الفرنسيين الجدد؛ فمنهم من يؤمن باحتمالية تقليل مركزية الفكرة في النصّ، وبعضهم يؤكّد سقوط القيم الأصلية. ما يؤدي إلى نتائج السياسة الخارجية التي لا يمكنها أنْ تُوجد أي حركة قريبة من الأغلبية الداخلة في كيان النظرية، إلا إذا كانت دينامية. أي ذات مذهب فلسفي يبني تفسير الكون بلغة القوى وتفاعلاتها، ولا تملك إعطاء مكننة الفكرة الاستطرادية الاستثنائية؛ ليس من انعكاساتها التركيبية المتمتعة بالاكتفاء الذاتي أو ما نسميها عربياً (بالغرورية) في معالجة النصّ الموضوعي فحسب، بل لتنفيذ الأمر السياسي لتعميق القوة. ما أبرز فكرة موضع المشكلة والجدل التي واجهها فوكو بعد التوصل إلى الاستنتاج من عمله في الأركولوجية للعلوم الإنسانية.

لقد حاول فوكو التحرر من الحداثة عن طريق المعرفة الإدراكية التي أُسست للعلوم الواقعة فوق أساسيات مفهوم أفق المرء العقلي المؤسس لتاريخ الأحداث وذلك لفهم الكائن منذ صدور كتابه بحسب الحوادث (In Order of Things) عام ١٩٦٦م؛ ففي التاريخ الحديث التفكير بواسطة تاريخ الحماقة يمكن لـ فوكو الإمساك بالتاريخ المتحول من عصر النهضة الأوروبية بما فيها من نواقص وإنجاز، إلى الأعمال الكلاسيكية؛ ومن الأعمال الكلاسيكية إلى الأعمال الحديثة المتمركزة في الرغبة؛ فالباعث الداخلي هو الواقع خلف الانتقال من قوة النظرية المفهومة، المترابطة ما بين الصعوبات المدمجة من الدراسة الأصلية ونفسها. أي أنها الصراع ما بين أنْ يكون أو لا يكون، وما بين جمود الحاضر وتطور التاريخ، وما بين جمود التاريخ وتطور الحاضر في التفكير؛ والإيمان والاشتقاق، وهضم الانعكاسات التركيبية المتمتعة بالاكتفاء الذاتي. أي أنّ الغرورية لا بدّ أنْ تملي

فراغها ضمن أية مرحلة من مراحل التفكير البشري مع عدم وصول صاحبها إلى مرحلة النضج المكتسب أو الفطري ضمن استطرادية الفكرة المستوحاة مسبقاً.

ثالثاً: استمرارية المعالجة في النصّ والصورة

مازال يقاد التفكير عند أصحاب عصر النهضة الأوروبية بواسطة نظرة علماء الكونيات العالمية الذي يؤمن بالتفكير المنظم، والحديث عن الفراسة (Physiognomic) وطرقها، أو ما يسميها البعض بأسارير الوجه المنسوبة إلى العلاقات المتماثلة. فقد جاءت تلك الأطروحات واضحة في كتاب الطبيعة[١١] (*The Book of Nature*)؛ حين فسر وعزا كلّ ميزة من الميزات إلى حدوث ميزات أخرى[١٢]؛ فعقلانية القرن السابع عشر للميلاد، على سبيل المثال، أعطتنا بكلّ ما في الكلمة من معنى الاختلافات المنظمة للتفكير، والمنطقية في تصوير الألفاظ ذات البناء الفعّال في التكوين؛ فتلك العقلانية اعتبرت التفكير المنطقي مشروعاً سيمائياً (Semiotic) علاماتياً، وعموماً هو نظام اتّحادي. وعليه فإنّنا نجد أنّ الطبيعة تمكنت من نقل الوحدات المتكاملة في ماذا يمكن «تصويره أو تمثيله» في الجملتين المتداخلتين والمترابطتين؛ فهو بقدر ما يمكن تصويره، يمكن تصوّره بتصويريته للتصوّر بواسطة معنى الإشارة من خلال التمسّك بالأعراف والقواعد. ولهذا فقد كافح فوكو المثالية الحاسمة هذه، ولكن ليس في العلوم الرياضية الطبيعية ولا في الرياضيات النسبية، بل في نظام الإشارات المنظمة. وهو لم يبقَ ممسكاً بأرضية أولويات نظم التفكير فحسب، بل راح يدرس النتاج المنظم المصنف بطريقة تصوير الأشياء؛ فجمع الإشارات أو اللغة المتوسطة الوضوح والفهم من التصوير الرابط مع التصوّر. ما جعل المعبّر، يعيد المعالجة إلى مرحلة ما قبل الإشارات المعبّرة للأشياء، ومن ثمّ الوظائف. ولعل عمق التفكير الباطني والشعور بالقيام بعمل ما سواء كان دينياً أو اجتماعياً أو وطنياً للغة الكلاسيكية، ينتج منه دوماً الجداول؛ فالصورة سواء كانت من طبيعة النصّ الخطابي النقدي المتراكم في الصدق، أو من الموسوعة القاموسية أو من وصف الأشياء أو هيكل المعلومة التام، هي موجودة في الوضوح والفهم فحسب. ولعله من كل ذلك كان يود الوصول إلى تحليل نفسية المخاطب في تصوّره لما يدور في خلد المجتمع.

إن احتمالية معرفة الأشياء ونجاح التنظيم في الخبرة الكلاسيكية لا يمكن أنْ يتوافرا إلا من خلال سلطة الكلمات. والكلمات في الحقيقة هي غير مؤثرة لتكون مكتشفاً للمعاني، مثلما في فترة عصر

---

(١١) Olaf Pedersen, *The Book of Nature* (Notre Dame, IN: The University of Notre Dame Press, 1992).

(١٢) كتاب الطبيعة، هو كتابٌ ظهرت أبعاده ذات المفهوم الديني والفلسفي في العصور اللاتينية الوسطى. اعتبر الكتاب أنّ الطبيعة يجب أنْ تقرأ عن المعرفة والفهم. وفي القرن الرابع عشر الميلادي كتب الفيلسوف الكاثوليكي الألماني كونراد فون ميغنبيرغ (Konrad von Megenberg) (١٣٠٩ ـ ١٣٧٤)، كتاباً حمل الاسم نفسه والمفاهيم نفسها، يعتقد علماء اللاهوت أنّ كتابي الطبيعة هذين هما مصدر لوحي الله للبشرية: عندما يقرأ الكتابان جنباً إلى جنب مع الكتاب المقدس، فحسب زعمهم أنّ «كتاب» الطبيعة ودراسة مخلوقات الله يؤدي إلى معرفة الله نفسه. وهو مفهوم يتوافق مع مطلع الاعتقاد الفلسفي اليوناني كجزء من الكون المتماسك، القادر على فهم تصميم العالم الطبيعي عن طريق العقل. وهو مفهوم طالما يتم نشره في كثير من الأحيان من قبل الفلاسفة واللاهوتيين، والعلماء.

النهضة الأوروبية، ولا هي أقل أو أكثر موثقة أو واسطة رئيسة مثلما هو في الفترة الوضعية. تلك الفترة التي عموماً تأتي من غير المتحيز لشبكة العمل المبنية في التصورات التي نظمته، بواسطة التصنيف الذي أشار لخدمة الذاتية التصويرية للأشياء. والتي هي في تصوّر اصطدام المواضيع الاجتماعية الجمعية والفردانية متمثلة للهدف من نظم سلسلة التصورات.

اللغة وبأصنافها المتعددة كافة ومنشئها، امتنعت بصورة كلية عن تأدية واجب تصوير الحقائق مثلما يحدث اليوم عند وصف كلّ الأشياء التي يمكنها التصوّر في المستوى نفسه. طبيعة المواضيع تعمل على التصوّر؛ والصورة الحية الطبيعية لاستمتاع الإنسان لا تتميّز بفوق طبيعة الأشياء، والطبيعة الداخلية والطبيعة الخارجية قد صنفت وحللت وجمعت بالطريقة نفسها. لغة الكلمات الموجودة في شمولية القواعد الصرفية الغنية والمحتاجة في السياسة والاقتصاد غير المختلفة عن أجزاء البيانات والحيوانات الموجودة في تصنيف لينايان (Linnaean Taxonomy). وهذا ما يؤكّد الحدودية في عدم الانعكاسية من المعرفة الصحيحة في العصر الكلاسيكي الذي جعل المعرفة تعتمد اعتماداً كلّياً على التصويرية في بناء اللغة من دون البدء في قبول عملية التكامل التصويرية بذاتها. ثـمّ إنّ الكفاءة التصويرية للموضوع تخلق التصوّر وهذا ما جعل فوكو يحكم المحدودية في الترجمة المفاجئة للصور المهمة. الصورة الفنية للرسام عنده، والمقدمة للمتفرج غير المرئي؛ تمثل النموذج المجرد خارج إطار مساعدة صورة المرآة المتولدة في الأساس. والمقصود من ذلك وضوح امتلاك الاضطراب العقلي المتلبد بسبب المتفرج الذي أصبح خائفاً من التأثر. المتفرج إذاً، لا يمكنه أنْ يمنع احتمالية الموقع والاتّجاه في النظرة المحدقة المزيّفة. أما فوكو فقد عكف على نقطة الحقيقة المنطوية في حقيقة إطار الصورة الكلاسيكية المتروكة بواسطة الانعكاسات المصادفة لعملية التصوّر نفسها. ولما كان ليس هناك أحد قد تدخل بالمشهد الكلاسيكي لرسم التصوّر للظاهرة الوصفية، المتمثلة بسلطة الموضوع القادر على تصوير نفسه، أو كلمات أخرى مثل الموضوع والهدف في آنٍ واحد من خلال تماثل التصوّر وبداية التصوّر، نرى في التفكير الكلاسيكي: إنّ العمر الشخصي للتصورات الموجودة ومن صورها ممكن أنْ تميّز من خلال الصورة المنعكسة؛ فهو الرابط للخيوط المتحابكة للتصورات من الصور أو الجداول، لكنه مع هذا لم يجهد نفسه أبداً من خلال تلك القواعد التي تبدو مرتبة طبيعياً؛ فقبل نهاية القرن الثامن عشر الميلادي لم يكن هناك مفهوم للفرد على الرغم من أنه هو احتمال الهدف في القواعد العامة، والتاريخ الطبيعي والتحليل الغني؛ حيث كلها طرق لتمييز وجود الفرد بالمجتمع من دون الإشارة لإدراكية الوعي، «معرفية إيبيستيمولوجية» (Epistemological) الفرد مثلاً.

عند كانط مثلاً، نرى أنّ بعمر الحداثة تتقلد السلطة؛ فعلى وجه السرعة تمّ منع الميتافيزيقيا من الاتّصال بين اللغة والتقدّم العلمي لكي لا يتم تدوينها معرفياً. ومن هذا نجد أنّ وظيفة التصوّر اللغوي أصبحت هي نفسها مشكلة. الموضوع القائم على التصويرية يجب أنْ يبني أهدافه مرة أخرى لإيضاح عملية الجدل القائمة في التصورات ذاتها. إذن، فالمفهوم المتعلق بفحص أفكار

المرء ودوافعه قد ظهر للعيان؛ وإن علاقة النفس في الموضوع عملت على التصويرية التي أصبحت في النهاية توكيدية للإشارة الجوهرية. لعلَّ نهاية الميتافيزيقيا هي نهاية الهدفية المتقاطعة مع الأشياء التصويرية لإعادة أشكال اللغة نفسها، والتي بقيت بعيداً عن الجدلية. وأصبح شخص الإنسان موجود بذاته في الإدراك الذاتي الممتلك لافتراض عمل وجود الإنسان الجديد، المنظم للأشياء على وجه السرعة والتي أصبح فيها يهتم بنفسه، مثل الوجود الذاتي المستقل المحدود. هذا هو السبب الذي جعل فوكو يوغر للحداثة من المعرفة المشار إليها من البديهيات الأولى لل تناقض (Aporia)[١٣] غير القابل للحل الداخلي أو الانفصال المنطقي في النصّ كالحجة، أو النظرية التي عرّفت الموضوع وأظهرته خارج انهيار الميتافيزيقيا. وعليه فالإدراك في القوى المحددة هو الحلّ الواجب المطلوب لقوة غير محددة. أما كانط فقد جعل هذا التناقض في النصّ ضمن مبادئ تأسيس الإدراك بواسطة المعنى. والغرض منه كان للتركيز الصحيح لسعة التأمل الصحيح، المحدود في شروط المعرفة المتقدّمة الواقعة وراء نطاق الخبرة المتمتعة من دون محدودية. فلذا يصورها هابرماس بالاستناد إلى المفاهيم الكانتية والفختوية بقوله «فالحداثة بدأت مع اللامصدق والنهاية والفكرة اللاعلمية المبتدئة من السلطة التوكيدية العلمية من خلال الفضيلة التي بدأت مع الاستعباد؛ وبدأت مع المحدودية الكبيرة التي سمحت له أنْ يأخذ موقع الله».

لقد طوَّر فوكو قاعدة مبادئه لمميزات الحداثة من خلال المتناقضات الذاتية، ومن خلال الأنثروبوجينيك (Anthropogenic)[١٤] ، والمعرفة الصحيحة البناءة التي غطت الموضوع المعتني بمحدودية التفكير الفوقي للامحدودية. إضافة إلى كلّ هذا، اعتمد فوكو على قوس واسع من تفسير الأشياء، وصل إلى مستوى أبعد من الحدّ الطبيعي عند كانط، والفيلسوف الألماني يوهان غوتليب فيخته (Johann Gottlieb Fichte) (١٧٦٢ ـ ١٨١٤)، والفيلسوف الألماني إدموند غوستاف ألبرشت هوسرل (Edmund Gustav Albrecht Husserl) (١٨٥٩ ـ ١٩٣٨) وهيدغر.

إنّ فلسفة الإدراك الموضوعي للمفهومية المجبرة تأتي تحت ما يجب أنْ يكون ازدواجية الموضوع، واستمرارية المعالجة في النصّ الازدواجي المتناقض، والمتبادل، غير المطابق للمظاهر. هناك ضغط بارز للاستقرارية البحتة المعروفة بـ «وللحصول على» (To-And-for) بين المظاهر وذاتية الفكرة الرئيسة. وهي بالطبع تناقضية محتومة تعمل على إسقاط الذات العسيرة المعالجة

(١٣) مفهوم لاتيني استخدم كثيراً عن الفلاسفة السيمائيين الألمان، وهو يعني تناقض غير القابل للحلّ الداخلي أو الانفصال المنطقي في النصّ.

(١٤) مذهب فلسفي يعتبر الإنسان هو حقيقة الكون المركزية، الناتجة من تأثير البشر على الطبيعة في مضمار الآثار على البيئات الطبيعية الحيوية، والتنوع البيولوجي، وغيرها من الموارد، وبشرية المنشأ لها تأثير على النشاط البشري. وقد استخدم هذا المصطلح لأوّل مرّة بالمعنى التقني الجيولوجي الروسي أليكسي بافلوف (Alexey Pavlov)، واستخدمه لأوّل مرة باللغة الإنكليزية عالم البيئة البريطاني آرثر ترانسلي (Arthur Transley) في إشارة إلى التأثيرات البشرية على المجتمعات النباتية. كما استعمله عالم الغلاف الجوي بول كروتزن (Paul Crutzen) في سبعينيّات القرن العشرين، حين قدم مصطلح «الأنثروبوسين» (Anthropocene) الذي يعني سياق انبعاثات التلوث التي تنتج نتيجة للأنشطة البشرية ولكن ينطبق على نطاق واسع لجميع التأثيرات البشرية الكبيرة على البيئة.

لمستقبل المعرفة. وهذه الذاتية قد لا تضيف أبداً معرفة أكثر. الرنانية اللغوية نراها ترمي شباكها خلف كلّ شيء بنائي لا يطاق حمله، أو موضوع مرهق غير كفء؛ وهو ما تحاول أنْ تصدره إلينا المفاهيم المتصفة بالفردانية الانتهازية المحبة لسلطة الدولة. ومن هذه الناحية نرى الحداثة من المعرفة تتوقف بواسطة الدينامية الفذة الفريدة لـ «التمني الصادق» (Will to truth) الذي سبب خيبة أمل. ليس لحافز العمل فحسب، بل لتجديد إنتاجية المعرفة. وهي حالة ملازمة مزمنة في سلطة التسلط عند الفردانية المتذبذبة الطباع، والمتعششة في تناقضات المجتمع. فتمنّي الصدق بالنسبة لـ فوكو، يمثل المفتاح الداخلي لسلسلة الأشياء المترابطة بين المعرفة والقوة؛ ولهذا فالعلوم الإنسانية انشغلت بفتح حقل من حقول المعرفة من خلال ذاتية الفكرة الرئيسيّة ـ لموضوعية الإدراك.

الرنانية في الخطاب أو نصه، أو لربما في عدم صدق الحدث، واللااسترجاع المستحق، ركزا على الواجهة الرئيسيّة لنفاد شمولية المعرفة، لرصد الواقعية المجردة. وهذه الواقعية المجردة برأينا سوف تمتلك ذاتية النفس غير المحدودة، اللانهائية المتاحة من زيادة المعرفة الموقظة للوضعية الإدراكية التقليدية. وعليه فإن الفلاسفة والاجتماعيين الأوروبيين الغربيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادي، يميلون إلى الالتزام القسري للمشكلة المزدوجة، المتصلة ذاتياً بالموضوع الأصلي. ويعبرون عن هذا الالتزام القسري من خلال ربطهم له بثلاثة مجاميع متعارضة ما بين ما وراء نطاق الخبرة، والتجريبية، وذلك بالاعتماد على التجربة والملاحظة وبخاصة في العلوم الطبيعية ومن دون الاستعانة بالقوانين العلمية والنظريات، وما بين الفعل الذي أباح مدرك الانعكاسية الذي «لا يمكن تجاوزه» (Unsurpassable) غير المؤكّد النجاح والمتعذر استرداده ومعالجته. وهذه الأخيرة تتوسط ما بين الأسبقية الكمالية لـ «دائماً بالفعل» (Always Already) و«شبه ورود المستقبل» (Adventlike). حيثُ إنَّ بعض الفلاسفة ينسب تلك الأسبقية الكمالية إلى قرب «حلول المسيح في الأرض ثانية» أو «المخلّص عند الأديان الأخرى»، إلى المفهوم الفلسفي «البقية تأتي» (Still-To-Come) وترجع إلى الأصل.

لقد تقبَّل فوكو عرض ترابط المتناقضات الثلاثة وفق مفهوم فخته في «دراسة العلوم» (Wissenschaftslehre) بعد أنْ تأكد أنّ هذه الحالة تعتبر من أنواع المفهوميات المكروهة عند الفلاسفة. لأنّها في الإدراك، توجز الصيغ الصرفية في داخل «فعل الأنا المتعالي»(١٥) (Tathandlung) الذي يعمل على انعكاسات الفعاليات الإدراكية المطلقة، والاستبدادية لل: أنا. فال: «أنا أقدر» (I Can) المتوافر في أسلوب السلوكية المشمئزة عند الفردية الانتهازية أو الفردية المتذبذبة التي لا تمتلك إلا الذاتية، وال «الافتراض» (Posit) ذاته من خلال المفروض الممثل لـ: «لا أدراك» و«لست أنا» (Not I)، هو شيء مرفوض ويؤدي إلى انهيار دراسة المتناقضات عند دراسة العلوم الاجتماعية ذات التأثير المباشر على معالجة المظاهر المجتمعية الممرضة، وبخاصة عند النظر إلى واقع المجتمع العربي.

---

(١٥) مفهوم فلسفي يعني فعل الأنا الذي يتمّ من خلاله التعرف إلى أنّ ذات الأنا تعكس ذات النفس الفردية.

إذاً، فالمحاولة التدريجية لاستعادة هذه الأشياء بواسطة الـ: «أنا» (I)، تعتبر مترابطة من دون انفصال لوجودية الشخصية الانتهازية المتأثرة والمستوحاة من الحالة المتذبذبة للشخصية البائسة. هذا الفعل الذي يستغرق في التأمل ذاتية المفروض، ممكن أنْ يُفهم تحت الخطوط المختلفة للعمليات الثلاث الآتية كما فسرها المفكرون: «عملية المعرفة الذاتية» (Self-Knowledge)؛ عملية انعكاسات نمو الإدراك؛ عملية المعلومات الذاتية؛ فعند أي من هذه الأبعاد كان يفكر العالم؟ وبخاصة أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين، المتأرجح ما بين النظرية وما بين الاستثنائية المتبادلة بين الواحد والآخر من تلك العمليات المذكورة آنفاً؟ وبهذا الصدد يقول هابرماس «فعند أي حالة هناك محاولة للتملص من استبدال نهاية التعاسة في تشابك التعظيم (حتّى العبادة) الذاتي الاستهلاك للموضوع ذاته في الفعل التافه لما «وراء نطاق الخبرة الذاتية»» (Self-Transcendence)[١٦].

أما كانط، فقد افترض تماثلياً، أنّ الحالة التجريبية في العالم تكون مهيأة ما بين واحد من الأهداف الأخرى، والحالة الموضوعية لما وراء نطاق الخبرة، الواقعة فوق الاعتراض العالمي بأجمع، والمؤسسة على احتمالية وجود الوحدات الكاملة الخبرة؛ فمن خلال سبب الحالة الازدواجية، تكون معرفة الموضوع مرئية ذاتياً، وحافزاً للتحليل في الكفاءة الأولى نفسها؛ ففي الوقت الذي أعطى فيه كانط المقبض المعاكس لكفاءة التأليف لما وراء نطاق الخبرة، وثانياً الزمن التجريبي المسيطر عملياً بواسطة القانون الطبيعي، فلا تُعَدّ هناك مشكلة، بالطبع إذا كانت أدوات الإدراك قد عُرفت ضمن معنى الثقافة السيكولوجية، أو ضمن الثقافة الأنثروبولوجية، أو البيولوجية أو التاريخ؛ فالتفكير الطبيعي إذاً، لا يقدر على تحقيق البقية الباقية مع البدائل المتناقضة المتضادة. وإن محاولة التغلب على هذه الحيرة في وحدة المنهجية المهذبة في عرضها أو تخيلها التاريخي الصلد للأشكال القديمة في عملية الخلق الذاتية الروحية، أو الوصول إلى الأجزاء كما عند هيغل والفيلسوف الفرنسي موريس ميرلو بونتي (Maurice Merleau-Ponty) (١٩٠٨ ـ ١٩٦١) تعتبر ضرباً من المُحال. والسبب يعود إلى مطاردة المشاريع الهجينة بعد الطوباوية[١٧] الكاملة والمعرفة الذاتية، والتغيير المفاجئ في وجهات النظر والوضعية[١٨]. من هنا نرى أنّ فوكو لم يغطِ الديالكتيكية العينية في بعدها الثاني لافتراضيته الذاتية منذ مرحلة فخته. كما إنه لم يغطِ الـ: أنا العاكسة، للموضوع المبحوث ضمن الخبرات الثنائية للتلاقي الذاتي في العالم لمفهوم بـ: «الفعل دائماً» (Already Always)؛ فهو مثل الأشياء التي أصبحت ذاتية الصدقة، ومثل الأشياء المهمة في

(١٦) Horst Miller, «What May Not Be, Cannot Be: A Plea for Rendering Factual the Controversy about Recent History,» in: James Knowlton, *Forever in the Shadow of Hitler?: Original Documents of the Historikerstreit, the Controversy Concerning the Singularity of the Holocaust*, Translated by Truett Cates (New York: Prometheus Books, 1993), pp. 216-221.

(١٧) فلسفة الدنيا المثالية وبخاصة قوانينها وحكومتها وأحوالها الاجتماعية وممكن أنْ نقول المدينة الفاضلة للفارابي.

(١٨) Martin Jay, *Marxism and Totality: The Adventures of a Concept from Lukcas to Habermas* (Berkeley: University of California Press, 1986), pp. 361-385.

الحالة الأخرى، ولكن بصورة ثانية. ابتدأ فوكو بمنح الانعكاسية وجوداً مع القابلية من خلال التأكد في خلق مفهوم ما يعني «في الذاتية» (In Itself) الواضحة والمُقامة في داخل الإدراك» للذاتية (For Itself). ولعل محاولة تقديم هذه العملية لخلق وجدة ذاتية إدراكية لما أعطي بدءاً، ووجد داخل هيكل الحاجة واليأس والعمل واللغة، ربما هي محاولة ما زالت تسترجع المعرفية بواسطة الانعكاسية الملائمة الصنع، والمحولة إلى داخل الأشياء الواضحة الفهم والممتدة من فكر هيغل من خلال فرويد حتى هوسرل.

بالتأكيد إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار، مفاهيم المعرفية المنعكسة على الـ: «أنا» وناقشنا هيكل الحاجة واليأس والعمل واللغة، وحاولنا استرجاع المعرفية في المنطقة العربية، وفق الحدث التاريخي، سنجد أنّ مفاهيم فوكو، قد لا تكون ذات قيمة لمعالجة ما هو متفش. ويبدو أنّ فوكو وهيدغر ونيتشه وفخته وغيرهم، الذين بنوا محدداتهم التي ناقشناها أعلاه، باعتبار لا وجود للمؤثر الديني. كما إنهم اعتبروا عجلة التطور المعرفي في المجتمع الأوروبي قد سارت بصورة طبيعية من الأسوأ إلى الأفضل وبخاصة في مضمار الوعي. ولكن في المنطقة العربية كان الأمر مخالفاً، توقفت المعرفية في مرحلة ما وانحسر الإدراك أو لربما تقوقع في شريحة معينة، ومهد إلى هبوط التعامل فكرياً من المجتمع. كما إنّ العنف في المجتمع الأوروبي تناقص رويداً فقلل من همجية التواصل، في حين بدا العنف تصاعدياً في المجتمع العربي فقلل من فرص التواصل والإدراك المعرفي. وعليه لا بدّ من معالجة الأمر نفسياً ولا شعورياً كما عالجه فرويد في أوروبا.

بقي أمرٌ واحدٌ لا بدّ من الإشارة إليه قبل الخوض في مكامن اللاشعورية المعرفية، وهو أنّ تركيزنا على البعد النفسي والإدراكي والعاطفي ولو بصورة نظرية وفق الفلاسفة الذين تم ذكرهم أعلاه، لم يكن من باب وضع النظريات الغربية فحسب، بل لتوضيح الحالة المرتبطة معرفياً وإدراكياً ما بين الفرد كعنصر مجتمعي وما يؤول ذلك في نهاية مطافه لكيفية منتجة مجتمع خال من الأمراض، يجعلنا ننظر في أبواب التطور وليس في أبواب معالجة أمراضه. وهي حالة ستُسهل على الاجتماعيين والفكريين الخوض في بناء هيكلة نظرياتهم وفق معطيات لا تشوبها الشوائب التي اعتاد عليها المجتمع الغربي قبل العربي منذ القرن الثالث عشر الميلادي، وغياب سطوع نجم القدرة الكنسية وسيطرتها. وهو مفهوم تاريخي لتداركه اجتماعياً حين النظر في التاريخ الأوروبي، إلا أنه عسيرٌ حين نضع كل هذه الشخوص والعناصر لتطبيقها في المجتمع العربي.

رابعاً: اللاشعورية المعرفية

لقد وضع فرويد مفهوم «هو معروف» (Id is)، قدم فيه الحقيقة الملحة لإمكانية معرفة الجانب اللاشعوري من النفس الذي يعتبر مصدر الطاقة الضرورية. كما وضع مفهوم «الأنا الواجبة» (Ego shall be) أو ما أسميناه مسبقاً بالـ: (غرورية)، كمبدأ للتطبيق الحيّ لإظهار الحقيقة الإدراكية غير الواضحة عند الإنسان المتردد في قراره. أما هوسرل فقد اتّخذ من الفينومينولوجيا المتعلّقة بعلم

الظواهر، أو الدراسة الفلسفية لتطور العلة بواسطة البحث العلمي للظواهر الواقعية من دون أي تأويل أو شرح أو تقييم. كهدف لشرح الآتي تحت سيطرة إدراك الأشياء ضمناً. وهذه الأشياء هي مؤكّدة ابتداءً من الرسوبية التاريخية المتكررة المسبقة، وليس من الحقيقة الموجودة فحسب. وفي اختصار اعتبر اللاتفكير والاختفاء الجوهري لكفاءة الموضوعية هو الأساس لبحثه عن الأنا الواجبة. المحاولات الهجينة للتحرر من ما يسمّى بـ الإدراكية، عند سقوطها كضحية للطوباوية الكاملة الشفافية طبعاً، والمغيرة فوق داخل العمومية «النهلستية» (Nihilism)[١٩]، أو ما تسمَّي بالـ «عدمية». فتلك الفلسفة تؤمن أنَّ القيم والمعتقدات التقليدية لا أساس لها من الصحة، وأن الوجود لا معنى له. وهذه الفلسفة تنكر أنْ يكون للمبادئ الأخلاقية أي أساس موضوعي، كما تؤمن أنَّ الأحوال في المجتمع هي من السوء بمحل، يجعل الهدم مرغوباً به لذاته، ويمعزل عن أي برنامج ينشأ. وهي نظرة فلسفية تبناها حزب الوطن الأم الروسي في بداية القرن التاسع عشر الميلادي (أيام القيصرية)، ودعا إلى الإصلاح الثوري واللجوء للدكتاتورية، وسياسة الاغتيال والإرهاب. ويبدو أنّ هذا الفعل لربما بصورة أو أخرى قد انتُهج في بعض مراحل تطور المجتمع العربي، لا بل ما يحدث الآن صورة حقيقة للعدمية، إذ يمكن تصويره بهؤلاء الذين يؤمنون بظهور المهدي والذين يؤمنون بعودة المسيح، وكلاهما يؤمن بضرورة الإيغال بالعنف والفساد والقتل والعنف حتى يظهر المهدي ويظهر المسيح. على أية حال من هنا يرى هابرماس أنّ مرحلة ولادة الدكتاتورية الرسمية غير الملكية قد ولدت وخلقت الكاريزماتية اليائسة والراديكالية الشكوكية (Scepticism)[٢٠].

لقد تملص اليأس من الازدواجية الثالثة؛ ففي موضوع خلق أصل الأشياء، ونقل الممتلكات من أصلها المنطوي على تداخل نهاية الديالكتيك ذاته، يكون العنصر البشري قد تعرّف على ذلك في ذاته كنتاج ضئيل للوصول إلى تاريخ الوراء القديم المهجور؛ فهو ليس المسيطر والمفكر، وحتّى التفكير بهذا التاريخ الذي يرجع إلى علاقة المؤلّف في نتاج العنصر البشري، قد يعطي نتائج بالية. الأكثر طاقة في الحداثة إذاً، هو ذلك التفكير الذي يلاحقهم من أجل العودة إلى الوراء لمعالجة النصّ. ولعل هابرماس قد أوضح ذلك حين عرّف تغاير الصفات ظاهرياً، وما هو إلا افتراض للحل المتقدّم في الاتّجاه العميق للمعالجة. وعليه ففلاسفة التاريخ من فريدريك فيلهيلم جوزيف شيللينغ (Friedrich Wilhelm Joseph Schelling) (١٧٧٥ ـ ١٨٥٤)، الذي فهمناه عن طريق ماركس، وإلى فعالية جورجي لوكاس (György Lukács)، يميلون إلى الفكرة الخصبة التي أعادت

---

(١٩) مذهب فلسفي يشير إلى نفي واحد أو أكثر من جوانب الحياة ذات معنى مشاع. وقد اعتنى بهذا المذهب الفيلسوف السفسطائي اليوناني غورغياس (Gorgias ٤٨٥ ـ ٣٨٠ قبل الميلاد). وهو أوّل من نظر إلى الاعتقاد بالعدمية. الأكثر شيوعاً في هذا المذهب هو تقديم العدمية على شكل العدمية الوجودية التي تدعي أنّ الحياة لا معنى موضوعياً لها أو غرضاً أو قيمة جوهرية. ويؤكّد العدميون أنّ الأخلاق لا وجود لها أصلاً، وإن القيم الأخلاقية هي مفتعلة تجريدياً. العدمية يمكن أيضاً أنْ تأخذ أشكال المعرفية أو وجودي/الميتافيزيقية، وهذا يعني في بعض الجوانب، أنّ المعرفة ليست ممكنة، أو التي في الواقع لا وجود حقيقة واقعة لها.

(٢٠) الشكوكية، مذهب فلسفي يؤمن أنَّ المعرفة الحقيقية أو المعرفة في حقل معين غير محققة وغير مؤكّدة وهي تؤمن بالنزوع إلى الشكّ في مبادئ الدين الأساسية كـ الخلود والميعاد والوحي.

الأرض الغربية لروح أدونيس[٢١]. ومن حالة الفيلسوف الإغريقي دونسيوس (Dionysian) صاحب المفهوم الفلسفي والأدبي، أو الانقسام بالاستناد إلى ميزات معينة من الأساطير اليونانية القديمة، نرى أنّ نيتشه قد تمكّن من إيصال فكرة الفيلسوف يوهان كريستيان فريديريش هولدرلين (Johann Christian Friedrich Hölderlin) (١٧٧٠ـ ١٨٤٣) إلى هيدغر. تلك الفكرة المتفاعلة مع فكرة الإله (الإغريقي) المتقهقر التي قد أُطلق عليها تمام الأصل. ولعلهم بجمعهم بينوا أنّ هذه الهجينية الملاحظة في التاريخ يمكن أنْ تصبح تطبيقية بشكل مرعب مناوراً ذاتياً، واستبعادياً. ومنذ ذلك الحين الذي عاشوا فيه من خطأ الدافع الإيماني بالضروريات للأخرويات (Eschatological)، ك البعث والحساب والآخرة.

لقد صنف فوكو العلوم الإنسانية أيضاً مع الأنثروبوسنتريك (Anthropocentric) التي تؤمن بالإنسان هو حقيقة الكون للفكرة الواقعة في الحركة، ومع الطوباوية المتحررة التي تعطي المفهوم ضمنياً عند التطبيق الاستعبادي؛ فهو بحذر ترك العلوم الطبيعية في مواقع خاصة، وتملك من دون نقاش، تفسير نفسها من نسج التطبيق الناتج من الظهور أساساً في القرار القضائي. كما تمتلك قابلية تحقيق الاستقلالية المؤكّدة؛ وهذا مختلف حوله في العلوم الإنسانية؛ فالقواعد الصرفية، والتاريخ الطبيعي، والاقتصاد البارز مسبقاً في الأعمار الكلاسيكية لتصنيف العلوم، تأتي أوّلاً تحت تمايل وترجرج الأنثروبولوجيكي. وهذا ما يجعل القواعد العامة تعطي الطريق لتاريخ لغة الأمم، وجداول التاريخ الطبيعي لنمو الأجزاء، والتحليل الغني بالنظريات المحددة لاستعمال القيم، وتبادل القيم ثانية لإنفاق عمل القوة.

بروز المخطط النموذجي عند الإنسان، يعني بروز خلق التحدّث والعمل. العلوم الإنسانية خلقت استعمال هذا المخطط النموذجي لتحليل الإنسان على أساس ذاتية متعلّقة بالأهداف التواليدية، بواسطة الذات للتحدّث والعمل المخلوق. وعلم النفس والاجتماع والعلوم السياسية في كفة، والثقافة العلمية والإنسانية في كفة أخرى؛ حين نريد أنْ نستقرئ حركة التطور في الفكر والمجتمع. حيث تتدخل بمجال الهدف الموضوعية بالإحساس للعلاقة ذات الخبرة، وتفاعل الكلام عند الإنسان المؤسس والموجود في النهوض المستقبلي للمعرفة. تلك المعرفة الخارجة عن طريق اللاحدودية الإنتاجية التي تزيد المعرفة. فهم قد توصلوا بهذا إلى الديالكتيك المتحرر من الاستعباد الأكثر دفاعاً عن العلوم التاريخية، والتي أخيراً امتلكت السيطرة فوق الشكوكية الكامنة في التاريخ الحقيقي. ولكن بصورة خاصة وأكثر فعالية من الإثنولوجي (Ethnology) المعروف بعلم الأعراف البشرية؛ أو التحليل النفسي (Psychoanalysis) للمعتوهين الذين حركوا الانعكاسية في البنائية المشوهة، أو الانفرادية اللاإدراكية. فبسبب العلوم الإنسانية السيكولوجية السوسيولوجية

(٢١) أدونيس قصة من الأساطير الكلاسيكية تصف شاباً رائع الجمال كان المرشح الأوفر حظاً للزواج من أفروديت، وكان ابن ملك ثياس السورية وابنته سميرنا قد استوحت الحب من أفروديت بشكله غير الطبيعي. عندما اكتشف ثياس الحقيقة قتل ابنته، ولكن الآلهة كانت في حالة شفقة عليها فغيرتها إلى شجرة حملت الاسم نفسه، وبعد عشرة أشهر من انفجار شجرة إرباً، خرج منها أدونيس.

والعلوم المذكورة آنفاً، ومع استعادة النموذج الأمثل والفكرة الغريبة للموضوعية، أصبح التدخل مع الإنسان ولأوّل مرة، يدير أهداف التحريات العلمية، بواسطة الحداثة ومن المعرفة الدافعة للنصر في غير الإدراك.

هذه العلوم لم تدخل من دون وضع الادّعاءات بصدق الخطر فحسب، بل لضغط القلق للمعرفة، وتمالك النفس، والمبالغة الذاتية في التعظيم مع الموضوع الميتافيزيقي الذي قد تمّ عزله عن البنائية في حمل ما لا يطاق. وأهملت بواسطة الله والتأليهية إلى مرحلة العمر الكلاسيكية المقصود منها الابتعاد عن ذات الفكرة الرئيسة؛ فنحن نميل إلى الاعتقاد أنَّ الإنسان يمتلك تجربة ذاته من ذاته منذ اكتشافه، وأنه ليس مركز الخلق ولا وسط الكون ولا حتّى من المحتمل أنْ يكون قمة أو متوجاً في الحياة. ولكن ليس له السلطة الملكية للعالم، فهو لم يعد سلطان مركز الخلق. وهذا يوضح أنّ العلوم الإنسانية جزء من متوسط الخطورة بسبب اختلاف العلوم المعاكسة، والفلسفة في العمل غير المباشر الذي يرقى إلى الانتحار الذاتي الميكانيكي للافتراض الذاتي للموضوع، والتي تعطي واسطة اللاوعي. إذاً، فالعلوم الإنسانية على حدّ تعبير هابرماس، تبقى زائفة لكونها لا يمكن أنْ تشاهَد من خلال القسرية للمشكلة الازدواجية للموضوع الذاتي العلاقة. فهي ليست في موقع يعترف للبنائية المتولدة لمستقبل ذاتية المعرفة والسلطة الذاتية، والتي أيضاً لا تقبل الحرية الذاتية من القوة التي تقودها. ولكن نحن نختلف تماماً مع هابرماس في تحليله للسببية؛ لكون ذاتية الموضوعية تحتاج لصدق المعرفة لمنع الازدواجية التفكّرية، ومنع الـ: أنا المتعالية. فلو تمكنا من إخراج العلوم الإنسانية النقية من السلطوية الذاتية المتمركزة في ذات الموضوع في الكشف عن الظواهر، لاستفدنا من حقيقة الموضوعية في العلوم الإنسانية، وما سوف تؤثر فيه في هيكلية المجتمع وكيفية نشأة الدولة المثالية. والحقّ أنْ يقال إنّ عموميات فوكو، هي معرفة تمالك النفس عند القوة المستقبلية في الثواني المتقطعة التي تمثل تفكير الإنسان في ذاته. وللافتراض الذي سيكون للمجتمع ككلّ، فإن النصّ الخطابي المعالج جميعه، هو واسطة اللامعنى في الحداثة فحسب، حيث يمكنه رؤية مميزات القوة المخفية والقيادة، وذلك من خلال تطبيق القوة التي تُعنى بإدارة الدولة؛ فهذه الفرضية عنيت بالتغيير من المعرفة الأركيولوجية إلى الجينولوجية ومفاهيمهما الظاهرة حول مصدر سقوط معلومات الخطابات النصية المعالجة التي ملأت الفراغ التاريخي من دون ترك أي فجوة، ومن دون أي معنى. وبالتالي من خلالها يمكن أنْ نعالج الأزمة السلطوية وسلطة التسلط وكيفية وجود القيادة ليس في النصّ الاجتماعي فحسب، ولكن حتّى في الحداثة وما رادفها من معانٍ أخرى.

خلاصة

على أية حال، هكذا بدأت هيكلة الدولة لما بعد العصور الوسطى، وسقوط الكنيسة واستحواذها السلطوي المجتمعي. شارك في وصفها وتأطير منشأتِها وكيفية التعامل مع الأفراد وعلاقتهم، مفكرون وفلاسفة كثرٌ. عاشوا ما بين القرن السادس عشر الميلادي وحتّى يومنا هذا، محاولين

دراسة الواقع الاجتماعي والنفسي وانعكاساته على الفرد، غير متناسين المؤثرات العلمية بفرعيها الإنساني والتطبيقي لمنهجة خطاب. وعلاوة على ذلك، أفردوا الكثير الكثير في بحوثهم لمعالجة الأمراض المجتمعية وسبل تطوير النمو الفكري لدى الفرد وماهية مؤثرات جدلية وسائل الإنتاج، والمنهجية التاريخية الخاصة بتطور المجتمع. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في ضوء دراستنا: ما هو الذي مرت به المنطقة العربية من منهج تاريخي أو نمو مجتمعي أو تطور خطابي مؤثر في هيكلة الدولة الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى؟ وهل كانت جهوزية الدولة الغربية وإملاؤها على الواقع العربي له المدى المؤثر الذي أتاح نجاحها أو فشلها. طبعاً إذا استثنينا البُعد النفسي وواقعية الـ أنا المتعالية التي شرحناها وفق الفكر الغربي بإسهاب. وهنا نحن لا نعني أنّ لا وجود للـ أنا بمشتقاتها كافة في المجتمع العربي، بل نحن نؤمن بتشابه العنصر البشري قبل تأثره في البيئة. طبيعته ملك لما استرد من معطيات طبيعية مولودة معه، ولكن استثناءنا جاء لعدم البحث في هذا الموضوع من قبل المفكرين العرب. وحتى الذين خاضوا البُعد الاجتماعي، يبدو لنا أنهم منعزلون عن الواقع وكأنهم يعيشون في كوكب آخر. ونحن لسنا بصدد الشك في ما توصلوا إليه، بقدر من فهمنا لعدم قدرتهم على دراسة المجتمع العربي دراسة واقعية، تمكّن من فهم التفاعل الإنساني اللاشعوري والفهم المعرفي والإدراكي كأي إنسان يتعرض لمسيرة تاريخية مجتمعية.

القضية المهمة التي تحتاج إلى مناقشة في القسم التالي من كتابنا، هي أنّ دراسة فعل التطور المجتمعي الذي ناقشناه أعلاه، بيّن أنّ في سلطة أوروبا لما قبل سقوط الكنيسة كانت هناك دكتاتوريات عسكرية وملكية ودينية، سقطت في عصر التنوير، وتفاعل المجتمع فأنتج بعد جهدٍ جهيد على مدى أكثر من ثلاثة قرون ونيف، قيادة مجتمعية. تمكنت هذه القيادات المجتمعية من سبر أغوار المجتمع ومتناقضاته، فأسست مؤسسات خاصة بالفرد بدءاً من مستشفيات العلاج النفسي ومروراً بالمستشفيات وحتّى المعامل. وشكلت بهذا التعبير الفعلي واقع دولة حديثة فرضت فيه بعد النشأة والهيكلة حقوق الإنسان وفق حالة الطبيعة. أما في منطقتنا العربية وما سوف نرى لاحقاً، فكان غياب الدولة وحصرها بالوالي الذي لا يهمه سوى الضرائب، تفاعل معها المجتمع وأنتج قبل قرون من الحرب العالمية الأولى قيادات مجتمعية، أبدلتها الدولة الجاهزة الحديثة المستوردة من الغرب بدكتاتوريات ملكية أو عسكرية، وبمرور الوقت حطمت تلك الدكتاتوريات المؤسسات البسيطة الجاهزة، وانتهى معها عند رأس القرن الحادي والعشرين مفهوم الدولة ونشأتها وتطورها في المنطقة العربية. هذا ما سوف نعوم فيه والتحدّث حوله في القسم التالي من كتابنا.

الفصل الخامس

أثر السلطة المرتبكة في بنيوية المجتمع العربي

تمهيد

من خلال تطرّقنا في الفصول الأربعة السابقة، للتعريف ببنية وهيكلية الدولة الغربية، وعلاقتها بالتطور المجتمعي بكلّ مفاصله ضمن المنهجية التاريخية أم الإدراكية والوعي أو المعرفة واللاوعي، وخلصنا في نهاية المطاف أنّ هناك منهجاً مجتمعياً سار عليه المجتمع الغربي. منهج لمنشأة الدولة استمرّ لأكثر من خمسة قرونٍ، ليُنتج في نهاية صراعاتهم مع بعضهم البعض أو مع مَن هم خارج إطار قارتهم، دولة ليبرالية جديدة. المهم أنه منذُ ما قبل عصر التنوير، كانت السلطة بمفهومهم هي الدولة التي يجب تطويرها، وهذه السلطة عملت على تأطير سلطتها بقيادة المجتمع، فلذا مرت بمرحلة العقل الأداتي[1] الذي وصفه هابرماس لاحقاً بالعقل الذي يوظف الوسائل في خدمة الغايات. وقد يبدو أننا ركزنا في مجمل حديثنا على فوكو وهابرماس وباتاي ودريدا ونيتشه ولوك، أكثر من غيرهم من الفلاسفة، وبخاصة في الفصلين الثالث والرابع، فذلك لأن هؤلاء حاولوا في طروحاتهم ومفاهيمهم ربط المجتمع وشخصية الفرد بالتطور التاريخي للسلطة ومن ثم الدولة، وعالجوا سبل تفعيل الخطاب ومردوداته الإدراكية، وبخاصة فوكو وهابرماس. لعلنا في هذا الفصل نستفيد من تطبيقات مفاهيمهم الفكرية للدولة الأوروبية في بحثنا عن الدولة العربية وما مرت منطقتهم من إرهاصات تاريخية.

---

(١) هو العقل الذي يوظّف الوسائل في خدمة الغايات من دون أنْ يسأل عن مضمون وفحوى هذه الغايات، وهل هذه الغايات إنسانية مسالمة، أو عدائية عنفية. أي أنّ العقل الأداتي هو الذي يحدد غايات الإنسان ونواياه انطلاقاً من نموذج مادي عملي يهدف إلى السيطرة على الطبيعة الإنسانية.

على أية حال، وجدنا أن هذه السلطة (الدولة) الغربية، سرعان ما تمنهج دورها لتبني لها علاقةً مع مالكي وسائل الإنتاج فيتقاسمان السلطة في تسيير المجتمع. والسلطة مما لا يمكن إخفاؤه، كانت في بداية منهجة الدولة الغربية وتأسيسها تعني القوة المتسلطة لتسيير المجتمع وأدواتها المستخدمة لذلك. ومع الثورة الصناعية الأولى في القرن السابع عشر الميلادي تطور منظور الدولة وتهالك مفكروها على قيادة المجتمع، لكون الاقتصاد أصبح جزءاً من هيكلية الدولة من دون تطور مفهوم المجتمعية وعلاقتها بالسلطة (الدولة). ولكن كثرة وسائل الإنتاج ومالكيها، يحتاج أيضاً إلى وسائل استخداماتها، فانطلاق الفرد المكون للمجتمع ككل للتعامل مع وسائل الإنتاج ومالكيها، سهّل العملية التاريخية المتعلّقة بالمجتمع وحفزته ليصبح مفهوم الدولة عنده وبأطره الواسعة، سلطة دولة وتسيير قوانين تنظم العلاقة ما بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين. ما مهد لتصوّر أسمى للعلاقة الجوهرية لهذا المفهوم مع الثورة الصناعية الثانية في نهاية سبعينيّات القرن الثامن عشر الميلادي.

هذا التلاقح السلطوي ما بين المجتمعية وأفرادها العاملين من جهة، وسلطة الدولة ومالكي وسائل الإنتاج من جهة أخرى، أدّى إلى بروز منهج فكري متغير جداً عن تلك التي عرفناها في بدايات نشأة الدولة. وأسست في عنفوان فكرها وجوداً آخر لمفاهيم تدعو إلى اعتبار العاملين على وسائل الإنتاج جزءاً من هيكلة الدولة وقراراتها. وهو ما انطلق من خلاله هيغل لينهل منه ماركس وإنغلز، فيتطور التصورّ حول الدولة البرجوازية والطبقية، وغيرها من مفاهيم السلطة والدولة وهيكلتها. ولكن هذه الأداتية في التعبير انتقلت في منهج فكرها إلى الإدراكية السلطوية. وهذه الإدراكية وسعت من مدارك المفاهيم والمفكرين لبناء علاقة ما بين الفرد والمجتمع، وما بين المجتمع وقوانين الدولة، وما بين الدولة والوسائل الاقتصادية. ومهما اختلف المفكرون، تبقى الأحجية الماثلة للاستغلال الملتهبة ما بين المستغِل والمستغَل هي العنصر الأساس في التغيير المجتمعي.

لقد برزت الماركسية بصورة غيرت مجرى مفهوم الدولة بعد أكثر من أربعة قرون، وانطلقت من مفاهيمها الاجتماعية إلى المفاهيم الاقتصادية والحرية الملكية والحرية الإنسانية، لتضمن في داخلها العلوم والبيئة التي تُحيط بالمجتمع. هذه الانطلاقة نحو هذا المفهوم المار من ماركس، بالتأكيد كان إتمام الصورة الأولى المتناقضة عند البعض عن الطبيعة والعلاقة بالإنسان. وهو ما فتح مدارس عديدة منها المؤيد ومنها المضاد ومنها المستفيد والمطور؛ فغصت أوروبا، خصوصاً إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، بمدارس فكرية عديدة خلُصت جميعها في النهاية إلى مدرستين أساسيتين هما المدرسة الليبرالية والمدرسة الماركسية من دون الاعتراض أو نسيان المدارس الفكرية الأخرى.

الماركسية والليبرالية اللتان تطورتا لتصبحا جديدة من خلال إدخالها حقوق الإنسان كعنصر أساس في تطور الدولة والحريات الأخرى، بما فيها السياسة والاقتراع والدين والثقافة، أدتا إلى صراعات وسياسات لهيكلة الدولة وبنائها في أوروبا خلال القرنين التاسع عشر الميلادي والعشرين الميلادي، بعضها صار دكتاتورياً والآخر صار بوليسياً في سلطة الدولة، على الرغم من وجود بعض

الحريات العامة. الذي نود قوله هو إنّ التراكمات الفكرية خلال خمسمئة سنة من تطور فكر هيكلة الدولة في الغرب، حيناً متأزمة وحيناً مرتبكة ومرة مصيبة، جعلتها في نهاية المطاف دول مؤسسات، تطورت مع تطور الفكر الغربي ومديات ارتباطه بالمجتمعية. وعلى الرغم من ماركسية بعض الدول الأوروبية مثل إيطاليا واليونان في فترة ما في القرن العشرين، إلا أنّها استفادت من الحركة الفكرية، لتزاوج الفكر الماركسي مع المؤسساتية الليبرالية وتنهض ببناء الدولة، وهو ما حدث في بريطانيا منذُ عام ١٩٠٨م، حين أصبح هناك دور لحزب العمال البريطاني وحتّى نهاية سبعينيّات القرن العشرين.

الحركة الفكرية الغربية المؤثرة تارةً حتّى على الفكر الماركسي وماركسية الدول الشيوعية (الاتّحاد السوفياتي، والصين وكوريا)، شكلت تطوّراً أبدياً في هيكلة الدولة والعلاقة مع الفرد والمجتمع. غير متناسين ضرورة الحركة الاقتصادية وتطوير العلاقة ما بين وسائل الإنتاج والعمال ومن ثمّ المجتمع. صحيح أنّ الدول الماركسية قد أسقطت بعض الحقوق الفردية وبعض الحريات، ولكن كان الفكر الإنساني الذي تتعامل به من خلال جدليات الوجود التاريخي والوجود الطبيعي قد حرر الإنسان من عبودية الفرد، وربطها بالدولة فأصبحت دولاً كبرى في الإنتاج والفكر والثقافة والاقتصاد تناهض الليبرالية التي هي بصورة أو أخرى تطوع الإنسان ليكون أداة بيد مالكي وسائل الإنتاج، ومؤسسات الدولة المملوكة من قبل رجال رأس المال. ولكن السؤال المطروح هنا، لندخل في مداخيل الحديث، أين الشرق، أو بالتحديد دول المشرق العربي (ببعديها الأفريقي والآسيوي) من هذا التطور الفكري والمنهجة الفكرية المتسلسلة التي لم تؤدِ إلى هيكلة دولة ناجحة على الأقل منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية؟ سنحاول هنا الحديث عن دور الدولة المرتبكة في انعدام التطور الفكري في المنطقة العربية بخصوص الدولة وهيكلتها.

أولاً: تاريخ نشأة السلطة المرتبكة

حين نحاول الاستطراد في دراسة الحالة المجتمعية للمنطقة العربية وانعكاساتها على كيفية هيكلة الدولة وبنيويتها، لا بدّ لنا من العودة إلى تاريخ الفترة التي تطورت بالتزامن معها فكرية إنشاء مفهوم الدولة في الغرب؛ ففي الوقت الذي كان الغرب يمنهج من الانهيار، قيام وتأسيس هيكل الدول الحديثة، كان يتمخض عن المنطقة العربية، هديرٌ آخر من السلطة زامن التطور المنهجي للغرب من التسلط إلى المؤسسة. ولعلنا هنا نبحث في هيكلة السلطة المرتبكة قبل أنْ تنتقل إلى الدولة المرتبكة ومؤثراتها على المجتمع العربي بخاصة والشرق الأوسط بعامة.

برزت السلطة المرتبكة، والتي نقصد بها في هذا الكتاب بدء نشوء السلطة العثمانية، مع أواخر القرن الحادي عشر الميلادي وتحديداً عام ١٠٧٣م، حين انتصر سلاجقة الروم على البيزنطيين في معركة ملاذكرد (Manzikert) من خلال القوة الانكشارية القوقازية الحامية للأراضي الحدودية

التابعة لسلطان السلاجقة في الأناضول. وكان يطلق على هذه القوات كلمة قوقازية «بيليك»[٢] (Beyliks) التي تعني انكشارية السلطان. ولكن حين انتصر هؤلاء البيليك في معركة ملاذكرد، ونتيجة للتنافس على السلطة ما بين البيزنطيين والفاطميين وسلاجقة الروم في مصر وجنوب سورية، تجاوز الإنكشاريون البليكيون سلطات السلطان السلجوقي وبدأوا ينسلخون شيئاً فشيئاً عن سلطته حتّى أعلنوا سيادتهم على أجزاء من الأناضول[٣]، ليتم لهم إعلان أوّل إمارة لهم عام ١٢٣٣م وهي إمارة «سوجوت» في وادي نهر «ساكاريا» التي أسسها القيادي الإنكشاري إرطوغرول.

توفي إرطوغرول (Ertugrul) في عام ١٢٨١م، وكانت الإمارة التي أعلنها لم تتمكن بعد من أنْ تمثل مجتمعاً إدراكياً، بقدر ما كان يسود فيها العقل الأداتي المسيّر من قبل السلطة والقوة وتثبيت السلطة. وهو ما يعني أنّ منهجية الدولة لم تكن قد تبلورت بعد لدى ولادة السلطة المرتبكة، بل مقترنة بالواقع الذي لا يظهر منه إلا السلطة على مجتمع، ليس فيها إلا عنصر استعباد الإنسان من خلال القوة مع غياب المفكر والفكر ومنهجيته. وحين خَلَفَ عثمان أبيه إرطوغرول عام ١٢٨١م، أعلن نفسه سلطاناً وعاث لاستلاب ما حوله بالقوة لينشئ ما يسمّى اليوم بـ السلالة العثمانية مع عام ١٢٩٩م، ويصبح بهذا التاريخ أوّل سلطان للسلطة المرتبكة في الأناضول يُدعى بأوّل سلطان للدول العثمانية الأولى التي أخذت الإمبراطورية التي ستنمو لقبها من اسمه[٤]. بهذه المنهجية التاريخية البعيدة عن المجتمع والمتعلّقة بالصراع على السلطة بدأت رحلة السلطة المرتبكة من دون التعمق في فهم كيفية فهم وإدارة المجتمع. نعني السلطة هنا القوة بالجيش والسلطان. وددنا هنا البحث في نشأة هذه السلطة كي نستدل من خلالها لماذا أخفقنا في المنطقة العربية في مأسسة الدولة مستقبلاً؟ بالتأكيد ليست السلطة المرتبكة وحدها هي الأساس في هذا الأمر، لكنّها تعتبر عنصراً أساسياً عند البحث في المعطيات التاريخية وفق منهجية فوكو ودراسته لواقع المجتمع.

لم يتمكن عثمان السلطان الأوّل من إدراك مفهوم الدولة والعمل على إنضاج فكرة مأسستها، بل كان الهدف هو استلاب أراضٍ عديدة أخرى، والتعامل مع المجتمعات التي تمّ استلاب أراضيها كعنصر وجود على الأرض لا تحكمه الحقوق والواجبات، بقدر ما كانت تحكمه ولاءاتهم للسلطة والإسهام في توزيع عناصرهم على القوة لحماية ما تمّ ضمهُ إلى السلطان. وهي حالةٌ مشابهةٌ تماماً لما قبل عصر التنوير، ولكن الفارق بين هذه وتلك، أنّ في مرحلة ما قبل عصر التنوير كان هناك نتاج فكري ولو بصورة سرية. في حين أنّ الإمبراطورية التي ستنمو كانت تعزز نفسها، بالمفهوم الديني وبغية إعلانه ومقاتلة من هو ضده. وهي حالة تبدو بدائية إذا ما قيس الأمر بعصر التنوير الغربي.

---

(٢) Peter Malcolm Holt, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis, *The Cambridge History of Islam* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977).

(٣) Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977).

(٤) Robert Bideleux and Ian Jeffries, *A History of Eastern Europe: Crisis and Change* (London: Routledge, 1998).

بقي مفهوم الدولة في عهد عثمان عند حدود القوة المتمثلة بالسلطة والأفراد الذين يعيشون في حدود سيطرته من دون الاهتمام بالمجتمع وعناصره وكيفية هيكلة الدولة واعتبار الاقتصاد جزءاً من السلطة. وقد استمرّ الحال في مسار هذه السلطة كما كان عليه، في عهد عثمان، حتّى ورثه ابنهُ أورهان الأوّل عام ١٣٣٠م، الذي وسع مملكته من خلال غزوه نيقية (Νίκαια) عام ١٣٣١م ونيقوميديا (Nicomedia)، عام ١٣٣٧م. وتأثر ببداية المأسسة الغربية للدولة، فأنشأ عاصمة له في مدينة بورصة[٥]، وعَهِد على نفسه أنْ يجعل من مملكته إمبراطورية بمستوى دولة، بعملة جديدة وحكومة وجيش حديثين؛ فتلك بداية نشأة السلطة المرتبكة العثمانية التي تعاقب عليها قبل أنْ تصبو أعينهم على الشرق العربي، كلّ من ابن السلطان أورهان الأوّل، السلطان مراد (١٣٦٢ ـ ١٣٨٩)، والسلطان بايزيد الأوّل (١٣٨٩ ـ ١٤٠٢)[٦]. أي أنّ السلطة المرتبكة وبعد أكثر من مئة عام ونيف من قيامها، لم تتعدَّ مفهوم المعسكر والجيش، خارج أسوار المدن التي تمّ استلابها واستلاب منهجية المجتمع وتطوره التاريخي.

خلال هذه الفترة العصيبة التي مرت بها السلطة المرتبكة العثمانية، على الرغم من تحديثها الجيش ودوائر الإمبراطورية، لم تتمكن من أنْ تخرج من عقلها التسلطي للعقل التواصلي لبناء الدولة، لا بل استمرّ مفهوم الدولة عندهم، لا يتعدى مفهوم القوة وفرض السيطرة. لذا خاض مراد وبايزيد العثمانيين حروباً عديدة مع أوروبا الشرقية وأجزاء من أوروبا الغربية. ولعل من أشهر هذه الحروب هي الحرب التي قادها بايزيد الأوّل على أواسط أوروبا بجيش يضم في تعداده البلقان والصرب بقيادة ازاريفيتش. لكن هذه المعركة لم تكن فرحتها كاملة لدى تولي بايزيد الثاني العهدة في الحكم، حين تمرد عليه تيمورلنك حاكم آسيا الوسطى والأناضول عام ١٤٠٠م، لتسقط أنقرة بيد تيمورلنك عام ١٤٠٢م، وليستمرّ الحال على هذا المنوال بين كرٍ وفر في الدولة العثمانية إلى أنْ ظهر محمّد الأوّل عام ١٤١٣م، ليقتحم كلّ الولايات العثمانية ويعيدها إلى مظلته بما فيها صوفيا[٧].

لقد تمكّن محمّد الأوّل (١٤١٣ ـ ١٤٢١) من إعادة لَم شمل المملكة العثمانية، وتعاقب من بعده العديد من السلاطين حتّى استلم محمّد الثاني ابن مراد الثاني السلطة المرتبكة وغزا القسطنطينية في ٢٩ أيار/مايو ١٤٥٣م[٨]. وفيها سمح للكنيسة الأورثوذوكسية بالحفاظ على استقلاليتها وأرضها مقابل الخضوع للسلطة العثمانية. ويبدو أنّ سوء العلاقات ما بين أوروبا الغربية والإمبراطورية البيزنطية والذي جعل من الأورثوذوكسيين يقبلون بالسلطة العثمانية[٩]. ومنذ تلك الفترة بدأت السلطة العثمانية بالتوسع والازدهار اقتصادياً نوعاً ما من خلال سيطرتها على طرق التجارة البرية

---

(٥) مدن يونانية تقع شمال الأناضول على ساحل المضيق البحري، أما اليوم فهي تابعة لما يسمّى بتركيا الكبرى.

(٦) Geoffrey Parker, *Compact History of the World* (London: Times Books, 2005).

(٧) Isabelle Dierauer, *Disequilibrium, Polarization, and Crisis Model: An International Relations Theory Explaining Conflict* (New York: University Press of America, 2013).

(٨) Norman Stone, «Turkey in the Russian Mirror,» in: Mark Erickson and Ljubica Erickson, eds., *Russia: War, Peace and Diplomacy: Essays in Honour of John Erickson* (London: Weidenfeld and Nicolson, 2005).

(٩) Kemal H. Karpat, *The Ottoman State and Its Place in World History* (Leiden: Brill, 1974).

الرئيسة بين أوروبا وآسيا، حتّى جاء السلطان سليم الأوّل (١٥١٢ ـ ١٥٢٠)، لينتهي تاريخ المعارك العثمانية الطويلة مع دول أوروبا وتبدأ بالتوجه نحو الشرق العربي لتنمو معهم سلطتها(١٠). أي أنّ السلطة العثمانية منذُ قيامها عام ١٠٧٣م حتى عام ١٥٢٠م، لم تمر بحركة التاريخ والمنهج الاجتماعي لفهم أغوار وأبعاد العلاقة ما بين السلطة والمجتمع. هذا من جانب، ولكن الجانب الآخر والمهم، أنه لم يتم تفكيك خطاب السلطة ودراسته ومعرفة مؤثراته على المجتمع، وذلك لأنه أصلاً لم يكن هناك خطاب، إلا خطاب الحرب والصراع مع أوروبا، أو مع الشرق العربي. وهو ما يجعل السلسة التاريخية لمعرفة كيف تطور المجتمع وتطورت عقليته وفق مفهوم فوكو في متابعة البيانات التاريخية، هي حقبة مفقودة تماماً ضمن واقع المجتمعات التي وقعت تحت سلطة الدولة المرتبكة، إذا أمكن تسميتها دولة؟!

لقد توسعت السلطة العثمانية المرتبكة في عهد سليم الأوّل بشكل كبير باتّجاه الحدود الشرقية والجنوبية لإمبراطوريته، أي باتّجاه العراق وسورية الكبرى. وقد تأطر ذلك التوسع في السلطة والقوة بكسبه معركة جالديران (Chaldiran) التي خاضها ضدّ الشاه إسماعيل الصفوي الذي كان يحكم بلاد فارس في حينها. وهو ما مهد له بعد ذلك ضمّ مصر لسلطة إمبراطوريته المرتبكة التي لم تكن قد وصلت بعد إلى مستوى دولة. وبسقوط مصر تمكّن من تكثيف وجوده البحري على البحر الأحمر ليتنافس من خلاله مع الإمبراطورية البرتغالية ويصبح سليم الأوّل بهزيمة البرتغاليين القوة المهيمنة على منطقة الشرق(١١). يعني أيضاً سلطة بالقوة وليس لبناء دولة مدنية.

حين تولّى سليمان القانوني بعد سليم الأوّل للفترة ما بين ١٥٢٠م ١٥٦٦م، كان الوضع الإمبراطوري واسع المدارك من حيث القوة والعديد، فلذا ما إنْ أتم سليمان القانوني وضع الأجزاء الجنوبية والوسطى من مملكة المجر تحت سلطته وحاصر فيينا في ١٥٢٩(١٢)، حتّى توجه نحو الشرق العربي، لينتزع بغداد من الفرس في عام ١٥٣٥م، ويسيطر على بلاد ما بين النهرين والوصول بحرية إلى الخليج العربي ويحمي ما سيطر عليه قبله من أجزاء سورية الحالية عام ١٥١٥م. واستمرّ الاحتلال العثماني للمنطقة العربية بغربها وشرقها وخليجها حتّى نهاية الحرب العالمية الأولى في ١٩١٨/١١/١١م(١٣)، غير متناسين في فهمنا للقيم السلطوية وتطويرها ضرورة الاستفادة من تراكم الحقب التاريخية التي تفرض بمدلولاتها شرعية ما، قد تكون في السلطة أو ضرورة وجود الدولة؛ ففي حالة السلطة العثمانية لم نجد أياً من السلاطين قد استنفد كلّ مفاهيم السلطة ليفهمها ويؤطّرها

---

(١٠) Roger M. Savory, «The Principal Offices of the Afawid State during the Reign of Ismā'īl I (907-30/1501-24),» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (University of London), vol. 23, no. 1 (1960), pp. 91-105.

(١١) Andrew C. Hess, «The Ottoman Conquest of Egypt (1517) and the Beginning of the Sixteenth-Century World War,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 4, no. 1 (January 1973), pp. 55-76.

(١٢) Colin Imber, *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power* (New York: Palgrave Macmillan, 2002).

(١٣) Gabor Ágoston and Bruce Masters, *Encyclopedia of the Ottoman Empire* (New York: Infobase Publishing, 2009).

في إطار شرعنة الدولة، بل استمرّ على مبدأ القوة بواسطة الجيش وليس المجتمع والقانون. وهو ما يعني أنّ السلطة المرتبكة بدأت بالسيطرة على مناطق عديدة شرقاً وغرباً، ولم تتوقف عند مفهوم الدولة، بل استمرّت حرباً واتّساعاً لجني الضرائب واستخدامها في الحروب. المنهجية التاريخية وتحليل الخطاب، ودراسة مظاهر العُتْه النفسي والإبداع ونضجه عند الفرد، ومأسسة التربية والتعليم، واعتبار الاقتصاد عنصراً يطور المجتمع ويطور الدولة، كلها عناصر غائبة عن السلطة المرتبكة منذُ عام ١٠٧٣م وحتّى أفولها. فما هي مؤثرات ذلك على مأسسة الدولة العربية؟ وهل عدم تسلسل التاريخ لفهم تطور المجتمع مثلما سعى إليه فوكو ومنهجه هيدغر كان له دور في عملية المأسسة؟ أسئلة سنعالج بعضها في خضم الحديث والتحليل.

ثانياً: هيكلة دولة السلطة المرتبكة

في الفصول الأربعة الماضية، كان هناك تجلٍ لوضع مفهوم الدولة وهيكلتها عند الغرب الأوروبي، ولعل ما وضعنا من مفاهيم استطرادية لمفهومها عند ماكيافيللي وهوبز خصوصاً، كانت مفاهيم قد عاصرها السلاطين العثمانيين حتّى سليمان القانوني، لكون فترة الصراعات وبسط القوة ما بين العثمانيين وأوروبا هي الفترة نفسها التي برزت فيها أفكار ضرورات بناء الدولة وسبل مأسستها في الغرب. ونحن هنا لا نُريد أنْ نُعيد ما تطرقنا إليه حتّى أفول نجم الدولة العثمانية، بقدر ما نود التذكير أنّ حالة الحرب التي كانت عليها أوروبا في ما بينها كدول أو مجتمعةً ضدّ الدولة العثمانية، لم تُعق الفكر الإدراكي لهيكلة الدولة ومأسستها. وهو الأمر الذي استمرّ لقرونٍ تزيد على الخمسة قبل أنْ تتطور لتُصبح ماركسية أو ليبرالية.

لقد كان مفهوم الدولة عند الأوروبيين لا يتعدى مفهوم السلطة والمجتمع، بالتأكيد قبل عصر التنوير؛ فالسلطة تمتلك القوة والمجتمع، وعناصر المجتمع في خدمة السلطة، والسلطة تحميهم من أي اعتداء خارجي. وهو مفهوم بسيط لعدم وجود الدلالات الفكرية التي يمكن أنْ تدخل في ترتيب وتكوين المجتمع. إلا أنّ هذا الأمر لم يستمرّ كثيراً، إذ مع كلّ عقدٍ وقرن كان المجتمع ينتج تطوّراً جديداً، بدأ بإدخال الاقتصاد في هيكلة الدولة، وإيجاد قوانين تنظم العلاقة ما بين مالكي وسائل الإنتاج والعاملين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى. وتطور الأمر ليكتشف المفكرون بعد تطور المفهوم الاقتصادي لدى الدولة أنّ هناك صراعاً طبقياً لا بدّ من أدلجته وخوضه لننتهي مع القرن التاسع عشر بمؤسسات فكرية عديدة مختلفة مع بعضها البعض ومتفقةً أحياناً أخرى. ولكن كلّ ما تطرقنا إليه لم تمر به السلطة العثمانية، على أقل تقدير منذُ التأسيس عام ١٠٧٣م وحتّى عام ١٥٣٥م. إذاً، ما هي الهيكلة التي أنتجتها لنفسها السلطة العثمانية بعد أكثر من أربعة قرون على استحواذها على سلطة المجتمع العربي؟ وما هي دلالاتها ومؤثراتها على منهجة المجتمع وتطوره؟ وهل تأثر المجتمع بهذا الفنّ وجعل من التأثر كبوة في التطور؟ هذه أسئلة تعتبر المفتاح للإجابة عن

أزمة الدولة في المنطقة العربية، ولا يمكن الإجابة عنها من دون الخوض في هيكلة الدولة المرتبكة، ومن ثمّ دراسة انعكاساتها على المجتمع العربي.

إن نشأة السلطة العثمانية كانت من دون أي مقدمات، نشأة خاطئة مبنية على التمرد والقوة العسكرية، لذا نشأت على مرّ القرون نشأةً معقّدة ومرتبكة. فهي منظومة تعتمد بالأساس على سيد السلطة المعروف بالسلطان، يسيطر سيطرة فعالة على المسؤولين عنده، والقوة العسكرية. أما السكان، فقد تمكنت السلطة العثمانية من قيادتهم من خلال إعلان سلطة الخلافة الإسلامية ووجوب طاعة الحاكم الشرعي. ولعل الارتباك وعدم التطور في سلطة عثمان، وعلى الرغم من تعاقب سلاطينه بالوراثة، لم تخرج عن ارتباكها للوصول إلى المأسسة، كان سببه السلطة العسكرية ولا مفتاح للتقدّم من دون التسلسل الهرمي العسكري، وهو مناط برضاء الحاكم المتسلط[١٤]. ومنذُ البداية، إنّ دعوة لوك وفوكو ونيتشه وهوبز، بإبعاد الدين عن السلطة وترك حركة المجتمع تتطور لتنتج مفاهيم تمكّنه من اكتشاف الإبداعات واستخدام العلوم الإنسانية ومن ثمّ البحتة، ومناهجها التاريخية بصورة صحيحة، حتّى ولو كانت متناقضة، كانت هذه العناصر كلها مختفيةً تماماً في مرحلة السلطة المرتبكة ليس حتّى عام ١٥٣٥م فحسب، ولكن حتى سقوطها؛ فعلى العكس عكفت السلطة المرتبكة على اعتبار الدين الأساس في السلطة.

حين توسعت الإمبراطورية العثمانية، كانت هناك ضرورة للتنظيم الإداري ومنهجته من دون أنْ تتطور الإمبراطورية في سلطتها، بل بقيت تسلك طرق التعقيد العسكرية، بدلاً من منهجتها مدنياً؛ فلذا أسست مع القرن السادس عشر والسابع عشر الميلادي نظاماً إدارياً غير مؤسساتي، مزدوج الحالة يتكون من الجيش الذي يمثل الحكومة المركزية، والإدارة المدنية للمقاطعات، شرط أنْ يكون ولاء المنتسبين إليها للسلطان. وعلى الرغم من فصل السلطة العثمانية لموجبات الحكم وتوسع سلطة الإمبراطورية، وخلق وظائف تنفيذية للعسكر والقضاء والتموين، إلا أنه كانت كلّ المقاطعات التي تحت السلطة العثمانية تحمل في طياتها بشكل واضح النمط الرسمي الكامل الموالي للسلطان. أي أنّ مفهوم الولاية انتقل بوضعه العسكري من الأستانة إلى كلّ ولاية، والولاية لا تُمثل إلا سلطة عسكر ومجتمع يدين للسلطان من دون أي حقوق. وحتّى عندما تطورت سلطة السلطان، لم ترتقِ أعلى من أنْ تكون سلطة عسكر على مجتمع من حريم السلطان والخصيان البيض وغيرهم ممن يتكون منه قصر السلطان[١٥].

لم تتطور السلطة العثمانية لمفهوم شبه دولة قط، لكون حتّى الجباية الضريبية والاقتصاد لم يكن ممنهجاً لخدمة مجتمع وسلطة، بل لخدمة السلطان. ولكي يحتمي الوالي أو القائد العسكري بالسلطان، كان لا بدّ من القسوة على المجتمع لجلب الضرائب المناسبة، وتجنيد الأفراد لمعارك

(١٤) Stanford Jay Shaw and Ezel Kural Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977).

(١٥) Martha Mundy and Richard Saumarez Smith, *Governing Property, Making the Modern State: Law, Administration and Production in Ottoman Syria*, Library of Ottoman Studies; 9 (London: I. B. Tauris, 2007).

السلطان. أي أنّ مفهوم السعي إلى هيكلة دولة لدى الإمبراطورية العثمانية، برأينا ووفق المنهجية التي اتبعتها المجتمعات الأوروبية لهيكلة الدولة، كان فكرة معدومة عندها؛ فالسلطة تطورت ونشأت وانتهت وما هي إلا عبارة عن سلطة جيش ومجتمع مضطهد. وتمكنت من قيادة المجتمع واضطهاده تحت مسمّى الخلافة الإسلامية، لتعزل حقوق الفرد في المجتمع عزلاً تاماً، وإذا ما طالب أو تمرد أدّى ذلك إلى قتله لأنه خالف خليفة الله في أرضه. إذاً، كانت البنيوية المتبعة جامدة غير متحركة، لا تتعدى كونها تنفيذ إملاءات، وتقويض مجتمعات وجعل طاعتها عمياء بعقل أداتي، لا وجود لتطوره تاريخياً ليكون لاشعورياً إدراكياً. فتراكمت التعسفية والتهميشية، مكونة مع العقل الأداتي جموداً ضمن حركة المجتمع المتولد من السلطة القمعية.

مقارنة مع منهجية هيكلة الدولة الغربية، نرى أنّ الدولة العثمانية حتّى في أوج سلطتها لم تعمل على مأسسة التعليم أو الصحة، بل كان جلّ اهتمامها منصباً على الجيش والقضاء والجباية المالية. وهو ما يعني أنّ الأداء المتعثر جعل منها مرتبكة. ولعل سرعة التطور الاقتصادي الغربي وبداية نضج فكرة الإنتاج والمنتجين وعلاقتهم بالعمل في مطلع القرن الخامس عشر الميلادي وحتى القرن الثامن عشر الميلادي، هو الذي دفعهم للنظر بعين الاحترام إلى التعليم والتكنولوجيا، فأسسوا جامعة اسطنبول عام ١٤٥٣م، وبقيت بدائية لا ترتقي إلى أكثر من مدرسة تعليمية بسيطة. لكون السلطة العثمانية لم تكن تضع في حساباتها التطور العلمي الذي شاهدته في مدن أوروبا خلال غزواتها، ولكن كنتيجة لعسكرتها وحكم العسكرتاريا، ولفشلها أمام التكنولوجيا الحربية الغربية الجديدة في هجماتها على مملكة المجر، أقدمت عام ١٧٥٤م، على تأسيس مدرسة المدفعية لنقل التقنيات الغربية التصنيعية[١٦]، أي إنها لم تفكّر في خلق مجتمع تربوي تكنولوجي يؤسس لتطور الدولة من خلال تطور الأفراد إلا عند الحاجة للسمو العسكري الذي أخفقت فيه. وحتّى خلال فترة سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧)، الذي حاول تحديث السلطة على أساس غربي، لم يتمكن هو ذاته من أنْ يأخذ من مفكري الغرب إلا مفهوم القوة وتحديث الجيش، ومع هذا عارض الإنكشاريون ورجال الدين التحديث خوفاً من فقدان بعض من حظوتهم. وتعود الانكشارية (العسكر) ورجال الدين، وهما سلطتان أساسيتان كانتا في عصر الكنيسة الغربية، ولم يتطور المجتمع ويبني دولة إلا بسقوطهما، إلى تفعيل المأزق نفسه عند السلطة المرتبكة.

لم تتمكن السلطة العثمانية وعلى مرّ قرون عديدة من الخروج من إطارها العسكري الفاقد للسلطة في مناطق لا يشغلها الجيش فيجهز عليها. ولم تتمكن السلطة من تطوير ذاتها لتكون مؤسسات دولة تعليمية وصحية أو اقتصادية، بل كلّ السلطات بيد القائد العسكري وتؤول في النهاية إلى سلطة السلطان. ونحن لا نُريد أنْ نخوض في هذا السجال بقدر ما يمكن أنْ نتوصل إليه من محاكاة سياسية تصب في عنق النقاش السائد حول أزمة الدولة، فنصل في نهاية المطاف

(١٦) William J. Watson, «Ibrahim Muteferrika and Turkish Incunabula,» *Journal of the American Oriental Society*, vol. 88, no. 3 (1968), p. 435.

عوامل أساسية عدة. هذه العوامل الأساسية أولها أنّ الإمبراطورية العثمانية لم تتمكن قط من منهجة دولة أو هيكلة دولة، بل كانت تتفاعل مع الحدث في المجتمع ومكوناته الأساسية بواقع عسكري. كما إنها لم تستوعب التطور الحاصل في منهجية التعليم والصناعة والاقتصاد الحاصل عند أعدائها الأوروبيين لتمارسه في منهجة المجتمع وجعله متعلماً؛ ففي حين كانت أوروبا تثأر لنفسها من الكنيسة وتمنهج مجتمعها وتفرز مفكرين يؤدي فكرهم إلى منهجة الدولة وهيكلتها لتصبح أداة لرفاهية الفرد مع نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت السلطة العثمانية تودي بهذه المنهجية إلى التأخر وعدم الاستيعاب، ومحاربة الفكر في هذا الجانب باستخدام سلاح الدين لقمع مَن يفكر بدولة مدنية. بالتأكيد كان سلاحها في قمع ذلك القوة التي تدعمها السلطة المرتبكة اقتصادياً على حساب المجتمع وأفراده. حتّى القوانين كانت جلها تصب في مسألة الولاء للسلطان ولسلطة الوالي، لا بل كان الولاة والانكشارية يمثلون بأنفسهم سلاطين قوة في الولايات التي يحكمونها، فتبلى من الفقر والأمية وعدم التطور وتسجد طوعاً وخوفاً لما كلّ هو سلطاني. علاوة على ذلك، باتت السلطة العثمانية تفرز المجتمع وتجعله يميل ليكون طبقات طبقية تلغيه تماماً بصفته الكلية من خلال المسميات والألقاب السلطانية التي كانت تطلقها على بعض الذين يؤدون واجباتهم الولائية للسلطان. مثل لقب الآغا والباشا والجلبي وغيرها، لتميز فئة في المجتمع عن غيرها؛ فتخلّف المجتمع وامتصت كفاءات الأفراد وأنهكت ما تديره من ولايات، لتجعل العنصر الأساس في هيكلة الدولة غائباً عن التقدّم لقرون عديدة، أدّت في نهاية المطاف إلى سقوطها البسيط في الحرب العالمية الأولى.

هذه الإرباكة في السلطة والإمبراطورية المرتبكة التي لم تنتج حتّى شبه دولة، جعلت المجتمع العربي يعكف لتطوير أداته بنفسه، ويفرز مفكرين محليين أو قبليين أو مناطقيين للإبقاء على بعض العناصر لوجوب نشأة المجتمع. ولكن كانت لهذه الطريقة مآسيها الأساسية التي غيرت تركيبة المجتمع الأساسية، حين نتتبع تطورها ونفهم أنها صبت في طريقها عثرات في الاستجابة لتطوير مفهوم الدولة؛ فبدلاً من أنْ يخلق المجتمع قيادات فكرية لتطويره وبنائه، صار هناك صراع على التحديث ناشبٌ ما بين مجتمع أمي ومجتمع أفراد يبحث في التطور. وعليه ما هي الخصائص الأساسية التي أفرزتها الدولة العثمانية في المجتمعات العربية وأدّت إلى غياب فكر هيكلة الدولة؟

ثالثاً: أثر السلطة المرتبكة في بنية المجتمع

يرى هيغل أنّ هناك مسوخاً اجتماعياً ضرورياً لنشأة الدولة صوّره بالأمر العقلاني لحماية حقوق الأفراد منهياً خلافاته حول مفهوم نشأة الدولة بقوله «إنّ كلّ شيء عقلاني متحقق فعلاً وكل ما هو ما متحقق وجوده هو عقلاني»، ومعتبراً، أنّ مفهومَي القوة والحقّ يتلازمان فعلاً لإقرار شرعنة العقلانية لوجود الدولة، لكون كلّ ما تفرضه قوة الدولة هو حقّ، والحقّ نفسه هو ما تفرضه الدولة. ولو قارنّا هذا القول مع السلطة العثمانية في دولتها المرتبكة، نرى أنّ الأخيرة قد أسقطت حقوق

الأفراد وشرعنت دولتها المرتبكة التي اعتبرتها ضرورية، وفق إعلان الخلافة الإسلامية. ولكن ما هو موقفهم من العقلانية الإسلامية وحقوق العبد العابد في الله؟ سنجد أنّ الدولة المرتبكة قد أسقطت دون حقّ بالقوة مفهوم الحقّ المتلازم لإقرار شرعنة العقلانية الإسلامية التي تنعكس على وجود الدولة. وبهذا فقد أهملت السلطة العثمانية في بناء وهيكلة دولتها المرتبكة بنداً مهماً من بنود شرعنة الدولة، ولو وفق ما تدعيه بخلافة إسلامية.

وعلى الرغم من أنَّ العثمانيين ومن دون قصدٍ أو فهم قد تبنوا كالماركسية الدولة كمفهوم، باعتبارها نتيجة رسمية للمجتمع، إلا أنّهم لم يعتنوا مثل الماركسية بالمجتمع وتطوير قدرات أفراده، وعلى الرغم من إيمان السلاطين العثمانيين بالدولة كجزءٍ مهم من أجزاء تطور المجتمع والصراع الطبقي بين المجتمعات الذي تسيطر عليه أقوى طبقة؛ فالسلطة العثمانية بطبقاتها العسكرية والسلطوية وسيادة أفراد المجتمع ومنح الإقطاعيات المبنية على الولاء للسلطان، هي القوة الفعلية القادرة على تسوية الصراعات وحلّ التناقضات في المجتمع، ولكن ليس بالصورة التي يراها هيغل من خلال استيعاب الدولة لنظام عقلاني واقعي، بل من خلال هيمنة الطبقة العسكرية والولاء للسلطان أو الوالي؛ فالدولة عند العثمانيين لا تعني تطوير اقتصاديات وعلاقات ومأسسة المجتمع. وهو ما جعلنا نميل إلى تسميتها بـ سلطة اللادولة، وعلى أحسن تقدير نطلق عليها الدولة المرتبكة، لعدم وجود سياق هيكلة دولة وطغيان مبدأ الفرض بالقوة للجباية والضرائب على المواطنين؛ فالسلطة العثمانية كما وصلت إلينا نسختها النهائية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى،، من الصعب جمع المتناقضات فيها وتحقيق التوافق بين عناصرها؛ فهي دولة مرتبكة لكونها لا تتوافر فيها إلا الإرادة الفردانية المتمثلة بالسلطان وانكشاريته، فتولدت عنها منظومة علاقات قانونية معقّدة تصب في ذوات الفردانية السلطوية. وهو ما أدّى إلى إلغاء المجتمع وضرورات معطيات وجوده في كلّ أقاليم الدولة المرتبكة.

هذه الفردانية في الدولة المرتبكة ولّدت تيارات عربية مجتمعية من المفكرين والعلماء الدينيين وزعماء القبائل الرافضين للسيطرة الفردانية السلطوية. إذ إن تلك الفردانية السلطوية على مدى القرون الخمسة إلا نيفاً من الزمن من حكم الدولة العثمانية المرتبكة، دعّمت وجودها بالقوانين المشرعة التي تُعطي الفردانية (للوالي والباشا والآغا على سبيل المثال) سلطة السيطرة على المجتمع المدني بحماية الدولة. وهو ما جعل مجتمعات الأقاليم العثمانية، العربية على الأقل، تفرز في فترات متعددة قادة مجتمعيين، دينيين وقبائليين ومثقفين، يناهضون السلطة بقوة الجيش لتنفيذ الأمر السلطاني. ومع قمع الدولة المرتبكة لطُلاب التغيير نحو التحديث والتعليم من العرب، أفرز المجتمع ظواهر اجتماعية عديدة، نتيجة للأمية المتفشية والخوف والحرمان، توجه الأفراد نحو الدولة تارة، وللمجتمع القبلي أو الديني تارة أخرى، أو عدم التجاه تارة أخرى لأي منهم. ظواهر اجتماعية، لا بل أمراض قللت في ثباتها بالتراكم التاريخي لحكم الدولة المرتبكة فرص التطور

نحو مأسسة الدولة مستقبلاً، وفق ما وصلت إليه الدولة الغربية الممنهجة تاريخياً بكلّ إصداراتها المتنوعة.

لقد تركت الدولة المرتبكة، قبل سقوطها في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ظواهر اجتماعية في مجتمعاتنا العربية، تحتاج جرأةً لتحليلها، فهو مجتمع انقسم على نفسه في صراعات قبلية وقومية وطائفية، عززها دور الدولة المرتبكة. وهذه الظواهر بما لا يقبل الشكّ فكرياً ولا استطرادياً منهجياً، ولّدت في ما بعد، عند غياب الدولة المرتبكة وانتهاء وجود السلطة المرتبكة مع نهاية الحرب العالمية الأولى وتمزيقها شبح قوة الدولة العثمانية، أزمة فكرية وقيادية متداعية في مجتمعاتنا العربية، تتصف بصورةٍ أو أخرى عناصرها بالآتي[١٧]:

١ ـ الإلغائية

التعويل على القوة والعسكر وإهمال المجتمع وجعله أداةً تسويقية للحروب التي تخوضها السلطة المرتبكة، ولّدا ظاهرة اجتماعية انسلخت عنها القيم الجمالية التي يتصف بها أي مجتمع متطور؛ فمع وقف التطور وسيطرة الوالي وولائه للسلطان، وسيطرة العسكر وقائده وولائه للسلطان، أصبح هناك شرخ كبير ما بين إدارة السلطة في الولاية وما بين المجتمع الذي تقوده إدارة السلطة في كلّ ولاية. هذا الشرخ الكبير والتباعد المتواصل لا يمثل الطبقية التي عرفناها في المجتمع الغربي والتي خاض غمارها ماركس ومريدوه ومَن تبعه من مفكرين، بل مفهوم تجلت فيه إلغاء عناصر المجتمع الأساسية الولادة لمؤونة الحرب التي تقودها الدولة المرتبكة. وهو ما انعكس بالتراكم الزمني على الفرد العربي، حيث إنَّ إلغاء السلطة للمجتمع وعناصره واستعباده، انتقل إلى الطائفة والقبيلة وحتّى السوق الذي يعجّ يومياً بأُناس يتواصلون ضمن مبدأ التبادل المنفعي لتسيير ضرورات الحياة اليومية؛ ففي البيت العربي انتقلت هذه الظاهرة التي نسميها بالإلغائية من خلال سلطة الدولة المرتبكة، حين بدأ الفرد المتقمص للسلطة المرتبكة داخل بيته، لا يعني الأب فحسب، يحاول إلغاء الآخرين من خلال وجود الفوارق العمرية أو المركزية في البيت؛ فالأخ الأكبر يلغي من هو أصغر منه والأب يلغي الأبناء والأم، لتنعكس هذه الصفة رويداً على داخل الدائرة الصغيرة لتكبر شيئاً فشيئاً في الحياة العملية اليومية حتّى تصل إلى مستوى القبيلة حين يلغي شيخ القبيلة الآخرين، ورجل الدين يلغي عامة الناس وهكذا ورويداً. هذه الحالة التي عاشها الفرد العربي على مرّ السنين وتوجت بالقهر والفقر والفاقة والحاجة والأمية في خضم حكم السلطة العثمانية المرتبكة، تطورت ونمت لتنتقل معه حين بدأ التفكير في كيفية فهم وتكوين هيكلية الدولة بعد الحرب العالمية الأولى؛ فعمَّ المفهوم في المدرسة والدائرة والمجتمع فالوزارة، ومن ثمّ الدولة بمفاصلها كافة بما فيها الجيش. وصارت الإلغائية عنصراً أساسياً من عناصر

(١٧) هيثم غالب الناهي، «الفقه السياسي العراقي: القسم الأول،» القدس العربي (لندن)، ١٩٩٦/١١/٢٤.

التسلط على المفصل الذي يتفاعل فيه الإنسان مع ذاته، فأدّى إلى نقص في التفكير بما يضمن هيكلة الدولة على أساس مؤسسي[18].

٢ ـ الولائية

خلقت الإلغائية عقلاً أداتياً غير متواصل من نوع فريد جداً، إذ عزز القمع المتواتر مع الإلغائية والتسلطية وقفاً مؤقتاً طال أمدهُ قروناً عديدة للعقل الإدراكي والعقل المفاهيمي. ونتيجةً لتلك الإلغائية التي عاشها الفرد في مجتمعه العربي؛ تولدت لديه طاعة ذاتية عمياء، وولاء ليس فيه اعتراض لتصحيح ذاته، جعله لا يجادل في تنفيذ أو تلقي أي أمرٍ مطلقاً، حتّى ولو استوجب قبول هذا الأمر على مضض. لذا تكونت في كينونة الفرد العربي صفة الولائية التي تستدعي التنفيذ من دون نقاش مسبق ولو كان الخطر يصب في تنفيذ ما هو مطلوب.

لقد مورست الولائية عند الفرد داخل البيت قبل الانتقال للمجتمع، فالابن لا يناقش الأب والمرأة لا بدّ من أنْ تستجيب لما يُطلب منها من دون نقاش وهلم جرّا. حيث انتقل العنف الولائي لتلك الولائية من ثمّ من البيت إلى المجتمع ليمارَس في العمل والتواصل مع الآخر مهما كان وضعه الاجتماعي. وهو ما مهد الطريق للولائية لتأخذ طريقاً وتنتقل إلى المذهب والقبيلة أو العشيرة وتقسيمات المجتمع الأخرى؛ فالولائية لا بدّ من اعتبارها مرضاً مزمناً يعانيه الفرد العربي، خصوصاً إذا ما كانت ملازمة للأمية والجهل والفقر المتوارث من الدولة المرتبكة. والعقل الإدراكي للفرد كان في تلك الحقبة معطلاً تماماً على الرغم من فعاليته بيولوجياً؛ فهو لا يسمح له بالنقاش ببواطن الأحداث والأوامر وردودها ومديات تأثيرها، فانعكس فعلها مع مرور الزمن على الأداء اليومي عند الفرد. وكنتيجة لتراكمية هذه الولائية والإلغائية وكونه إنساناً كأي إنسان يبحث عن الحرية والخصوصية والاستقلالية، كان يتحيّن الفرصة للتخلص من هذا الجبروت، ولكن حال ما يتخلص المرء من ولائيته وإلغائيته نراه يحاول أنْ يفعّلها على غيره في حال كان في سلطة أو حظوة معينة؛ فلذا ما إنْ أُسدلَ الستار على حقبة السلطة المرتبكة ودولتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حتّى كانت شخصية الفرد العربي مرتبكة تحاول الجمع ما بين التطور والانفتاح والعودة إلى العقل الإدراكي، وما بين استمرار تأثره بالخواص الإلغائية والولائية، وضمن العادات والتقاليد لا يمكنه التمرد على أبيه وشيخه وأخيه الأكبر ورب العمل الذين ألغوا شخصيته وجعلوها مرتبكة، فلجأ ليعج هذه الأفكار ويتخلص من التسلطية التي مورست بحقّه في المجتمع المدني الجديد لحقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

---

(١٨) هيثم غالب الناهي، «البيان والاستبيان الدلالي في فقه اجتماع علي الوردي،» إضافات، العددان ١٧ ـ ١٨ (شتاء ـ ربيع ٢٠١٢).

٣ ـ الازدواجية

لم يولد الفرد وهو يمتلك ازدواجية في الشخصية، ونحن هنا لسنا بصدد التعميم بقدر ما ندرس حالة مجتمعية معيَّنة قد تبدو هي السائدة، وتنعكس بصورة أو أخرى على كلّ مواطني الوطن العربي؛ فالممارسات اليومية للواقع المجتمعي والعناصر الفاعلة فيه من رجال الدين، وشيوخ قبائل، وأرباب عمل، وكبار ملّاكي الأرض الزراعية، وسلطة موظفي الدولة، هي التي جعلت من الفرد يتأطر بالإلغائية والولائية لتجعله يتصارع ما بين التهميشية في داخله كإنسان، وبين عدم القناعة بما يملي عليه من إلغائية من صغره مروراً بولائه المفرط. هذه المعطيات بالتراكمية تتحفز لتنشط وتخلق شخصية متقلبة تزدوج فيها المعايير، فيتكيف معها ويتعايش ويعيش ازدواجية في الشخصية لا يمكن التخلص منها مطلقاً على الرغم من عدم وضوحها؛ فهي تتلاعب داخل عقله الباطن وتتصارع لتكن مرةً أداتية ومرةً إدراكية، فتجدها تتأقلم مع كلّ مجتمعٍ معين، وهو ما يخلق طبقية فكرية متذبذبة؛ فلذا نرى الفرد الذي غلُب عليه مبدأ التهميشية وساد إدراكه الإلغائية وتبنى مفهومه الولائية، يتمتع وجدانه بمزاجٍ ازدواجي في القرار والتحليل والمواقف التي طالما يصاحبها الخوف من قول الحقّ والوقوف أمامَ الظلم لصالح العدل[١٩].

من هذه الصفات الثلاث، نرى بصورة جلية، أنّ المجتمع العربي وفردانية عناصره قد أوغلت فيه تلك الصفات فنتج منه ولادة كاريزمية متوترة في الشخصية؛ فهو عندما يكون ربّ أسرة وتمارس بحقّه في العمل أو في القبيلة أو الجامع أو الكنيسة، الولائية والإلغائية، نراه يحاول من دون قصد أنْ يمارسها داخل البيت مع زوجه وأبنائه، ما قد يسبب ولادة شخصية متمردة. وتلك الشخصية المتمردة إما تكون انحرافية ترفض كلّ المجتمع بجوهره الإيجابي والسلبي، أو دكتاتورية متعنتة لا يمكن مجاراة سلطتها، وهو ما وقع في بلاد العرب على مرّ العصور الممتدة في حقبة الدولة المرتبكة وسلطتها؛ فازدواج المعايير التي لا يمكن أنْ يتخلى عنها الفرد في ما إذا تأثر بالولائية والإلغائية، تجعله متردداً في اتّخاذ القرار ورافضاً الحداثة ورافضاً المشاركة متمسكاً بأصوله التي ربما لم تكن موجودة؛ فالعربي متمسك بقبيلته وعروبته، والكردي متمسك بقوميته وهكذا الأمور تسير، إلا أنها سرعان ما يصاحبها التشويش فيتنفض للطائفة أو الدين نتيجة للمؤثرات المتعددة المحيطة به، والمؤثرة على شخصيته المرتبكة. فقد ترى المرء مفكراً شيوعياً لكنه يعتبر نفسه جزءاً من العشيرة أو الطائفة ويحيي شعائرها، ولربما تراه قومياً ملتزماً بالوحدة العربية إلا أنه يجد ملاذه في القبيلة ويبحث عن أصل هذا وجذور ذاك، ولعله إسلامياً لكنه جزء من التمردية الأسرية ويبحث عن السلطة والسيطرة وإعلاء الشأن بين أبناء جلدته، إذ يحاول تجنيد التعاليم الدينية للفوقية والأمر والنهي.

---

(١٩) هيثم غالب الناهي، «الفقه السياسي العراقي: القسم الثاني،» القدس العربي، ١٩٩٦/١١/٢٥.

مع كلّ هذه التشخيصات التي وطئناها، علينا أنْ لا نتوانى في تحديد ملامح الأسباب لهذه الشخصية المزاجية المتقلبة صاحبة الطيف المتعدد المتسم بالازدواجية؛ ففي خوارق اللاشعور وأسرار الشخصية وكيفية دراسة كاريزميتها الناجحة، لا بدّ من الغوص في معالجة تلك الحالة التهميشية النفسية عند الفرد، أو على الأقل تشخيص الأسباب التي أدّت إلى الإلغائية والولائية والازدواجية عند الفرد من خلال مشاهداتها ومعايشتها، أو تراكمية الأحداث وعدم مرور المجتمع العربي بمنهجية تطور مجتمعي أو سلطوي مدني. ولعل جملة الأسباب التي أدّت إلى أن تكون الشخصية العربية التي ربما ستصل يوماً إلى موقعٍ قيادي سلطوي أو رائد فكري، كانت نتيجة التراكمات اليومية للحدث والفعل الممارس معه؛ فتلك التراكمية لا يمكن اعتبارها نتيجة الفعل الأدائي للفرد، بقدر ما هي أداء بفعل السلطة، خصوصاً تلك المرتبكة التي سبق وأن شخصنا عللها، حيث مارست هذه السلطة المرتبكة دلالات فهمية لتحطيم شخصية الفرد وجعله مُطيعاً وليس مُطاعاً والتي منها:

أ ـ الاستعلائية

التي مورست من قبل السلطات الحاكمة بصورة مباشرة منذُ نشأة أوّل كيان سلطوي في المنطقة العربية، كـ المماليك والزنج، مروراً بالاحتلال العثماني ومن ثمّ الإنكليزي والفرنسي والإيطالي وغيرهم وحتّى قيام سلطة الدولة وانهيار بعضها. إذ جلها كانت تنظر إلى الفرد بأنّه لا يستحق إلا الحديد والنار والطاعة للأوامر المفروضة عليه حتّى ولو كانت تمس كرامته.

ب ـ التهكمية

التي عاناها الفرد نتيجة حكمه من قبل بعض السلطات تحت مسمّى الإسلام ووحدة الأخوة الإسلامية وطاعة ولي الأمر، في حين أنّ الحاكمين كانوا يوغلون في التمايز وتعميق الطابع الإثني على حساب السكان الأصليين الذين يشكلون في بعض الأقطار ما لا يقل عن ٩٦ في المئة حين انهيار الدولة العثمانية. وهو ما مهد للتمييز العرقي وعزل القوميات عن بعضها البعض في مناطق جغرافية محددة.

ج ـ الإهمالية الثقافية والتعليمية

التي مورست ضدّ الأفراد لحقبٍ عديدةٍ تحت ظلّ السلطة العثمانية المرتبكة خاصة، حيث نتج منها ولوج الأمية واستشرائها، ما مهّد للسلطات لما بعد الحرب العالمية الأولى الحاكمة أنْ تدلو بدلوها في تقسيم السلطات. كانت إما تقوم بتعيين مَن هم يكنّون لها كامل الولاء فيقومون بالبطش بأبناء جلدتهم، أو تستعبد الآخرين للقيام بمهام خاصة بالسلطة الحاكمة. وعليه فنتيجة للجهل والأمية، ابتعد الفرد عن الممارسة السياسية والفكرية بصورة ملفتة للنظر، وحين كان هناك مجال

نرى أنّهم باتوا بين فئتين، فإما متطرفة ترفض كلّ شيء، أو متطرفة بقبول خدمة الأجنبي وكلاهما سيئ.

د ـ التعليلية

التي كانت نتيجة تلك الظروف التي مرّ بها الفرد النابعة من الازدواجية التي جعلته يتحين الفرص للاستفادة ولو على أساس كرامته، فنقلته إلى مرض الانتهازية وتعليل الوصول إلى الهدف وعدم الالتزام بالانتمائية. لذا انعكس هذا المفهوم أخيراً سياسياً على بلدان عديدة خلال تسعينيّات القرن الماضي وحتى الآن، إذ كان هناك العديد ممن لا يرى ضيراً من التعامل مع الأجنبي وتزويده بالمعلومات، جاعلاً من المبادئ سلعة تجارية.

إن تحديد مكامن الخطأ في الشخصية المجتمعية العربية ما قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها، وما سببته من عنف سياسي، يمكن دراستها من خلال التصفح في عملية هيكلة الدولة وبنائها. وهنا لا نُريد أنْ نتطرق بمثلٍ عن العراق أو سورية أو مصر أو غيرها من الجمهوريات والملكيات أو المشايخ، لكون الصراع النفسي المجتمعي الذي يعيشه الفرد أينما حلّ في هذه البقعة المترامية الأطراف تجد في داخل نفسها الصراع ما بين البقاء لما كان بالفطرة ينتمي إليه، وما بين الحداثة والشخصية المستقلة الطامحة للتغيير؛ فانتمى العديد من مثقفيه إلى أحزاب ليس إيماناً، بل هروباً من الواقع الاجتماعي المرير المتراكم في البيت والريف والمدينة والمدرسة والدائرة والمؤسسة وغيرها من الهيكليات الوظيفية والاجتماعية. لذا حتّى الساحة السياسية والفكرية والثقافية، شهدت من دون غيرها انشقاقات واختلافات إلغائية وولائية، بعضها كان بالتأكيد نافعاً كبروز تيار الشعر الحديث والرواية الفولكلورية والرسم الواقعي المتجرد، وبعضها كان سيئاً جداً ومدمّراً أوصله لما نحن عليه الآن، مثل الأحزاب والنقابات وغيرها من المؤسسات السياسية والنقابية التي أشعلت اختلافاتها ناراً في كلّ بيت وشكلت حالة عدم استقرار انتهت بعدم هيكلية الدولة أو المأسسة[٢٠].

المهم في موضوع كيفية تأثير السلطة المرتبكة على المجتمع في خلق عقل أداتي واستبعاد العقل الإدراكي، هو بروز عدة مفاهيم فكرية أثّرت بصورة أو أخرى على المجتمع منها العقلية الوصولية والعقلية الانتهازية والعقلية الاستعلائية وغيرها. ولكن هذه الظواهر التي لم تتمكن من الخروج من واحتها والتأقلم أو التطور مع المفاهيم الحديثة، كان لها آثار مدمرة على نشأة الدولة وهيكلتها. ولعل بروز ما نسميه بـ العقل التلفيقي هو أحد سمات هذه الآثار المجتمعية المدمرة؛ فالعقل التلفيقي برز في المجتمع ليكون متمرداً على العقل الأداتي الذي لا يمكنه أنْ يكون تواصلياً لأنه بعيد عن الإدراكية. ولما كان العقل التلفيقي لا يصل إلى مستوى إدراك الأشياء، فقد طغت عليه الأداتية التي تتلخّص بادعائه ما لا يتمكن من فعله. ولكي يتجنب الفشل أو الإفصاح عن الفشل مجتمعياً برز العقل التلفيقي، المبني على وضع صورة للحدث ونسج عناصر الحدث وتصديق

---

(٢٠) John Pickles and Adrian Smith, *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations* (London: Taylor and Francis, 1998).

الحدث ومن ثمّ بثه للآخرين ليصدقوه على الرغم من قناعته بعدم صدقية الحدث. وهذه العقلية التلفيقية هي التي أدت إلى عدم الاستقرار في العديد من الدول العربية، لكون استخداماتها للخروج من الإلغائية والولائية كان شرطاً أساسياً. وعليه فإن العديد من أجهزة الاستخبارات والأمن العربية، مارست العقل التلفيقي للإطاحة بعدة بخصوم. ولكن تأثيرات استخدام أجهزة الأمن والاستخبارات لهذا العقل التلفيقي عكست حالة اجتماعية كبيرة، سببت في نقله مؤسستين بين عناصر أي مشروع، ما أدّى إلى فشل مؤسساتية الدولة في الكثير من الأحيان، لكون العقل التلفيقي حينما تطور إلى عقل كيدي وعقل شكّي، هو ما سبب في اعتلاء الأنا المجتمعي الذي لم ينتج فرداً مستقلاً في أدائه عن الظواهر الاجتماعية التي مرّ بها، بل توارثها وطورها لتكون كيدية وشكّية أيضاً[٢١].

رابعاً: انفصامية المجتمع والفردانية

دخلت المجتمعات العربية في غضون الحرب العالمية الأولى ساحة جديدة، مليئة بالظواهر المتناحرة غير المتفقة؛ فقد كان طرح مفهوم دولة الخلافة من دون وضع أساسيات وضرورات الخلافة الإسلامية موضوعاً له الدور الأساس لفصل المجتمع عن بعضه، على الرغم من اضطهاد السلطة المرتبكة. من جانب آخر، كان لطرح مفهوم قيادة الأشراف للثورة العربية على الخلافة الإسلامية للسلطة المرتبكة دور مهم أيضاً لاستلاب المجتمع وانقسامه بين صفين، كلاهما كان يحمل عقلاً تلفيقياً من ناحية وكيدياً تجاه المجتمع من ناحية أخرى؛ فعلى مرور أكثر من أربعة أعوام (فترة الحرب العالمية الأولى) على هذه الحالة، انقسم المجتمع في ولاءاته وفي انتماءاته، لا بل وصل الأمر حدّ الانقسام العرقي كنتيجة لدخول أقوام إلى المنطقة تحت مسمّى حماية الخلافة الإسلامية (العثمانية)، ولكون هذه الأخيرة لها ولاءات للأستانة كانت متميزة عن أفراد المجتمع[٢٢].

كانت عملية الاضطهاد والإجبار على القتال في صفوف السلطة المرتبكة، وتأزم الحالة المعيشية، من أكبر الأسباب المؤدية إلى الازدواجية؛ ففي حين كان الفرد المعدم يدين بالولاء للسلطة المرتبكة، كان من جانب آخر يبايع الشريف حسين الذي يدين بولائه للحلفاء من الإنكليز والفرنسيين. هذه الحالة لربما أفرزت شخصية مجتمعية منفردة الخواص عن غيرها يمكن تسميتها «صاحبة العقلية المترددة»؛ إذ نتج من التردد في فهم القيم ودلالاتها وصوغ حالة يتمكن المجتمع من التماسك خلالها، عقلية لا تنتمي بكلّ توجهاتها إلى الواقع المجتمعي المصاغ لخدمة السلطة؛ فانتقل المجتمع من حالة الخواص الدينية إلى حالة الخواص العرقية وأحياناً الطائفية. لذا حين انتهت الحرب العالمية الأولى، كان المجتمع وخصائصه المجتمعية قد وصل إلى آخر حدوده المرتبكة والمنقسمة بعضها على بعض؛ فالحرمان وعدم وجود أية مسلمات مجتمعية تجعله يشعر

(٢١) هيثم غالب الناهي، «الفقه السياسي العراقي: القسم الثالث،» القدس العربي، ١٩٩٦/١١/٢٦.

(٢٢) Oren Yiftachel and As'ad Ghanem, «Understanding «Ethnocratic» Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories,» *Political Geography*, vol. 23, no. 6 (August 2004).

بفرديته الإنسانية، جعلت تلك الشخصية المتذبذبة غير واضحة القرار إبّان الصراع العثماني الغربي لمدّة طالت أربع سنوات عديدة مديدة في غضون الحرب العالمية الأولى.

يمكن القول إنّ المجتمع العربي المترامي الأطراف وبعد غياب السلطة المرتبكة عنه، بسبب الحرب، أو بسبب الإجبار على القتال إلى جانبها، أو الاستحواذ على مقدراته المعيشية، قد نقلته من ولائيته للدولة المرتبكة إلى الأقوى في مجتمعه. أي إنّه إذا كانت كفة شريف الحلفاء هي الأقوى انتقل إلى كفتها، وإذا كانت كفة السلطة المرتبكة هي الأقوى انتمى إليها من دون وعي إدراكي لما ستؤول إليه الحرب بعد أنْ تضع أوزارها؟ أي أنّ مبدأ السلطة والقوة في المجتمع هو كلّ ما كان يعيه المجتمع حتّى ولو كان هناك مَن ينظر إلى المستقبل نظرة أخرى.

ولّدت هذه الحالة الانفصام ما بين سلطة الدولة المرتبكة وسلطة القبيلة والطائفة ولربما العرق، ويبدو أنّ كلا الطرفين سواء كان عثمانياً أو حلفائياً قد لعِب على هذا الوتر بعد أنْ وضعت الحرب أوزارها. ولربما خير مثال على ذلك هو نشوء هيكلة سلطتين في شمال العراق تمثلت بسلطة محمود الحفيد وسلطة فؤاد في الموصل(٢٣)، حين كان الصراع بعد الحرب على ولاية الموصل في شمال العراق ما بين بريطانيا وسلطة الأتراك الجديدة. حيث سعى كل منهما إلى تأدية دور بارز في استمالة الأعراق، تاركة الدولة المرتبكة مفهوم الخلافة الإسلامية، لكونه استنفد تماماً بعد أنْ استخدمه الشريف حسين بمعاونة بريطانيا ودعمها لاستمالات الفقر والجهل والقبلية وولاءاتها في المجتمع العربي، وبخاصة الشرقي منه(٢٤). وهو ما يعني أنّ حالة الانتماء إلى الواقع السلطوي المبني من قبل السلطة العثمانية المرتبكة قد أنهار تماماً، وتم استبداله بالولاء للقبيلة أو الطائفة ومنها إلى المناطقية، وهو أمرٌ كان شبه واقعي في ولايات السلطنة المرتبكة.

هذه الحالة التي انتهى إليها المجتمع العربي في غضون الحرب العالمية الأولى التي ستؤول نهايتها إلى تغيرات جذرية في تركيبته وحتّى طبقيته، كانت تُعطي صورة واقعية وليست نظرية عن صراع الطبقات في الغرب. ولكن هذا صراع من نوع آخر، فبدلاً من أنْ يكون صراعاً على وسائل الإنتاج ومصادره كان صراعاً على وسائل الولاء والاحتماء. ولكن في كلا الحالتين انحصر المجتمع بطبقية معينة، وهذه الطبقية المعينة التي ربما تكون قبلية ودينية، انحصرت بيدها وسيلة الإنتاج التي كانت في حينه هي الأرض. ولو أردنا الغوص أكثر في مفهوم الطبقية في الغرب وعفويتها أو عفوية بروزها في غضون الحرب العالمية الأولى في المنطقة العربية، لعلنا نعود لإلقاء نظرة عابرة عليها ومن ثمّ مقارنتها بما حدث فعلاً في المنطقة التي كانت تتجاذبها الحروب ومكامن القوة.

ترى الماركسية، أنّ الطبقية في المجتمعات الغربية هي مشاركة مجموعة من الأفراد في مجتمع معين بمصالح اقتصادية مشتركة من دون أنْ يناقش ماركس الحالة الشخصية التي تتمثل فيها مجموعة

---

(٢٣) هيثم غالب الناهي، «الصراع البريطاني ـ الفرنسي ـ العثماني (التركي) على ولاية الموصل: الحلقة الأولى،» القدس العربي، ١٩٩٨/١٠/٢١.

(٢٤) المصدر نفسه، الحلقة الثانية.

هذه الطبقة. إلا أنه حدد هذه المجموعة بالمصالح الاقتصادية التي عكست عليهم بعض الميول والاهتمامات التي أصبحت فطرية نتيجة وجودها وتعششها معهم. وإن هذه الميول والاهتمامات لمجموعة ما، لا بدّ أنْ تكون مختلفة عن ميول واهتمامات مجموعة أخرى، لربما تعاني المعاناة نفسها أو لربما مجموعة متسلطة. أي أنّ ماركس حاول من الناحية الاقتصادية توضيح التضاد ما بين المجاميع المجتمعية من ناحية جوهرية الأشياء والانتماء؛ فهو يبرز جوهر خلق الطبقية في المجتمع والتي ميزها ما بين البرجوازية والرأسمالية. أنْ يكون من مصلحة البرجوازية زيادة الأجور والحوافز، في حين من مصلحة الطبقية المجتمعية الأخرى زيادة الأرباح والفوائد على حساب ثبات أو تخفيض الأجور والحوافز. أي أنّ ماركس لم يخرج في نظريته عن طبيعة المساواة التي يحاول إعادة إنتاجها بواسطة أيديولوجيته الثقافية. وحتّى عندما تطورت الماركسية في ثلاثينيّات القرن العشرين، لم يخرج مفكرو الماركسية عن تفسير تاريخ المجتمعات وتحضرها أو مدنيتها خارج سبل الصراع الطبقي ما بين مالكي وسائل الإنتاج والخدمات، وبين العاملين على منتجتها؛ فالماركسيون يرون أنّ الكيد الطبقي ينبع من التحكم في صيرورة الإنتاج الاجتماعي من خلال التحكم بمقدرات الطبقة العاملة؛ ففي البيان الشيوعي، يؤكّد ماركس ضرورة تغيير العلاقات الاجتماعية التي أُسس على أساسها النظام الطبقي للوصول إلى عالم حرّ خالٍ من الطبقية. وبالديمقراطية والحرية لكلّ الأفراد، لا يكون هناك حاجة لرأس المال ولا الدولة. محدداً في نهاية المطاف الوصول إلى هذه الحالة من خلال تمايز الطبقية بثلاثة عوامل أساسية هي، العوامل الموضوعية التي تمثل علاقة الطبقية بوسائل الإنتاج؛ العوامل الشخصية الفردانية التي يتشارك فيها أفراد الطبقية المجتمعية المتصفة بمصالحهم المشتركة لإنتاج وعي طبقي لتنظيم المجتمع قانوناً وثقافةً؛ وعوامل إنتاج العلاقات الطبقية التي يستوجب إعادة إنتاجها من جيل إلى جيل(٢٥).

لقد قسم ماركس الطبقية لتضم في المجتمعات الأوروبية ١٥ طبقة، لها منهجية تاريخية متغيرة بحسب ظروف الإنتاج ووسائله الاقتصادية، ويبدو أنّ لينين في غضون الحرب العالمية الأولى وبعد نجاحه في إعلان دولته الشيوعية في خريف عام ١٩١٧م، لم يخرج خارج إطار وصف ماركس للطبقية. وحتّى ماكس فيبر، حين انتقد المادية التاريخية الماركسية في تحديد عناصر الطبقية، لم يكن خارج إطار هذا المضمون، إلا أنه أضاف إلى عدم المساواة الاقتصادية فوارق اجتماعية أخرى للطبقية منها المكانة والنفوذ، وميز بين الطبقة الاجتماعية واسعة النطاق بملكية الثروة المادية، وبين الطبقة القائمة على أساس الشرف والمكانة الاجتماعية والانتماء الديني وغيره(٢٦). وهو مفهوم قد ينعكس بصورة أو أخرى على الواقع العربي في غضون الحرب العالمية الأولى، لكون الطبقية المادية في المجتمع العربي كانت تقريباً محدودة بمن هو أقرب إلى السلطة المرتبكة، ومع غياب السلطة المرتبكة برزت الطبقة القبلية والدينية في مجتمعنا. أي إن ما رآه ماركس في الطبقية

(٢٥) E. P. Thompson, *The Making of the English Working Class* (Toronto: Penguin Books, 1991).

(٢٦) Peter N. Stearns, ed., *Encyclopedia of Social History* (London: Taylor and Francis, 1994).

وممارساتها في الغرب، ليست مختلفة عن ما كان في المنطقة العربية باستثناء العنصر الديني والقبلي اللذين غيّرا من مضامين التشابه بين الغرب والشرق.

هذه النظرة الطبقية الماركسية والرأسمالية على حدٍ سواء، والنظرة إلى مؤيدي أو معارضي كلا النظريتين، هي حقيقة موجودة في المجتمع الغربي وعلى أساسها تمّ منهجة الفكر المجتمعي وعلاقته بالاقتصاد؛ فعلى الرغم من إضافة ماكس فيبر لمفهوم الطبقية في المجتمع الغربي، فإن وجودها لم ينتف. ولو عدنا وناقشنا المجتمع العربي في غضون الحرب العالمية الأولى وما خلفته السلطة المرتبكةَ لمدى خمسة قرون من سلطة عسكر وعسكرة مجتمع، نجد أنها أنتجت طبقية مشابهة في التكوين النظري لطبقية ماركس، إلا أنّ عنوانها مأخوذ من كنَسيّة الطبقية الدينية عند ماكس فيبر؛ فقد خلف عسكرة المجتمع العثماني طبقية عربية وعرقية قومية من نوع آخر تمثلت بالطبقية الدينية والقبلية. وبدلاً من أنْ تكون سلطة توجه الطبقة بيد مالكي وسائل الإنتاج، تركزت بيد رجال الدين ورجال القبيلة. ولكن ما هو وجه الخلاف ما بين طبقية المجتمع الغربي ومنهجيته وبين طبقية المجتمع العربي ومنهجيته؟

أنتج المجتمع الغربي فكراً على مدى خمسة قرونٍ ونيفٍ أقل أو أكثر من السنين، منهج المجتمع وطبقاته، وولد ثقافة مجتمعية نحو الأصلح والأفضل. وطور في نهاية المطاف دولة ماركسية ودولة ليبرالية. وكِلا نموذجَي الدولتين تطور مؤسساتياً لتستمر المجتمعية في منهجة اقتصادها وعناصرها الطبقية والمجتمعية. وعلى الرغم من تعسف السلطة في بعض مراحل منهجة الدولة في الغرب كما حدث مع غرامشي في إيطاليا، إلا إنها سارت بحرية الأفكار والطروحات متطورةً وفق عناصر متلاقية وعوامل أساسية هي الفرد والمجتمع وعلاقتهما بالاقتصاد وتطور كينونة الوجود المتعلّقة بالمساواة، وضرورات التطور نحو حياة الرفاهية. وعلى الرغم من اختلاف المشربين إلا أنّ كليهما كان يصب في خدمة الفرد والمجتمع، كل بحسب نظرته إلى العوامل المجتمعية. وتطورت حقوق الفردانية في المجتمع لتلتحق حقوق التعليم والصحة والحرية وحقوق الإنسان ضمن هذه النظريات وديمومة استمرار العلاقات المجتمعية بما يحمي دولتهم القومية. وعلى الرغم من تطور المجتمع الغربي ليكون أكثر سعة لأي قومية كما هو الحال مع الاتّحاد الأوروبي، إلا أنّ الخصوصية القومية أو الخصوصية الدينية أو الطائفية داخل أي دولة غربية بقيت منعزلة تماماً عن مسيرة سلطة الدولة ومأسستها.

ولكن حين النظر إلى الفترة نفسها التي مرّ بها الغرب ومقارنتها بالواقع المجتمعي العربي، نرى أنّ هذه الفترة تعززت فيها عسكرة الدولة وسلطتها المرتبكة، وبدأت بعزل المجتمع عن حراك الدولة وتطورها، وكانت تسعى إلى أقلمة الدولة لخلق مجتمعات عرقية وقومية وطائفية متباعدة لا تربطها مع بعضها البعض إلا عوامل الإذلال والخنوع لسلطة الوالي أو السلطان. واتّخذت من مفهوم الدولة الدينية وسلطة الإله في مفهوم الخلافة الإسلامية عاملاً مهماً لتسويغ إقصائها المجتمع، وتعرضه للاضطهاد والاستبداد؛ فبدلاً من أنْ ينتج هذا المنهج طاعة عمياء للسلطة، خلق شخصيات بعضها

دينية وبعضها قبلية تُدين بولائها للدولة، خلقت من خلال محيطها طبقة مجتمعية طائفية قبلية. ولعل تطور الأحداث وضياع سلطة الخلافة عن متابعة أطراف الدولة المرتبكة جعلت من هؤلاء الأفراد أكثر سلطة على أفراد المجتمع، وخلق طبقة تابعة تحت التهديد القسري أو الاقتصادي لهم. ولعل القهر والفقر والأمية وعدم المساواة والاضطهاد، قد أدت كُلها دوراً في بناء هذه الطبقية التي انفصل فيها الفرد عن التطور الطبيعي للمجتمع واتّجاهه نحو الولائية والفردية المتمثلة بالمصلحة القصيرة الأمد. وقد ساهمت الحرب العالمية الأولى وغياب الدولة، في تفتيت المجتمع وجعله مقسماً لعدة طبقات مجتمعية غير معروف مبدأ التقسيم فيها. سببها انطوائية الفردانية في تلك الطبقات، وعدم تواشج المصالح والأهداف سواء كانت ثقافية أو مجتمعية كما عهدناها في طبقية العالم الغربي.

خلاصة

نخلص مما تقدّم، إلى أنّ رؤية ماركس بعدم ضرورة الدولة قد تحققت في المجتمع العربي خلال الحرب العالمية الأولى، ولكن لم تتحقق رؤيته في عدم الحاجة لرأس المال وأدوات إنتاج مشاعة للمجتمع وطبقته العاملة. حيث كان هناك اللادولة وإمساك بعض الأفراد بوسائل العيش المادية لخلق طبقة معينة تعددت في كلّ إقليم ومنطقة. هذه الطبقة عملت خلال وجودها وسيطرتها على انفصال الفرد عن المجتمع وجعله ذا ولائية عالية القيمة للفرد القائد سواء كان شيخ قبيلة أو رجل دين. وهو ما أدّى في نهاية المطاف إلى نهاية الدولة العثمانية، وهي تاركة مجتمعات عربية لا مفهوم دولة فيها.

الفصل السادس

فشل المنهجية الغربية في مأسسة الدولة العربية

تمهيد

حين انتهت الحرب العالمية الأولى وسيطر الحلفاء على ما أنهكته الدولة العثمانية بسلطتها المرتبكة غير المتطورة مجتمعياً ودولتياً، خلّفت من ورائها، مجتمعاً عربياً مقسماً لمجتمعات متعددة الأوصاف والعوامل، لا تلتقي إلا في الوضع الجغرافي. ولو تعمقنا أكثر وتحدثنا من بدون غطاءٍ تسويغي، سنجد أنّ القيم الجمالية والإبداعية التي تتطور بتطور المجتمع، وتنعكس على صقل الفردية الشخصية في المجتمع العربي، سنجد أنها انتُزعت تماماً؛ فالفردانية الشخصية تعرضت إلى مسخ خارج إطار المفهوم الإنساني، وصل حده منع العقل البشري الإدراكي حدّ التفكير أو التفكّر بما يُحيط به. أي إنّه أصبح ذا عقل أداتي وشخصية مهمشة[1]، لا تعني لها القيم الجمالية والإبداعية الطبيعية ذات معنى. وانعزل تماماً عن الواقع وتم حصره بالاستجابة للأوامر، لكون سلطة الدولة أصبحت غائبة تماماً أو مترهلة، ففعل الأفراد المتسلطون فعلتهم في خلق قيادة شخصية لمجتمع مؤلّف من أفراد يتشاركون في التهميش فتمت السيطرة عليهم وإلغاء حالة التفكير.

هذه الإلغائية والولائية المجتمعية التي عاشها الفرد العربي في المجتمع في سنوات الحرب العالمية الأولى برضاء السلطة المرتبكة، عمقت العقل التلفيقي وجسدت الإرادة الكيدية عند الفرد، وتعدّت لتصل إلى عدم الاكتراثية لما سيحدث، لكون وجود الدولة من عدمه كان سواءً عند الفرد. أي أنَّ الدولة المرتبكة خلفت مجتمعاً مرتبكاً بأفراده وشخوصه العاملة فيه، وانعدم مبدأ الإنسانية الحقّة وكيفية تعاملها مع طبيعة الأشياء والانقياد لها؛ فهي حقيقة محنة ورثها الحلفاء لتأطير وهيكلة

---

(١) نحن هنا نتحدث عن المجتمع الأغلب وليس عن المجتمع بعدد محسوب من الأفراد الذين سنحت الفرصة لأسباب معينة الانتقال إلى الأستانة والدراسة في جامعة إسطنبول وهم لا يتعدون بضع عشرات لكلّ ولاية عربية.

الدولة التي منهجوها فكرياً واقتصادياً ومجتمعياً على مرّ أكثر من خمسة قرون متواصلة، فكيف كان التعامل مع مجتمعنا حين عسكر الحلفاء المجتمع العربي؟ وكيف خاض التجربة لهيكلة مجتمع تنقصه كلّ العوامل الأساسية باعتباره مجتمعاً تتمثل فيه الإنسانية كأداة فاعلة للبناء؟ وكيف سيتقبل الأفراد هذا التغيير المعارض للجهل والفقر والولاء؟ وهل يقبل أصحاب السيادة القبليون والدينيون هذه التغيرات؟ هذه أسئلة خاضها رواد الترويج للدولة الليبرالية الغربية لحكم العالم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة المرتبكة.

أولاً: البدء بالمنهجة وحماقة الحضارة

الدراسة المستفيضة لسبل التفكير الطوعي لصياغة العلاقة ما بين التابع والوريث، لم تكن قد نضجت بعد، على الرغم من أنّ فوكو قد قوض العديد من المفاهيم الأساسية المجتمعية الأوروبية في سبيل تفعيلها. أي أنّ منهجية الدولة الليبرالية التي كان يعيشها الحلفاء مع نهاية الحرب العالمية الأولى لم تكن ضمن الوضع المثالي لتلك الدول، بل شاب الوضع بعد الحرب العالمية الأولى على الأقل خارج نطاق الدولة الأوروبية ثلاثة عناصر، جعلت مثالية الدولة تُخترق في تطبيقاتها خارج أسيجة العالم الغربي. **العنصر الأول**، هو نجاح الثورة البلشفية في روسيا في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩١٧م، وطرحها كدولة منافسة للحلفاء بعد أنْ كانت أيام القياصرة متحالفة، بالطبع الفكر والنظرة للمجتمع مختلف تماماً عن نظرة الحلفاء؛ ففكر الدولة الروسية واتّجاهاتها الاقتصادية ومنهجية هيكلة الدولة بات مختلفاً تماماً عن الدولة الغربية، لا بل منافساً. أما **العنصر الثاني**، فهو أنّ تلك الدول المتحالفة، لم تكن قد جاءت للخلاص من دولة متهرئة مرتبكة لإنقاذ مجتمع عربي بائس، بقدر ما عادت وهي حقيقة هكذا، للمفهوم الاستعماري الذي يتلخص بحكم المجتمع بالقوة من دون مؤسسات دولة. أما **البعد الثالث**، فهو الإمكانية الاقتصادية التي تتمع بها المنطقة وخاصة البترولية بعد أنْ تمّ إنتاج أوّل برميل بترول في جنوب غرب إيران ـ مسجد سليمان، على بعد ٣٠ كم من مدينة السليمانية شمال العراق، وذلك في ٢٦ أيار/مايو من عام ١٩٠٨م(٢).

لم تمضِ إلا ثلاث سنوات على الاكتشاف البترولي الإيراني، وتمّكن بريطانيا من الحصول على المسح الجيولوجي البترولي الذي أجراه الألمان للمنطقة وغناها، حتّى قامت بريطانيا بإنشاء مصفاة عبدان بالقرب من البصرة، لحاجتها البالغة للإمدادات البترولية الخاصة بأسطولها البحري العسكري الممتد حتّى الهند. والهند كانت تُعتبر في حينها جوهرة التاج البريطاني، على الرغم من الصراع الفرنسي ـ البرتغالي على الطريق المؤدي إليها. لذا سنجد أنّ البترول قد أدى دوراً كبيراً في ما بعد في الصراع مع الدولة العثمانية أثناء الحرب العالمية الأولى، خصوصاً بعد اكتشاف البريطانيين كمية البترول في ولاية الموصل من خلال دراستهم الخرائط الألمانية لعام ١٩١١م، وتأزم الصراع مع السلطة

(٢) Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1968).

التركية الأتاتوركية على ولاية الموصل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[٣]. كانت خطوات دول الحلفاء بعد تقسيمات سايكس ـ بيكو[٤]، هي منهجة هذه الأقاليم المتقاسمة من بعد سقوط السلطة العثمانية، على شكل دولة ليبرالية غربية، ليتمكنوا من إدارتها والسيطرة على عصب الحياة الحضاري المستقبلي المتمثل بالنفط[٥]. وعلى الرغم من أنّ دول التحالف قد استدلت في خطتها هذه على عصبة الأمم في حينه، وضرورة التصويت على الانتداب والسيطرة الإدارية لهذه الدول المراد هيكلتها وفق الأفق الغربي، إلا أنها قد تفاجأت بضرورات مجتمعية وصراعات طبقية وعرقية وطائفية، وأمراض اجتماعية عديدة، أدّت في نهاية المطاف إلى فشل منهجة الدولة العربية ومأسستها وفق الأطر الغربية.

سوف نفترض أنّ القناع الطاغي على الحرية والليبرالية التحريرية المسيطرة وشعاراتها عند دول التحالف، قد تمت إزالتها بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى. فستصبح الصورة الانعكاسية لموضوع سببية إنهاء السلطة العثمانية مجردة، وتعكس أحلامهم لمرحلة ما بعد الانتصار. أي أنّ أنواع التأثر العاطفي عند التحالف التي تحدّث عنها فوكو، هي دائماً خارج القانون بعد إسقاط السلطة العثمانية؛ فلذا نرى أنّ فوكو قد أجاد في تشخيصهِ للخواص المغايرة وعناصرها، وقال إنها لا يمكن أنْ تُعطي آنياً وعداً بأي شيء، على الرغم من أنه في آرائه كان مغايراً لفلسفة باتاي الذي تأثر به. حيثُ إنَّ باتاي قد خالف هذه الفكرة وعارضها بشدةٍ من خلال قوله إنّ أي حالة (وهنا ما ينطبق على تفتيت السلطة العثمانية وتأسيس دول على ركام دولة) هي التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الظواهر وتحديد مسارها. وعليه ضمن هذا السياق كانت الظواهر الاجتماعية في المنطقة العربية في نظر دول التحالف غير مكتشفة الأسباب وغير محددة المسارات ولا يمكن أنْ تعِد بتنفيذ ما رأته كيفية منهجة وهيكلة الدولة الغربية في مجتمع مختلف الخواص تماماً وذي منهجية غير متوافرة، لبروز فكرة هيكلة الدولة ومأسستها. وعليه، لا بدّ من أنْ لا نغوص في النوايا الاستعمارية، ولا نغوص في مصالح تلك الدول، ونعلل كيفية بداية منهجة الدولة الغربية على ما هو موجود في الواقع. وما موجود في الواقع، هو مسلمات ذات أبعاد مجتمعية تراكمت بفعل ضرورات استمرار السلطة العثمانية. أي إنها نتاج فعل سلطوي إدراكي ذو أهداف سلطوية مرسومة، لا تصب في الأهداف المجتمعية المُدركة لبناء وهيكلة الدولة؛ فالدول التي تقاسمت الولايات العربية التابعة لما قبل انتهاء الحرب للسلطة العثمانية كانت تجديدية في الأسباب المؤدية لتطوير الظواهر وأشكالها المتواترة، والملازمة لتغيير العالم وبنيته من خلال حدثٍ مهم. وهذا التغيير لا بدّ من أنْ يكون في نهاية المطاف إما شامخاً أو سيزول لعدم ملازمة الحدث بالتغيير. والحدث هنا ضمن المنهجية التاريخية، هو زوال سلطة إمبراطورية، والسعي إلى هيكلة عدة دول، لها مجتمعاتها الخاصة وحدودها الجغرافية واقتصادها.

(٣) Wilfred Nunn, *Tigris Gunboats: The Forgotten War in Iraq, 1914-1917* (London: Chatham Books, 2007).

(٤) رِهاب نوفل، مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥).

(٥) Wallace Stegner, *Discovery!: The Search for Arabian Oil* (Beirut: Middle East Export Press, 1971).

لم تكن دول التحالف قد وعت بعد مفهوم هابرماس الذي لاح بوجوب التخلص من الظواهر الاجتماعية من خلال تطوير دراستها وتحديد الأسباب المؤدية إلى تطور تلك المجتمعات. كما عبر هابرماس عن ضرورات دراسة ماهية تطور الفرد بما يضمن أنْ يكون الهدف نحو الأحسن، وهي حالة لا يمكن إتمامها من دون معالجة الاستعارة الذاتية للأحداث أو معالجة ومصادرة تراث العرق والفرد والطائفة والأمة لإلحاقه بحالة لا صلة لها بهذه التقسيمات المجتمعية؛ فدول التحالف حين ورثت السلطة العثمانية لم تنتبه للكنوز الفردانية المتوافرة في المجتمع العربي، واعتبرتها بجمعها مكوناً واحداً كما كانت السلطة العثمانية تتعامل معها. فهي تقاعست عن معرفة الذخيرة الوصفية للظواهر المجتمعية الحقيقة التي قد توحي بحجب الأحداث الأساسية لهيكلة الدولة. لذا عندما نصل في نهاية المطاف لفشل دول التحالف في مأسسة الدولة العربية، لم يكن الأمر قد جاء اعتباطاً، بقدر ما هو مرتبط بدراسة الاختلافات المنفصلة دائماً للأشياء التي هي فوق الحقائق الأخرى المحتملة الحدوث داخل أي مجتمع.

حالة الإلغائية والولائية التي امتلكها الحلفاء في المنطقة العربية المؤدية إلى التقسيمات المجتمعية العرقية والطائفية لخلق جغرافيا وطنية، لم يكن أي من فلاسفة ومفكري هيكلة الدولة الغربية منذُ النشأة الأولى وحتّى ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، قد توصلوا إلى أهميتها القصوى. حيث هذه الأهمية تكمن في تكامل الحدث سواء كان مرتبطاً بشخص أو أمة أو مجتمع صغير، لينعكس في ذاته على القانون الطبيعي للمكون المراد هيكلته. فهم لم يتمكنوا من كشف سلطوية الأشياء التي أدّت بتلك الأسباب القائمة إلى الظواهر المتسمة بالولائية والإلغائية والازدواجية وغيرها. وعليه فلو فعل الحلفاء قبل الإتيان في هيكلة الدولة وتأكدوا من ربط الأسباب المسببة لاستمرارية الحدث المنتج لتلك الظواهر. سيكونون قد ولجوا في نهاية المطاف بنضج الفكرة حول المجتمع وفردانيته، واستمروا في تتابع أساسيات الظواهر لاكتشاف الظواهر وانعكاساتها لكلّ مرحلة تنفيذية من أجل هيكلة الدولة في المناطق الموزعة عليهم بعد سقوط السلطة العثمانية المرتبكة. ومن هنا يمكن القول إنّ دول التحالف كانت لا تعي أنّ فرض قيادة مجتمعية لقيادة هيكلة الدولة العربية بإشرافها هي ليست موضوعاً يتمثل بشيء جاهز ومجرب ك الدولة الليبرالية الغربية، وعلى أفراد المجتمع العربي التأمل فيه وتطويره. بل هو في واقع الأمر كان حركة تحتاج إلى التخلص من هيمنة رجل الدين ورجل القبيلة ورجل الانكشارية وغيرها من الظواهر المسببة لتفتيت المجتمع. ولعله من ثمّ يُعاد دراسة البنيوية الفردية في المجتمع وعلاقاتها بالسلطة لتتهيأ مجتمعية قابلة لقبول الجديد وتطبيقه من دون سيطرة العرف والتقليد عليه.

مما جاء أعلاه، نجد أنّ دول الحلفاء لم تكن قد وعت بعد مكامن ظواهر المجتمع العربي لتعالجها، بل أرادت أنْ تبدأ من حيث انتهى الغرب، معتبرة أنّ المجتمع وأفراده، هو المجتمع نفسه أين ما حلَ وأين ما كان. متناسين أنّ تلك الأمة قد رزحت قروناً عديدة يحكمها تارةً العرب وتارةً غير العرب تحت زيف حالة الدين غير المتطور. وهو المفهوم نفسه الذي كانت عليه الكنيسة الغربية. ومن دون الاستفادة من الخروج من الهيبة الدينية التي استخدمتها السلطة العثمانية المرتبكة كما

كانت الكنيسة الغربية، ومن دون الانتهاء من هيمنة وعزلة القبيلة وسيطرتها على مكامن القرار، فإن حركة التطور المجتمعي ستبقى معطلة ولا يمكن من خلال ذلك بلورة نشأة للدولة. دولة تتمكن من تفعيل خصوصيات الأفراد وحاجاتهم اليومية باستخدام مسلة قوانين تنظم العلاقة في المجتمع وأهدافها في المساواة والعدل.

ثانياً: نموذج الحماقة من دون حضارة

لنتخلص من هيمنة فكرة هيكلة الدولة الغربية في المنطقة العربية وحماقتها، إذ لا يمكن تصوّر هذا المبدأ من دون نمذجة واقعٍ بحدث في فكرٍ بمنهج؛ فلو تعقبنا على سبيل المثال الحالة العراقية أوّلاً مع دخول الحلفاء بغداد وسقوط ولايات العراق الثلاث بيد السلطة البريطانية، ووضعنا جنباً الأهداف الاستعمارية وأُطرها الممنهجة وركزنا على الحدث، أي وجود مجتمع ومحيط جغرافي لهذا المجتمع الذي أسميناه العراق، وانحنينا لنُتابع كيف تمكّن البريطانيون من هيكلة الدولة العراقية كما استلبوها من السلطة العثمانية، وبمنهج ليبرالي غربي، بالتأكيد سيؤدي اكتشافنا هذا إلى بلورة الفكرة.

سقطت السلطة المرتبكة في ١٩١٨/١١/١١م، وتابع الحلفاء تقاسم السلطة وليس الدولة، وعكف كلّ منهم على برمجة حياته السلطوية بتعيين حاكم عسكري في قسمه المستلب، وكان من مهام الحاكم العسكري الذي لا يعود بمسؤولياته للتاج البريطاني بصورة مباشرة، بل إلى وزارة المستعمرات التي مقرها الهند. وهو يعني أنّ مهام الحاكم البريطاني على سبيل المثال كانت مهام سلطوية في بادئ الأمر. ولعله من خلال حدث السيطرة بالقوة كانت بريطانيا وغيرها من دول الحلفاء تتابع منهجة الدولة من دون الأخذ بعين الاعتبار المجتمع ولكن كيف؟ واقع الأمر ومن دون الاسترسال بالقيم الإبداعية للمجتمع من الناحية الداخلية السلطوية الرتيبة، كان خارجياً يستهل دول الحلفاء استغلال شرعية عصبة الأمم المتحدة لإثبات صحة ضرورة منهجة الدولة العربية التي ستشكلها بعد السيطرة العسكرية القصوى ضمن معطيات شرعية. خصوصاً وأن عصبة الأمم المتحدة في حينه كانت مشكلة بقوة من دول الحلفاء وغيرها من المتنازعين معهم في الحرب العالمية الأولى الذين بان ضعفهم[٦].

على أية حال لجأ الحلفاء إلى عصبة الأمم المتحدة لشرعنة مؤتمر سان ريمو، المدينة الإيطالية التي عُقد فيها مؤتمر ما بعد الحرب الأولى للحلفاء للفترة من ١٩ حتى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٢٠، والذي بُني فيه الاتّفاق على اعتماد ما اتُّفق عليها باتّفاقية سايكس ـ بيكو[٧]. وقبل الخوض في أتون هذه المرحلة التي أربكت منهجة السلطة البريطانية لهيكلة الدولة في المنطقة العربية، لا بدّ من القول إنّ ذلك قد جاء نتيجة إصرار الحلفاء على هيكلة الدولة في الأقطار العربية ضمن منهجة وهيكلة الدولة الليبرالية الغربية، إلا إنها خلال أقل من سنتين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، اصطدمت

(٦) Toby Dodge, «The British Mandate in Iraq, 1914-1932,» The International Institute for Strategic Studies, Middle East Online (Iraq) (2006).

(٧) «Papers Relating to the Foreign Relations of the United States,» United States Department of State, The Paris Peace Conference (1919).

بالواقع الاجتماعي وتركيباته. لكنّها أي بريطانيا وغيرها من دول الحلفاء لم تتمكن من دراسة الظواهر الاجتماعية ومعالجتها، واستمرّت بفهمها واعتباراتها للمجتمع على أساس أنّه مشابه بخواصه الفردية، أي مجتمع غربي، وستتم معالجته بهيكلة السلطة للانتقال إلى الدولة[٨]. ومهما كان الأمر فإن اجتماع سان ريمو الذي ضمّ رؤساء وزراء كلّ من بريطانيا ديفيد لويد جورج (David Lloyd George)، والفرنسي ألكساندر ميتران (Alexandre Mitterand)، والإيطالي فرانسسكو نيتي (Francesco Nitti) والسفير الياباني في إيطاليا ك. ماتسي (K. Matsui)، كان قد اعتمد كما قلنا على شرعنة الوصاية من قبل عصبة الأمم المتحدة تحت سياق المادة الرقم ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم المتحدة[٩]، شرط أنْ تكون الولاية البريطانية على العراق وغيرها من المنطقة العربية الشرقية ضمن الفئة (أ)[١٠]. ومن أجل هذا التوثيق أعدت وزارة المستعمرات البريطانية وثيقة الانتداب (الولاية)[١١] على العراق في ٤ حزيران/يونيو ١٩٢٠م، ولكن هل كان ذلك للعراق فحسب أم شمل سورية وفلسطين وغيرها من الدول؟ بالتأكيد كان الانتداب شاملاً لكلّ هذه المنطقة العربية وليتبلور وجودها جغرافياً وليس على مستوى هيكلة الدولة كما عرفنا[١٢]. ولكن القيمة الإدراكية للعقل الأداتي العراقي المرتبط في حينه كما سبق أن شرحنا إما بالتربية الدينية أو بالانتماء القبلي، كلاهما سواء كان إدراكياً أو أداتياً قد رفض ليس الانتداب وحده فحسب، لا بل حتّى الوجود البريطاني. هذا الرفض قد جاء نتيجة نزاع في عمق الشخصية الفردية العراقية التي ازدوجت القبول أو الرفض ما بين حكم مرتبك مستهتر قاتل فاسد يُدعى الخلافة الإسلامية العثمانية وهو موقن بصراحة ذلك لكنه يمتنع عن إقراره، وما بين قوى غربية لا تُدين بالمجتمع والدين أو الصلة بالعراق وقد يكون مستقبلاً أداؤها لا يختلف عن الخلافة الإسلامية لأن كليهما مستعمر ومحتل. وعلى الرغم من تأكدهم أنّ هذه الحالة لا يمكن أن تستمر إلا بنصر الحلفاء على الدولة العثمانية، وعلى الرغم من وجود أنصار للشريف حسين، إلا أن تبني

---

(٨) «The Treaty of Peace between the Allied and Associated Powers and Germany,» Signed at Versailles (28 June 1919), pp. [55]-754.

(٩) «Italy Holds up Class a Mandates,» *The New York Times*, 20/7/1922.

(١٠) يُقصَد بالفئة (أ) الأقاليم والولايات التي كانت تحت السلطة العثمانية وقد وصلت إلى مرحلة من التطور الاجتماعي والرؤية المستقبلية الاقتصادية لمستوى يرتقي أنْ يكون مستقبلاً دولة مستقلّة، ويمكن أنْ تصل لهذا المستوى من خلال وصاية دولة كبرى تقدّم لها المشورة والمساعدة الإدارية حتّى يحين الوقت لإعلانها دولة مستقلة بتوصية من الدولة ذات الوصاية عليها. وقد اعتُبر العراق خاضعاً للوصاية البريطانية تحت هذا البند في حزيران/يونيو ١٩٢٠، وسورية في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٤٤، حيث تمّ تقسيمها من قِبَل فرنسا إلى ثلاثة أقسام هي سورية الحالية، ولبنان الحالي وولاية هاتاي التي كانت تابعة لسورية والتي من ضمنها لواء الإسكندرونة حيث تمّ في البداية إعطائها صفة محمية فرنسية ومن تمّ فصلها عن سورية الكبرى وإلحاقها بتركيا الحديثة باتّفاقية تركية ـ فرنسية عام ١٩٣٩. أما المنطقة الثالثة، فهي ما كان يُعرف في حينه بفلسطين وقد وضعت الوصاية البريطانية عليها من ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٢٣ حتى ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وتمّ تقسيمها في نيسان/أبريل ١٩٢١، لهيكلة إمارة شرق الأردن ومنحها الانتداب البريطاني الحكم الذاتي لمدّة ستة أشهر لتستقل الأردن كدولة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٤٦.

(١١) *The New Cambridge Modern History Volume 12: The Shifting Balance of World Forces, 1898–1945*, Edited by C. L. Mowat (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968), p. 293.

(١٢) «Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinions,» The International Court of Justice (ICJ) (2004), p. 165.

شريف مكة التعاون مع مَن هم خارج القيم الاجتماعية العربية والإسلامية، جعل الانصياع لأوامر القائد القبلي والديني هي السائدة في المنطقة. وعليه حتّى قبل الشروع بمحاولة شرعنة الانتداب كان الرفض المجتمعي الذي سيواجه الوجود البريطاني لهيكلة الدولة حاضراً.

كان الاحتلال البريطاني المتمثل بالحاكم العسكري قد وصل في حدّ مثاليته لحكم العراق من دون معرفة ما خلفته السلطة المرتبكة، إلى حالة طوباوية المنهج؛ فهو قد تصوّر المجتمع العراقي وهو ما ينطبق بالتأكيد على المجتمعات العربية الأخرى في الولايات المترامية ما هم إلا قطعان من العبيد الذين يمكن إدارتهم بالسلطة المطلقة المتمثلة بالقوة والسلاح. أي أنّ الحلفاء قد عادوا إلى مبدأ السلطة والمجتمع المحكوم بالقوة، مسقطين التطور المنهجي لمفهوم الدولة عندهم؛ فلذا كان الهمّ الأكبر عند وزارة المستعمرات البريطانية ينصب على كيفية إدارة الدولة حتّى يحين تقاسم الولاية باعتبارها غنائم حرب في مجلس الحرب، متناسين أنّ الولائية والإلغائية التي عملت عليها السلطة العثمانية قد أنتجت مجتمعاً تقوده قيادات عدة مجتمعيين يمكنهم تحريك المجتمع. وبالفعل هذا ما حدث؛ فكما ذكرنا سابقاً، أنّ هناك ضرورة لفهم الحدث ودراسة الظواهر ونتيجة فهمنا للحدث وهو ما تطرقنا إليه سابقاً ونتيجة لدراستنا للظواهر الاجتماعية العربية المتولدة من السلطة المرتبكة وممارساتها، ونتيجة لخوف ما أفرزه المجتمع في غضون غياب السلطة في الحرب العالمية الأولى، نتج منه قيادات مجتمعية قد تبدو غير مؤهلة للحكم، إلا إنها أدّت دوراً في المحافظة على التوازن في المجتمع؛ فالعراق الذي نحن بصدد تشريح حالته كنموذج للمجتمع العربي ولكونه حالة مستقرة بعد سقوط الدولة العثمانية ومستقل كدولة أسرع من غيره، سرعان ما تحرّكت فيه قيادات المجتمع المفرزة، نتيجة السلطة المرتبكة مع انتهاء الحرب العالمية الأوّلى، لتبرز فيه حركة مجتمعية سياسية سيكون لها دور في هيكلة الدولة العراقية حتّى وإن تمّ رفضها من قبل الاحتلال البريطاني. كما كان لهذه الحركة السياسية تأثيرها أيضاً على سورية والأردن والخليج العربي ومن ثم على ركام الدولة المرتبكة المتمثلة بتركيا أتاتورك(١٣).

خلال عامي ١٩١٨م و١٩١٩م، شكلت المجتمعات العراقية في مدنها المتعددة المتشابهة مجتمعياً بالمصالح والآراء، وهنا نؤكد التشابه، ثلاث جمعيات سرية لمناهضة الوجود البريطاني. ولو تأملنا في هذه الجماعات السرية سنجد أنها متمخضة عن ما يعيه الأفراد ومما يحملونه من أفكار تأثروا بها من خلال القيادة المجتمعية المفرزة تواً. هذه الجمعيات هي جمعية النهضة الإسلامية المنبثقة من جماعة الصحوة الإسلامية في النجف، والرابطة الإسلامية الوطنية التي كان هدفها مقاومة الوجود البريطاني وتعبئة المجتمع للقيام بواجباته الدينية في النجف وكربلاء والبصرة والكوت. أما الجمعية الثالثة، فقد تأسست في شباط/فبراير عام ١٩١٩م ببغداد، وكان تحالفاً مجتمعياً غير ديني

(١٣) السبب في اختيار العراق كنموذج للمنطقة العربية لا يعود لكون الكاتب عراقياً، بل لكون العراق كان يُعتبر بنظر الحلفاء وتركيا الجديدة جوزة الشرق التي لا يمكن فقدان السيطرة عليها، وفي حال خسران العراق تنتهي المنطقة الشرقية العربية ومن ثم ما يحيط بها من منطقة خليجية عربية، ولربما تؤثر في عدم الاستقرار لسنوات عديدة. صحيح أن مصر أيضاً ذات أهمية كبرى ولكان وجود الخديوي كان فيه نوع من السلطة المباشرة على مصر، ويمكن للحلفاء حماية مصالحهم عِبر البحر الأبيض المتوسط.

ضمّ كلّ الأطياف المذهبية والأطياف الحرفية من التجار، وحتّى موظفي الخدمة المدنية. وهو ما شجع الضباط السابقين المنضوين تحت السلطة العثمانية المرتبكة وممن عكف لينعزل اجتماعياً عن المجتمع، لأن يشكلوا نادي حرس الاستقلال ويضم أعضاءً له في مدن العراق كافة. ونتيجةً للولائية المجتمعية العراقية التي تمخض عنها غياب السلطة العثمانية من جانب وتعسفها من جانب آخر(١٤)، كان هناك تجاوب مجتمعي كبير للسلطة الدينية، وصل حدها أنْ قام المرجع الديني الأعلى هبة الله الشيرازي ونجله محمّد رضا الشيرازي، بتعبئة المجتمع للانخراط في محاربة الوجود البريطاني وسلطته. ويبدو أنّ الحاكم العسكري البريطاني (السير برسي كوكس) لم يكن قد استوعب العلاقات الاجتماعية وما يمكن أنْ تنتجه إذا ما مورست القوة ضده. وهو بهذا الأداء يبدو أنه عاد لمرحلة ما قبل عصر التنوير، فأصبح كالمجتمع العراقي المثال للمجتمع العربي ذي ازدواجية في فهم المعايير. هو تارة يدعو إلى منهجة وهيكلة دولة ليبرالية تُعطي الفرد أهمية في هيكلتها من خلال استخدام قيمه الإبداعية وعلاقاته الجمالية المسهمة، ومن جهة أخرى يحاول فرض ما يُريده بالقوة. على أية حال فالحاكم البريطاني من دون أنْ يُحكِّم العقل الإدراكي ويُفعّل العقل التواصلي قادته القوة الوحيدة الوجود إلى عقل غير متزن فحاصر النجف لتتأزم الأمور تصل إلى أعلى حالاتها، فاندلعت ثورة العشرين وفشل مشروع شرعنة الانتداب الصادر عن عصبة الأمم بحقّ العراق(١٥).

على الرغم من أنّ الوجود البريطاني قد فشل في إقرار الوصاية المزمع تنفيذها في العراق بسبب اندلاع ثورة العشرين أو كما يسميها المؤرخون الثورة العراقية الكبرى، إلا إنّه بدا واضحاً للاحتلال البريطاني أنّ هناك ظواهر مجتمعية عديدة في المنطقة منها الديني وبعضها قبلي وآخرها عرقي. إلا أنّ تلك الثورة قد أنتجت ظاهرة جديدة شبيهة بظاهرة الثورة الصناعية الفرنسية الثانية، مفادها أنّ كلّ تلك الفصائل المختلفة مع بعضها البعض كانت متفقة في جهد الثورة وانتهت إلغائية الطوائف والقبائل وتركزت على كيفية إدارة الصراع مع الحاكم البريطاني(١٦). ويبدو أنّ بريطانيا قد أصابها الخوف من هذه الحالة لكونها سوف تجعل من مبدأ مأسسة الدولة الليبرالية الغربية في العراق أمراً مستحيلاً وسوف تُستبدل بدولة وطنية تضم الفئات على مبدأ المواطنة كما أنتجه القتال ضدهم. فلذا حرصت بريطانيا في مؤتمر القاهرة في ٢١ آذار/مارس ١٩٢١م(١٧) على ترتيب الأمور بما يناسبها،

---

(١٤) A. J. Barker, *The First Iraq War, 1914-1918: Britain's Mesopotamian Campaign* (New York: Enigma Books, 2009).

(١٥) Amal Vinogradov, «The 1920 Revolt in Iraq Reconsidered: The Role of Tribes in National Politics,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 3, no. 2 (1972), pp. 123-139.

(١٦) Toby Dodge, «The British Mandate in Iraq, 1920-1932,» *The Middle East Online, Series 2: Iraq 1914-1974* (Cengage Learning EMEA Ltd, Reading) (2006).

(١٧) مؤتمر القاهرة (١٢ ـ ٢٣ آذار/مارس ١٩٢١)، عُقِدَ في القاهرة لتأسيس سياسة بريطانية موحّدة في الشرق الأوسط، لحلّ السياسات المتضاربة المحددة في مراسلات مكماهون (١٩١٥)، واتّفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦)، ووعد بلفور (١٩١٧). وقد رأس المؤتمر وزير المستعمرات البريطاني في حينه ونستون تشرشل الذي عُيِّن حديثاً. دعا في المؤتمر جميع القادة العسكريين البريطانيين والمديرين المدنيين في الشرق الأوسط لحضور المؤتمر في فندق سميراميس في القاهرة لمناقشة هذه القضايا.

قبل الانصياع لما حدث في العراق، ولضرورة العمل على الانتهاء من أمور عديدة تُعرقل منهجية الدولة التي تمخضت عند رجال دين وقبائل وجيش أفرزهم المجتمع بعيداً عن الدولة العثمانية.

هذه المعطيات التي حرصت الدولة البريطانية على ممارستها في العراق ووضع لمساتها لكي تستمر حتّى عام ١٩٥٨م، كانت تتمثل في أمورٍ بعضها ضمن دائرة الإقليم العربي، والتي ضروراتها المنهجية كانت(١٨):

أوّلاً: الانتهاء من ترسيم الحدود بين الأقاليم العربية وتحديد الملامح الجغرافية لكلّ بلد دون الاعتماد على هيكلية الحدث والعلاقة المجتمعية، وضرورات التواصل كي تبقى تلك المجتمعات وإن تشابهت في العديد من خصائصها منفصلة عن بعضها البعض(١٩).

ثانياً: ضرورة منع هيكلة الدولة بقيادة عراقية أو حتّى في أي بلد عربي آخر من البلد نفسه، كي لا تُبنى الدولة الوطنية وتستمر في السعي إلى تحقق مآربها في تأسيس الدولة الليبرالية الغربية.

ثالثاً: الاعتماد على قيادة الجيش التي هي أصلاً متشبعة بالفكر العثماني ولا تعنيها الدولة الوطنية.

رابعاً: إيجاد بديل عن الانتداب البريطاني يضمن لها إدارة المناطق العربية التي تُديرها بعد أنْ استلبتها من السلطة العثمانية. والأمر الآخر والأخطر في نظرنا هو العمل على خلق الدولة التركية الحديثة المستقرة والدولة الإيرانية المستقرة لمنع أي وجود مستقبلي للدولة القومية التي ترى بريطانيا أنها سوف تتشكل إذا ما بقي الصراع في المنطقة بهذه الوجهة الحساسة(٢٠).

قبل الولوج في كيفية تغير المسارِ البريطاني في هيكلة الدولة العراقية وفشلها في وضع لمسات الدولة الليبرالية، لا بدّ من التنويه أنّ الثورة القومية الكبرى في العراق قد اندلعت متناسيةً التقسيمات المجتمعية بعد أيام من وضع بريطانيا مسودة الانتداب في حزيران/يونيو ١٩٢٠م؛ ففي ١ يوليو/تموز ١٩٢٠، يوم انطلاق الثورة كان حجر التغير في مسار هيكلة الدولة وفق العرف الغربي. واستمرّ حتّى نهاية كانون الأوّل/ديسمبر عام ١٩٢٠م، لينتهي التفكير في تغيير المسار الغربي نحو المنطقة وقيادتها بصورة غير مباشرة. لذا وجدت بالملك فيصل تسوية حقّة لمنع نشأة الدولة القومية العربية من جانب، وللعمل على إرجاء المجتمع لولاءاته العرقية والطائفية لكي تضمن بقائها وفق الأجندة المرسومة من جانب أخر. بريطانيا لم يكن اختيارها لـ فيصل من باب الوفاء لما قدمه والده الشريف حسين من ثورة جوفاء لإلحاق الأقاليم العربية بالحلفاء وتفتيتها دون فرض وجود وقوة، بل كان نابعاً من دراستها للظواهر المستجدة في ثورة العشرين، وبروز الحركة الثورية القومية المطالبة بالاستقلال وإعلان الدولة العربية؛ فهي وجدت في الملك فيصل خصلة لإقناع الفقراء والجهلة

(١٨) «Cairo Conference, 1921,» The British Empire (20th Centry Time Line), <http://www.britishempire.co.uk/timeline/cairoconference.htm>.

(١٩) وميض جمال عمر نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

(٢٠) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

من أفراد المجتمع بعروبة هذا الشيخ القادم من البادية من جانب، وقائد ما يسمّى بـ الثورة العربية الكبرى من جانب أخر. ويمكن الإيلاء بأنّه من سلالة الرسول (ﷺ) وهو بالتالي يجمع في عنفوان ترشيحه الخصلتين. ومن جانب مهم آخر وخوفاً من أنْ يعود المجتمع لوضعه الولائي، أسكتت كلّ الأصوات المنادية بوجوب أنْ يكون الملك عراقياً عربياً، خصوصاً السيد طالب النقيب الذي اعتقله الحاكم البريطاني في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٢١م، ونفاه إلى الفاو في جنوب العراق على الرغم من إنّه كان وزيراً للداخلية، وعين بدلاً منه مستشار وزارة الداخلية البريطاني فيلبي. هذا الإقصاء كان نتيجة رفض النقيب أنْ يكون غير عربي عراقي ملكاً[٢١].

على أية حال، قبل مؤتمر القاهرة بنيف من الأشهر وبعد أنْ وضعت ثورة العشرين أوزارها، عكفت الدولة البريطانية بمنهجة الدولة الغربية الليبرالية في العراق بطريقة تناسبها؛ فتلك الدولة أو ذلك المجتمع الذي لم يرَ أياً من الحكم المدني في حياته، ولا يخلُد لذاكرته غير الانكشاري والوالي وجباية الضرائب، يعي فجأة تشكيلاً وزارياً فيه صحة وتربية ومالية واقتصاد وداخلية وغيرها من هياكل السياسة السلطوية الغربية يقودها حاكم عسكري بريطاني[٢٢]. وقد تكون بريطانيا نجحت في هيكلة سلطة دولة إلا أنها في نهاية المطاف أخفقت في منتجة دولة لكونها لم تفقه الظواهر المجتمعية؛ فيا تُرى هل استمرّت الدولة كما أرادها البريطانيون بعد تعيين فيصل ملكاً وإفشال أي قيام للدولة القومية؟ وهل تمكّن الحلفاء الآخرون في المنطقة العربية مثل سورية ومصر واليمن وغيرها ممن هم تحت قبضة الاحتلال الجديد تشكيل أو هيكلة دولة غربية؟ إنّها أسئلة سنجيب عنها في الفقرات التالية من دون نسيان الفعل الاجتماعي وتطوره لقبول الدولة أو نسيانها.

ثالثاً: منهجة تفتيت المجتمع وحضارة سلطة

الكثير من فلاسفة ومفكري عصر النهضة الأوروبية، يقرون أنَّ المرئيات المعادة لا يمكن تلاشيها في أي مجتمع من خلال العلاقات السببية المترابطة مع بعضها البعض؛ فعند دراسة تاريخ حدوث الأشياء بعد الحرب العالمية الأولى وما تمخضت عنه حماقة بريطانيا في هيكلة دولة حضارية في العراق أو فلسطين أو الأردن أو مصر... إلخ، نجد أنّ ما توصل إليه معاصرو النهضة الأوروبية هو أمرٌ مخطئ تماماً. وعليه لا بدّ من النظر إلى موضوعين أساسيين عند معالجة أي مجتمع من حماقته وظواهره قبل مأسسته كدولة، هما معالجة الأمراض الاجتماعية التي يمكن وصفها في المجتمع العربي بالاستعلائية والازدواجية والولائية والإلغائية وما صاحبها من أدوات تفتيتية لفردانية الشخص. والعامل الثاني، هو وبعد معرفة كيفية معالجة هذا الأمر، ضرورة إعادة بناء الفرد وفق مجتمع متطور غير ثابت في وضعه الذي تمت فيه معالجة تلك الظواهر. وذلك لكي نتمكن من مأسسة دولة ذات

(٢١) Doris Goodrich Adams, *Iraq's People and Resourses* (Berkeley, CA: University of California Press, 1958).

(٢٢) Ferhang Jalal, *The Role of Government in the Industerlization of Iraq, 1950-1965* (London: Frank Cass, 1977).

هيكلية صحيحة. ومن هنا نجد أنّ الاحتلال البريطاني، وينطبق ذلك على الفرنسي وغيره من دول الحلفاء لما بعد الحرب العالمية الأولى، قد أقدمَ على مأسسة دولة بالاعتماد على ظواهر مرضية في المجتمع، لا على معالجة هذه الظواهر وأمراضها. كان بداية حلها مأسسة الدولة في أوّل سلطة للاحتلال، على أساس عرقي وطائفي، وهذا ما برهن فشل مسارها. أما الأمر الثاني فهو فشله على مرّ ثلاثة عقود ونيف من إنجاح تجربة استيراد الملك وسلطته من خارج حدود المجتمع المنتج لقياداته وهو ما حدث في العراق وسورية والأردن وليبيا وحتى لبنان![٢٣]؛ ففي العراق كنموذج شُكلت الحكومة الأولى بقيادة عبد الرحمن النقيب، على الرغم من وجود مستشار بريطاني لكلّ وزارة يحرص على نقل ليبرالية بريطانية إلى سلطة الملك العراقية في هيكلتها للدولة.

هذه الحالة كانت بدء الحماقة في فشل بناء الدولة ومأسستها لكونها تأسست على أمراض وظواهر اجتماعية غير معالجة أيضاً؛ فقد حاول البريطانيون بسلطتهم العسكرية الاستفادة من الظواهر الاجتماعية الفارزة للقيادة الدينية والطائفية والعرقية في مأسسة السلطة لتنمو وتبدو دولة، كي يتمكنوا من البقاء فترة أطول تمّكنهم من تثبيت أركانهم العسكرية والاقتصادية. وعلى الرغم من أنها استخدمت التقنيات الليبرالية لتطوير الاقتصاد والإدارة والصحة والتربية في منهجة هيكلة السلطة، لتكون في المستقبل دولة على غرار المنهجة البريطانية، إلا أنها فشلت وانعكس فشلها على الحراك في المجتمع؛ فالسلطة العسكرية البريطانية في اعتمادها على مَن كان عسكرياً ضمن أداء السلطة العثمانية المرتبكة، ومن خلال إناطة مهام هيكلة دولة إليهم عقّدت المشهد، ليصبح صراع قوة عسكرية عرقية طائفية قبلية مناطقية داخل هيكلة الدولة. وهو ما حدث ما بين جعفر العسكري الذي كان وزيراً للدفاع، وطالب النقيب الذي كان وزيراً للداخلية. وامتدّ هذا الصراع داخل قبة البرلمان وفي عملية نسج الدستور، ليستمرّ بعدها في تشكيل الأحزاب ومواقفها من الدولة ومنهجتها وفق أطر الظواهر المجتمعية. للحيلولة دون الخروج عن مستلهمات الحدث، سنجد فعل الفعل في الطريقة البريطانية الممنهجة لهيكلة الدولة العراقية وحماقتها حين الاطّلاع على أوّل وزارة قادها عبد الرحمن النقيب، الشخصية الدينية المجتمعية، وضمت تقسيماً غير قومي أو وطني، بل تقسيماً مذهبياً دينياً قبلياً، يوحي باستخدام بريطانيا الظواهر الاجتماعية البائسة لإنجاح خطتها. هؤلاء الوزراء هم طالب النقيب للداخلية، ساسون حسقيل للمالية، مصطفى الآلوسي للأوقاف، جعفر العسكري للدفاع، عبد اللطيف المنديل للتجارة، عزت باشا الكركوكلي للصحة، محمّد علي فاضل للأشغال والمواصلات، محمّد مهدي بحر العلوم للمعارف. ولكي يُكمل المندوب السامي قبضته على المجتمع من خلال مداواته أمراض بعض الشخصيات المجتمعية التي برزت خلال حقبة الحرب العالمية الأولى، أصدر مرسوماً بتعيين مجلس استشاري للحكومة من شخصيات عراقية جمعهم من شمال العراق حتّى جنوبه بترتيب عرقي طائفي وهم: عبد الرحمن الحيدري، حمدي بابان، محمّد الصيهود، عجيل السمرمد، عبد الغني كبّه، عبد الجبار الخياط، أحمد الصائغ، سالم الخيون، عبد المجيد الشاوي،

---

(٢٣) «La Situation des chrétiens de Syrie après les affaires de Djézireh,» Centre d'études et d'administration musulmanes (CHEAM) (Paris) (November 1937).

داود يوسفاني، فخري الجميلي، هادي القزويني. وحين اعتذر كلّ من حمدي بابان، وهادي القزويني وأبديا رأيهما بضرورة عدم شقّ المجتمع العراقي من خلال الرضوخ لمطالب الحاكم العسكري، استعاض عنهما بكلّ من: الشيخ ضاري السعدون، ونجم البدراوي[٢٤].

لو تأملنا هذه القائمة الأولى في هيكلة السلطة، سنجد أنّ الحاكم العسكري حرص حتّى على إدخال الأقليات التي لا قيمة تأثيرية لها في المجتمع العراقي لقلة عددها، ولكن يبدو كان هناك جوهر لميثاق تهيئة بروز بعض الجماعات على أحدها والاستفادة من ذلك في المناورة السياسية المستقبلية. وعلى الرغم من أنّ الاحتلال البريطاني قد منهج هيكلة السلطة بالصورة التي اعتمدتها الدولة الغربية من خلال تأسيس قوة تستخدمها السلطة لوضع وتنفيذ القانون، متمثلة بالشرطة لحفظ الأمن والجيش لحفظ الحدود، وعلى الرغم من استبدال الانتداب بمعاهدة بريطانية ـ عراقية والبدء في التحديث الإداري والتربوي والصحي والعمل على منهجة مؤسسات شبيهة بمؤسسات الدولة البريطانية، إلا أنّه من الجانب الآخر كانت السلطة البريطانية تحاول عدم خروج مسار هذه الهيكلة عن سلطتها. فلذا كانت تتخذ من الغول في تعميق الظواهر الاجتماعية وتفعيل الصراعات في المجتمع وتفضيل مجموعة على أخرى هو هدفها الأساسي[٢٥]. ويبدو أنّ هذا الهدف الأساسي لدى وجهة النظر البريطانية يعود من الخوف من شيئين هما، **الأوّل**، ما نتج منه من توافق شعبي عرقي طائفي عراقي في ثورة العشرين وتهديد ببقائهم في العراق وخسرانهم المياه الدافئة التي تربطه بجوهرة التاج البريطاني. والثاني، بدء نضج الدول الشيوعية الروسية التي بدأت تهدد الحكومة البريطانية المحافظة، وبلوغ حزب العمال بنكهته الاشتراكية دفة الحكم في لندن؛ فضلاً عن الانتماءات الثقافية في شرائح المجتمع البريطاني للحزب الشيوعي والمناداة بالمساواة وفق مبادئ ماركس. وهو أمرٌ سيعزز سقوط الرأسمالية وسقوط مبدأ الاستعمار ومن ثمّ التراجع داخل حدود بريطانيا العظمى وهو أمرٌ كان يرفضه العسكر المسيطر على دفة الحكم في مجلس اللوردات البريطاني.

هذه الإجهاضات التي كانت تعانيها الدولة البريطانية داخل حدودها وسلطتها في مستعمراتها، جعلتها تفكّر في كيفية منهجة الدولة العربية وفق الأفق الغربي من دون الانصياع للمفاهيم الفكرية التي ترى ضرورة منهجة المجتمع وفق أرضية تبدأ أوّلاً في إيجاد حلّ للظواهر المجتمعية، وتنعكس في ذاتها في المستقبل على النشأة الصحيحة؛ فهي لم تتوانَ عن فتح مجال تأسيس الأحزاب وفق عرف يبدو للعيان وطني، ولكنه مكلل بالطائفية والعرقية. وللحيلولة دون التراجع عن منهجة السلطة وفق الأفق الغربي، أصدر المندوب السامي في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٢٢م، قانون تشكيل الأحزاب بصيغة حددها بواقع يمكن من خلاله التحكم بها ورفع مقام أحدها على ثانيها وهكذا. وعلى الرغم

(٢٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي، ٥ ج (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨١).

(٢٥) Peter Sluglett, *Britain in Iraq, 1914-1932*, St. Antony's Middle East Monographs; no. 4 (London: Ithaca Press, 1976).

من وجود العديد من الأحزاب والجمعيات السرية، إلا إنّه في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٢٢م، تقدّم العديد من السياسيين أو القيادات المجتمعية للإجازة بتشكيل أحزاب.

كانت هذه الخطوة من الناحية المنهجية خطوة صحيحة، ولكن بالغوص في عمق أعماقها سنجد أنّها كانت تفتيتية للمجتمع، وزارع علاقات تباعدية، ومعمقة ظواهر كيدية بين الأفراد؛ فالقانون عكر مسألة معالجة الفردية الشخصية المتأزمة أصلاً. معظم هذه الأحزاب اعتمد على المناطقية والطائفية، لكون تلك القيادة المجتمعية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى وممارسة الدولة العثمانية المرتبكة، كانت هي وليدة حاجة من الذين يؤدون الولاء لتلك القيادة. وبالتالي بدلاً من حصر هذه الظاهرة ومعالجتها ضمن الحدث الذي مرّ، وجدت طريقها لتتطور وأخذ مكانة أكبر؛ فانتقل العقل الأداتي والولائي إلى مرحلة العقل الكيدي في صراعهم على الحظوة والسلطة. صحيح أنّ الاحتلال قد استفاد من ذلك إيما استفادة. ولكن على الجانب المجتمعي فقد سببت هذه الأحزاب وانشقاقاتها لأسباب شخصية، عدم وجود فكرٍ يمكن من خلاله وضع سياق لبناء الدولة. بعض هذه الأحزاب كانت تتلاعب بمقدراتها نخبويةً مجتمعية غنية من دون الإيحاء لها بفطنتها للوصول إلى مأرب من المآرب السياسية.

لم يكن قانون الأحزاب بنسخته الكوكسية الصادرة عن المندوب السامي والمكمل لها دستوريته المشروخة وفق ما يتوافق مع الحاكم البريطاني وحده، قد أخل بمنهجية الدولة فحسب، بل هذا القانون قد ولّد لدى السلطة البريطانية قدرة على فرز حقائق مجتمعية لا تستقيم إلا بالعودة لسلطة الوالي والقوة. ويبدو أنّ هذا الأمر قد برز أكثر حين تأكد لدى البريطانيين أنّ هناك بترولاً وافراً ليس في العراق فحسب، بل في الدول المحيطة بالعراق[٢٦]. وأن البترول سيكون سيد الحضارة، ولا بدّ من إرساء الحماقة في المجتمع والاستمرار بهيكلة الدول ضمن المنهجية الغربية التي تراعي المصالح العامة؛ فلذا كان الهدف من السلطة البريطانية في العراق وحتّى إعلان استقلال العراق في تشرين الأوّل/أكتوبر عام ١٩٣٢م هو، سيطرة الليبرالية على هيكلة الدولة، وتفتيت مجتمع يمكن إدارته من خلال ليبرالية السلطة بمعاهدات عراقية بريطانية. ويبدو أنّ هذا المنهج كان المتبع حتّى عند استقلال العراق، إلا أنّ بريطانيا لم تكن تتوقع أنّ أمراً كهذا سيؤدي إلى خسران العراق مع أي طارئ يحدث، وصعوبة العودة لإقناع المجتمع. ومع هذا استمرّت حماقة الغرب في ليبرالية حضارة الدولة وتفتيت المجتمع كان المغزى الأساسي في العراق[٢٧]. وحين نتطرق إلى الدول العربية الأخرى، سنجد أنّ ما كان يحدث في سورية ومصر لا يختلف في أدائه عما كان يحدث في العراق، لا بل بعضها راح أبعد من ذلك حين بدأت منهجية الدولة الليبرالية الغربية تأخذ طريقها مثلاً في الجزائر باعتبارها جزءاً من ليبرالية باريس. ولكن هل كان للغرب وخاصة بريطانيا استثمار سياسي حزبي لإبداله بالدولة

---

(٢٦) هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

(٢٧) Frank W. Thackeray and John Findling, eds., *The History of Iraq*, Greenwood Histories of the Modren Nations (London: Greenwood Press, 2001).

التي تُريد أنْ تمنهجها وتمأسسها بالصورة المعهودة؟ بالتأكيد نعم، لكون التهديد الروسي الشيوعي للدولة الغربية بات على أبواب دولها الأوروبية الحديثة، أكثر مما هو على أبواب مستعمراتها؛ فضلاً على تأسيس بعض الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية ورفع شعار إنهاء الاستعمار ودعم الثورات الشعبية. وبهذا لم تجد بريطانيا ولا فرنسا بداً إلا من الاستثمار بدايةً في مصر بتأسيس أحزاب دينية تدعو لمحاربة الكفر الشيوعي، ولا تُسيء لعبودية الغرب لمجتمعاتنا.

لقد استمرّت حالة فشل مأسسة وهيكلة الدولة الغربية في المنطقة العربية والذي كان نموذجنا هنا العراق، حتّى منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين، حين زاد وعي المواطن وارتباطه بأفكار التخلص من الاستعمار وعبوديته، فماذا كان دور الغرب في ذلك؟ سؤال مطروح سيجد حلاً للفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بنيف من السنين واستمرار تعثر مأسسة الدولة الغربية في المنطقة العربية وحماقة حضارة تفتيت المجتمع.

رابعاً: بروز العقل الإدراكي والتمرد على الحماقة

منتصف ثلاثينيّات القرن العشرين كانت مرحلة حاسمة في نهج تأسيس الدولة الليبرالية في المنطقة أو ردم الأمنيات والعودة المتقهقرة لحماية وطن. هناك أفول وصعود في الفكر والسياسات على الرغم من استمرارية المفكر الغربي في إيجاد السبل التي تطور الدولة الغربية الليبرالية. ولكن ليس بالضرورة أنْ يجد الغرب نفسه ملزماً بتأدية ذلك في الدول التي يحتلها. ثمّ إنّ الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم وعدم الانتهاء من النهوض بما كان قبل الحرب العالمية الأولى من اقتصاد العالم، وبروز اليابان وألمانيا مرة أخرى، كلها كانت حالات دفعت الغرب إلى التمرد على الحماقة بما هو أحمق. خصوصاً وأن الرفض المجتمعي للسلطة تجاوز حدوده في مناطق عديدة سادها التوتر، نتيجة الصراع ما بين سلطة القوة وسلطة منهجة المجتمع، حيث كانت في النهاية تنتهي لصالح القوة والاضطهاد؛ فالانفتاح المجتمعي على الغرب من بعض الأفراد وسعي الاستعمار الغربي إلى التزاوج بين الثقافات، قد أنتج في الجانب الآخر في نفوس هؤلاء بعداً قومياً وطنياً في الإحساس لبناء دولهم بما هو مشابه، من دون معاملة المجتمع بالاضطهاد والاستغلال أو الكيدية التي باتت عنوان التواجد الغربي(٢٨).

حاول الغرب البريطاني والفرنسي والإيطالي وحتّى البرتغالي الاستثمار بظواهر المجتمع، خصوصاً مع بروز الشيوعية كمنافس للشراكة الدولية مع الغرب. وبعد تمدد الفكر الشيوعي والنظرية الماركسية ضمن الأداء الفعلي لمعاناة أفراد المجتمع، ومع تلاعب تلك الأفكار في بناء الشخصية الفردية العربية للانتفاضة ضدّ القهر والعبودية والولائية والاستعلائية وغيرها من الظواهر الاجتماعية التي برزت خلال قرون السلطة المرتبكة، وغضون غيابها أثناء الحرب العالمية الأولى، وجد الغرب

---

(٢٨) Steven Heydemann, «Mass Politics and the Future of Authoritarian Governance in the Arab World,» Middle East Politics and Science (16 December 2014), <http://pomeps.org/2014/12/16/mass-politics-and-the-future-of-authoritarian-governance-in-the-arab-world/>.

أنه لا بدّ من أنْ يستثمر بالفكر الديني؛ فالفكر الديني كان حاضراً خلال سياسة الحكم العثماني، وخلال الثورة الكبرى التي قادها الشريف حسين، وعليه فله مؤثراته ونتائجه محسوبة للحدّ من امتداد الفكر الماركسي. ومن ثمّ سوف يؤدي ذلك إلى خلق حالة تجاذب واختلاف ما بين الشيوعية الجديدة القوية المنبت، وبين الليبرالية التي بدت تتقهقر لعدم قوة جذورها؛ فشهد المجتمع العربي في الدولة الجديدة العتيدة المحكومة بالانتداب بروز أحزاب دينية لربما متطرفة بعض الشيء حين يكون قياسها بالإخوان[٢٩]. هذه الأحزاب الدينية التي كانت نواتها مصر سرعان ما عمل البريطانيون والفرنسيون على تأطيرها لتأخذ دورها في دول المشرق العربي، ومنع نضجها في دول المغرب العربي لاعتبارات سيطرة غربية على تلك المنطقة، ولكن ما النتيجة التي تقوقعت مجتمعياً لتسلب العقل الأداتي وتستبدله بالعقل الإدراكي العربي؟ وهنا نحن نتحدث عن الفرد والمجتمع وليس عن الحكومة؟

المجتمع الذي يطمح للحيلولة دون استمرار الإلغائية والولائية التي ولّدت الاستعلائية المجتمعية، كان فيها العقل الإدراكي أقوى بكثير من دول الحلفاء المنتدبين من قبل عصبة الأمم عليهم؛ فهؤلاء من ذوي العقل الإدراكي، على الأقل في تلك الحقبة، بدلاً من الانغماس بالشيوعية المادية وخلاصهم من العبودية والإيمان بالتحرر والحرية ومن ثمّ اتّهامهم بصورة أو أخرى بالكفر. وبدلاً من أنْ يتجهوا إلى الانغماس في واقع الدين الذي عاصروه لقرون مع السلطة العثمانية ومن ثمّ مع أوّل أيام دخول الحلفاء ليتوقف المجتمع عن حركة التطور الطبيعية، وجد هؤلاء أصحاب العقل الإدراكي الذي يسعى إلى التحرر من الاحتلال إلى ما هو أعم وأهم ولا غبار عليه؛ فكانت الحركات الوطنية بأُطرها القومية هي الباب المناهض للاحتلال الغربي وهيكلة الدولة على غرار الدولة الغربية. وعلى الرغم من نجاح هذا الأمر وحصر الحركات الدينية ضمن مواقعها غير المهتمة في تطوير المجتمع، وعلى الرغم من توافق هذه الحركات مع بعض المبادئ الأساسية للاشتراكية الشيوعية، إلا إنّه في الجانب الآخر عكفت دول التحالف وبخاصة في العراق وسورية ومصر على تفعيل مبدأ إيجاد أحزاب سياسية شعبية مناهضة للأحزاب الوطنية القومية. وبهذا تكون دول التحالف قد ارتكبت أخطاء كبيرة، فهي بدلاً من معالجة الظواهر الاجتماعية كما عالجتها على مدى خمسة قرون في أسلوب هيكلة الدولة الغربية وجعل الانتماء للوطن وعلى أساس المواطنة، عمّقت الظواهر الاجتماعية في المجتمع العربي وجعلت منها أمراضاً مستعصية لا يمكن علاجها، تطورت في ما بعد لتكوّن العقل الكيدي ضمن المجتمع الواحد أو الطائفة الواحدة؛ فضلاً عن بدء نضج مفهوم ما نسميه بالعقل التعويلي لبعض الفئات الذي سنراه كيف تطور لينهي مأسسة الدولة العربية.

العقل التعويلي الذي برز من دون وعي لسلطة الحاكم البريطاني أو الفرنسي، نابعٌ من استمالة البعض من الذين قد تأسست في شخوصهم الفردية حالةً من الانتفاض على الواقع، فأصبح عندهم

---

(٢٩) هيثم غالب الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط (بيروت: دار العلوم الأكاديمية، ٢٠٠٢).

كلّ شيء مباحاً. هذه الإباحية في تنفيذ كلّ ما يُطلب كي يصل المريد إلى مراده تطورت في ما بعد لتصبح أحزاباً أو فئات مجتمعية ملتحقة بالحاكم الأجنبي، وهؤلاء بدورهم عولوا على دعم الحاكم العسكري في الوصول إلى السلطة. وبذلك نكون نحن في موقع من سُبل التفتيت المجتمعي، لكون العقل التعويلي، سيقوم بالاستفادة من أبسط الأشياء لمن يرفضه ويضعه في صورة كيدية، لكون شخصيته المزدوجة فعلاً قد لاحت أمامها عوامل الاستفادة والرقي في المجتمع، حتّى ولو كان على حساب تفتيت المجتمع. وبالتالي فالعقلية التعويلية. سنجد مستقبلاً في مبحثنا أنها قد انسلخت عن هويتها وانتمت إلى مَن يمكن أنْ يؤدي إليها الدور الذي ترتئيه. وهي عقلية خطرة تؤدي دائماً إلى تحطيم ما هو بنّاءٌ في المجتمع في سبيل إرضاء تلك النفس الكيدية غير المدركة لمستقبل الأشياء. كما إنها تحاول في كلّ مزاجاتها تعطيل مبدأ التطور لكونها غير متطورة ولا تعني لها الأحداث حالة من التطور المجتمعي المنهجي، لكونها تسند الأحداث وصورها إلى المزاج المرتبط بما يستفيد فردياً.

قد تكون الشخصية الأنانية مشابهةً لتلك الشخصية التعويلية التي عانت التهميش مجتمعياً، لكنه في الواقع، إنّ الشخصية ذات العقلية التعويلية لا يمكن فهمها بصورة واضحة كما يمكن فهم العقلية الإدراكية أو الأنانية، لكون العقلية التعويلية عقلية مسالمة في كلّ الحالات ولا تبوح بما في داخلها. على أية حال، أصبح المجتمع العربي نتيجة فشل تطبيق الآلية الغربية لمأسسة الدولة في صراع ما بين الإيمان بالمبادئ الليبرالية من جهة، وما بين تطبيق المبادئ الاستعمارية التي من أجلها وجد في تلك الأرض البعيدة عن الوطن؛ فهو يحاول مأسسة الدولة وفق الأفق الغربي الليبرالي لكي يتمكن من خلق عقل تواصلي، إلا إنّه واجه ظواهر اجتماعية غير موجودة فعلاً في مجتمعه. والخطأ الذي أصابه هو أنّ الغرب بعينه حاول معالجة تلك الظواهر بطريقة معالجته لظواهر مجتمعه نفسها من خلال فرض القوة والسلطة ففشل. وحينما فشل عاد لاستخدام هذه الظواهر بين الأفراد وتعميقها حتّى يتمكن من البقاء حاكماً.

في العودة إلى العقلية التعويلية وشخصيتها، سنجد أنّ هناك تلازماً ما بينها وما بين العقلية التي وصفها هابرماس بالعقلية المتمردة على الصدق والالتزام. وعلى الرغم من أنّ هابرماس تمكّن من إيجاد مخرج مهم لمعالجة هذه الشخصية من خلال تفسير القواسم المشتركة ما بين الشخصية المتذبذة والشخصية الانتهازية ليتمكن من فهم العقلية المتمردة، توصل في نهاية المطاف أنّ كليهما يبحث عن اللاسببية لإقناع جموحه للوصول إلى السلطة عن أي طريق وبأية وسيلة. ولكن العقلية التعويلية، قد تكون متذبذبة وقد تكون انتهازية، إلا إنها لا تبوح بصدق تمردها ولا تبحث عن أسباب للوصول إلى مراميها، بل هي تبحث عن نتائج الأمور واختيار أفضلها لتبقى ضمن وهج الاهتمام. ولعل كل من الشخصية المتذبذبة والانتهازية وحتّى العقلية التعويلية قد وصلت مع نهاية عشرينيّات القرن العشرين وبدعم من الحاكم العسكري في المنطقة العربية إلى محدوديتها في الانتماء إلى التسلط ضمن الواقع الأخلاقي لمجتمع مازال محافظاً ويدين بالولاء إلى رموزه. إلا أنّ تلك العقلية في كلّ حالاتها تسعى إلى خلق مناخ ثقافي وسلطوي ومجتمعي مبني على ركام الفشل وعدم

الاحترام كي تتمكن من تبرير تعويلها على القوة والسلطة التي كانت في حينه بيد الحاكم العسكري البريطاني أو الفرنسي أو الإيطالي.

لقد أدرك أفراد المجتمع النوايا الحقيقية لسلطة الاحتلال، فلذا كانت منهجية وضع دستور وعقد اتّفاقيات وغيرها من السلوكيات لربط الدولة قبل هيكلتها بدولة المحتل قد تصدعت وبدأت تنهار رويداً رويداً. وعلى الرغم من أنّ المحتل حاول تطوير المجتمع إدارياً وتعليمياً وصحياً، إلا أنّ فشله في تطويره سياسياً جعل من التطور التربوي والإداري يسهم في تقليص نفوذه في مأسسة الدولة؛ فتراجع الإسهام في المدّ بالخبرات وتوقف عند الحدود التي بدأ منها. ولكن الأفراد الطامحين للحرية من مجتمع غصّ بالظواهر التي أودت بعدم تطوره، نضجت عندهم القوة الإدراكية وبات الوعي الإبداعي وجماليات الأشياء وعلاقتها ما بين الإنسان والطبيعة تتحرّك بذهول كبير. هذه الإدراكية التي قد تبدو غير واضحة المعالم في فترات معينة من تاريخ الفرد ومجتمعه في المنطقة العربية، عززت سبل التفكير للوصول إلى الأحسن، والاستفادة مما هو متوافر لتطوير الدولة الوطنية ضمن الأسس التي يراها الفرد ذات أهمية قصوى لديمومته. صحيح أنّ بعض الأحزاب التي أخذت بعداً قومياً وثقافياً قد أُجهضت. ولكن ما أضافه المحتل من ظواهر مجتمعية ما زالت مزمنة، إلا أنّ المهم هو أنّ العقل الإدراكي الذي تطور ليكون إبداعياً في الاختصاصات العلمية أوّلاً، ومن ثمّ في الاختصاصات الإنسانية، ولّد طموح الوصول إلى ما وصل إليه المستعمر. وهذه حالة لا يمكن للمحتل أنْ يسمح بها حتّى ولو أسس الدولة على مبادئ الدولة الليبرالية الغربية؛ فدول الحلفاء ومع زيادة وسائل الإنتاج ومصادر الطاقة والمواد الأولية للصناعة في هذه البقعة أرادت أنْ تكون المنطقة تابعاً وليس وريثاً، وسوقاً استهلاكياً وليس مبيعاً وتسويقاً، ومتلقياً وليس مكتشفاً. لكن هذه الحالة لم يكتشفها المحتل إلا بعد حين، حينما وجد أنّ عقلية الإنسان الإدراكية على الرغم من كلّ الظواهر الاجتماعية التي تُحيط به يمكن أنْ يكون مبدعاً، لا بل مطوراً للإبداع إذا ما توافرت له الحرية والظروف المناسبة. لذا ما تأسس من مؤسسات تعليمية وتقنية مع أوّل مأسسة للدولة الليبرالية الغربية في المجتمع، أنتج كوادر ساهمت لعقودٍ مديدة في التطور نحو الأفضل لبناء الدولة. من هذا المنطلق ومع بدء الاعتراف ببعض الدول العربية مثل العراق ومصر من قبل عصبة الأمم المتحدة كدول مستقلة، بات أمام مأسسة الدولة من قبلهم خيارات عديدة منها، إما الحكم المباشر أو الحكم التطوعي من قبلهم من خلال السيطرة على المخزون الاقتصادي لتلك الدول وربطها بالعملة الأجنبية لتتحكم بالاقتصاد.

إذاً، بروز العقل الإدراكي ونمو الوعي التربوي وإخفاق تأسيس ظواهر اجتماعية سياسية جديدة ليتمكن الحاكم العسكري من الاستفادة من العقل الكيدي والانتهازي والتعويلي للسيطرة على مكامن الأمور، هو الذي غير المنحى الفكري الغربي لمأسسة الدولة الليبرالية في المنطقة العربية. ولعل بروز ألمانيا كقوة سياسية وعرقية منافسة في أوروبا وبروز الحركة الشيوعية كقوة منافسة ضدّ الاستعمار وفكره، قد عزز عزم دول التحالف تغيير باروميترات الحكم، والانتقال من هيكلة الدولة

إلى التسلط بالقوة أو من خلال الاستفادة من الظواهر الاجتماعية التي أدّت دوراً في إرساء بعضها الجديد، لغرض تفتيت المجتمع وسهولة حكمه. هذه الأطروحة دفعته مع نهاية ثلاثينيّات القرن العشرين وبعد تجارب سياسية عديدة إلى ضرورة إيجاد سبلٍ جديدة يمكن الاستفادة منها اقتصادياً واستراتيجياً من خلال عناصره التعويلية والمتذبذبة التي ولدها في تلك المجتمعات.

خامساً: البحث عن الذات وانهيار المشروع

التوازن في العلاقة ما بين الحاكم العسكري سواء كان بريطانياً أو فرنسياً أو غيره، وبين المجتمعات العربية التي باتت بعد مؤتمر القاهرة وتحديد الحدود لمجتمعات متعددة، كان يعود لوجود فيصل الأوّل على رأس المملكة في العراق والسعي للإتيان بأخيه في الأردن وتعميم السلطة المدنية المحكومة بسلطة القائد العسكري في سورية؛ فلو سلطنا التحاليل على العراق، سنجد في فيصل الأوّل شخصية دبلوماسية محبوبة غير متسلطة تبحث عن النهوض من خلال تعاونه مع بريطانيا. كما يبدو إنّ لهذه الشخصية تأثيرها الكبير على أفراد المجتمع خارج حدود العراق، لكون العديد من قادة المجتمعات العربية سبق وأن تعاملت معه. ولكن على الرغم من هذا التوازن، إلا أنّ الصراع ما بين الاحتلال وبين طموح أبناء أي وطن جعل خلال عقدٍ ونيف من الزمن يؤدي إلى بروز عدة توجهات لها تصويبات مختلفة للنظرة المستقبلية للمجتمع. ولو تركنا ما استطردنا بحثه عن الظواهر الاجتماعية وولادة العديد من الشخوص العقلية المدركة للسيطرة على مفاصل السلطة والمجتمع، وعدنا لنبحث في النواحي السياسية، سنجد أنهُ بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢م، وبعد وفاة فيصل عام ١٩٣٣م، كان هناك في العراق (وهو ما ينطبق على سورية ومصر تقريباً) توجهان سياسيان عامان هما، فئة موالية لدولة الاحتلال لم تعارض الوجود الغربي وسيره في مأسسة الدولة، وفئة من القوميين العرب والوطنيين تطالب المحتل بالمغادرة وحكم الشعب لبلده مباشرة وإزالة كلّ عناصر وجود الاحتلال.

هذه الحالة، كما عبرنا عنها سابقاً، جعلت دولة الاحتلال تعود إلى تشجيع الصراعات بين فئات المجتمع من خلال استخدام ظواهره كسلاح؛ ففي العراق مثلاً، عكفت بريطانيا وتحت مظلة الاستفادة من ما تمّ مأسسته بريطانياً لدولة ليبرالية في ظلّ تعاونها مع ملك فيصل الأوّل تدعو كلّ الفئات العرقية والدينية في العراق لكسب المزيد من الإنجازات السياسية. ومن جانب آخر، عكفت خلال الفترة ما بين ١٩٢٤م، تعزز دعمها للضباط العسكريين الذي عملوا مع الدولة العثمانية ومن ثمّ مع فيصل الأوّل لتثبيت الدولة العراقية ومأسستها ليبرالياً، وخلقت منهم دكتاتوريات عسكرية جديدة مواجهة للقيادات القبلية والدينية. وأعطت من خلال توجيهها السلطة في العراق لهذه العسكريات دعماً وسلطةً لردع كل من يقف ضد مهام مأسستها للدولة ضمن سياق سلطة الدولة[٣٠]. وشهدت ثلاثينيّات القرن العشرين في العراق وبخاصة مواجهات عديدة ما بين الجيش

---

(٣٠) Edmund A. Ghareeb and Beth K. Dougherty, *Historical Dictionary of Iraq*, Historical Dictionaries of Asia, Oceania, and the Middle East (Lanham, MA; Oxford: The Scarecrow Press Ltd., 2004).

والفئات القبلية والعرقية والطائفية في منطقة سُميل بشمال العراق، وفي الفرات الأوسط وفي سنجار بشمال العراق، ناهيك عن بروز عدم الاستقرار السياسي والعسكري الذي تتوج في نهاية المطاف بصعود بكر صدقي بانقلاب على السلطة عام ١٩٣٦م. لا بل شهد العراق ما بين عام ١٩٣٦م وعام ١٩٤١م خمسة انقلابات عسكرية، جميعها كانت بقيادة ضباط كِبار من الجيش العراقي لإجبار المملكة على التنازل لمطالب الجيش[٣١].

هذه الحالة الاعتراضية التي مورست في العراق، كان يقابلها في سورية نزاع مرير مع السلطة الفرنسية المحتلة، انتهت في عام ١٩٣٩م بفشل تجربة هيكلة ومأسسة الدولة الغربية فيها، فعزمت على توقيع اتّفاقية مع تركيا الحديثة، سلمتها بموجب هذه الاتّفاقية ما يقارب ٣٤ في المئة من مساحة سورية الفعلية لما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى[٣٢]. على أية حال، يبدو لنا أنّ مفهوم مأسسة الدولة الغربية في المناطق العربية المحتلة قد انتهى لدى دول التحالف؛ ففي الوقت الذي كانت فيه الكنيسة قبل عصر التنوير قد عززت دكتاتوريتها في المجتمع وحال انتهائها بات المجتمع خلال قرون خمسة يفرز قيادات ومفكرين لمأسسة الدولة، كان الوضع في المجتمعات العربية قبل حلول الحرب العالمية الثانية بنيف من السنين قد بدأ يخسر قياداته الاجتماعية والسياسية التي أفرزها المجتمع، نتيجة لغياب السلطة العثمانية المرتبكة في غضون الحرب العالمية الأولى. تلك القيادات التي تطورت نوعاً ما مع وجود هيكلة أساسية لمأسسة الدولة مع دخول الاحتلال البريطاني، ونواياه المبدئية قبل الفشل في إدارة المجتمع وإخفاقه في معالجة الظواهر الاجتماعية الممرضة. وعليه، فإن الحالة العسكرية التي أضافها الحاكم العسكري أو التدخل البريطاني المباشر في الحكم كان مرضاً وظاهرة مجتمعية جديدة، لم تكن أوروبا ودولتها الغربية تعرفها مع بداية القرن العشرين على أقل تقدير.

لقد برزت طبقة جديدة لإحداث صراع مميت ما بين ما أفرزه المجتمع من قيادات سياسية وطنية وقيادات دينية جُل أبعادها مرتبطة بالفصل الطائفي والعرقي. ولكن هذه الظاهرة ليست ككل الظواهر السابقة، هي ظاهرة مميتة وقاتلة، لكون السلطة بيدها والقوة بيدها، وهو ما يعني عودتنا إلى مفهوم السلطة والقوة بيد الحاكم ولا قانون يشرعن قيادته.

قد يبدو للوهلة الأولى أنّ ما حدث من سيطرة القوة العسكرية على مقاليد السلطة وإجبار حوكمة الدولة على قبول شروط السلطة العسكرية هو حالة طبيعية، يمكن أنْ تتوالد في أي مجتمع كنتيجة للصراعات حول الاستقرار أو المصالح العليا. إلا أنّ هذا المفهوم لا يبدو صحيحاً في حالة العراق وسورية كنتيجة للأحداث التي مرت بها تلك المنطقة والممارسات التي مارستها سلطات الاحتلال. تلك السلطات قد أسهمت مساهمة فعالة بولوج هذا الأمر، لكونها مع بروز قوة ألمانيا وروسيا الشيوعية مع نهاية ثلاثينيّات القرن العشرين، باتت هذه الدول متخوفة من خسران كلّ ما

(٣١) Gareth Stansfield and Liam D. Anderson, *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division?* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004).

(٣٢) Soner Cagaptay, *Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey: Who is a Turk?*, Routledge Studies in Middle Eastern History; volume 4 (London: Routledge, 2006), pp. 119-120.

بحوزتها من مستعمرات التي مكنتّها المواد الخام في تلك المستعمرات وسوقها الكبير من تحقيق مآرب الإمبراطورية. لذا كانت تلك المرحلة هي البحث عن الذات حتّى ولو أدّى ذلك إلى انهيار مشروع مأسسة الدولة العربية على غرار الدولة الغربية الليبرالية. ولكن كيف بحثت هذه الدول عن ذاتها؟ وما هي معطيات الخروج من الأزمة والتنصل من المشروع؟

البحث عن الذات لم يأتِ كمبادرة من دول الحلفاء، ولم يأتِ أيضاً من فراغ؛ فرؤساء وزراء كلّ من بريطانيا «ديفيد لويد جورج» (David Lloyd George)، وفرنسا «جورج كلمينصو» (Georges Clemenceau)، وإيطاليا «فيتوريو إيمانويل أورلاندو» (Vittorio Emanuele Orlando) قد شككوا مسبقاً في مثالية الرئيس الأمريكي «وودرو ويلسون» (Woodrow Wilson) حين نادى في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩١٨م، بوجوب وقف الحرب العالمية الأولى، ودعوته إلى السلام في أوروبا بعد الحرب. تلك الدعوة الشهيرة التي لخصها بـ ويلسون ١٤ نقطة(٣٣). دعوة ويلسون لوقف الحرب والسلام، كانت في نقاطها الأربعة عشر خطّاً عاماً لبناء مجتمع غربي جديد مبني على التجارة الحرة والاتّفاقيات المفتوحة، وفرض الديمقراطيات وتقرير المصير ونبذ الأهداف الخاصة(٣٤).

الذي بودنا أنْ نُشير إليه في مبادئ ويلسون، هو أنه كان يدعو إلى قيام نظام عالمي جديد غير عصبة الأمم، يكون لديه سلطات تتمكن من خلالها حلّ المشاكل الدولية، وحرية التجارة والمواصلات وتكوين بنك نقد دولي يمكنه السيطرة مالياً على مدخلات ومخرجات الاقتصاد، والسعي إلى الديمقراطيات وتقرير المصير وفرضها دولياً، ومنع الحرب على الأراضي الأوروبية. هذه في الواقع الأسس التي استند إليها ويلسون بالصورة العلنية، ولكن إذا ما تمكنا من تشخيص هذه النقاط وتحليلها، سنجد أنّ دول الحلفاء على الرغم من رفضهم هذه النقاط وولعهم بتأكيد وجود الدولة الليبرالية ومأسستها في المناطق التي تمّ احتلالها، سرعان ما عادوا لتفعيلها مع بداية عام ١٩٤٠م في المنطقة العربية من خلال تكريسهم الدكتاتوريات العسكرية. وعليه فدول التحالف كانوا يبحثون عن ذاتهم السلطوية للخروج من هذا المأزق وإعادة بناء مأسساتهم التي أنهكتها الحروب المباشرة والجانبية، ناهيك عن اتّساع رقعة سيطرتهم وعدم إمكانية قيادة النزاعات في تلك المناطق بأقل خسائر.

لقد تخلت دول التحالف عن مشروعها بمأسسة الدولة على نطاق غربي، لكنّها لم تتخلَ عن المردود الاقتصادي الذي ستولده هذه الدول من خلال الاستحواذ على ممتلكاتها من تنمية في

---

(٣٣) Joy Hakim, *A History of US: War, Peace, and All That Jazz: 1918-1945 A History of US Book Nine*, A History of US; Book 9 (New York: Oxford University Press, 2005).

(٣٤) لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية عضواً مع مجلس الحرب الخاص بالحلفاء للحرب العالمية الأولى، ولكن عندما هاجمت دول المحور لقوة وسط أوروبا المتمثلة بألمانيا وهنغاريا وبلغاريا، بغواصاتها البحرية السفن التجارية الأمريكية المتعاملة مع فرنسا وبريطانيا، انضمّت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب ضدّ الدولة العثمانية في ٦ نيسان/أبريل ١٩١٧، في محيط حماية السفن ليجنب ويسلون أمريكا الدخول في الحرب وتورّطه في التوترات الحاصلة بين دول أوروبا. فلذلك حين نجحت ثورة أكتوبر الشيوعية عام ١٩١٧، بعث ويلسون برسالة إلى فلاديمير لينين اقترح فيها انسحاب روسيا الفوري من الحرب ودعاه إلى تفعيل السلام العادل وترويج الديمقراطية، وتمخّض عن ذلك توقيع معاهدة بريست ليتوفسك (Brest-Litovsk) بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في ٣ آذار/مارس ١٩١٨.

دول أوروبية أنهكتها الحروب؛ فقد كان التوجه قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ببضع أشهر هو إدارة تلك الدول من خلال دكتاتوريات عسكرية ومن خلال شخصيات سياسية أنشأتها ضمن الفترة التي كانت فيها لما بعد الحرب العالمية الأوّلى. هذه العلاقات مع الأحزاب والشخصيات حتّى وأن تخللها معارضة مجتمعية يمكن تذليلها باتّفاقيات جانبية تعاونية عسكرية، وفرض سلطة القوة. ويبدو أنّ اكتشاف البترول وازدياد الاحتياطي يوماً بعد يوم كان له الأثر الكبير. الجانب الآخر الذي بحثه التحالف في نقاط ويلسون هو وجوب السيطرة عالمياً على الاقتصاديات والنقد من خلال تطوير مؤسسات تابعة لسلطة شرعية دولية لها القدرة والقوة على فرض ما لم يتم تنفيذه بالقوة. وهو ما أدّى بعد الحرب العالمية الثانية إلى تأسيس منظمة الأمم المتحدة وصياغة ميثاقها بما يتلاءم مع نقاط ويلسون الأربع عشرة. وتأسيس منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة يمكن للدول الكبرى تسيير مبادئها بما فيها إقرار تقرير المصير للدول من خلالها وفرضها على الشعوب بالقوة. صحيح أنّ التنفيذ قد بدأ عام ١٩٤٠م، ولكن ما هو الضير إذا كانت تلك الدول تفكّر في ذلك، مع الإعلان الويلسوني عام ١٩١٨م، وقد نفذته بعد تمهيد المسوغات.

واقعاً لا تعنينا كلّ النقاط التي جاء بها ويلسون لأنها بصورة أو أخرى يمكننا تجاوز التفاهم حولها، مع تطور الأمم وقدرتها لنبذ أو قبول ما يملى عليها. ولكن الأمر المهم الذي لفت الانتباه في البحث عن ذات القوة الأوروبية الغربية، هو دعوة ويلسون بصورة غير مباشرة في تعقيباته حول هذه النقاط هو، وجوب الحرب خارج إطار الأراضي الأوروبية، فهو ضمناً تحدّث عن التوترات وضرورة استبعاد شبح الحرب. أي إنّه كان يبحث في ضرورات نقل الحرب إلى خارج أسوار أوروبا. ولعل هذه الأطروحة تقبلتها بريطانيا وفرنسا بكلّ ما فيها من حدود أساسية وفقدان جانبي لبعض المصالح الخاصة، فعزمتا على تنفيذها ونسيان مبدأ تأسيس الدولة الليبرالية في المناطق المستلبة من الدولة العثمانية. ولكن بروز ألمانيا وإعلانها الحرب بالمشاركة مع إيطاليا عطل المشروع الذاتوي البريطاني ـ الفرنسي ـ الأمريكي، وإرجائه لفترة قد تبدو طويلة، إلا أنّه قد تمخض عن/وخلال هذه الفترة نضج الفكرة وكيفية التعامل معها مستقبلياً، ليس لفرنسا وبريطانيا لوحدهما فحسب، بل بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية.

سادساً: حماقة الذات وذاتية الحماقة

الذات الغربية، خرجت من لباسها المتسم بالعدالة والمساواة وتطوير المجتمع، وخرجت من الوصفي الجمعي لسيادة الفرد بإدراكه وإبداعه في تطوير المجتمع. وانسلخت من الذات الداعية إلى الإنسانية الحقّة باتّجاه تحقيق حماقة السلطة والسيطرة والاستعباد. ولكن حماقة الذات عند الدول الغربية تسللت من مواقعها إلى موقع أكثر بعداً عن الإنسانية، حين وجدت ضالتها في تحوير مبادئ ويلسون الأربعة عشر ووضعها بصياغة تضمن مسار التطور والتنمية الإنسانية والمجتمعية في بلدانهم على حساب البلدان الأخرى. فقد كانت مراكز الأبحاث ومفكروها مستمرين في الإتيان بما هو أنضج

لتطوير آلة العيش وتفاعلها المجتمعي في بلدانهم، لكنهم في جانب آخر كانوا يعملون لإيجاد السبل والتعليلات للتشكيك في المجتمعات الأخرى، وكأننا نعيش صراع البقاء كما الحيوانات تعيشها في هذه الطبيعة السمحاء. وواقع الأمر كلّما تعمقنا في ممارسات الاحتلال كلّما وجدنا أنّهم يحاولون الانسلاخ عن إنسانيتهم تجاه الشعوب الأخرى لبعث الإنسانية في مجتمعاتهم من دون الأخرى.

العناصر التي أرادها ويلسون لبناء مجتمع عالمي جديد، مساره الشرعية وتسيّره بقوتهم وسيطرتهم، قرارات صادرة عن جمعيات ومنظمات لها السلطة في التنفيذ من دون أنْ تدخل تحت عنوان الغزو والاحتلال، مهد الطريق لتحقيق ذات دول الحلفاء، حتّى وإن كانت تلك الذات تحمل حماقات تجاه المجتمع الذي أولجته. ولكن لكلّ مرحلة سُبلها وأدواتها التي لا بدّ من تنفيذها لإنجاح تحقيق الذات بحماقتها الفكرية التي تفتتت، لتقضي على مجتمعات غزتها من أجل بقاء مجتمع أوحد. وهو مبدأ عاقب الغرب هتلر عليه خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أنّهم قد نهجوا المنهج نفسه لتحقيق أهداف مأسسة دولتهم في ديارهم.

كما قلنا سلفاً، على الرغم من قيام بريطانيا في العراق وفرنسا في سورية بخلق مجتمع عسكري سلطوي، وتفعيل الفوارق المجتمعية الطائفية والعرقية لتحقيق ذاتية روح ما أعلنه ويلسون، إلا أنّ الحرب العالمية الثانية أخرت هذا الموضوع. أخرت إعلانه ولكن سهلت تنفيذه رويداً، على الرغم من الانشغال بأتون الحرب داخل أوروبا؛ فلإيجاد أرضية متأزمة في المنطقة تكون مسرحاً للحروب الجانبية والصراعات الفكرية والاقتصادية مستقبلاً خارج إطار أوروبا، كان لا بدّ من إعادة ترتيب أوضاع المنطقة وإيجاد تحالفات دولية إقليمية جديدة، مع الحفاظ على التقسيم المجتمعي وإعطاء العرقيات والطائفيات وصراعاتها، أهمية قصوى لتنفيذ هذا الأمر. وعلى الرغم من إنجاز بريطانيا وفرنسا من مصر إلى عمق الخليج العربي كلّ هذه الترتيبات خلال عشرينيّات القرن العشرين وحتّى منتصف ثلاثينيّات القرن نفسه، إلا أنّ هذا لم يكن كافياً للترويج لحماقة الذات التي تعيشها دول التحالف. ولعل هذه الذات الحمقاء لا يمكن أنْ تستقيم ما لم تركز ذاتية حمقاء في تشتت المجتمع، مبعدة كلّ القيم الصدقية والشرفية والإنسانية عن عمق المجتمع، واستبدالها بالأنانية الطائفية مرة والعرقية ثانية وحتّى القومية. وعليه خلال هذه الفترة الممتدة من منتصف عشرينيّات القرن العشرين وحتّى وضْع الحرب العالمية الثانية أوزارها، كان لدول الحلفاء فعلتهم في المجتمع العربي أين ما كان.

البعد الذي كان يرهق بريطانيا وفرنسا هو أحلام شريف مكة الحسين بن علي، فعلى الرغم من أنه كان أداة تسيّر بأيديهم فقد أدى دوراً كبيراً في تفكيك السلطة العثمانية من خلال عزل الأقاليم عنها بواسطة عزل المجتمعات، إلا أنه كان بطرحه مفهوم الدولة العربية الكبرى يرهقهم. خصوصاً وأن مقومات الدولة الكبرى البشرية والجغرافية والاقتصادية العربية، قد تجعل منها وحدة كبرى في أي وقت في المستقبل. وعليه فإن ذاتية الحماقة الغربية المتأصلة معهم جعلت التفكير بعدم تقاطع تلك المجتمعات معاً من أولويات مشروع البقاء، ليس لمرحلة معينة ولكن لما بعد المراحل القادمة. ولعل مفهوم تقسيم المنطقة العربية إلى دول ووضع عراقيل حدودية تقسيمية في كلّ

بقعة هو الهدف الأوّل، حين تمّ ذلك في لقاء العقير بنجد وتم تقسيم الحدود خلاله؛ فبموجب معاهدة العقير الحدودية في ٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٢٢، الذي عقدة السير بيرسي كوكس (Percy Cox)، بحضور سلطان نجد عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وصبيح بك وزير المواصلات والأشغال، ممثلاً الملك فيصل الأوّل ملك مملكة العراق، وجون مور (John More) الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ممثلاً عن الكويت، بموجب هذه المعاهدة تمّ ترسيم حدود سلطنة نجد الشمالية مع مملكة العراق والكويت بصورة لم تترك الحلّ الأمثل هو السائد، بل التوتر المستقبلي كان سيد الموقف[٣٥]. كما أنّ إلحاق المحمرة وإمارة الأحواز عام ١٩٢٥م بإيران، على الرغم من غناها النفطي، ومنح إيران حدوداً كبرى تصل حتّى حدود بلوشستان، كان ضمن مفهوم توسيع رقعة إيران والتعامل معها على أساس دولة غير عربية، يمكن استخدامها مستقبلاً لقمع أي تمرد يحصل ضدّ مصالح ذاتية الحماقة. ولعل استكمال امتداد إيران القاجارية على الخليج العربي وصولاً إلى بلوشستان ومنح الأحواز لإيران قبل نهاية عشرينيّات القرن العشرين، عزز الامتداد الاختراقي للمنطقة واحتوتها بريطانيا من خلال قواعدها العسكرية والنفطية في عبدان[٣٦]. أما بالنسبة إلى تركيا، فقد عزم الحلفاء على عدم إسقاطها وتهيئة الظروف لفسح المجال أمام أتاتورك لتوليد دولته وإبقائها، حتّى تكون حاضنة لمستقبل توده في المنطقة. ومع إقرارهم بذاتية حماقتهم لفهم بنود ويلسون الأربعة عشر، عكف الحلفاء مع بداية ثلاثينيّات القرن العشرين على المساهمة مساهمة فعالة في مساعدة الدولة التركية وتحييدها في الحرب العالمية الثانية، وجعلها بحاجة اقتصادية وفنية للغرب وبحاجة للتحالف معهم لإعادة بنائها. ويبدو أنّ هذه الخطّة وإن تأخرت شيئاً ما في غضون الحرب العالمية الثانية، إلا أنها حققت مأربها وبدأت معها تضع لمسات تحقيق الحرب خارج الحدود الأوروبية من خلال بناء البنية التحتيّة لقوة دول حلف شمال الأطلسي.

خلاصة

لا نُريد أنْ نسترسل في الحديث عن الحوادث وتراكماتها على الرغم من أهمية ذلك في تحديد الخطاب السياسي وأسسه، ولكن وددنا بما جاء أعلاه أنْ نبين، أنّ التدابير التي كان الغرب يبحث فيها عن ذاته حققها من خلال دراسة وتطبيق نقاط ويلسون. وقبل الاهتمام بها حرص على وضع الآلية وبناء البنية التحتيّة لها ليتمكن من بعده البدء بالتنفيذ؛ فقد أنهى بناء إيران كقوة ممتدة على امتداد الخطّ البحري العربي لحماية تجارته مع آسيا وتركزه في عبدان، ومن ثمّ امتدّ ليبني تركيا كدولة أخرى كبيرة تربط المشرق والمغرب العربي من خلال إطلالها على البحر الأبيض المتوسط، واقتطعت أراضٍ مهمة من سورية وألحقتها بتركيا لتحمي من خلالها الأماكن المخصّصة لبناء القواعد والمطارات التي ستكون مستقبلاً تابعة لقوة شمال الأطلسي. وخلقت في المناطق

(٣٥) John Atkinson, «The Borders of the Arabian Peninsula-Story British Role in Drawing the Border Through the Desert,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 1 (February 1993).

(٣٦) الناهي، السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط.

المجتمعية العربية المترامية نوعاً من التأزم العرقي والطائفي كي يجعلها مواتية للانفجار متى ما أرادت، ناهيك عن خلق دكتاتوريات عسكرية داخل المجتمع سوف يكون لها دورها في المستقبل في سلب السلطة وإدارتها استخباراتياً مع الغرب. كما إنها حاولت الاستحواذ والإمساك بكلّ منافذ الطاقة والاقتصاد، وأوجدت أبعاداً مجتمعية متفاوتة من خلال توزيعها للإقطاعيات في المجتمع العربي لترسي واقعاً طبقياً يعاني منه الفرد.

بعد الانتهاء من هذه الترتيبات وبعد أنْ تمّ تقويض كلّ الأمور لتصب في تطبيقات ويلسون وبنوده، وبعد وضع البنية التحتيّة للتنصل من مأسسة الدولة الليبرالية والنظر إلى هذه الدول على أساس منبع مصالح، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية واتّخاذ القرار بعدم الحرب داخل الأراضي الأوروبية أو الحلفاء، وبعد وضوح التقسيم العالمي الجديد لكلّ هذه الصيغ التي ستُتبع لمعالجة المنطقة العربية، عكفت هذه الدول وضمن إعلان ويلسون بضرورة وجود منظمة دولية، تابعها الترويج لها من قبل الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt)، الذي أعلن عن تسميتها بـ منظمة الأمم المتحدة في الأوّل من كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٢م في اجتماعه بـ ٢٦ دولة ممن شاركوا بالحرب العالمية الثانية. أصبح هذا المفهوم نافذاً بإقرار ٥٠ دولة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥م. ولكون الدول التي أسستها كانت قد خرجت تواً منتصرة على ألمانيا النازية؛ فقد كانت قراراتها تتخذ بالإجماع. وكان أولها لتتم المسيرة المدمرة لذاتية الحماقة الغربية في المجتمع العربي هو، إعلان الكيان الصهيوني كدولة باعتراف منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨م. لتكتمل عملية احتواء المنطقة العربية والبدء بمرحلة عالمية جديدة لا يمكن لمأسسة الدولة العربية أنْ يكون لها وجود، وليستمرّ تفتيت المجتمع نتيجة حماقته العرقية والطائفية المتصارعة.

الفصل السابع

مجتمع الدكتاتوريات والحرب والسلم

تمهيد

كان تبني إعلان ويلسون من قبل دول الحلفاء، ووجوب تطبيقه في المجتمعات العربية، ونفض أيديهم من العمل على مأسسة الدولة الليبرالية الغربية في المنطقة العربية، له التأثير السلبي المباشر على تطور المجتمع وعقلية الفرد فيه؛ فبريطانيا وفرنسا على وجه التحديد، عملتا خلال العقدين لما قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية، بوتيرة الاستثمار بتعميق الظواهر الاجتماعية وليس كما كانت أهدافها قبل الحرب المتسمة بوجوب معالجة تلك الظواهر وخلق مجتمع إنساني انسيّابي الأحداث. ويبدو أنّ هوس الفشل الاقتصادي والسلطة المطلقة كانا عنصرين يسيطران من دون شغف على أهوائهم؛ فلذا استفادتا خلال عقدين من الزمن وبعد دراسة مستفيضة للواقع وربطه بالأحداث من فهم كيفية تفتيت المجتمع وليس إصلاحه؛ فكما حللنا سابقاً، خلقت تلك الدولتين واقعاً اجتماعياً معقداً تعجّ فيه الأمراض الطائفية والعرقية، وولدت صراعاً ما بين الإيمان بالولائية والاستعلائية من جهة، وما بين ترتيب الواقع الإقليمي من جهة أخرى. ولعل ممارسات دولتي التحالف ذاتي الوصاية على معظم شرق المنطقة العربية في توصيف وهيكلة الواقع الوظيفي والاقتصادي، قد أدّى دوراً حساساً أيضاً في منهجة الواقع المعاش، فانقسم المجتمع بازدواجية عقلٍ أداتي وعقل إدراكي متصارع تشوبه الانتهازية تارة والعفوية تارة أخرى.

الموضوع المراد فهمه هنا، هو الترتيبات لقيادة حروب خارج منطقة أوروبا؛ فقد تمكنت فرنسا وبريطانيا من تحديد المعايير الذاتية لاحتواء تلك الحروب مستقبلاً، طبعاً ذلك صحيح إلى حدٍ ما إذا ما اعتبرنا حالة الحرب العالمية الثانية ما هي إلا حالة طارئة؛ فتضخيم إيران وتضخيم

تركيا ووضع حالتي الدولتين ضمن العمق الطائفي في المنطقة، كان له الدور الأكبر لإبقاء الفرقة المجتمعية الطائفية ومؤثراتها التي ستستخدم مستقبلاً. وتعزيز الإلغائية وفق التقسيمات الطائفية وطنياً أو إقليمياً وجعلها شيئاً ملموساً، والانقياد نحو حالة الولائية وجعلها أمراً لا بدّ من ارتياده مجتمعياً، كُلها كانت عناصر فعلية للوصول إلى المخاض الدولي الجديد. ولكن كان مقابل ذلك معايير لا يمكن لدولتي الاحتلال التحكم بها، فبعض شرائح المجتمع مثلاً كانت قد حسمت أمرها لتتمرد على التفتيت والسعي إلى الذوبان في مناخ الوطن حتّى ولو كانت حدوده الجغرافية مجروحة الأساس، فاتّخذوا بشعاراتهم وأهدافهم مبدأ الوطن للجميع بأعراقه وطوائفه. ولعل بروز النفس القومي المتأطر بالوطنية وبروز التيارات الماركسية المتأطرة بالنفس الوطني، كانا عنصرين غير مريحين لتمرير تنفيذ مبادئ إعلان ويلسون، لذا وبعد إعلان منظمة الأمم المتحدة المسيطر عليها والمدارة من قبل أركان المشروع، شهدت هذه الفترة وحتّى عام ١٩٥٠م، نشاطاً دولياً مؤثراً إقليمياً، تمخض عنه إعلان إسرائيل دولة معترف بها في المنطقة العربية. إضافة إلى ذلك، بذل الفاعلون لإنجاز تلك الخطّة جهداً كبيراً، قد يكون غير مسبوق في السياسة، لتهيئة مجتمع منقسم ليس عرقياً وطائفياً فحسب، بل سياسياً فكرياً يؤدي إلى ديمومة عدم مأسسة الدولة التي إذا ما تحققت مأسستها ستؤدي إلى وضع يريح المجتمع، ويجعل منه أداة نافذة في التطور. لعلنا نغوص بعضاً من الوقت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتطوراتها وتأثيراتها الدولية، ومن ثمّ نتائج هذه التطوّرات إقليمياً وعلى المنطقة العربية، حيث بما لا يقبل الشكّ كان لها تأثيرها على منهجة المجتمع بطريقة ملغومة، مع الحفاظ على الظواهر المجتمعية السابقة غير المعالجة، لا بل تعميقها أكثر[١].

أولاً: أفول الصراع الأوروبي على أراضيه ومؤثراته

محاولات بريطانيا في غضون الحرب العالمية الثانية، كنموذج في العراق ومصر، هو محاولة للإبقاء على مستعمراتها ومواجهة ألمانيا، ريثما تضع الحرب العالمية أوزارها ومن ثمّ تبدأ بالانكفاء على نفسها وإعادة بناء دولتها. ولعل مأسسة الدولة الغربية التي سيكون لها بعُد توازني استراتيجي مستقبلي بعد الحرب العالمية الثانية، كان من أهم الأهداف التي تطمح إليها بريطانيا وفرنسا على وجه التحديد، لكونهما في قلب الأحداث الأوروبية في مواجهة ألمانيا. ولما كانت المستعمرات التابعة لدول التحالف خصوصاً التي هي في المنطقة العربية في عمق الصراع[٢]، فقد كان التوتر تارةً والعمل الجدي تارةً أخرى للبدء بمرحلة مأسسة جديدة للدولة الغربية هو سيد الموقف. وعلى الرغم من انشغال بريطانيا مثلاً بالحرب وخسرانها تحالفها مع الإخوان المسلمين في مصر وانتقالها

---

(١) «Cabinet Office and Predecessors: Registred Files (1916 to 1965) 1916-1973,» The National Archives, CAB 21, Folder 3871, Protection of Monuments and Works of Art in Territories Entered by the Forces of the United Nations (UN) (August 1943 – October 1955).

(٢) Dieter Heinzig, *The Soviet Union and Communist China, 1945-1950: The Arduous Road to the Alliance* (New York: M. E. Sharpe, 2004).

إلى المعسكر الألماني، وقوة المعسكر الألماني السياسي في المنطقة العربية وبخاصة في العراق وسورية ومصر وامتداده إلى الخليج العربي، وانضمام اليسار في حقبته الأولى له، لكونه ضدّ دول التحالف، كان في الجانب الآخر عملاً سياسياً وعملياتياً في المستعمرات، لم تتخلَّ عنه بريطانيا وفرنسا. ولعل الصورة المجتمعية وكياناتها السياسية قد باتت أكثر وضوحاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية.

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية بيئة دولية جديدة، فكرياً وسلطوياً واستراتيجياً. وفي الجانب الذي تمكنت فيه الولايات المتحدة الأمريكية من إقناع حلفائها بضرورة إبعاد الحرب عن أراضيهم، وإهمال مسألة مأسسة الدولة في مستعمراتهم على غرار الليبرالية الجديدة في بلدانهم، والتركيز على مبدأ الديمقراطية فحسب، كان في الجانب الآخر البروز الحقيقي لمؤسسة سياسية فكرية وقوة عسكرية كبيرة تمثلت بالفكر الشيوعي تقوده موسكو لتعلن ولادة الاتّحاد السوفياتي الكبير الذي يختلف بجغرافيته عن عام ١٩٢٢م، مع نهاية الحرب العالمية الثانية[٣]. أي أنّ الصراع الأوروبي - الأوروبي قد بدأ يأخذ شكلاً جديداً ضمن هيكلة العالم الجديد وصراع القوة، وهو صراع فكري واقتصادي متداخل ومتنازع على ما خلفته الحربين الأولى والثانية. أي أنْ تخلي بريطانيا ودول الحلفاء الأخرى عن مأسسة الدول في المستعمرات، كان نتيجة للإرباك الحاصل في كيفية إعادة بناء اقتصادهم والحيلولة من دون إخفاق مؤسساتهم الممنهجة وفق التراكم المعرفي والفهم العقلي لمراحل عديدة. ولكن هذه الدول لديها استحقاقات في تلك المستعمرات؛ ففي العراق على سبيل المثال كانت هناك شركات بترولية، وفي مصر كانت هناك قناة السويس ومدخولاتها الاقتصادية بما لا يقبل الشكّ ستؤدي إلى إعادة البناء؛ فضلاً عن أنّ الحرب العالمية الثانية أدّت إلى ولادة لاعبين جُدد هم من مالكي قوة عسكرية كبيرة: الاتّحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، وقوة ردع نووية يمكنها تهديد ما لا يمكن تهديده[٤].

إذاً، فالخيار الذي كان أمام دول حلفاء الحرب العالمية الأولى هو إجراء الترتيبات اللازمة للتأثير في مجتمعات وسياسات المستعمرات السابقة والتعاهد الدولي والاستراتيجي حتّى ولو كان بالتنازل عن بعض المصالح والمستعمرات للولايات المتحدة الأمريكية والإبقاء على وجودهم وسيطرتهم دولياً. وعلى هذا الأساس لم ينتهِ منتصف القرن العشرين حتّى كانت كلّ أوروبا الغربية قد توحدت تحت ما يسمّى بـ الاتّحاد الغربي عام ١٩٤٨م، ليتم إعلانه عام ١٩٥٤م، تحت مسمّى اتّحاد غرب أوروبا. ولعل خطوة إعلان الاتّحاد الغربي وخطوة تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وخطوة توسيع رقعة سيطرة إيران وسيطرة تركيا، وإجراء معاهدات مع تركيا والانتهاء من بناء البنية التحتية لقواعد عسكرية غربية، كلها مهدت لإعلان حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الرابع من

---

(٣) Yegor Gaidar, *Collapse of an Empire: Lessons for Modern Russia*, translated by Antonina W. Bouis (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007).

(٤) Euan Graham, *Japan's Sea Lane Security, 1940-2004: A Matter of Life and Death?* (London; New York: Routledge, 2006).

نيسان/أبريل ١٩٤٩م، تحت بند قوة لحماية أوروبا من الغزو. وبهذا يكون العالم مع منتصف القرن العشرين قد انقسم دولياً لمعسكرين متصارعين على النفوذ هما، المعسكر الغربي بقياد الولايات المتحدة الأمريكية، والمعسكر الشرقي بقيادة الاتّحاد السوفياتي(٥). وبهذا يكون الغرب مع إعلان ولادة الناتو، قد سلم استراتيجياً كلّ القيم الاستخباراتية والاقتصادية والاستراتيجية لقيادتها أمريكياً، ضمن تحالف جديد لقيادة العالم. على أنّ تتفرغ تلك الدول التي خرجت تواً من الحرب مدمرةً إلى مأسسة الدولة وصياغة واقعٍ جديد يمنع تدفق الشيوعية وانتصارها على النازية في بلدانها(٦). ولكن ماذا حدث في المستعمرات البريطانية والفرنسية في المنطقة العربية؟ وما هي التدابير التي تمّ استخدامها ليتم المسار المرسوم؟ وكيف تنصلت هذه الدول عن مأسسة الدولة العربية ضمن سياقها الليبرالي الغربي؟ هذه الحالة ستتطرق إليها في سياق استمرارنا في هذا الموضوع.

تمكنت فرنسا وبريطانيا، من استيعاب الحرب العالمية الثانية، والعودة إلى بسط سيطرتها تماماً على العالم، واتّخذت بريطانيا على الخصوص من الظواهر الاجتماعية المزمنة طريقاً لها في تنفيذ أجندة جديدة، تأطر أولها في خلق دولٍ جديدةٍ بدأتها بتقسيم القارة الهندية. ولغرض من دون اللجوء إلى المناحي الجانبية في هذا الأداء البحثي، لعلنا نسترجع ما بعد عام ١٩٤٥م وما نفذته بريطانيا في المنطقة العربية، وليكن مثالنا مرة أخرى العراق، مع إصرارنا على تشابه الحالة العربية؛ فقد كان العراق في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد وصل حدّ التفكك المجتمعي وارتياده من قبل جهات عرقية طائفية قبلية قد حقق مساراً كبيراً. وسار المسار المجتمعي ليصل حدود التقسيم الفكري اليساري الماركسي والقومي العربي، وبجانبه المسار الديني المتمثل بجماعة الإخوان المسلمين الذين تمّ دعمهم بريطانياً بعد أنْ عاد الحزب الأم في مصر إلى أحضان بريطانيا وبدأت منهجته منهجاً مجتمعياً عميقاً. ولذا فقد شهد الواقع العربي بصورة عامة والعراقي بصورة خاصة لقربه من إيران وتركيا وحدوده من الخليج العربي، تقسيماً نشطاً لمؤسسات حزبية يسارية وقومية وشيعية وسنية وأحزاب عرقية كردية وتركمانية ومسيحية عديدة، مكنت بريطانيا من أنْ تُنجز مسألة التفتيت بما لا يقبل العودة إلى ما كان عليه. وفي الجانب الأخر، كان تكريس الدعم للقوة العسكرية وخلق دكتاتورية عسكرية سواء في العراق أو في سورية أو مصر، يأخذ مجرىً واسعاً، يمكن بريطانيا من الاستفادة من هذا المشهد متى ما أرادت. ولعل جُل النتائج كانت حين تمّ إعلان فلسطين دولة للكيان الصهيوني واعتراف الاتّحاد السوفياتي بذلك(٧)، ما مهد للأحزاب الشيوعية قبول ذلك والتزام الإخوان المسلمين الصمت إزاء ذلك. وهذه هي النقلة الحقيقية التي غيرت مجرى الأحدث في اتّجاهين. **الاتّجاه الأوّل**، إنّ خطة تأزيم المنطقة وجعلها منطقة حرب

---

(٥) Geoffrey Roberts, «Soviet Policy and the Baltic States, 1939-1940: A Reappraisal,» *Diplomacy and Statecraft* (London), vol. 6. no. 3 (1995), pp. 672-700.

(٦) Winston S. Churchill, *The Second World War Volume 6: Triumph and Tragedy* (Boston, MA: Houghton-Mifflin Company, (1981) [1953]).

(٧) Paul Bushkovitch, *A Concise History of Russia*, Cambridge Concise Histories (Cambridge, MA; London; New York: Cambridge University Press, 2012).

من الآن فصاعداً قد تمّ إبرازه، أما الاتّجاه الثاني، فقد كان اجتماعياً وأدّى إلى الانقسام لكون ضياع فلسطين لم تتجاوب معه إلا الأحزاب القومية، واعتبرت تلك القضية قضية مصيرية، على الرغم من أنّ بريطانيا قد عكفت على تأسيس بعض الأحزاب القومية في لبنان وسورية وانتقالها للعراق. ولكن على الرغم من العلاقة الفرنسية ـ البريطانية بعروبة هذه الأحزاب، إلا أنّ مداها داخل الشارع العربي الذي هو فعل إرادي وليس أداتياً رفض الموقف بصورة أو أخرى.

كانت الأحزاب حتّى نهاية عام ١٩٥٠م، متشابكة غير متوالمة مع بعضها البعض، لكونها أُنشئت تحت مسمّى الارتباط بقوى تسلطية غير عربية، فمعظمها والله أعلم بما لا نعرفه عن الأخرى كان مرتبطاً إما بمعسكر غربي أو معسكر شرقي. وكانت سياسات تلك الدول تنعكس بصورة أو أخرى على أداء هذه الأحزاب في الوطن العربي. ولعل ظهور البترول بصورة احتياطية ملفتة للنظر، عزز من ضرورة الاستمرار باستثمار الأحزاب السياسية في المنطقة، ويبدو أنْ نهوض إيران وتركيا قد أدى دوراً كبيراً في إنضاج هذا الأمر. ولكن مهما تعقد الأمر، أصبح الشارع العربي الواضح مساره بعد احتلال فلسطين عنصراً ضاغطاً على السياسة الغربية تجاه المجتمع العربي. وأصبح العداء لمقاومته أو مساندة مَن يقاوم المحتل جزءاً مهماً من الوجود الفعلي للمجتمع العربي؛ ففي هذه المرحلة والتي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تُدير الصراعات بالنيابة عن دول التحالف في مناطق العالم العديدة، وبعد أنْ استلمت المنطقة العربية استخباراتياً من بريطانيا، حاولت أنْ تستمر في مسألة الدعوة إلى الديمقراطية وحرية الشعوب وحقّ تقرير المصير ضمن مبادئ ويلسون، التي تبدو جوفاء وفضفاضة لعدم وجود أي التزام بها، وغناها بالمآرب التي بان أُكُلُها مستقبلاً.

ثانياً: صراعٌ دولي جديد ودكتاتوريات عسكرية

يبدو أنّ الحالة الفكرية لمأسسة الدولة العربية المبنية على أساس التفاعل ما بين أفراد المجتمع وحقوقهم المدنية وما يجب أنْ تقدّم لهم السلطة من فرص للصحة والتعليم والعمل، ضمن مبدأ الدولة الليبرالية الغربية، قد تغيب في مفهوم بريطانيا وفرنسا في المناطق التي استعمروها. هذه العناصر التي وجدت طريقها للنسيان لم تكن وليدة عدم وجود الحدث ومدركيه للتعبير عنه، وسبك الشخصية التي تؤمن به، بقدر ما كان سببه عدم الترابط ما بين الإيمان بالأشياء والنية في تنفيذها. أي أنّ الصراع الفكري في المنظومة العسكرية البريطانية والفرنسية للتعامل مع المجتمع وصياغة سلطة دولة، كان متذبذباً وفق المصلحة العليا الخاصة بالجيش التي تنعكس على الدولة؛ فحالة التمرد على الاحتلال ولّد لدى البريطانيين والفرنسيين شخصية جديدة خارج إطار الشخصية الموجودة في أراضيهم الوطنية. ويبدو أنّ هذه الشخصية اتّسمت بالعقلية الاستعلائية المستمدة جذورها من التعنصر للعرق أو اللون، أو ربما بالنظر إلى الفقراء والأميين على أساس أنّهم شعوب مجتمعية لا يمكن أنْ تتطور. ويبدو أنّ هذا المبدأ كان أكثر نضجاً عند الفرنسيين لأنّهم اتّجهوا وأصروا على اتّجاههم لاستبدال مستعمرات الشرق بـ أفريقيا وحفاظهم على عدم تطور المجتمعات في وسط

وساحل أفريقيا. أي أنّ هناك ظاهرة اجتماعية جديدة نمت في شخصية العسكري البريطاني الذي يؤدي خدمته في مستعمرات بلاده، عملت على الانقضاض على الشخصية الأوروبية الداعية إلى الليبرالية وتقرير المصير والتحرر من العبودية.

هذا المشهد الذي تراكم نتيجة الحدث والأداء الفاشل لإيجاد صيغة توافقية في المجتمع تمكّنهم من معالجة الظواهر الاجتماعية في تلك المجتمعات، انعكس بالتراكم الزمني عند العسكر وولد في مجريات الحدث ظواهر لم تجعلهم يتطورون خارج إطار فرض القوة والاستجابة إلى الأوامر، حتّى ولو كانت مخالفة تلك الأوامر للعناصر الإنسانية؛ فمبدأ القوة الذي يمتاز به عسكر الاحتلال في أي بقعة من الأرض، كان له الدور الأكيد في خلق حالة نفسية متصلبة داخل معسكراتهم التي لا تحتوي إلا على عناصر محدودة من التواصل الاجتماعي. وأدّت في نهاية المطاف إلى خلق حالة عقلية عسكرية في ربوع هؤلاء تتسم بالخيبة في الاستجابة إلى متطلبات المجتمع ومعالجته. حيث كانت الظواهر غير المجدية معالجتها تعالج بالقوة والاضطهاد، فتتولد ظواهر متراكمة لا تعالج أيضاً مرة أخرى إلا بالاضطهاد.

لقد ولدت هذه الحالة التي تمتع بها العسكر المحتل حالة عدم الثقة في تنفيذ الأشياء، أو عدم الالتزام بما يناط. لذلك مروراً سنة بسنة تعرقلت مسألة مأسسة الدولة على يد البريطانيين، وباتت تلك الظواهر الاجتماعية لدى العسكر هي ضرورة مواجهة لظواهر المجتمعية بظواهر تعالج بالسلطة المتمثلة باستخدام القوة، فانعدم أداء ما يسمّى بـ الدولة. ولعل إخفاق حتّى القوة في وأد الظواهر الاجتماعية القاسية خصوصاً في العراق وسورية وتفاقمها حدّ الوصول إلى غدر أحدهم بالآخر، هي التي دفعت بالمؤسسة العسكرية البريطانية ـ والفرنسية ومع ما هو متوافر من ظروف إلى إعادة الإستراتيجية المستقبلية لهذه البلدان. وذلك من خلال اللجوء إلى عسكرة المجتمع والاعتماد عليه، وخلق مراكز قوى تتصارع في ما بينها، طامحةً لمأسسة الدولة مستقبلاً.

صحيح أنّ عسكرة المجتمع ظاهرة قوية ولدتها دولتا الاحتلال، إلا أنّ هذه الظاهرة لم تكن بعيدة عن واقع المجتمع. الجديد فيها هو أنها سلطة رسمية، ولكن هذه السلطة ارتسمت في شخصانيتها الاستعلائية على المجتمع بنواح طائفية أو عرقية أو مناطقية، وقد اجتهد البريطاني على وجه الخصوص باختيارها مناطقياً. كما إنّ هذه الفئة تتسم فيها صفة الولائية خصوصاً إذا ما عرفنا أنّ هناك دورات عسكرية أدّتها الدولة لأبناء رؤساء القبائل، شكّلت على غرارها المؤسسة العسكرية وإدارتها. أي أنّ عسكرة المجتمع بشخصيات تتمتع بالولائية وحبها للإلغائية وشموخها بالاستعلائية، وارتباطها بالتعويلية في الوصول إلى السلطة بمعاونة الدولة الوصية على العراق أو سورية أو مصر أو غيرها، كانت مدخلاً جديداً لإيقاف بناء ومأسسة الدولة المدنية واستمرارها على ما بدأت منه ولم يتطور، ولكن بنكهة عسكرية هذه المرة.

يبدو أنّ الظرف الدولي في خمسينيّات القرن العشرين قد أسهم بصورة أو أخرى في مأسسة الدولة عسكرياً وإفشالها مدنياً؛ ففي خِضم هذه الخطوة التي أقدمت عليها بريطانيا وفرنسا ودعمتها

الولايات المتحدة الأمريكية بفعلها الاستخباراتي، عاصرت الحرب الكورية والحرب الفيتنامية ما بين معسكرين كبيرين لم يتسنَ لهما أنْ يهيكلا، حتّى دخلا حرب نزاع مستمر في مناطق شرق آسيا. ولعل هذه الحالة الحقيقة التي شهدها العالم عامة والمنطقة العربية بخاصة في فترة عسكرة المجتمع ونسيان مأسستها المدنية كانت أوّل تجربة لتنفيذ مبادئ ويلسون الداعية إلى الحرب خارج حدود أوروبا. هذه الحروب التي أيضاً شهدت خلالها تأسيس حكومات عسكرية خارج نطاق المنطقة العربية، كُلها مهدت الطريق إلى الدكتاتوريات العسكرية أنْ تجد طريقها نحو عسكرة المجتمعات وإيقاف تطور المجتمع ومأسسة الدولة وجعلها تخوض شعارات عنوانها حماية الوطن من الخونة والأجنبي.

إذاً، عسكرة المجتمع وتطوير الأسلحة وصناعتها، كانا من أهم التطوّرات في المجتمع الدولي. ولعل استيرادهما إلى المنطقة العربية واستخدام التقسيم الحدودي غير المتقن لتأجيج الصراعات مستقبلاً، كُلها أدت دوراً بين مؤيد لهذا المعسكر ومؤيد لذلك المعسكر، ما استنزف مالية أية دولة نالها الاستقلال الصوري في المنطقة العربية واستنزفت ماليتها ليس في مأسسة الصحة والتعليم والصناعة والقانون وغيرها، بقدر ما استنزفت في مأسسة الجيش والأجهزة الأمنية والصراعات السياسية بين الأحزاب، تاركين الأمراض الاجتماعية وإعادة تأهيل الفرد كما آلت إليه الأمور مع سقوط السلطة العثمانية.

صحيح أنّ البعد المنهجي القومي واليساري والديني، كان له وجود في تذويب الفوارق القبلية والطائفية، وصحيح أنّ دساتير بعض الدول العربية المستقلة تواً كانت تصب في توعية المواطنة والاهتمام بالخدمات الخاصة بالمواطن ويبدو منها أنها ذات مأسسة تقنية صحيحة، إلا أنّ الواقع عكس ذلك إذا ما علِمنا أنّ كلّ السلطات مركزة بيد فرد وهذا الفرد عسكري المزاج ولا تعنيه بناء الدولة المدنية أساساً مهماً، بقدر ما يعنيه مبدأ القوة والسلطة. ويبدو أنّ الشعارات التي رُفعت في حينه للقائد العسكري الأوحد، ومعبود الجماهير، وقائد الملايين، وفارس الأمة...إلخ، كُلها تُدلل على نقل الولائية والتعويلية من المجتمع القديم إلى المجتمع الذي يبدو متطوراً بالاتّجاه غير المتطور. فهؤلاء بعسكرتهم وفق الأداء التعسفي لخلق القائد وفرضه، أبعدوا مبدأ مأسسة الدولة ومدنيتها خارج نطاق خبرتها وأصالتها، جعلت من مفهوم الدمقرطة لا يتعدى الدستور الذي كلّ مواده ما هي إلا سلطات بيد الدكتاتور العسكري يُعطلها متى ما أراد.

فالوضع الدولي الذي أرادته الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مبادئ ويلسون المتضمنة ضرورة الحرب خارج الحدود وحلها بين الكِبار داخل منظمة دولية تشرعن وتعاقب وترفض وتدين، كان كلُه في تلك الحقبة تجربة لما تمّ رسمه لينتهي العقد السادس من القرن العشرين بتحقيق تجارب تصبو إلى إنهاء مفهوم ضرورة مأسسة الدولة في كلّ مكان، والتوجه نحو تعميقها في أوروبا والغرب على حساب اقتصادات العوالم الأخرى التي منها المنطقة العربية. ولعل مجتمعات هذه المنطقة وما فيها من ظواهر كارثية متراكمة منذُ خمسة قرون ونيف من السنين، أثناء السلطة العثمانية

المرتبكة وصعوبة حلّ الإشكال الديني وسيطرته على المجتمع والفقر والجهل والإقطاعيات، كلها ساعدت بطريقة مباشرة وحثيثة على إنجاح هذه العملية التي تبدو أنها مع عسكرة المجتمع ومن ثمّ السلطة بدعم لوجيستي من الاستخبارات الدولية. والعمل في الجانب الآخر على إيجاد أحزاب معارضة فكرياً ووطنياً يمكن الاستفادة منها مستقبلاً كبديل، ساعدت على إنجاح هذه الفترة العصيبة التي كانت تمر بها دول الحلفاء ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور الاتّحاد السوفياتي كقوة مناهضة فكرياً واقتصادياً واستراتيجياً لأوروبا.

ثالثاً: دور المنظمة الدولية في تطوير المأزق

في نهاية خمسينيّات القرن العشرين، كانت منظمة الأمم المتحدة قد حققت عمراً يقاس بعقدٍ ونصف العقد، ولكن ما هي مستجدات هذه المنظمة؟ وكيف تعاملت مع حرب كوريا والكونغو وفييتنام والسويس والتدخلات الغربية هنا وهناك من هذا العالم الذي تغير استراتيجياً مع نهاية الحرب العالمية الثانية. المهم الذي لا بدّ أنْ نفهمه من بناء هذه المنظمة، هو إنها لم تكن بإرادة الشعوب، بل هي إرادة حلفاء الحرب العالمية الثانية لإعادة هيكلة العالم وفق صيغة شرعية يمكن إدارتها من خلال اجتماعات دبلوماسية تدار بينهم فحسب، وفق شرعنة بعض الهيئات. إضافة إلى إبعاد شبح الحرب عن ديارهم من خلالها، وتكريس مواقع النفوذ والقوة في مناطق غنية بالموارد الطبيعية وجعلها متوترة بصورة دائمة ليتم فظ النزاعات خارج إطار قارات الحلفاء[٨]. ووفق الداعين إلى هذه الهيئة والعاملين على منتجتها، إنها حققت أهمية كبيرة في الساحة الاجتماعية الدولية! وعززت حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والصحية والتعليمية، وعملت على إنهاء الاستعمار، واهتمت بالتجارة الدولية وقضية اللاجئين[٩]!

الحديث الإنشائي غير الفعلي وتتبع الحدث وطبيعة تفكير الدول التي أنشأت هذه المنظمة، تجعلنا نصل في تحليلنا وفق ما هو متوافر من تراكم معرفي عنها، أنّ كلّ ما قيل أعلاه لم ينفذ على المستوى الدولي لأغراض إنسانية أو العمل على استقرار العالم. ولكن تمّ الخوض فيه لإيجاد مبررات حماية لمصالحهم واستمرار حضارات الدول المسيطرة على هذه المنظمة، بما يتوافق مع أهدافها. فهي تصيغ الأمور وأحداثها وعناوينها وفق الآفاق التي تتضامن مع أهدافها، ونظرة بسيطة إلى القضية الفلسطينية مع بدء تأسيس هذه المنظمة كافية لنسف كلّ ما قيل من كلام إنشائي منمق حولها. ونظرة أخرى إلى تعريفاتها لمقاومة الشعوب للاحتلال والغزو، أيضاً كان كافياً لتفتيت تلك القيم الغائبة. فمنذ نشأتها الأولى حرصت هذه المنظمة على صياغة هيكلية لإدارة العالم والتدخل في شؤونه، إذ مع بروزها وفي العقد الخمسيني من القرن العشرين أسست عدة هيئات

(٨) David L. Bosco, *Five to Rule Them All: The UN Security Council and the Making of the Modern World* (New York: Oxford University Press, 2009).

(٩) Ruth B. Russell, *A History of the United Nations Charter: The Role of the United States, 1940-1945* (Washington, DC: Brookings Institution, 1958).

ولجان لها أبعاد استخباراتية عسكرية تسمح لها في التدخل بشؤون البلدان منها لجنة نزع السلاح والأمن الدولي المتخصّصة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، واللجنة الاقتصادية والمالية التي تُعنى بالمسائل الاقتصادية، واللجنة الاجتماعية والإنسانية التي تبحث في المسائل الاجتماعية والإنسانية، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار المهتمة بمجموعة متنوعة من الموضوعات السياسية التي لا تتناولها لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، كما تتناول إنهاء الاستعمار، ولجنة الشؤون الإدارية وشؤون الميزانية، وتتناول المسائل المتصلة بإدارة الأمم المتحدة وميزانيتها حيث كان لها دور كبير وبدعم من أمريكا وبريطانيا بفرض هبات مالية على بعض الدول مثل العراق في حربه ضدّ الكويت، واللجنة القانونية المسؤولة عن المسائل القانونية الدولية والتي كان لها أثرها في تسعينيّات القرن المنصرم في فرض عقوبات على بعض الدول غير المكترثة لأوامر الولايات المتحدة الأمريكية.

هذه اللجان التي تبدو متسقة لبناء عالم يسوده السلام والتنمية والاستقرار، كثيراً ما كانت هي السبب في إصدار قرارات بإمرة الغرب لتركيع الشعوب وتهديدها للانصياع لما يريده الغرب، خصوصاً بعد تأسيس منظمة حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وغيرها. حيث من خلال مجلس الأمن يمكن للدول الكبرى أنْ تُحيل أي بلدٍ للمحاكمة، متجاوزة بذلك ميثاق الأمم المتحدة الذي معظم بنوده تميل إلى تحقيق السلم المدني[١٠]؛ فقد تطورت الهيئات واللجان في منظمة الأمم المتحدة خلال أكثر من نصف قرن لتكون أداة استعمارية من قبل الدول الغربية وشرعنة الاستعمار تحت مظلتها ولكن بعناوين أخرى. وهو ما بات واضحاً في حالة العراق ورواندا وليبيا وغيرها من دول العالم. وعليه الذي نُريد أنْ نصل إليه، أنّ هذه المنظمة الدولية وبعد أنْ شرعنت أسلحة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمات الإغاثة واللاجئين وغيرها من المنظمات الإنسانية والتجارية الأخرى، بات العالم يدار في أروقة يتقاسم فيها الكبار الحظوة والنفوذ على الرغم من آثار الحرب الباردة بين بعضهم البعض.

أدت منظمة الأمم المتحدة دوراً كبيراً في نزع مكامن القوة في الدول الصغرى وإبقائها بيد الكبار الخمسة، وهنا نقصد بمكامن القوة ليس السلاح فحسب، لا بل حتّى القوة الاقتصادية والثقافية والصحية والتعليمية وغيرها. وكان هذا الأمر قد أخذ بعداً كبيراً من خلال الكَمّ الهائل من المعاهدات والاتفاقيات التي حرصت منظمة الأمم المتحدة ومجلس أمنها على إصدارها وإجبار دول العالم وتحت التهديد بالتوقيع على تلك المعاهدات؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت الأمم المتحدة ما بين ستينيّات وتسعينيّات القرن العشرين عدة معاهدات منها معاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ومعاهدة حظر تطوير الأسلحة النووية، ومعاهدة استخدام أسلحة

---

(١٠) الولايات المتحدة الأمريكية ليست عضواً في محكمة الجنايات الدولية، خوفاً من إحالة جنودها وضباطها إلى المحاكمات الدولية لانتهاكها حقوق الدول والإنسانية، إلا إنها لم توفّر جهداً في كلّ مرة من الدفع لمحاكمة الدول التي تُعاضدها في تمشية مؤامراتها، وهذا ما حدث في القرن الواحد والعشرين لسورية والسودان وليبيا وغيرها من الدول.

التدمير الشامل وغيرها من المعاهدات الأخرى التي لا تمتلك الدول الموقعة عليها أياً منها؛ في حين أنّ الدول الكبرى ذات الفيتو في مجلس الأمن تنفرد في حينه بامتلاكها. وعليه فقد أدّت منظمة الأمم المتحدة دوراً ليس في تضييق سيطرة البلدان على مقدراتها العلمية والاقتصادية فحسب، لا بل حتى على آليات التطوير لما يمكن أنْ يجعلها قادرة على حماية نفسها؛ فهي تجبر الأضعف الذي يعرض مصالحها وتطور ما هو ممنوع للموالي لها ولعل أبسط مثال على ذلك هو تطوير إسرائيل لكلّ ما هو ممنوع بمباركة غربية ومساهمة مالية منهما.

صراع الحرب الباردة بين القوى الكبرى، مهد الطريق لإصدار العديد من القرارات الأممية التي يمكن أنْ تحد من بروز أي قطب من الأقطاب التي انتهت إليها الحرب العالمية الثانية. أي أنَّ توزيع النفوذ حتّى ولو كان على أساس بناء المجتمعات أو انعدامها كان مرسوماً بصورة تتلاءم مع معطيات استمرار الحرب الباردة وتقاسم النفوذ، ولكن ما الذي تأثرت فيه المجتمعات العربية من هذه السياسات المنضوية تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة، على الأقل من خمسينيّات وحتّى نهاية سبعينيّات القرن المنصرم؟

قبل الولوج بدور الأمم المتحدة في تحديد مسار التطور في المنطقة العربية، لا بدّ لنا من بيان مسألة مهمة جديدة طرأت على المجتمع مع منتصف أربعينيّات القرن العشرين، المتمثلة في بداية العنف في الشارع؛ فالمجتمع العربي على الرغم من وجود القبلية وثأرها، والدينية واقتصاصها، إلا أنه لم يستخدم، مجتمعياً وليس سلطوياً، العنف في الشارع، ولكن مع بداية الفقه السياسي والصراع على السلطة لبلوغ الدكتاتوريات العسكرية مراميها الأساسية في السلطة، باتت عملية الاغتيال السياسي تُدرس بصورة حقيقية من قبل دولة الاحتلال سواء في مصر أو سورية أو العراق أو دول المغرب العربي. بداية تمّ تفعيل القبلية في المجتمع، وتحريك ذاتية العقل الأداتي في القبيلة وشيوع الاغتيال تحت شرعنة مجتمعية إما دينية لكون الضحية كما يقال خارجة عن الجماعة، أو الضحية قبلية كغسل العار، وتمكنت هذه الدول من تفعيل هذا المبدأ لتنقل واقع الاغتيال والثأر إلى الأحزاب التي دأبت على تأسيسها. وعليه في أوائل خمسينيّات القرن العشرين أقدمت فصائل من الإخوان المسلمين في مصر على محاولة اغتيال جمال عبد الناصر، بعد أنْ أعلن سيد قطب مبدأ التكفير والهجرة، وهو مبدأ سنرى كيف تطور في تسعينيّات القرن العشرين وحتى الآن ليكون سبباً في تفتيت وعدم استقرار المجتمعات. وفي العراق أقدم حزب البعث على اغتيال عبد الكريم قاسم وتصفية الحساب معه بتهم سياسية. أما سورية والجزائر وليبيا وغيرها من الدول العربية، فصارت حالات الاغتيال شبيهة بما حدث في مصر والعراق. هذه الحالة السياسية التي صار قمتها الاغتيال الذي لا يعرفه المجتمع، هو نتاج تعميق الظواهر الاجتماعية ونقلها إلى التشكيلة الحزبية ومن ثمّ استخدامها فكرياً. أي أنّ واقع التطور في المجتمع لم يتخذ سبيلاً للتفاهم الحواري لخلق مجتمع آمن بل انتقل إلى الواقع المشاكس المنتهي بالاغتيال.

بهذه الحالة وحتّى بداية ستينيّات القرن المنصرم كانت منظمة الأمم المتحدة لا تهتم في الواقع بما يدور في المجتمعات والعمل على سبل تطويرها. صحيح أنّها ساهمت مساهمة فعالة في العمل على الحوار لإنهاء الاستعمار، إلا أنّها لم تبذل أي جهد أو تستخدم قراراتها وبنود ميثاقها بإعادة ما يمتلكه الشعب إلى مَن يقوده، بل خرج الاسم وبقي الأثر. علاوة على ذلك وعلى الرغم من فعالية الأمم المتحدة في بنود ميثاقها لتفعيل السلم والأمن الدوليين، إلا أنها ساهمت مساهمة فعالة في حرب كوريا والكونغو وفيتنام ومن ثمّ تجربة السويس بإدخال إسرائيل كطرف مع الدولتين المستعمرتين للمنطقة سابقاً، فرنسا وبريطانيا. ويبدو أنّ أعضاء هذه المنظمة الدائمين أرادوا من هذه التجربة إيجاد السبيل وتجربته للحرب في المنطقة العربية، ومدى تجاوب المجتمع مع هذه الحروب، وهل تمكّن الغرب بعد خروجه من أنْ يعزل المجتمعات العربية بعضها عن بعض، وهل تمكّن رعاة منظمة الأمم المتحدة من فهم واقع السلطة والمجتمع في المنطقة العربية وفصلهما بعضهما عن بعض؟ يبدو من الأحداث المتراكمة أنّ هناك نجاحاً على مستوى السلطة وإدارتها للصراع وتجاوبها مع الغرب لكثرة الانشقاقات والتوافقات على مسألة السويس. أما بالنسبة إلى المجتمعات العربية بيسارها وقوميتها، فقد كانت متلازمة مع بعضها البعض في عملية اعتبار هذه المنطقة واحدة كمجتمع وتاريخ ومصير.

عدم اهتمام منظمة الأمم المتحدة بالعمل على تنفيذ وتحقيق ميثاقها، وانسياقها لتنفيذ سيطرة اللاعبين الكبار بالعالم على الرغم من خروج بعضهم من المناطق التي استعمروها، جعل هؤلاء بواقع استخباراتي وبإشراف من الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من الأحيان يعيدون دراسة واقع تلك المناطق التي من ضمنها المنطقة العربية؛ فالمنطقة العربية من دون أي استثناءات تعتبر ذات أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية ومن ناحية مكامن الطاقة؛ فلذا شهدت مرحلة خمسينيّات وستينيّات القرن المنصرم دراسة اجتماعية مستفيضة للمجتمع العربي، قُسّم فيها المجتمع إلى خمسة أقسام هي، مجتمع عربي خليجي؛ مجتمع عربي يمني؛ مجتمع عربي شرقي (يضم العراق، وسورية والأردن)؛ مجتمع عربي أفريقي (السودان ومصر وليبيا)؛ ومجتمع عربي مغاربي (تونس والمغرب والجزائر). وتمت دراسات كلّ مجتمع على حدّة على الرغم من توافقها في الكثير من المعطيات، إلا أنّ عملية الفصل بينها كانت هي أساس الدراسة وتوزيع النفوذ وفق تقسيمات الحرب الباردة. ولكن العامل المشترك الذي خلصوا إليه في نهاية المطاف هو وجوب تشجيع نشأة الحكومات العسكرية إلى جانب الملكيات، ووجوب تشجيع ودعم الأحزاب الدينية لتكون معارضة للوجود القومي واليساري في هذه الدول. وشهدت المنطقة العربية بعد هذه التقسيمات الفاصلة ما بين المجتمعات، تمدداً كبيراً لأحزاب الإخوان المسلمين في الشرق والغرب لمواجهة الشيوعية والقومية الحزبية. إلا أنّ هذا التطور في أحزاب الإخوان المسلمين، لم يتوقف عند هذا الحدّ، بل تعدى ذلك مع ثورة مصدق الإيرانية[١١]، ليتم

(١١) Françis J. Gavin, «Politics, Power and U. S. Policy in Iran, 1950-1953,» University of Pensylvania (Washington, DC) (1958),<http://www.people.fas.harvard.edu/~hpcws/gavin.pdf>.

تأسيس حزب الدعوة[١٢] في العراق عام ١٩٦١م، بدعم من شاه إيران[١٣]. ناهيك عن أحزاب وحركات قومية منشطرة بعضها عن بعض ليؤول الواقع في النهاية إلى إحداث انقلابات عسكرية متعددة في دول المنطقة، وإطالة فترة حكمها[١٤].

هذه الأحداث التي ساهم سكوت منظمة الأمم المتحدة عنها، وتقاسم لاعبوها النفوذ والسوق، جعل من إعادة صياغة ومأسسة الدولة شيئاً مربكاً بالتأكيد؛ فغصت المنطقة ودولها الحديثة النشأة بصراعات حول السلطة وتفاقمت الخروقات في المجتمعات العربية، وبعضها انغمس مثل العراق والسودان والجزائر، في معارك عرقية جانبية، وباتت التعويلية في أنظمة الحكم على الدعم الخارجي أمراً مفروغاً منه. وبرزت أحزاب على الرغم من إنها تبدو قومية أو يسارية أو متأسلمة في عناوينها وأهدافها، إلا أنها في الواقع مشكّلة على أساس مناطقي أو طائفي. وقد وصل في بعض تلك الأحزاب مرحلة تهميش الأعضاء الذين ليسوا من منطقة معينة على الرغم من فاعليتهم التنظيمية. ومهما كانت الدلالات المجتمعية المتوافرة بصدد هذه الأحزاب، فقد بان في كلّ الدول العربية التي استقلت تواً أنها مرتبطة بصورة أو أخرى بدولة غربية أو شرقية كبرى لها وجودها في مجلس الأمن، وهو ما يعني انتفاء كلّ بنود ميثاق الأمم المتحدة ولجانه لتدخل هذه الدول في مقاييس الحكم لتلك الدول؛ فضلاً على أنّ هذه الأهزوجة قد دفعت المجتمع بالعودة إلى التعويلية سواء كانت إقليمية أو دولية. أي أنّ الأمراض الاجتماعية باتت تأخذ دوراً جديداً بنكهة ثقافية حضارية، بخاصة وأنّ العديد من أعضاء هذه الأحزاب قد تتلمذ وأصبح حضارياً، إلا أنّه ما زال يحمل في داخله الظواهر الاجتماعية القبلية والدينية والطائفية وحتّى المناطقية التي تربى عليها في بيئته، على الرغم من حيثيات عمل الكثيرين على زرع المواطنة واستبدالها بما كان يملكه الفرد في السابق. وبالتالي فإن المجتمع على الرغم من تطوره بعض الشيء بسبب ما آلت إليه مأسسة الدولة في بداية الأمر، إلا أنها لم تستمر بالوجهة الليبرالية نفسها التي كان لا بدّ من أنْ تتمأسس عليها، فانتهت دول الحلفاء بإيمانها بضرورة أنْ تكون مصالحها في أولوية إدارة الأمور، حتّى ولو كان الأمر يعني انتهاك الحقوق والتخلي عن المبادئ.

---

(١٢) تأسّس حزب الدعوة في العراق بعد دراسة مستفيضة من الاستخبارات الأمريكية لمعرفة أسباب ثورة مصدق عام ١٩٥٣م في إيران، وخلصت الدراسة في نهاية المطاف أنّ هناك عاملاً دينياً في العراق هو الذي يهدّد المجتمع الإيراني، يقوده رجال دين من الإيرانيين في النجف. ورأت الدراسة الصادرة في حزيران/يونيو عام ١٩٥٦، أنّ وجود حزب ديني من غير رجال الدين مناوئ لرجال الدين سيحدّ من نشاطهم، لذا فقد أقدمت الاستخبارات الإيرانية والأمريكية على تأسيس الحزب الفاطمي في ربيع عام ١٩٥٧م في كربلاء، لكن سرعان ما تطوّر هذا الحزب عام ١٩٦١، ليضمّ العديد من العراقيين المتأسلمين إلى صفوف هذا الحزب، بعد أنْ كانوا ضمن حلقة الإخوان المسلمين، وتغيّر اسمه إلى حزب الدعوة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٦٤. وسنجد مستقبلاً كيف تمكّنت الولايات المتحدة الأمريكية من ربح استثمارها في هذا الحزب مع احتلال العراق من قِبَل أمريكا.

(١٣) John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (Oxford: Oxford University Press, 1982).

(١٤) Jerald A. Combs, *American Diplomatic History: Two Centuries of Changing Interpretations* (Berkeley, CA: University of California Press, 1983).

رابعاً: الصراع على السلطة وبروز العقل السياسي التلفيقي

كانت فرضية الدول الكبرى عند تأسيس منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمحاكم العدلية، ومنظمة حقوق الإنسان، واليونسكو، واليونسيف وغيرها من هيئات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة، هي بداية حصر العالم بأيادي الكبار وفق مبادئ ويلسون الداعية إلى إدارة كلّ العالم بواسطة الكبار وبصيغة دبلوماسية. وبفعل هذه المنظمات والهيئات، جعلت قرارات الأمم المتحدة بشأن أية دولة أداة لتفعيل المبادئ الويلسونية؛ فضلاً عن أنها كانت باباً لفرضية إبعاد التوتر عن بلدان الكبار، وليكن الصراع خارج حدود تلك الدول. ولكن كلّ هذه الأحداث وحتّى تقاسم النفوذ بين المعسكرين، واستمرار تربص أحدهما بالآخر، تحتاج إلى أرضية تمكنهم من جعل التوتر سائداً لمناطق النفوذ المرسومة. وعليه ووفق هذه السياقات، كان لا بدّ من أنْ يكون هناك جهد ملموس مصروف بحثاً وتخطيطاً على المجتمعات؛ فمثلاً كان الصراع الفكري في المجتمع الكوري هو الذي أدّى إلى الكارثة المعروفة[15]، وكان الصراع المجتمعي الإثني في الكونغو هو الباب إلى حروب لا تنتهي وإلى دور فرنسي لا ينقطع. وعليه لا بدّ من أنْ يكون هناك نصيب للمنطقة العربية التي هي ضمن دائرة تنازع النفوذ بين الأقوياء.

لقد سبق أن بيّنا حجم الكارثة في إثارة الظواهر المجتمعية في المنطقة العربية ونقلها إلى الحضارة الحزبية الجديدة والسلطة، وناقشنا من دون أي توقف مبررات العقل الإدراكي والعقل الأداتي وضياع العقل التواصلي في المجتمع، خصوصاً وأن مجتمعاً مثل العراق أو مصر تسوده الأمية والفقر والإيمان بالغيبيات. ويبدو أنّ التلاعب بمجتمع كهذا يكون أسهل بكثير من مجتمع قد يكون مشابهاً في عناصره ولكن معيار التقسيم الطائفي ملغاة فيه، وعليه لا بدّ من إيجاد عنصر عرقي، وهو ما عمل عليه الغرب في المناطق المغاربية، صراع بين العرب والأمازيغ. ولو عدنا هنيهة إلى المجتمع العراقي وكيف تجسدت فيه بدعم من الاحتلال البريطاني حتّى عام ١٩٥٨م، وتعمقت الظواهر العرقية والطائفية والدينية في المجتمع وتم نقلها بدرايةٍ عملية إلى المجتمع وكيف تمكنت من فصله فصلاً ممنهجاً، سنكتشف أنّ هناك عملاً مجدياً على تهميشية العقل المجتمعي، فتصوّر أنّ الحزب الشيوعي ينشط في الجنوب وفي محافظات عديدة من العراق، إلا إنّه يخفق في الشمال والوسط، وينشط بدلاً منه التيار القومي؛ في حين أنّ التركيبة المجتمعية لأي مجتمع لا تعنيه المناطقية في كيفية تحفيز الفكر عند الفرد في المجتمع. ولكن الدلالات التي أُريد منها أنْ تكون أداة تسييرية للفرد وإيحائية فكرية كانت متقنة بطريقة نشطة جداً لفصل المجتمع بعضه عن بعض؛ فلا غرابة أنْ تجد في العراق كلّ أقليات الأديان والطوائف الذين لا علاقة لهم بالعروبة والتيار القومي ويميلون ميلاً كبيراً إلى اليسار الماركسي. ويبدو هذا الفعل قد وجد مرامه من خلال

(١٥) Shen Zhihua, *Mao, Stalin and the Korean War: Trilateral Communist Relations in the 1950s*, Cold War History (New York: Routledge, 2012).

تحفيز العقل بأنّ العرب إذا ما كانت لهم دولتهم وديانتهم الإسلامية افتراضاً، فسوف يتخلصون من الديانات والأقليات الأخرى، على الرغم من أنّ بعض هذه الديانات هي عربية الأصول والوجود.

مع منتصف خمسينيّات ونهاية ستينيّات القرن العشرين، كان هناك نوعان من الأحداث التي غيرت مسار مأسسة الدولة ومستقبلها في المنطقة العربية. وهنا لا بدّ من أن نُشير إلى أنّ بناء الدولة وهيكلتها مع هذا القليل اليسير الذي جاء مع الدولة الليبرالية الغربية لبناء دول في المنطقة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، كان له دور كبير في استمرارية بناء الدولة ولكن ليس بصورة مؤسساتية، بل بصورة مبنية على مَن هو في دفة الحكم والسلطة المتسلطة. وقد تبين ذلك من بدعة الدساتير وتغيير سلطاتها لوضعها عموماً بيد الحاكم المباشر. على أية حال، **الحدث الأوّل**، هو تسليم دول الحلفاء بضرورة إنهاء الاستعمار وفق ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وهو ما طرأ على الجزائر واليمن مثلاً، أما **الحدث الثاني**، فهو بداية الدكتاتوريات العسكرية وإيجاد سند سياسي حزبي لاستمرارها. هذان الحدثان كانا متلازمين مع بعضهما البعض، ولهما تأثيرهما المباشر في المجتمع، كما استخدمت الظواهر الاجتماعية فيه بطريقة ممنهجة في كيفية بناء السلطة وإيجاد الحزب الذي يمكن أنْ يملي البعد الوطني، إلا أنه مغمور بالظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى معالجة. لذا وبعد تجربة نقل الحرب مرة أخرى إلى المنطقة العربية خلال حرب عام ١٩٦٧م، برزت دكتاتوريات عسكرية مسنودة بأحزاب وطنية على امتداد كامل المنطقة العربية. وبرزت أيضاً حالة اجتماعية أخرى هي عزل المجتمعات العربية عن بعضها البعض ضمن اتّفاقات ومجالس واتّحادات بينها. كما تكونت فكرة أنْ تكّون الحكومات الدكتاتورية العسكرية المدعومة بأحزاب صورتها وطنية، لتكون محكوميتها لمدد طويلة. هذه الأطروحة لم تكن من تداعيات الدكتاتوريات وإعطائها بعض المزايا المتخصّصة بتأميم بعض المشاريع الكبرى مثل النفط ووضعها بيد أبناء الدولة فحسب، بل هي ضمن المشروع الداعي لرفع مفهوم الدولة والمواطنة ولكن من دون مأسسة، بل بارتباطه بالحزب الحاكم ومن ثمّ بإرادة الحاكم الفعلية. أي يعني عُدنا إلى السلطة العثمانية المرتبكة بهيكلة ليبرالية غربية منزوعة السلطة المأسساتية ومرتبطة بالحاكم الأوحد وبالمجتمع الحزبي في ذلك البلد.

هذه الحالة الحزبية الداعمة للدكتاتورية العسكرية، والتي تعاملت مع الظواهر الاجتماعية بسلبية كبيرة، وإلغائية لأي فكر غير فكر الحزب الحاكم، ووجوب الولائية للحزب ومن ثمّ الحاكم، عملت كلها على تعطيل العقل الإدراكي واستوعبت العقل الأداتي. ولكن حال هذه الأمراض في المجتمع تطور في سبعينيّات القرن الماضي عن عشرينيّاته، حين وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها. وصار من الصعوبة إلغاء العقل الإدراكي، ناهيك عن أنّ هناك جهداً من خارج الحدود لإبقاء التوتر من خلال خلق أحزاب معارضة فكرياً للأحزاب والدكتاتوريات القائمة، حتّى تبقى في حالة خوف من سقوط السلطة من أيديهم. وبالتالي فهم بحاجة إلى الجهد الاستخباراتي الغربي المعلوماتي. ومن هنا أصبح الدكتاتور الحاكم وحزبه لا يعطيان أولويةً لأعداء الخارج بل كانا يتوجسان شراً من

أبناء جلدته، ووجوب الإيقاع بهم. ولكن الوعي المتراكم مع المعرفة والتعليم وسرعة نقل الأحداث كنتيجة للتطور العلمي والتكنولوجي والتواصل بين الأمم، ولكون منظمات هيئة الأمم المتحدة لا تجيز القمع إلا بتبرير، صار لزاماً معاقبة الفاعل ضمن القانون الدولي، كُلها جعلت من العقل التلفيقي ينشأ نشأةً سريعة وممنهجة.

لقد أخذ العقل التلفيقي بعداً عملياً أكثر من بعده النظري؛ فحالات التخلص من المناوئين لم تكن بواسطة جعلهم يفكرون في المجتمع أداتياً فحسب، بل انتقل إلى وضع سيناريو يراها من هو في الصف الآخر من السلطة تتناسب مع البعد الفكري، وتتناسب مع التأثير على المجتمع وإلحاقها بالمتهم حتّى ولو كانت بعيدةً عن الخيال؛ فقد شهدت المرحلة السبعينية من حكم الدكتاتوريات العسكرية وأحزابها الداعمة، تصفيات جسدية وإبعاد أشخاص وهروب بعضهم خارج الحدود لعدم مقدرتهم على مواجهة العقل التلفيقي. ويبدو أنّ الشعارات التي تمّ رفعها من بعض الأحزاب السياسية مثلاً «لا تنسَ أنّ للجدران آذاناً»، و«مَن ليس مع الحزب والثورة فهو معادٍ للوطن» وغيرها من الشعارات، تُعطي الحقّ للتلفيق والتنفيذ فوراً. ولعل هذا العقل التلفيقي والامتيازات التي كان يخصها الحاكم بالحامي لمبادئه والكاشف لما خلفه، جعلت تجارتها تروج، لتصل في نهاية المطاف حتّى داخل أروقة ودوائر الحكم، فبات بعضهم يأكل بعضاً. ولكون كلّ مَن هو في دائرة الحزب أو الحكم هو من أصول قبائلية وخوفاً من حالة الثأر المتجذرة في نفوس الأفراد لكونها ظاهرة مجتمعية، بات الاقتصاص من مقربيه ينالهم عائلياً، وبات الحزب يُقصي من الحياة السياسية، ويستبدل بالأقرباء المقربين من الحاكم الفعلي. وانعكس ذلك على الدوائر العسكرية والمدنية، فباتت مسألة المأسسة واتّباع خطوطها العامة للبناء تتمحور حول الولاء للشخص وليس بحسب الكفاءة. وإذا ما صادف الكفاءة مَن هو أقل، فعل العقل التلفيقي فعلته ليبعد الكفاءة وتنتهي الدولة بحكم الأبناء والعائلة شرط أنْ يدين بقية الشعب بالولائية ويقرُّون بإلغائيتهم من الوجود لحماية أنفسهم من السلطة والقوة والعقاب. ناهيك عن أنّ كلّ الدوائر الأمنية الأخرى التي تدور في فلك الحكم كانت موجهة للشعب وضرورة أنْ يكون أفراد المجتمع في عين السلطة خوفاً من سقوطها من أيديهم.

هذه الحالة التي بدأ فيها العقل التلفيقي السلطوي يمارَس بقوة، انتقل المجتمع بين الأفراد ليكون ظاهرة جديدة. يمكن أنْ يتهم أي ممن هم من دون سلطة وعليه تصديق الأمر. وبالتالي تطور العقل التلفيقي، وبخاصة في تسعينيّات القرن العشرين والعقد الأوّل وحتى الآن من القرن الحادي والعشرين، كان ذلك بفعل تطور التكنولوجيا الحديثة وشيوع الإنترنت وسرعة التواصل مع الآخر. ولعدم وجود قانون ولانعدام السلطة الأخلاقية بات التهجم والنيل ممن لا يتوافق فكرياً أو حتّى مع أي رأي من الآراء سريع الانتشار وسريع القراءة وسريع التفاعل مع الآخر. وهو ما يبين ضعف البنية الاجتماعية العربية لكونها تستجيب إلى التلفيق ويتجاوب عقلها تلفيقياً. إلا أنّ العقل العلمي والموضوعي كان غائباً تماماً في هذه المرحلة. ويبدو أنّ الحرية التي كان يعيشها الإنسان في مواقع

ما من العالم، باتت تُفهم من واقع ضرورات التهجم ثمّ التهجم والنيل من الآخر، حتّى وإن كانت من دون صدقية، فأصبح سيناريو ترويج الإشاعات وفبركتها عنواناً جديداً لمرض اجتماعي جديد ساهم مساهمة فعالة في تفعيل الظواهر الاجتماعية، وأضر بمأسسة الدولة.

خامساً: البترول وأسعاره والحرب

فرضية التوتر والحرب خارج مناطق دول الحلفاء ومصالحهم، مسألة تحتاج إلى أموال طائلة وإلى بناء قواعد وديمومة عن بعد لهذه التجهيزات اللوجيستية للدخول في أتون أي صراع أو حرب، تجلب نفوذاً وقوة في أي منطقة كانت. وعلى الرغم من الصراع العربي ـ الإسرائيلي المصيري، ولربما كان معبراً لكثير من الأحزاب والشخصيات للوصول إلى السلطة، ولكن في الجانب الآخر كان عبور الخطوط المرسومة ممنوعاً لأي نظام عربي بعد حرب عام ١٩٦٧م، مهما كانت قوته ومهما كان دوره. في الآونة الأولى كان مسموحاً للعقل التهريجي أنْ يبيع أفكاره داخل منظومة الدولة، لأنّها تعزز بقاءه ووجوده ويمكن استخدامها لتفعيل العقل التلفيقي، ولكن في مرحلة تسعينيّات القرن العشرين بات حتّى العقل التهريجي غير مسموح بعد سقوط قطب وريادة العالم بقطب واحد. وعليه فإن الترويج للقوة وتفعيل الأموال لبناء قواعد خارج إطار مناطق الدول الفاعلة عالمياً والمسيطرة على منظمة الأمم المتحدة كان ضرورياً، ولكن كيف؟

البترول مع حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣م، كان له التأثير البالغ في أوروبا الغربية، فمنع وصول الاحتياطي البترولي للتكرير سبّب مشكلة اقتصادية، كما إنَّ قيام العراق بإحداث تنمية اقتصادية بتأميم البترول وإنتاجه وطنياً الذي مرّ بثلاث مراحل كان له التأثير المصيب[(١٦)]؛ المرحلة الأولى، كانت حين أصدر عبد الكريم قاسم القانون الرقم ٨٠ لعام ١٩٦١م، فتفاعلت الشركات النفطية مع هذا القرار وحاولت استيعابه، إلا إنها لم تتمكن من إلغائه فأصبح امتياز التنقيب عن البترول وطنياً. أما المرحلة الثانية، فهي القانون الرقم ٩٠ لتأسيس شركة نفط العراق الوطنية لتنفيذ القانون الرقم ٨٠ واستثمار البترول وطنياً، حتّى جاءت المرحلة الثالثة، التي فيها أمّم العراق البترول كلياً من الشركات الأجنبية عام ١٩٧٢م وأسهم هذا التأميم في قطع إمدادات البترول عام ١٩٧٣م خلال حرب تشرين الأول/أكتوبر[(١٧)]. ويبدو تاريخياً، أنّ سعي العراق عام ١٩٦١م إلى تأميم الأراضي للتنقيب عن البترول، قد شجع مصر لتخطو الخطوة نفسها عام ١٩٦٢م، وتعدى خارج الحدود العربية ليشمل إندونيسيا عام ١٩٦٣م وبيرو عام ١٩٦٨م[(١٨)]. وهو أمرٌ لا ترتاح إليه الدول الغربية عموماً لأنها سترتبط استراتيجياً بما تحتاجه من طاقة وما تحتاجه من مواد أولية ناتجة

(١٦) Michael E. Brown, «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 10, no. 1 (February 1979), pp. 107-124.

(١٧) Brian Levy, «World Oil Marketing in Transition,» *International Organization* (Cambridge University Press), vol. 36, no. 1 (1982), pp. 113-133.

(١٨) Stephen J. Kobrin, «Diffusion as an Explanation of Oil Nationalization: Or the Domino Effect Rides Again,» *Journal of Conflict Resolution* (London), vol. 29, no. 3 (1985), pp. 3-32.

من البترول لتشغيل معاملها، مع الدول التي تنتجه والواقعة خارج إطار سيطرتها. لذا كان عليها اتّخاذ استراتيجيات تمنع استمرار تدهور سيطرة الدول على مواردها النفطية، خصوصاً تلك التي لها احتياطيات كبيرة مثل دول الخليج العربي. ويبدو أنّ الشركات النفطية الغربية قد أحست بهذا الواقع بصورة ستؤدي إلى اضمحلالها، لكون تلك الشركات كانت تدفع في السابق ضريبة على إنتاج البترول للدولة التي يستخرج منها. وبهذا كانت الشركات النفطية تتلاعب بالأسعار لتجنب دفع ضرائب كبيرة، وكانت أسعاره حتّى منتصف ستينيّات القرن الماضي متدنية فعلاً، قياساً بسعر البرميل بعد تكريره وبيعه[١٩]. ويبدو أنه بعد مبادرة العراق لعام ١٩٦١م، وتبعتها مصر عام ١٩٦٢م، جعلت دول العالم عامة والعربية بخاصة تُدرك أنّ الشركات كانت تُعدل الأسعار بما يتناسب مع مردوداتها المالية والتهرب الضريبي.

لقد سعت الشركات النفطية بادئ ذي بدء إلى تخفيض الأسعار البترولية إلى أدنى مستوياتها مع بداية ستينيّات القرن العشرين لمنع الدول العربية أو النفطية العالمية من حذو ما حذا إليه العراق بالقانون الرقم ٨٠ النفطي؛ فتم بالفعل تخفيض الأسعار في الأسواق حدّ مستويات تبوح بأنها أقل بكثير من السعر الضريبي المدفوع للدول المنتج منها البترول بواسطة الشركات العالمية النفطية، لكي يتسنى الضغط على الدول والعودة إلى مظلة الإنتاج من خلال الشركات المنتجة[٢٠]. ويعود السبب في تخفيض هذه الأسعار وجعل سعر النفط في الأسواق أرخص من ما تقدّمه الشركات المنتجة من ضريبة إلى مبدأ، قد تسعى الدول إلى تأميم نفطها في حال ارتفع السعر وازدادت الميزانية الوطنية للتنمية[٢١]. ولوحظ أنّ مخطط الشركات البترولية للحدّ من سيطرة السلطة الوطنية على إنتاج البترول والتلاعب بواسطة الأعضاء على سوقه، قد دفع إلى عقد مؤتمر الدول المصدرة للنفط أوبك ما بين ١٠ حتى ١٤ أيلول/سبتمبر من عام ١٩٦٠، ضمّ كلّ من العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت وفنزويلا لتتابع الدول المنتجة للبترول عام ١٩٦٢ وبعدها، للانخراط في هذه المنظمة. وسيطر الغرب على أسواقه وسقف إنتاجه ما زال حتّى اليوم لاعباً أساسياً في الاستراتيجيات الراهنة والمستقبلية[٢٢]. هذه الخطوة التي نفذتها استراتيجية الدول الغربية لحصر المنتجين في منظمة يمكن السيطرة عليها متى شاؤوا قد جلبت مصائرها، عندما أعلنت بعض دول أوبك بأنها دول فقيرة ولا يمكنها الاستثمار بالتكنولوجيا النفطية واستخراجها، فلجأت إلى الشركات الكبرى لغرض المساعدة في الاستخراج والاستثمار تحت شروط وضعتها سياسات الدول. ويبدو

---

(١٩) Adam Bird and Malcolm Brown, «The History and Social Consequences of a Nationalized Oil Industry,» Ethics of Development in a Global Environment (2 June 2005), <http://web.stanford.edu/class/e297a/the%20history%20and%20social%20consequences%20of%20a%20nationalized%20oil%20industry.doc>.

(٢٠) Peter R. Odell, «The Significance of Oil,» *Journal of Contemporary History* (London), vol. 3, no. 3 (1968), pp. 93-110.

(٢١) Sergei Guriev, Anton Kolotilin and Konstantin Sonin, «Determinants of Nationalization in the Oil Sector: A Theory and Evidence from Panel Dat,» *Journal of Law, Economics, and Organization* (Oxford University Press), 23/1/2009.

(٢٢) Kobrin, «Diffusion as an Explanation of Oil Nationalization: Or the Domino Effect Rides Again,» pp. 3-32.

أنّ هذه الصيغة وللحيلولة من دون اكتساب السلطة الوطنية الخبرة ومن ثمّ تعود إلى التأميم البترولي ثانية، سعت الشركات الكبرى إلى إجراء صيغة تتلخّص بتأميم ٥١ في المئة من بترولها المنتج وما تبقى يكون بيد الشركات التي تتحكم بالتنقيب والتكرير وبيع الحصص وأسعار البترول. وكانت أوّل دولة في هذا المضمار الجزائر عام ١٩٧١م، وتبعتها إيران ومن ثمّ العراق، وفي نهاية سبعينيّات القرن العشرين كانت كلّ الدول المنتجة للبترول قد نفذت هذا المشروع.

هذه الخطوة التي أقدمت عليها إيران والعراق، ولدت تنمية عالية في كلا البلدين، صناعية وتربوية وصحية، وكاد كلا البلدين أنْ ينتقلا إلى الدول الأكثر نمواً وتقدّماً في المنطقة مع نهاية عام ١٩٧٧م(٢٣)؛ فما حققه كلا البلدين قبل نهاية سبعينيّات القرن العشرين، إضافة إلى التنمية وخططها الطويلة الأمد، كان فائضاً مالياً كبيراً احتاج صرفه في تطوير قدرة الصناعة والحقول النفطية في البلدين، فماذا كانت النتيجة؟

قبل الخوض في نتائج الفائض المالي لإيران والعراق وما سببه من تطوّرات جديدة اجتماعية وإقليمية، لا بل حتّى دولية، لا بدّ لنا من التنويه أنَّ تلك الدول التي سعت إلى منتجة بترولها بحصة ٥١ في المئة سواء بالمنطقة العربية أو غيرها، أيضاً كونت أموالاً طائلة، إلا إنّه لم يُعرف أنّ تلك الدول قد استخدمت هذه الأموال في تنمية صناعية أو زراعية أو اقتصادية. ويبدو أنّ هذه التكنولوجيات المنتجة كانت في حينها ممنوعة من معرفة سرها للدول الطامحة للتطور والمالكة للأموال الخاصة بالتنمية. على أية حال، كان تأميم البترول وتفكير الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل قوات مركزية في الشرق الأوسط لحماية مصالحها، وبداية تهافت الاتّحاد السوفياتي والتحكم بأسعار البترول كلها بوادر سيطرة عالمية غير معلنة، وتنتظر البدء بما هو جوهري واستراتيجي لهم. خصوصاً وأن سقوط مدينة سايغون عاصمة فيتنام بيد الشيوعية الفيتنامية في ٣٠ نيسان/أبريل من عام ١٩٧٥م، وانتهاء حرب الأقوياء بغربه وشرقه خارج إطار مناطقهم، قد صعّد التوقّع لإيجاد حرب في منطقة غنية وتتحكم بالطاقة والمراد التحكم بها لتأمين الاقتصاديات الطاقوية(٢٤).

صعود أسعار البترول بعد عام ١٩٧٢م، أي بعد تأميم العراق وإيران لاستخراج بترولهما ليصل إلى ما يقارب ٢٢ دولاراً للبرميل بدلاً من سبعة دولارات للبرميل، ولحاق الدول الأخرى بهذا المنهج، وصعود الأسعار الغذائية والخدمية والصناعية وغيرها عالمياً، كانت كلها إشارة إلى دخول العالم بعهد جديد. وعليه ما إنْ بدأت إيران والعراق بالاستفادة تنموياً من صادراتهما النفطية التي استمرّت لأقل من عقد من الزمن، حتّى اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي أحرقت كلّ ما تمّ تنميته وكل ما هو مدخر وعسكرة القوات الغربية تحت مظلة حماية المصالح في المنطقة، واستنفدت كلّ الأموال على الرغم من بقاء أسعار البترول عالياً. ناهيك عن أنها مولت ما تبقى من

---

(٢٣) Antoine Ayoub, «Oil: Economics and Political,» *Energy Studies Review*, vol. 6, no. 1 (1994), pp. 47-60.

(٢٤) Michael Lind, *Vietnam: The Necessary War: A Reinterpretation of America's Most Disastrous Military Conflict* (New York: Free Press, 1999).

أموال جنتها الدول التي هي خارج إطار منطقة الحرب من خلال دعمها طرفاً ضدّ طرف آخر، وما زالت الحرب في المنطقة مستمرة على الرغم من صعود سعر البرميل ما بين عام ٢٠٠٩م ولغاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤م، ليصل إلى مئة دولار أو أكثر للبرميل، إلا أنّ المنطقة العربية لا تنمية فيها ولا اقتصاد ولا مؤسسات دولة، نتيجة لاستمرارية الحروب. وهو ما يعني نجاح الغرب بنقل الحرب خارج أراضيها، والنجاح الأكبر تمويلها من أموال شعوب الحرب أنفسهم.

سادساً: الواقع الاجتماعي في الفترة البترولية

لنتحدث عن واقع العراق كنموذج، نجد أنه على الرغم من وجود الدكتاتورية العسكرية المدعومة حزبياً، وعلى الرغم من بلوغ العقل التلفيقي في العراق مرحلة كبيرة وصل حدّ التصفيات الجسدية للخصوم السياسيين، إلا أن تأميم النفط جعل من الحاكمين يفكرون بتنمية اقتصادية مؤسساتية مقرونة بسيطرة حزبية[٢٥]؛ فالفائض المالي الذي جناه العراق من فوائد النفط العالية، جعلته يطور وسائل إنتاجه ويوسع مداركه الاقتصادية ويرسم خطط نهوض جديدة أكانت زراعية أو صناعية أو تعليمية وصحية. ويبدو أنّ هذه النهضة التي يرومها المجتمع، قد جعلت من الظواهر الاجتماعية تذوب نوعاً ما مع مجانية التعليم والصحة وحقّ العمل وعدم وجود بطالة، على الرغم من مزجها بالحزبية. كما أنها فتحت أبواباً لتوافر العمالة العربية بدل الأجنبية، ما فتح أبواباً للتقارب بين المجتمعات العربية التي كانت متباعدة. ولكن ماذا كان يخطط في الخفاء لإفشال مأسسة الدولة وتفعيل العسكرية والحزبية للتمسك بالسلطة؟ وما هي التغيرات المجتمعية التي طرأت نتيجة ذلك؟ وكيف ساعدت هذه الأمور على إيقاف السعي إلى مأسسة الدولة وجعلها مدنية[٢٦]؟

كان العراق في حينها قد خرج تواً من صراعات سياسية حزبية وفكرية سالت فيها دماء كثيرة، ولعب العقل التلفيقي والاتّهام وتزوير الحقائق دوراً كبيراً. وما إن انتهى ذلك مع إعلانه تأميم البترول والبدء في عملية التنمية، حتّى بدأ الحزب الحاكم حملة لتجنيد كلّ فئات الشعب لتكون ضمن حزبٍ واحد ولا يحقّ لأي عمل فكري أخر أنْ يجد له مكاناً في العراق[٢٧]. وازدادت مظاهر التعسكر وتطوير آليات الدفاع عن السلطة بتدريب الطلاب والموظفين صباح كلّ يوم، حتّى وإن أدّى ذلك إلى تعطيل عمل الدوائر والمدارس والجامعات، بالطبع هذا ينطبق على مصر وسورية والجزائر وليبيا... إلخ. وبدا أن هناك نوعاً من التعبئة المجتمعية بكلّ فوارقها ومظاهرها العامة والخاصة لإعطاء الولائية للحزب الحاكم وسلطته. ولعل حالة الإلغائية التامة لأيٍّ من أفراد المجتمع يرفض الانخراط في الولائية، قد بدا واضحاً جداً في حرمان البعض حتّى من أبسط

(٢٥) Bird and Brown, «The History and Social Consequences of a Nationalized Oil Industry,» E297c.

(٢٦) Richard H. Adams, Jr., and John Page, «Holding the Line: Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000,» Poverty Reduction Group, The World Bank 1818 H Street (Washington, DC) 20433 (2001), <http://www.mafhoum.com/press3/96E14.pdf>.

(٢٧) السيد مصطفى أحمد أبو الخير، النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

الحقوق المجتمعية. وما أنْ انتهت حالة التعبئة لمنع أي تحرّك مضاد داخل العراق أو مصر أو ليبيا أو سورية، لاستلام السلطة، وبعد أنْ وصل حال إيقاف التعبئة هذه أمراً مرفوضاً، خصوصاً وأنها اتّسمت بالترويج السياسي الخاص بالقطيعة مع الأقطار العربية بعضها مع بعض، لأسباب لم تكن واضحة المعالم للفرد العربي، صار اتّجاه السلطة في تلك الدول نحو العلاقة مع الدول الأوروبية الشرقية في العلن لتعزيز السلطة الاستخباراتية والأمنية. وهو أمرٌ مسوّغ للحفاظ على السلطة كما حافظت السلطات الأخرى على حكمها تاريخياً بالدموية والإقصاء وتجنيد المجتمع، إلا أنّ هذا الأمر لم يتوقف عند حدوده الدنيا ضمن التطور المجتمعي فحسب، بل انتقل بعد الخلاص من الخصوم السياسيين وبعد تعميم مسألة العقل التلفيقي الذي اخترق حتّى دائرة الأسرة الصغيرة، مثل وشاية الأب بابنه للسلطات الأمنية أو عكسه، انتبه الحاكمون إلى مسألة الاستئصال الطائفي والعرقي؛ ففي عام ١٩٧٣م، ومع بزوغ نجم الحزبية والسلطة العسكرية وبعد التعبئة والخلاص من الخصوم السياسيين، اتّجه المتحزبون إلى تصفية الرموز الدينية الشيعية والسنية، في العراق مثلاً، أو الكردية والأمازيغية، في سورية والمغرب العربي مثلاً. وبعدها اتّجهوا نحو تطهير هذه الرموز، شمال العراق من الأكراد والتركمان في العراق مثلاً. ومرت تلك الدول بعجيج وهجيج أدّى إلى الانشقاق المجتمعي، والعودة إلى التحزب السري. خصوصاً في حالة العراق بعد أنْ ساءت العلاقة مع إيران الطامحة لنهضة تنموية بدأها شاه إيران بالتعاقد على ثمانية مفاعلات نووية، كي يدخل سوق تصدير الطاقة الكهربائية(٢٨).

لقد استغلت الاستخبارات الغربية المسألة الطائفية والعرقية، لاستنزاف كل من إيران والعراق بعد عام ١٩٧٢م، واستمرار كليهما بمسألة تأميم البترول. نشط حزب الدعوة في العراق عام ١٩٧٣م نشاطاً لم يسبق له مثيل، وفي الجانب الآخر نشط ثوار الأحواز وأسست لهم منظمات تقوم بأعمال عسكرية داخل إيران، يرد عليها بقيام حزب الدعوة بأسلوب العمليات العسكرية نفسها داخل العراق. ومن خلال هذين البعدين عاد التشنج الطائفي على مستوى حزب السلطة وتم تصفية الشخصيات الحزبية السياسية داخل حزب السلطة من عرق وطائفة معينة(٢٩). كما انعكس ذاتية ذلك على الوظائف الحكومية وتقليل التنمية في المناطق التي يقطنها عرقٌ معين أو طائفة معينة. ويبدو أنْ تصاعد هذه المسألة المجتمعية التي جعلت فئات معينة من الشعب لا تُريد أنْ تُدين للسلطة بالولائية ولا تحبذ أنْ تُلغى من واقعها المجتمع، قد أفقد الحزب الحاكم وضعه المستقر ليقتص من الرموز الدينية والعرقية. ما أدّى إلى تشنج الأمر مع الأكراد وخاضوا حروباً طاحنة شهدت استنزاف كلّ مقدرات العراق الاقتصادية، كما شهدت توتراً دائماً في المناطق الشيعية بعد استهداف رموزهم الدينية.

(٢٨) Arne Bigsten and Jörgen Levin, «Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review,» Department of Economics, Göteborg University (2000), <http://cent.hgus.gu.se/epc/data/html/html/PDF/gunwpe0032.pdf>.

(٢٩) Alex P. Schmid and Albert J. Jongman, *Political Terrorsim: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature*, 2nd ed. (Lahore, Pakistan: Transaction Publishers, 2005).

لقد انعكس واقع العقل التلفيقي في العراق على الحزب الحاكم وانتقل إلى حالة العقل المتمرد. ولعل العقل المتمرد هو من أسوأ الأمراض الاجتماعية التي عانى منها العراق والدول العربية الأخرى، وذلك لأن المتمرد لا يجد أمامه أي قانون أو مسوغ مجتمعي يدعوه إلى احترامه[٣٠]؛ فهو يبحث عن القوة والتسلط وكأننا عدنا لما قبل حقبة السلطة العثمانية وانهيارها. إذ انتهى الوجود المجتمعي ذو العلاقة ما بين الأفراد والسلطة، وانعدم العقل التواصلي وصار هناك عقل أداتي لإجبار العقل الإدراكي أنْ يبقى مكبوتاً أو بين أيدي سجانيه. ولكن الخطورة القصوى التي وصلت بالمجتمع وتفتيته والصورة التي كان يقاد بها، لم تكن حالة طبيعية، فلا بدّ من أنْ تكون هناك أداة مسيرة لتوصله لهذا المستوى الذي خسر المجتمع كلّ معاييره التربوية والإنسانية والعلاقات الأسرية وبدأ انخفاض النمو والتنمية الاقتصادية والمجتمعية؛ فلو عرفنا أنّ الاعتكاف بالسلطة الحزبية المتعسكرة في العراق وصل مع عام ١٩٧٩م إلى حدّ التشكيك بعضهم ببعض والنيل من بعضهم البعض، يمكننا أنْ نعرف أنّ العقل التلفيقي قد انتهى بإعدام رفاق الحزب والسلاح وتسيير دفة الحكم من قبل مجموعة حزبية مناطقية عائلية، أدّت نتيجتها إلى البدء بالحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرّت ثماني سنوات.

في هذا المجال، وكيف اندلعت الحرب بعيداً عن أراضي الغرب وفي منطقة يعجّ في أتونها أكبر احتياطي بترولي، لا بدّ من التوقف عندها وملاحظة الانعكاسات المجتمعية وانهيار المأسسة واتّخاذ القرار الشخصي لإشعالها؛ فكما قلنا نشط حزب الدعوة نشاطاً مبرماً في منتصف سبعينيّات القرن العشرين ووصل إلى حدّ أنّ الحزب الحاكم عزلَ العائلة والأقرباء عن المجتمع في حال تمّ اتّهام أو إعدام أي منتمٍ لحزب الدعوة. كما إنه هجّر الأكراد من مناطقهم إلى الوسط والجنوب، وعملَ على إبدال الطبيّعة الديموغرافية في العراق. ويبدو أنّ الغرب كان يراقب هذه الأحداث، إذا لم يكن هو الذي يقدم استشارة للحزب الحاكم في حينه! فعلى حين غرة زار رئيس الاستخبارات الفرنسية العراق عام ١٩٧٨م، وقابل صدام حسين على حين عجلة طالباً منه السماح لـ خميني بمغادرة العراق[٣١]. طرح صدام حسين تصفيته إذا أرادت الاستخبارات الفرنسية، إلا أنّ رئيس الاستخبارات أصرّ على أنْ يخرج إلى الكويت سالماً ومن ثمّ يكون خلال ٢٤ ساعة في باريس. ويبدو أنّ لـ خميني أهمية قصوى لدى الغرب، لكن لم تكن هذه الحقيقة معروفة في حينه، وبالفعل غادر الخميني بصورة مفاجئة العراق في ١٩٧٨/٩/٢٩، بعد أنْ حلّ ضيفاً على النجف منذُ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦٥م[٣٢].

---

(٣٠) مرّة أخرى أعطينا العراق كمثل في هذه المرحلة، لأن العنف السياسي في الشارع، نزل أوّل مرّة في العراق من دون غيره من الدول العربية الأخرى في سبعينيّات القرن المنصرم، طبعاً إذا ما استثنينا محاولة الإخوان باغتيال عبد الناصر في مصر.

(٣١) Patti Polisar, *Inside France's Dgse: The General Directorate for External Security* (New York: The Rosen Publishing Group, 2003).

(٣٢) Amy B. Zegart, *Flawed by Design: The Evolution of the CIA, JCS, and NSC* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1999).

بعد وصول الخميني إلى دفة الحكم، وتنازل أحمد حسن البكر عن السلطة لـ صدام حسين، سرعان ما اندلعت التظاهرات الإيرانية في طهران والمدن الأخرى رافعة صور الخميني وداعية الشاه إلى التخلي عن السلطة. ومع كانون الثاني/يناير ١٩٧٩م، كان الشاه قد غادر طهران ونجحت الثورة الإيرانية التي قادها الخميني من باريس. من جانب آخر وبعد ستة أشهر قام صدام حسين بتصفية رفاقه الحزبيين علناً واستحوذ عائلياً على سلطة الحكم والحزب، وما هي إلا سنة ونيف من الأشهر حتّى اندلعت الحرب العراقية ـ الإيرانية لأسباب تبدو حتى الآن غير مقنعة، واستمرّت ثماني سنوات. هذه السنوات الثماني أنهت المفهوم المأسسي للدولة ودمرت ما تبقى من نهضة بسيطة شملت كلّ المرافق لأعوام عديدة، وبات الشرخ الطائفي والعرقي طاغياً مجتمعياً. كما إنَّ العقل التلفيقي أصبح من المظاهر التي تؤدي، إذا ما استخدم في قضية ما، إلى أمرٍ نتيجته الانتهاء كلياً من الحياة. ناهيك عن الاستعلائية والازدواجية والإلغائية. وهنا لا بدّ من أنْ نحدد مجريات الأمور حين وصول طاقم سلطة جديد في العراق وإيران، أنه في الوقت نفسه قد استبدلت سلطويات أو كما سنجد ستُستبدل في بلدان عربية أخرى مثل السودان ومصر والجزائر وحتى دول الخليج العربي. وهو إيذانٌ ببدء مرحلة عالمية جديدة لما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣م، ونجاح التأميم في كل من العراق وإيران، واتجاه الدول العربية المنتجة الأخرى لخوض السياق نفسه في سياسة النفط.

هذه المظاهر التي ولدتها الحرب ونتيجة لغياب العقلانية، عززت الانتماء القبلي في المجتمع العراقي، خصوصاً وأن السلطة باتت لا تستغني في السلطة عن واقعها القبلي. وتعدا هذا الأمر حتّى على التشكيلات العسكرية التي مورست في منتصف عام ١٩٨٣م، حين تمّ تأسيس فرق عسكرية بأسماء قبائل في العراق والأردن وليبيا والجزائر. وكان منتسبو هذه التشكيلات يُغدق عليهم بخاصة، فولدت حالة اجتماعية جديدة تحقد على كلّ مَن في معية الحزب الحاكم(٣٣).

هكذا كان العراق كحالة نموذجية للمجتمع العربي، ولو تمكنا تطبيق ذلك على مجتمعات عربية أخرى، ووجدنا من دون النظر إلى حالة الحرب، كيف كانت سلطة الحكم تتعامل مع المجتمع، بالطبع إذا كان المجتمع متنوع طائفياً أو عرقياً(٣٤). ولكن حتّى لو كان المجتمع من التنوع الطائفي والعرقي نفسه، إلا إنّه قبلي، فسوف نلاحظ أنّ الظواهر الاجتماعية تعيق المأسسة والوصول إلى حالة الانسلاخ من الدكتاتورية والحكم المفرد ووجوب تقديم الطاعة للقائد الأوحد. ويبدو أنّ هذه الحالة التي قد تسبب بدورها حالة من الغموض في الرؤيا للمتسلط نتيجتها الأموال التي درت من البترول، وعدم نضج العقل العربي للتعامل مع واقعه من جانب، ومع الواقع الدولي والإقليمي من جانب آخر؛ قد خلقت هذه الحالة نوعاً من أنانية الفهم في كلّ الأشياء والتخطيط لكلّ الأشياء وإعطاء الرأي في كلّ الأشياء؛ ولكن في النتيجة النهائية لا شيء لكلّ الأشياء. إنها محنة، عدم فهم

(٣٣) Norvell B. De Atkine, «Why Arabs Lose Wars,» *Middle East Quarterly*, vol. 6, no. 4 (December 1999).
(٣٤) Paul M. Belbutowski, «Strategic Implications of Cultures in Conflict,» *Parameters* (Spring 1996), pp. 32-42.

الواقع وما يريده الغرب من تلك المنطقة التي بدأ يتمدد داخلها من دون الشعور بمآربه؟ وفي النهاية لا بدّ من أنْ نعرف أن النفط وتأميمه هو الذي أدّى إلى أن يكون العراق وإيران في دائرة الضوء مهما كانت المسببات.

سابعاً: الاجتياح الغربي ونهاية مفهوم الدولة

لم تكن حرب المنطقة التي دامت ثماني سنوات بين العراق وإيران حرباً بين دولتين فحسب، بل كانت حرباً قد فرقت العالم والمنطقة إلى جبهتين متضادتين بالفعل العسكري والثقافي والتاريخي. ولعل استمرارها ودخولها ضمن أروقة المنظمات الدولية كان أيضاً ما يبرر استمرارها وانشقاق العالم حولها خصوصاً تلك الغنية منها؛ ففي المنطقة العربية ولإحداث توازن سياسي نفطي اقتصادي، كانت سورية وليبيا والجزائر في مصاف الوقوف إلى جانب إيران، في حين كانت دول الخليج ومصر واليمن مساندةً للعراق. ولعل هذا التقسيم الحدي قد أسهم في تشنج المنطقة وضرورات اجتياز اتّخاذ القرارات بصورة مؤسسة، فقد كانت تنحصر كلّ قرارات الدول التي مع/ أو ضدّ بيد رئيس هذه السلطة أو تلك، فتعطل التطور المؤسسي ومسلة القوانين. لا بل إنّ بعض الدول ألغت ما أسسته في السابق واتّجهت إلى أنْ تجعل كلّ ما يحيط بها مرهوناً للمجهود الحربي والتهديد القادم من الشرق.

هذه الحالة العراقية ـ الإيرانية، قد مهدت لتغيرات عديدة في المنطقة، كان أولها إحداث ميليشيات تظهر أوّل مرة بصورة مدربة تدريباً عالياً لتقاتل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، تبعها دخول القوات الأمريكية والدول الغربية الأخرى إلى المنطقة بحجة حماية المصالح الغربية. وقد سار هذا المنحى في البداية وفق المعاهدات والاتفاقات الدولية، إلا إنّه سرعان ما بدأت تلك الدول التي تمتلك قوات في المنطقة تتدخل في الشؤون الداخلية وسبل تسيير الأمور الأخرى بحجة حماية السلطة في الدولة. فعلى الرغم من تعرض بعض دول المنطقة العربية إلى هجمات إرهابية أدّت إلى مقتل أبرياء أو استهدفت قيادات أو رؤساء سلطة، إلا أنّ الواقع يعني بمفهوم أدق، أنّ المنطقة قد دخلت عنفاً اجتماعياً كان سببه الطائفية وكيفية التعامل معها لإنهاء وجود الدولة والدعوة إلى تقسيم المنطقة على أسس عرقية وطائفية مع نهاية العقد الأخير من القرن العشرين.

لقد كَثُرَ فعل الميليشيات الطائفية سواء كان في العراق وإيران أو في لبنان وأفغانستان مروراً بالكويت لاغتيال أميرها. وأصبح الغرب يدعم تلك الميليشيات كما في أفغانستان لإسقاط مفهوم الدولة ومأسستها على الرغم من بؤسه. ولكن في الجانب الآخر وبخاصة في لبنان، غض الغرب طرفه من تطور حزب الله ليصبح ميليشيا كفوءة للمواجهة من الناحية العسكرية أو الفكرية. لكن الأمر الذي بات خافياً على الغرب سواء كان بالنسبة إلى ما تمّ تأسيسه في أفغانستان وتصديره إلى المنطقة العربية، أو في لبنان، أنّ تلك المؤسسة العسكرية التي مُرِرت نتيجة ما يحدث من اعتصار جديد لولادة حالة جديدة في المنطقة، إنّما يدينان بفكر ديني من الصعب امتصاصه مستقبلاً ومن

الصعب أنْ يمكن توجيههما بما لا يخلو من تمرد في المستقبل. وعليه وخلال الحرب العراقية ـ الإيرانية بدت هناك مؤسستان في المنطقة، أو على أوضح تقدير بدت هناك سلطتان في المنطقة، الأولى، بدأت بالانحدار والاستشراء الحزبي والسيطرة العسكرية وطموح الدكتاتورية وهي متمثلة بالعراق ومصر وسورية وليبيا واليمن والجزائر وغيرها من السلطات المتعسكرة في الحكم، وسلطة ثانية، تُدين وفق حفظ المصالح والبقاء في السلطة إلى الغرب بكلّ ما لديها من مسؤوليات والتي منها المغرب وتونس والأردن، وبين هذه وتلك بدت الميليشيات العسكرية العرقية مثل الطوارق في الشمال الأفريقي والأكراد في الشمال العراقي والحدود التركية ـ الإيرانية، تنمو بصورة سريعة ومتعسكرة بفعل ميليشياوي، فاتّجهت معظم الدول إلى عدم إدراك الحالة والتسليم بالواقع الأمني. وهو ما مهّد لاعتبار أي فعل حتّى ولو كان اقتصادياً هو فعل مرتبط بصورة أو أخرى بالأمن وكيفية حفظ أمن الدولة. وحقيقة مع الحاجة إلى الأمن، إلا إنّه إذا ما ساد بصلاحيات السلطة، فإنّه يؤدي في نهاية المطاف إلى إلغاء فعل المأسسة ويؤدي إلى انهيار الدولة، إذا كانت هناك دولة مؤسسية قابلة للتشييد.

خلاصة

لم يكن غياب العقلانية في تسيير أداة السلطة وانتشالها من المظاهر الاجتماعية المسببة للتشنجات وإرهاصات الحرب العراقية ـ الإيرانية التي عصفت بالمنطقة العربية هي وحدها السبب الذي أدّى إلى غياب أي محاولة لمأسسة الدولة فحسب، بل إنّ الارتباك في كيفية الخلاص من هذا الواقع والرجوع إلى مرحلة ما كان عليه الوضع للشركات النفطية قبل قيام الجمهوريات، كان مسألة أصعب. وعلى الرغم من الفعل الغربي على تخفيض أسعار البترول في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦م، إلى سعر خمسة دولارات، وعلى الرغم من تحكم القوات العسكرية الغربية المرابطة في المنطقة من السويس وحتّى المحيط الهندي، إلا أنها جميعها لم تكن حلّاً واعياً للخروج من المأزق. فقد باتت عملية عدم وجود دولة مؤسسات في المنطقة العربية نذيراً بانفجار الوضع، خصوصاً وقد استشرى القتال بمعاونة الغرب في أفغانستان إلى حدّ كبير، وانتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية بكارثة كيميائية، لم يُعرف بعد مَن هو مسببها؟ أي أنّ الوضع في المنطقة مع بداية تسعينيّات القرن العشرين كان يعجّ بمشاكل اجتماعية عرقية وطائفية، وكانت تسوده عدم وجود الدولة والسلطة، وكل عناوينها محصورة بيد القائد أو المقربين من حزب معين، وهو ما انعكس حتّى على الأداء الاقتصادي في معظم البلدان بما فيها مصر. نعم انتهى القرن العشرون ونحن أمام سلطتين ميليشياويتين لهما أبعادهما الطائفية والدينية، هما حزب الله في لبنان، وتتويجه بانتصار غير مفهوم أكاديمياً بانسحاب إسرائيل من الجنوب فجأة. والثاني صعود نجم بن لادن وميليشيات طالبان في أفغانستان في العام نفسه، أي عام ٢٠٠٠م. كلاهما يمثل قوة عسكرية مقاومة بحسب الوصف التاريخي، وكلاهما لمع نجمه محققاً انتصاراً في بقعة من الأرض التي يحارب عليها. أي أن القرن العشرين انتهى بقمة القاعدة السنية وقمة حزب الله الشيعية!

لقد كان حصر السلطات بأفراد واستشراء صلاحيات الأجهزة الأمنية وسقوط الاتحاد السوفياتي، وتفرّد الولايات المتحدة الأمريكية في التحكم بالعالم، ووضوح رؤية خلق تيارات سياسية عرقية جديدة في المنطقة، ونضج فكرة المقاتلين في أفغانستان وتطور الصراع العربي - الإسرائيلي من عربي إلى نزاع فلسطيني - إسرائيلي، أموراً جسدت كلها نضج مرحلة جديدة للمنطقة وصياغة مجتمع جديد منقسم على بعضه البعض وفيه أمراض لا يمكن حلها بالصورة السلمية. فضلاً عن، ونتيجة للفقر والجهل بسبب الحروب، بروز عصابات سواء كانت مسلّحة أو اقتصادية مهنية تحاول الاستفادة من الوضع والكسب على حساب المجتمع. هذه الحالات المجتمعية المريضة مهدت لبروز مرحلة جديدة كانت بدايتها انتهاء مفهوم الدولة في المنطقة، واجتياح الغرب بأساطيله للمنطقة والسيطرة على منابع البترول واقتصاديات المنطقة وحتّى تقسيماتها المجتمعية لتظهر مع أوائل تسعينيّات القرن العشرين، مرحلة أدّت إلى عالم جديد خاص في المنطقة العربية. لينتهي في بروز حزب الله في لبنان كقوة كُبرى منتصرة[٣٥]، والقاعدة في أفغانستان[٣٦] والممتدة داخل الكيانات العربية كقوة منتصرة كُبرى أيضاً، يفترقان مذهبياً وهواجسياً في تحديد خط العمل لنجاة الأمة.

(٣٥) Michael Johnson, *All Honourable Men: The Social Origins of War in Lebanon*, I. B.Tauris in Association With the Centre of Lebanese Studies (London and New York: I. B. Tauris, 2001).

(٣٦) Assaf Moghadam, *The Globalization of Martyrdom: Al Qaeda, Salafi Jihad, and the Diffusion of Suicide Attacks* (New York: Johns Hopkins University, 2008).

الفصل الثامن

الاختراق الاجتماعي في عصر التكنولوجيا

تمهيد

دخل العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة ومحيطها من الدول الإقليمية غير العربية تسعينيّات القرن العشرين، بهوية مجتمعية جديدة، وبصورة للسلطة والدولة تختلف تماماً عن ما تمّ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ومن ثمّ الثانية، وتغيراتهما المنهجية في السلطة والمجتمع. كان الاتّحاد السوفياتي قد أفل نجمه وأصبحت القوانين الدولية والاتفاقات الدولية لا تلتزم بها الولايات المتحدة وتفرضها على غيرها، فطورت منظومة أسلحة جديدة بعضها محرّم مثل اليورانيوم المستنفد (Depleted Uranium). واستعجلت لوضع أجندات جديدة، وصبت كلّ ثقلها على تطوير تكنولوجيات جديدة ستكون لها أهمية مستقبلية سواء كانت على الحاسوب أو أجهزة الاتّصال اللاسلكي والسلكي أو الهاتف النقال الذي ظهر مع بداية هذه المرحلة، أو الفضائيات والتلفزيونات الرقمية. كلّ هذه الأمور ظهرت دفعة واحدة والعالم ما زال مأزوماً بواقع اقتصادي أوروبي منهار وبواقع مجتمعي عربي منهار بعض الشيء والقضية الفلسطينية معزولة عن العرب الرسميين. وباتت المنطقة العربية بصورة عامة تعصف بها البطالة القصوى والجوع في بعض مناطقها، واستنفدت واخترقت كلّ مسلات القوانين التي كانت نتاج البدء في مأسسة الدولة، وأصبح في الصومال قتال، وفي السودان قتال، وفي العراق قتال أزلي، وفي اليمن قتال، وتعدى الأمر ليكون أبعد من ذلك لتنهض أحزاب مناطقية وطائفية وعرقية. وباتت الجزائر على هاوية اندلاع صراع مجتمعي ما بين الحضارة وما تلقاه المقاتلون في أفغانستان والعائدون تواً إلى مناطقهم والذين منهم عراقيون وأردنيون وفلسطينيون ومغاربة وليبيون وتونسيون. هذه الإشكالات التي غيرت وجه العالم وعدم التفاهم حولها بين الأقوياء، جاءت كلها بمعضلة، كان نتيجتها

احتلال العراق للكويت وتأزم الموقف مع السعودية والإمارات، وانتهت بغزو العراق وتدميره ومن ثمّ الانسحاب واستخدام منظمة الأمم المتحدة لتبرير الفعل الفاعل في هدم الدولة العربية. وفي غضون ذلك أيضاً كان هناك صعود ملفت للنظر بانتصارات نهاية القرن العشرين للقاعدة التي تضم ما يسمى بـ العرب السنة، وحزب الله في لبنان الذي يضم ما يسمى بـ العرب الشيعة؛ فهذان التنظيمان بعد أن حققا كما يدار السيناريو بعض الانتصارات للوصول إلى أهدافهم جعل المجتمع ينقسم في التفافه حولهم، وسيكون في منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لكلٍ منهم دوره في تعميق القبلية والطائفية في المنطقة العربية للقضاء على أي جهدٍ لبناء دولة ليبرالية مؤسساتية.

في هذا الفصل سوف لا نخوض مهام الواقع الحربي وسنركز على المجتمع والتكنولوجيا، والأحزاب السياسية التي ألفتها الدول الغربية لتكون قيادات سلطوية مستقبلية، كما سنبحث في تطور مفهوم القاعدة واستخداماتها في المنطقة وتفتيت الواقع المجتمعي، غير متناسين بروز حزب الله كقوة لا يستهان بها في المنطقة لمواجهة إسرائيل وتفعيل فعل المقاومة ضد الكيان الإسرائيلي الذي بات صديقاً لبعض السلطات العربية. وللحيلولة دون غض الطرف عن الأحداث الحربية، على القارئ الرجوع إلى كتابنا **تفتيت العراق**، وكتابنا الآخر **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، وذلك لأن التكوين الفكري لهذا الموضوع سوف لا يستند إلى تاريخ الحروب والأحداث السياسية، بقدر ما سيخوض واقع التغيّر الحضاري للمجتمع من خلال تطور التكنولوجيا ومؤثراتها على تطور مأسسة الدولة أو انعدامها؛ ففعل التكنولوجيا والاتّصالات لم يكن شيء قد جاء من وحي الأحداث بقدر ما هو استراتيجية بدأت مع تطور أحداث التأميمات البترولية في المنطقة العربية وبعض دول العالم، وتوجه بعض الدول إلى مأسسة دولها والأخذ بيد الأفراد لبناء مجتمع متعلم يمكنه إعادة النظر في كيفية التعامل مع مناهج التنمية وإقرارها. وعندما نتحدث عن الطفرة البترولية ومدى تأثيرها على التنمية، لا يعني أننا نتحدث عن المردود المادي فحسب، بل عن الثقافة والأكاديمية اللتين تؤديان دوراً في صهر المظاهر الاجتماعية وخلق مظهر واحد يصب في تنمية الوطن؛ فخلال سنوات السبعينيّات وحتّى منتصف ثمانينيّات القرن المنصرم، شهد العالم الغربي والشرقي انفتاحاً عراقياً مصرياً سورياً جزائرياً ومغربياً خليجياً...إلخ على وجه الخصوص على الأكاديميات الغربية[1]، وبات هناك العديد من الاختصاصات التي تُحدث تنمية، يتصارع على الحصول على شهاداتها أبناء هذه الأقطار، على الارغم من من كل العنف السياسي والعقل الأداتي الذي تمارسه تلك السلطات على شعبها في تلك البلدان[2]. ولعل جذب العلوم واستخدامها سوف يعود بنا إلى فكرة تدويل

---

(١) Linda Herrera, «Higher Education in Arab World,» Institute of Social Studies (Hauge University) (2001).

(٢) Simon Marginson and Gary Rhoades, «Beyond National States, Markets and Systems of Higher Education: A Glonacal Agency Heuristic,» *Higher Education Journal* (Kulwer Academic Publishers), no. 43 (2002), pp. 281-309.

آليات الإنتاج ومن ثمّ إلى خلق مجتمع نامٍ ومتطور لا تعنيه الفوارق السياسية ولا الفوارق العرقية والطائفية[٣].

هكذا بدا العالم واضح المعالم في وضع إمكانات التطوير والقيام بمأسسة الدولة من خلال الكوادر حتّى وإن كانت الدولة غير مدنية، ويتحكم بها حزب واحد أو دكتاتور، إلا أنّ البدء في منشأة الكوادر كان هو الأساس في عملية مأسسة الدولة لأنها تستمد واقعها المؤسساتي من أفراد المجتمع. ولكن في الجانب الآخر ممن أراد للمنطقة العربية أنْ تكون سوقاً استهلاكياً، كان يبحث في عملية إفشال هذا المبدأ؛ فعلى سبيل المثال، وحينما سقط الاتّحاد السوفياتي وانتهت الحرب الباردة ما بين المعسكرين الشرقي والغربي، وسيطرة أمريكا بالتحديد بمساندة الغرب الأوروبي على مكامن إدارة العالم، صرحت رئيسة وزراء بريطانيا عام ١٩٩٠، مارغريت ثاتشر، أنّ العالم يجب من الآن أنْ يستعد بعد انتهاء الصراع مع الاتّحاد السوفياتي لمحاربة الإسلام المتشدد![٤] وهو أمرٌ يحتاج إلى وقفة صادقة ووجهة نظر مدروسة. هكذا أمر نود أنْ نستعد لمناقشة أحداثه لاحقاً لأنه موضوع مهم ويمثل محور التغيير في المجتمع وواقعه ومؤثراته على مأسسة الدولة. ولإنجاز العمل نحتاج إلى مناقشة وتحليل الاختراق الثقافي والاختراق التربوي والاختراق الإعلامي وكيفية استخدام التكنولوجيا لتحقيق ذلك.

أولاً: الاختراق التربوي

مع نهاية الحرب العالمية الأولى، لم يكن يُعرف عن الجامعات ونشاطاتها في العلوم الإنسانية والبحتة شيء في كلِّ أرجاء المعمورة العربية كما هو الآن؛ فقيام الدولة الغربية المحتلة نقل تجربتها في سياق العمل لهيكلة الدول العربية الحديثة النشأة على غرارها، وبأسلوب فكري ليبرالي، قد عزز التعليم في معظم أقطار الوطن العربي. ومن خلال ذلك نهضت في العواصم الكبرى للأقطار العربية جامعات مبنية على أسس صحيحة كانت ترفد المجتمع بما يحتاجه من كفاءات وقدرات. ويبدو أنّ فتح التعليم العالي قد مهد شيئاً فشيئاً للجوانب التي من خلالها تتمكن الدولة من خلق جيل متعلم؛ في سورية ومن ثمّ العراق أدى ساطع الحصري دوراً كبيراً في خلق نظام تربوي مفيد يمكّن من رفد المجتمع بطاقات تعليمية ابتدائية وثانوية ومن ثمّ تتمكن هذه الطبقة من محو الأمية وفتح مجالات في القانون والصحة والهندسة[٥]. ويبدو أنّ حرمان المجتمع العربي من هذه النعمة نتيجة الحكم العثماني لعدة قرون، قد جعل كلّ الحاكمين الجدد في الأقطار العربية يسعون إلى إرساء الحالة التعليمية والتربوية مهما كانت توجهاتهم السياسية. هذه في الواقع هي إحدى مزايا الدولة الليبرالية الغربية التي تدعو إلى التعليم، لا بل محاسبة أولياء أمور الأبناء إنْ لم يعملوا على

---

(٣) John C. Smart, «Higher Education: Handbook of Theory and Research,» *Springer* (Holand), vol. 20 (2005).

(٤) Robert Kagan, «America and Euorpe in the New World Order,» *The New York Times*, 27/1/2004.

(٥) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠).

تشجيع أبنائهم على الدراسة حتّى سنّ ١٥؛ فالتعليم وفق النظريات الليبرالية الغربية يسهل في نقل المفاهيم الصحية والأمنية ويجعل من المجتمع صاحب حقوق كي يعتني بواجباته تجاه الدولة.

لم يكن الواقع التربوي والتعليمي وحده هو الذي أعطى بدايات لمؤسسة الدولة، ولكن بفعل التعليم وتمحور الأفراد في المجتمع حوله، وصل العقل الإدراكي عند الفرد العربي بما فيه الدكتاتوريات السياسية والعسكرية، حدّ الأحلام بضرورة التقدّم في الصناعة والتكنولوجيا. ولعل التزام السلطات في الأقطار العربية من قبل المجتمع بضرورة تعميم التعليم حتّى في المناطق النائية، قد ولد خروج طاقات كبيرة من أفراد مجتمعيين مهمشين؛ فالتعليم والإصرار عليه أدّى في نهاية المطاف إلى تقليل الفارق الطبقي والاستفادة من شرائح مجتمعية في رفد دوائر الدولة كي يتسنى بناؤها بصورة مؤسسية. هذه الحالة لكونها بُنيت بصورة مبدئية وفق علم صحيح، جعلت من القوانين التعليمة صارمة بعض الشيء، وحققت نجاحات كبيرة، لأنها كانت بيد السلطة. وتعتبر السلطة التعليمية مبدأ الكفاءة والتسابق على أكثرهم توفيقاً بالدراسة هو الأساس للفوز بمقعدٍ دراسي جامعي. وبالتأكيد عندما يتطور المجتمع تربوياً وتعليمياً يؤدي إلى نهضة تنموية وتطور اقتصادي وصحي وصناعي وفق الموارد البشرية المتوافرة في أي قطر؛ أي أنّ مع التعليم أصبحت بعض الأقطار العربية على أبواب مأسسة دولة، على الرغم من استخدامها الأبعاد والشعارات الثورية والحزبية الممجدة للدكتاتورية.

لقد أحدثت الحرب العالمية الثانية وأفولها والصراع الشرقي الغربي على النفوذ، واختلاف الأحزاب والمجتمعات في الأقطار العربية بين مؤيد ومعادٍ إلى أحد المعسكرين، إلى فتح آفاق حضارية وفكرية وعلمية وتقنية كبيرة[٦]. وهو ما مهد للعديد من أفراد المجتمع العربي الذين لا قدرة مالية لهم لإكمال دراساتهم في تخصصات غير متوافرة في البلاد، والسفر والاطّلاع على الحضارة الشرقية الأوروبية والدراسة فيها[٧]. ولعل التخصص في بعض العلوم مثل الفنّ والأوبرا والمسرح وغيرها قد أغنت الحضارة وطورت الآفاق في المجتمع، إذا ما اجتمعت كلها مع الدارسين في الغرب الأوروبي[٨]؛ فهذه الحالة منذُ نهاية الحرب العالمية الثانية وصعود فترة الانقلابات العسكرية والصراع الغربي ـ الشرقي وفق أطروحات السلام والانتهاء من الاستعمار، كلها ولدت عاملاً تربوياً وتعليمياً وتخصصياً كبيراً، أثرّ بصورة أو أخرى على واقع المجتمع. ولكن ما الذي حدث بعده وتم من خلاله اختراق التربية والتعليم؟

---

(٦) Mark B. Ginsburg, *Understanding Educational Reform in Global Context: Economy, Ideology, and the State* (New York: Universty of Hawaii, 1991).

(٧) Masha Kirasirova, «The Easterin International: Modes of Soviet-Arab Exchanges from the Interwar Period to the Cold War,» (Master Thesis, New York University, 2011).

(٨) Constantin Katsakioris, «The Soviet-Arab Educational Cooperation in the Cold War,» Network for International Policies and Cooperation in Education and Training (2008), <http://www.norrag.org/ar/publications/norrag-news/online-version/the-geopolitics-of-overseas-scholarships-awards-old-and-new-providers-east-west-north-south/detail/the-soviet-arab-educational-cooperation-in-the-cold-war.html>.

ضمن الأُطروحة أعلاه وضمن قياس مبدأ المنافسة نحو الأفضل، شهد المجتمع العربي حالة من الإبداع المفقود في مرحلة ما، وصار العقل الإدراكي يوظف الإبداع، على الأقل في التخصص، بصورة تجعل من الحالة المجتمعية أكثر سهولة للبدء في مأسسة الدولة. وهو لا يعني أنه لا توجد اختراقات معينة هنا وهناك، ولكن الواقع الأساسي في هذا الموضوع هو لقوانين التعليم ذات الصبغة الليبرالية الغربية الحديثة المبنية على المنافسة والخبرة والإدراك؛ فضلاً عن سيطرة الدولة على مكامن التعليم العالي بخاصة، ولا يمكن تجاوزها مهما كانت الأسباب. وهذا بحدّ ذاته جعل التوافق المجتمعي المدني والريفي في قمة التواصل، تحت عنوان من أجل الوطن. وعليه باتت شرائح مجتمعية معينة لا تقوى على المنافسة والدراسة وأخذ مواقعها في الدولة ودوائرها المراد مأسستها؛ فلذا في البداية لجأ البعض إلى إرسال أبنائه للدراسة خارج أسوار البلد لكون شرط المعدل راسب، وعلى الرغم من جدية بعضهم في امتلاك الخبرة والعودة بشهادة يمكن من خلالها الانخراط في دوائر الدولة، إلا أنّ هناك الكثير قد أتم دراسته ولم يتمكن من أنْ يتبوأ مكانة في دوائر الدولة، أيضاً ضمن مبدأ المفاضلة، وعليه لا بدّ من اختراق هذا المبدأ وإفشال واقع مأسسة الدولة والعودة إلى المجتمع وظواهره المتعارضة.

بالتأكيد لكلّ بلد شهداء ولكل حزب شهداء وفق وجهات نظرهم ولكل دولة مراكز قوى، وما إن تدخل هذه القوى في معترك الصراع السياسي وتجند طاقاتها الحزبية في العمل التربوي والتعليمي، تكون قد بدأت بإفساد الخبرة الإدراكية، وأفسدت العقل التنافسي الذي لا بدّ من أنْ يُبدع؛ فقد لجأت بعض الدكتاتوريات الحاكمة في الوطن العربي مع بداية سبعينيّات القرن العشرين، باعتبار أن أنصار حزبها ودورهم في النضال لهم الحقّ في القيادة المجتمعية، فأصدرت قراراتها الثورية بمنحهم رتباً عسكرية أو تعيينهم بوظائف مهمة خارج إطار عقلهم الإدراكي. ومارس البعض وفقاً للصلاحيات السلطوية قرارات يصدرها بمنح درجات فوق المعدل لأبناء شهداء حزبهم أو أبناء شخصيات معينة، لهم حضوة كبيرة لدى السلطة الحاكمة. هذه الخطوة جعلت مبدأ التنافس المجتمعي للفوز بمقعد جامعي من جامعات الدولة قد أُطلق عليه رصاصة الرحمة؛ فالبعض الذي لا يجد مكاناً للدراسة لخفض معدله وجد نفسه في مكان غيره، خصوصاً وأن المقاعد محدودة في جامعات الدولة في ذلك الحين، ووفق الطاقة الاستيعابية لذلك. لا بل الأسوأ من ذلك بعضهم انخرط في اختصاصات خارج إطار مداركه العقلية والإدراكية، فأخذ مكان غيره ممن يتمتع بإبداع ولم يتمكن بعد حين من الاستمرار فخسرت الدولة خبرة رافدة للمجتمع.

هذه المرحلة من رفد دوائر الدولة بسلطة حزبية أو سلطة حكم بأُناس غير أكفاء، ولدت بداية الانتهاء من مأسسة الدولة. وبالتأكيد حينما يكون صاحب السلطة في الدائرة المدعومة من جهة السلطة يجد أنه لا يمكن أنْ يؤدي ما يؤديه من عمل إبداعي وإدراكي، سيعمل بما لا يقبل الشكّ على الحدّ من نشاطهم. وبحالة التراكم الإجهاضي وعدم اتّساع مدارك المعرفة ونقصان الإضافة الجديدة وإنهاء العقل التواصلي، سوف يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى إزالة صبغة المؤسسة على

الدائرة والعودة بها إلى اللاوجود، ومن ثمّ ينعكس الأمر على الدولة ويفشلها. ولو كانت هذه الأمور التي عُممت في كثير من الأقطار العربية قد توقفت في سبعينيّات القرن العشرين عند هذا الحدّ، لكان بالإمكان معالجة ذلك، والعودة إلى المأسسة وإصلاح ما أفسده الدهر. إلا أنّ انتقال هذا الأمر إلى الجامعات الرافدة للعمل المأسسي هو سبب المشكلة الحقيقة، ولكن اللجوء إلى هذا الأمر بالتأكيد كان لأسباب حقيقة عصفت بالمجتمع وبإفراده وما زالت تعصف؛ فنتيجة للحروب في المنطقة خلال مرحلة ثمانينيّات القرن العشرين، ولتوجيه كلّ مستلزمات الدول في المنطقة، سواء كان بفعل الحرب أو كداعم للحرب ولإحدى الجهتين، قد جعل الاهتمام بالواقع التعليمي ينهار. وصاحب هذا الانهيار الحالة النفسية التي يمرّ بها الطفل أو اليافع، وهي مظاهر مجتمعية جديدة يمكن إضافتها إلى الواقع المجتمعي المرير الذي كان سائداً، واستمرّ. وعليه ضمن هذه المعطيات التربوية ونتيجة الحالة المعيشية التي تراكمت وتفاقمت في المنطقة، لم يكن الأداء التربوي في التعليم الأساس ضمن النواحي المعروفة سابقاً. فقد بات التربوي يشقى في مجالات أخرى، إنْ كان هناك مجال للعمل، ما عطل المنظومة التربوية المعروفة التي تعتبر أعلى قيم الاحترام؛ فالتربوي الذي يعمل في مهنة شعبية أخرى خارج إطار العمل الرسمي، سببت إشكالات مجتمعية عديدة، وجعلت من التلميذ لا يعتبره القدوة السامية للوصول إلى الهدف الأمثل. ناهيك عن أنّ البعض منهم باع أمانته التربوية من خلال قبول الرشى.

البعد التربوي البائس وبخاصة لأبناء المتنفذين مادياً أو سلطوياً، أدّى في نهاية المطاف إلى الضغط على السلطة لإيجاد سوق جامعي جديد. هذه السوق غصت فيها المجتمعات العربية مع منتصف ثمانينيّات القرن العشرين من دون دراسة الوضع التربوي ومردوداته، لأن الأمر كان يستهدف الشريحة المجتمعية غير المدركة وغير الإبداعية للخوض في معترك الدراسة الأكاديمية ونيل الشهادة ومن ثمّ الوصول إلى المؤسسة سواء كانت أهلية أم حكومية شعبية. لقد كان دخول الجامعات الأهلية في المجتمع العربي وإكمال الدراسة لقاء مبالغ معينة لا يقدر عليها المواطن العادي، ولمحدودية الشريحة الاجتماعية التي ترتاد هكذا جامعات، ولتجارية هذه الجامعات المرخصة من دون تدقيق يذكر، ساهمت هذه العناصر في رفد المجتمع بأصحاب شهادات لا يفقهون العلم الذي درسوه. ولكونهم حملة شهادات ولكونهم ممن يمكن الوصول بأي طريق إلى السلطة المتنفذة صار هؤلاء على رأس بعض الدوائر ومارسوا قلة خبرتهم فأفسدوا كلّ مدارك تحقيق المأسسة في الدولة العربية. ونحن حين نقول ذلك، ليس للحدّ من أهمية تلك الجامعات، بقدر ما نود إيصال مفهومة معناها أنّ الجامعة التي ترعاها الدولة يتضح فيها ضمن النظام التربوية، البعد الإبداعي للمتنافسين. وإذا ما حصل أحدهم على منصب فإنّه يخضع العقل الإبداعي والإدراكي لتطوير هذه المؤسسة وليس عكس ذلك.

لقد كان التدخل في التربويات والأكاديميات مع منتصف ثمانينيّات القرن العشرين وحتّى نهاية القرن ذاته ما هو إلا نذير الاختراق التربوي الغربي؛ هذا الاختراق، يجعل من حدّية الوضع التعليمي

ينصب ضمن لوائح ومستجدات ثقافية يمكن تعزيز مفاهيمها لدى الطفل واتّخاذها منهجاً حين يكون يافعاً[٩]. وعليه فإن هذه النواحي التربوية، خصوصاً في مرحلة الأساس التربوي، قد أدت دوراً كبيراً في وضع الحالة المجتمعية في مكانة سيئة، مخترقة في كلّ نواحيها. وخلق جيل مستهلك حتّى لـلأدوات العلمية وغير مدرك. وإضافة إلى ذلك، سعت بعض المدارس والجامعات إلى الترويج للفكر الغربي بعناصره المناهضة لوحدة الأمة وبناء دولة مؤسسة، وذلك من خلال إيحائها للأجيال أنَّ هذا العالم العربي بأقطاره لا يمكن أنْ يستمرّ من دون وجود وقيادة الغرب ومؤسساته.

هذه الانعطافة التربوية التي عمت بصورة أو أخرى كلّ أقطار الوطن العربي، قد لا تكون بارزة المعالم في البداية، ولكن من خلال التطبيقات الاجتماعية يمكننا أنْ نلاحظ مدى الشرخ الذي سببته. ولعل ماهية التدخل في النظام التربوي لا تعني إفشال تلميذ في مدرسة بعمر معين، بقدر ما تعني إفشال جيل كامل من خلال ضخّ مفاهيم معاكسة للمبادئ. هذه المبادئ وهذه التعاليم مكّنت الغرب في العديد من الأقطار العربية[١٠] من تغيير وجهة نظر اليافعين بالصراع العربي ـ الإسرائيلي على أقل تقدير، أو أنها مهدت إلى ضرورات الارتياح للوجود الغربي في مياه المنطقة تحت مسمّى حماية المصالح الغربية، إضافة إلى الإيحاء بأنَّ كلّ ما هو غربي ناجح وممتاز وكل ما هو عربي زائف وفيه احتيال، لذا علينا اللحاق بالعالم الغربي من دون شروط مسبقة ومن دون نقاش. ولكن ما هو تأثير ذلك وعلاقته بالاختراق الثقافي؟ وكيف مكن الاختراق التربوي أنْ يتلاقح مع الاختراق الإعلامي ليكون الاختراق التربوي والثقافي والإعلامي وحدة واحدة في المنطقة تغير مجرى الأمور وتؤسس لحالة مجتمعية جديدة، خصوصاً بعد تطور وسائل التواصل الاجتماعي، وتعاظم مظاهر القهر والاستبداد، وتزايد الاضطهاد والتشريد، وبعد زيادة بطش الدكتاتوريات في العالم. والأهم من ذلك، كيف تعامل المجتمع مع هذه الإرهاصات في فترة تخلي الغرب عن الدكتاتوريات وأدائها.

ثانياً: الاختراق الثقافي

كان انعطاف التأكيد على الوعي التربوي والتعليمي ومن ثمّ استهداف الأكاديميات، لكونها الرافد الحقيقي لمأسسة الدولة ما هو إلا هاجس، وفعلاً تـمّ العمل على تطويرها ربما لعقود؛ فعملية تأميم البترول والمصالح الأخرى وتطوير الصناعات في الأقطار العربية، والسعي إلى بناء دولة مؤسسات وليس دولة الرجل الواحد، كلها كانت تستدعي العمل على تطوير التعليم والتربية. ويبدو أنّ هذا المفهوم وضرورة اختراقه بات متزامناً مع الصراع على اقتصاديات العالم والنفوذ، مع تفعيل الظواهر الاجتماعية السيئة التي ستؤدي إلى فشل مأسسة الدولة العربية. وعليه فالاختراق

---

(٩) «تقرير اليونسكو: ٤٣ في المئة من أطفال الدول العربية يفتقدون المبادئ الأساسية للتعليم،» بي بي سي عربي (٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، <http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/01/140129_unesco_report_education_>.

(١٠) محمد زكي محمد خضر، «تنمية العلم والتكنولوجيا في العالم العربي،» ورقة قُدِّمت إلى ندوة: التكنولوجيا والتنمية، التي نظّمتها منظمة الموارد العلمية والتكنولوجية، أكسفورد - بريطانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

الثقافي في المنطقة العربية أدى دوراً مؤكداً من عدة محاور، المحور الأوّل، من خلال تفعيل التربية والتعليم واختراقهما والدعوة إلى تغيير المناهج التعليمية لكي تكون ضمن البعد الحضاري الذي يراه الغرب مناسباً[11]، وضمن الترويج أو الحث أو إجبار الأقطار العربية التي يتنفذ فيها الغرب، حيث تمّ فتح جامعات أهلية ومدارس خاصة تكون موادها الدراسية غربية بحتة. وهو ما أورد شرخاً كبيراً عند بعض الأجيال، وصراعاً مريراً ما بين ما يتعلمه وما بين العادات والتقاليد المجتمعية التي تربى عليها. أما المحور الثاني، في الاختراق الثقافي للمجتمعات العربية، فيتسم ببروز نخبة من المفكرين والباحثين الذين سبق لهم أن درسوا في بلاد الغرب، شُجعوا لكي يضعون بعداً ثقافياً جديداً يفرز ما بين الواقع المدني الغربي، كما يدعي بعضهم، وبين الإجهاض الفكري في المجتمع العربي نتيجة عدم التطور في هذا المفهوم. ولقد أخذ هذا البعد موقعه المتميز غربياً ما بعد حرب ١٩٦٧م، وما بعد حرب عام ١٩٧٣م. أما المحور الثالث، وهو الأهم فلم يكن سياسياً ولم يكن عقائدياً، بل كان مجتمعياً يدعو إلى تحرير الإنسان بصيغة معينة من واقع ظاهره جميل وباطنه قبيح؛ فهو يجيز للفرد بطرح آرائه بحرية حتّى ولو كانت مخالفة للقيم المجتمعية. ويبدو أنّ هذا البعد كان ثورياً على المجتمع وراديكالياً في التغيير، إذا ما عرفنا أنه لم يكن فعالاً في التأطير النظري فحسب، بل اخترق الموضة في اللبس وتسريح الشعب لشعرهم، ولبس المرأة وغيرها من الأدوات الضيقة التي كانت تعتبر مرفوضة في المجتمع. وعلى الرغم من بروز عامل الدين في المنطقة كي يناهض هذه الظواهر التي تبيح المحظورات، إلا أنّ خوف السلطات من استشراء ظاهرة الولاء الديني، جابهت هذه الظواهر لتنتقل في الاختراق الثقافي من البعد الرافض إلى البعد المتزمت والداعي إلى رفض هذه الجوانب المجتمعية.

لقد كان البروز الديني في ثمانينيّات وتسعينيّات القرن العشرين بصورة ملفتة للنظر في كلّ من الجزائر ومصر والعراق وسورية على سبيل المثال، مفصلاً بارزاً لتبرير تبني السلطات الحاكمة في الوطن العربي المبدأ الغربي الداعي إلى الحرية الشخصية في كلّ جوانب المجتمع. وسعى البعض حتّى إلى تغيير مسلة القوانين لتبيح ما ليس مباحاً، وهو الأمر الذي دفع بجهات دينية متطرفة إلى الدعوة إلى مبدأ التكفير والهجرة المنطلق من مفاهيم سيد قطب. ومارست الحركات الدينية في مصر حالات اغتيالات عديدة استهدفت السياح، باعتبارهم أداة للاختراق الثقافي في المنطقة العربية. ويبدو أنّ الدولة المصرية لم تتعامل مع هذا الأمر بالصورة العقلانية المرجوة، فأدّت في نهاية المطاف لترويج إلى حركات دينية متطرفة، وجدت في المجتمع البائس والفقير ملاذاً لها. هذه المجتمعات تأثرت بناحيتين أساسيتين الأولى، من دون أي منازع هي البعد الديني ووجوب تنفيذ ما يراه الدين مناسباً. أما البعد الثاني، فهو الدفع المادي الذي كانت تتمتع به تلك القوى الدينية لاستقطاب شرائح المجتمع العديدة المتعاطفة مع هذا البعد والرافضة لمسارات السلطة.

---

(١١) إيهاب سلطان، «هل تغير أمريكا مناهج التعليم في مصر؟،» ديوان العرب (القاهرة) (١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣)، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=468 >.

بعض الكُتاب غير العرب أدّوا دوراً كبيراً في تأجيج الوضع المجتمعي، ليس بالضرورة داخل المنطقة العربية فحسب، بل تعدوا الحدود ليصل إلى أوروبا؛ فكتاب آيات شيطانية لسلمان رشدي(١٢)، أجج الصراع الغربي ـ العربي حول احترام الرموز الدينية العربية، وصار هناك تفعيل حقيقي لإقامة الحدّ على مَن يحاول أنْ يخترق هذه القوانين الدينية. ويبدو أنّ هذه المجسات المستخدمة تحت مسمّى الفهم الثقافي وحرية الرأي، كانت أدوات لتشخيص الحالة في المنطقة العربية مستقبلاً، والعمل على تفريخ ميليشيات وأحزاب دينية سيكون لها دور كبير في المنطقة العربية. ولعل تجربة الجزائر(١٣) في تسعينيّات القرن الماضي وتجربة طلبان والقاعدة في الفترة نفسها في أفغانستان كانتا خير دليل، إذا ما عرفنا أنّ معظم هؤلاء أو على الأقل قياداتهم هم من الجنسية العربية.

بروز القاعدة في أفغانستان، وبروز العنف الديني والتكفير والهجرة في مصر والجزائر، وبروز الميليشيات العراقية في إيران، كانت كلها تحاول اختراق الثقافة المجتمعية بصورة تؤدي إلى جريان الدماء وانعدام التسامح؛ ففي هذه الفترة برز العديد من المثقفين الذين لا يؤمنون بالواقع المجتمعي وضرورات العمل على صهر ظواهره كلها بظاهرة المواطنة. هؤلاء أدوا دوراً بارزاً في إرساء دعائم مجتمعية ثقافية جديدة تصب في مصلحتهم من جانب، وتهاجم القيم الثقافية الغربية والموجهة من الغرب بصورة ممنهجة للمجتمع. هذان المترادفان أنتجا مجتمعاً متوتراً يدعو إلى الاقتصاص وسلاحه الدم وليس السلام. ويبدو أنّ فعالية القاعدة في أفغانستان وبروز الاستنتاجات الغربية بمحاربة الإرهاب في معتقداتهم وتسيير الوضع كما يرونه، كان مقدمة لواقع جديد؛ فمع حرب العراق ـ أمريكا لتحرير الكويت برزت منهجية غربية تجاه المنطقة تختلف عن السابقة حتماً. وهي ضرورة بناء قواعد عسكرية في دول غير الدول التي كانت فيها قواعد سابقة، والعمل على ربط مصير هذه الدول بالغرب، وضرورة الوجود المستمر بالمنطقة وبأعداد عسكرية كبيرة. هذه الحالة غيرت الوجهة الحقيقة في المنطقة مع منتصف تسعينيّات القرن الماضي، وبدأت حركة ثقافية مناطقية ممنهجة للترويج لضرورات مجتمعية جديدة تتكيف مع التقدّم الحضاري والقيمي الغربي. وبهذا الاتّجاه سارت حركة نهضوية عمرانية في منطقة الخليج العربي وواكبتها حركة ثقافية وفنية لتتوجه الأنظار إلى المنطقة؛ فضلاً على إنشاء جامعات غربية ومعروفة الفروع لها في المنطقة نفسها كإشارة إلى التواشج الثقافي بين الغرب ودول الخليج العربي؛ في حين كان الاختراق الثقافي الديني في المناطق المتشابكة هو البعد المسيطر على المجتمع وعلى انقساماته التي باتت تتفاقم يوماً بعد يوم.

(١٢) Salman Rushdie, *The Satanic Verses* (New York: The Penguin Group, 1988).

(١٣) Henry Wilkinson, «Reversal of Fortune: AQIM's Stalemate in Algeria and its New Front in the Sahel,» Global Security Risks and West Africa: Development Challenges, OECD Publishing (2013).

من جانب آخر، بات الجيل في ثمانينيّات القرن العشرين وتسعينيّاته يعرف عن قراءة الكتب، ويستسهل ثقافة الاستماع والترويج من دون التدقيق في فحوى هذه الأمور[١٤]. وهو ما جعل الانفصام والازدواجية التي مر بها المواطن العربي تعود إليها بعد أن انتهت ما بين ثلاثينيّات وسبعينيّات القرن العشرين. لذا فقد ازدحمت الجوامع والجلسات الدينية بالشباب، حيث كان بعضها تثقيفياً أخلاقياً. لكن الميليشيات التي كانت تؤدي لعبة الغرب في إيقاف مأسسة المجتمع، بدأت تتسلسل إلى الجوامع المناطقية مستخدمة ما نسميه بـ العنف الثقافي والعصف الفكري الاستعلائي الديني لغسل أدمغة الشباب، فحدث ما كنا نخافه.

ثالثاً: الاختراق الإعلامي

كانت بداية الاختراق الإعلامي في المنطقة العربية قد انطلقت خارج أسواره من خلال تأسيس صحف ومجلات عربية في المهجر ذات أبعاد سياسية وأجندات شرق أوسطية غير عربية. ومع صدور بعضها في المهجر مع بدايات ثمانينيّات القرن العشرين بنكهة عربية وصيغة تحاول أنْ تواشج ما بين عرب المهجر والمجتمعات العربية في أرض الوطن من الناحية السياسية والثقافية، إلا أنها سرعان ما غادرت هذا الموقع وبدأت تروج استراتيجيات غربية لا تختلف عن ما يتم تتبعه من صحف أجنبية. ولعل الأهم من ذلك، بدأت تلك الصحف تروج عادات غربية مجتمعية معينة منها نشر الموضة الجديدة وحرية الفرد في المثلية الجنسية وحرية المرأة في اختياراتها المجتمعية وحرية اختيار الدين والمعتقد وتغييره وغيرها من المسلمات التي إذا ما تمّ فتح هديرها ستسبب بمظاهر اجتماعية عديدة. كان الهدف من ذلك هو أوّلاً اجتذاب العرب الدارسين والمهاجرين لهذه السمات المجتمعية من جانب، والترويج لعالم جديد سنجده عالماً معولماً لا قيود فيه من جانب أخر.

لقد تأثر العديد من الدارسين في المهجر بهذا النوع العربي الإعلامي ومسوغاته للحرية ونبذ المعتقدات، والترويج للتكنولوجيات الغربية المتقدّمة. في الجانب الآخر نشطت حركات مجتمعية عربية عديدة لا نعرف من أين مصدرها تدعو إلى التسامح بين الحضارات والأديان من دون وضع أجندات بارزة، وأدت هذه الحركات دوراً كبيراً لإيجاد ظواهر مجتمعية جديدة منها النسوية والجندرية وحقوق الأقليات وحرياتها. ولكن ما هو تأثير كلّ ذلك على المجتمع العربي إذا كانت هذه تُدار في المهجر وليس في الداخل العربي؟ يبدو هذا الكلام صحيحاً بعض الشيء، ولكن ماذا حين عاد هؤلاء الناشطون بحركاتهم الجديدة في المهجر إلى بلدانهم، وصارت هناك دعوة في مجتمعاتهم إلى التطبع بالحضارة الغربية وهواجسها لإنشاء حضارة عربية على غرارها. ويبدو أنّ هذا هو الذي حدث، فمع سقوط الاتّحاد السوفياتي وانتهاء اليسار الشرقي، وبداية تشبث العالم

(١٤) Michael D. H. Robbins, «What Accounts for Popular Support for Islamist Parties in the Arab World?: Evidence from the Arab Barometer,» Paper presented at: The 104th Annual Meetings of the American Political Science Association, University of Michigan, USA, 3-6 September 2009.

كلّه بالولايات المتحدة الأمريكية وقطبيتها الواحدة وصعود نجم العولمة التي في محيطها تدور تلك الحركات، كان هناك رواج في المجتمعات العربية لذلك. ويبدو أنّ الفقر والجهل وضرورة العمل على استقطاب أنصاف الأميين هو الدور الذي أدته هذه الحركات في خرق المجتمع. ولكن لا يمكن أنْ يكون مثل هذا الأمر ناجحاً إلا من خلال فعل إعلامي. ولعل هذا الفعل الإعلامي لا يمكن أنْ يكون ناجحاً وملموساً ما لم يكن عنفه يصل إلى كلّ غرفة نوم في أي مجتمع. وبالتأكيد كانت تجربة التصوير الحربي لمعارك قصف بغداد في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ م، ومتابعة العالم لها عبر المحطات الأرضية في كلّ مكان، بين مؤيد وبين غاضب، له الدور الكبير في التفكير بضرورة العمل على تفعيل دور الإعلام لاختراق المجتمعات عالمياً والدخول من خلاله إلى عقول الناس، والإيعاز بضرورة العولمة وفق ما كانوا يصورونه للأفراد[١٥].

لم تكن الفضائيات قد أطلقت بعد مع حرب العراق في عام ١٩٩١م، ولا مع الحرب اليوغوسلافية عام ١٩٩٥م، ولكن الفعل الصحافي والإعلامي قد تطور بطريقة كبيرة، مكّنت العاملين في مجال الصحافة للتعامل مع الخبر بقدرة عالية، وجعلتهم يتلاعبون في وضع الأسس في كيفية بثه بطريقة يفهمها المتلقي وفق ما تبوحه استراتيجيتهم. ويبدو أنّ هذا المنحى قد اتُّبع في العراق من خلال تصوير فرق التفتيش في العراق عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وتصويرهم قدرة الجيش العراقي وما سيفعله من تدمير للعالم كلّه بكبسة زر واحدة خيالية لا تختلف عن تخيلات هوليوود الأمريكية؛ فهذه اللعبة الإعلامية من خلال الصحافة والتلفاز جعلت العديد من المتابعين في المجتمعات العربية ينظرون إلى مناطق التوتر في حينه بالعراق والجزائر والصومال والسودان ولبنان، بصورة تبيح أنّ شيئاً ما سيكون لا قيام ساعةٍ فيه، إذا ما لم تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من القضاء عليه. وعليه فقد كانت السلطات في بعض الأقطار العربية كثيراً ما تُبارك ضرب العراق عن بعد، تحت طائلة أنّ هذه الضربة أوقفت تفجير العراق للمنطقة بيولوجياً أو كيميائياً، على أقل تقدير أوقفت نيته في غزو مناطق عربية وتدميرها بحسب زعمهم.

هذه الإرهاصة المجتمعية ولدت انقساماً حاداً في المجتمع العربي، وعزلت مجتمع كلّ قطر عن قطر آخر، وجعلت من الحركات السياسية التي تُدين بالولاء للغرب تتكاثر وتمنهج نفسها بطريقة أكثر حرفية. وفي المجال الآخر انتقل الإعلام الصحافي والتلفازي المحلي إلى الإعلام الكيبلي (Cable) (نقل البرامج بواسطة الكيبل) وانطلقت مع عام ١٩٩١م أوّل محطة مسجلة في لندن هي دبي، ثمّ تبعها تأسيس محطة أم بي سي (MBC) عام ١٩٩١م، لتبدأ بثها من لندن عام ١٩٩٢م بصورة مجتزأة وتصبح على دوار ٢٤ ساعة عام ١٩٩٣م. وكانت في بدايتها كما هي كأي استراتيجية غربية تبث ما يهم العرب في المهجر وما يخصهم، لتتحول بعد ذلك إلى محطة إخبارية

(١٥) W. Lance Bennett and David L. Paletz, eds., *Taken by Storm: The Media, Public Opinion, and U.S. Foreign Policy in the Gulf War*, American Politics and Political Economy Series (New York; Chicago, IL: University of Chigaco Press, 1994).

تنفذ بعض الأجندات الخاصة والاختراقات الإعلامية الخاصة التي اتّضحت سيرتها المجتمعية في ما بعد وقبل نهاية القرن العشرين.

مع نجاح الاختراق الإعلامي الغربي للمجتمعات عالمياً خصوصاً العراق أثناء حرب الكويت الأولى، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفعيل العمل المختبري الخاص بالفضائيات. وما إن انتهى القرن العشرون حتّى عج الصحن الفضائي في كلّ بيت وفي أي مكان بالمحطات الكثيرة التي منها الإخبارية الموجهة ومنها الإباحية التي غزت المجتمع العربي. وأدت هذه المحطات في الترويج لسياسات مستقبلية معينة، يجد الغرب فيها أنها ذات أهمية بالغة في تفتيت المجتمع أو الإبقاء على مراقبته من خلال التفاعل الاجتماعي مع الشاشة التلفزيونية(١٦). هذه الشاشات التلفزيونية سعت في كلّ فتراتها إلى تعميم العولمة والليبرالية الجديدة الداعية إلى حكم العالم بحرية من قبل الشركات، وتلك مسيطر عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أنّ ذروة هذا الأمر قد وصل في نهاية المطاف في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١م، حين العالم بأجمعه شاهد انهيار برجي التجارة العالميين من خلال البث التلفازي المباشر، فاندلع معه بوضوح مفهوم الإرهاب ومحاربته. لكن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يبوحا لتابعيهم بحقيقة مَن أسس الإرهاب ولماذا هم سيحاربونه ولقاء أي ثمن؟!

كانت تجربة النقل الإعلامي لمعارك أفغانستان بصورة مباشرة من خلال فضائيات عربية أو أجنبية، هي حالة البدء بالإيعاز أن الحرب ستستمر خارج إطار مناطقنا. وإن الحالة التي نحن فيها الآن هي مرحلة قيادة العالم وفرض أجندات، ومن خلالها ستتمكن من اختراق المجتمعات وبخاصة الغنية منها، لننطلق في السيطرة على منابع الطاقة وديمومتها ومنع مجتمعات هذه الدول من الاستفادة من هذا الجهد الاقتصادي. ويبدو أنّ حرب أفغانستان كانت النقطة الأساسية نحو الجديد في أمرين هما، أوّلاً، أنّ منظمة الأمم المتحدة قد أصبحت لا قيمة لها من دون الموافقة على القرارات التي ترغب في تنفيذها الولايات المتحدة الأمريكية. أما الأمر الثاني، فهو أنّ العالم بذاته وبكله أصبح منظومة تقوده الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً وطاقوياً، وبعكس ذلك فهو لا يمكنه التحرك بأي اتّجاه يدعو إلى سقوط القطبية الواحدة أو المشاركة الأمريكية. ولكن ما هو تأثير الإعلام الفضائي ودوره على المجتمع العربي؟ وكيف تمكّن من تغيير الساحة الاجتماعية العربية من حالة المسالمة والأمان السلطوي إلى حالة العنف واللاسلطة في حكم البلاد؟ وما هو تأثير الإعلام بعد اختراقه في إظهار مظاهر اجتماعية يبدو إنها قد اندثرت، أو إيجاد مظاهر اجتماعية جديدة؟

لم يمضِ وقت طويل على حرب أفغانستان وانهيار السلطة الطلبانية فيها، ونقل قوات غربية مصطنعة تحت ما يسمّى بـ الشرعية الدولية، إلا أيام معدودة حتّى بات الوجه الأمريكي القبيح يوجه

(١٦) Kelly Oliver, *Women as Weapons of War: Iraq, Sex, and the Media* (Columbia: Columbia University Press, 2007).

أنظاره إلى المنطقة العربية والعمل على تركيعها مرة أخرى؛ فقد كان الحصار على العراق وتهديد كلّ مَن تعامل مع العراق خارج إطار العقوبات الدولية محاسب من قبلهم، وتَهجر العراقيون إلى أصقاع وبلدان وهاجر العديد من العرب من بلدانهم لضيق الحالة المجتمعية المعيشية، وانتشرت ظواهر عديدة، كلّ هذه كانت محسوبة لدى إدارة بوش مع مطلع القرن الحادي والعشرين. خصوصاً وأن الغرب والإدارة الأمريكية قد عملتا في تسعينيّات القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين على تأسيس أحزاب معارضة وميليشيات محاربة عراقية مبنية على أساس عرقي طائفي. فضلاً على تمهيدها لبناء ميليشيات وأحزاب مبنية على ما تم انجازه في العراق في بلدان الوطن العربي الأخرى، منها الإسلامية المنتمية إلى القاعدة ومنها العرقية مثل الأكراد والطوارق، وبالطبع ترك حزب الله في لبنان يتسع نفوذه الشعبي والسياسي والعسكري. على أية حال، أنضج الغرب الحالة غير التوافقية في المجتمع، وغابت السلطة المرتبكة وصارت سلطة مأزومة انتقلت بعدها في بعض البلدان العربية لتكون لاسلطوية بل ميليشياوية، مهدت في ما بعد ومن دون الاكتراث لقرارات ما يسمونه بالشرعية الدولية وتم غزو العراق وانهيار حتّى السلطة. حيث عاد الوضع في سنته الأولى إلى واقع السلطة العثمانية المرتبكة خلال الحرب العالمية الأولى، وانتهى العقل التواصلي والأداتي في المجتمع، وعاد الأفراد إلى الإلغائية والولائية. لكن هذه الولائية والإلغائية لم تكن هذه المرة تحمل الصورة المجتمعية السابقة نفسها في عشرينيّات القرن العشرين، بل صارت إلغائية واستعلائية دموية أوّل نتائجها وجوب تصفية الآخر وفرض حقوق وحريات لا يمكن أنْ تبني دولة مؤسسات. ويبدو لي أنّ هذا الأمر كان مخططاً له لكلّ الأقطار العربية كما سنرى في ما بعد، ولكن الغرب أراد البدء بالأقوى وإذا انهار كانت الأقطار الأخرى ستتهاوى كقطع الدومينو، وذلك لتعقيدات المشهد المجتمعي العراقي وظواهره العديدة ووجود أرضية للقيام بهذا الأمر.

رابعاً: استراتيجية ما بعد الاختراق المجتمعي

حين أصبح الاختراق المجتمعي سياسياً وتربوياً وثقافياً وإعلامياً قد وصل حدّ تقبّل الفرد فيه لكلّ الدلالات المحيطة به من دون التمعن في أصولها، أي حين أصبح الفرد العربي مصدقاً لكلّ ما يقوله الغرب، صار لا بدّ من اتّباع استراتيجية جديدة يتمكن الغرب من خلالها السعي إلى استمرارية الحرب خارج إطار مناطقه وديمومتها. بالتأكيد أنّ أي غزو سوف تجابهه مقاومة وهو أمرٌ كثيراً ما تخاف من تداعياته الدول الغازية والمحتلة؛ فلذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ومَن معها من غربيين يبحثون عن أمرين اجتماعيين أساسيين: **الأوّل**، هو تعظيم الظواهر الاجتماعية وتعميق الخلافات العرقية والطائفية للوصول إلى عدم منهجة سلطة يمكنها مأسسة دولة؛ والثانية، إقناع أفراد المجتمع بوجود خطر إرهابي ذي وجهين: الوجه **الأوّل**، هو محاربة الدمقرطة الغربية في المنطقة؛ والوجه الثاني، جعل الإرهاب يقتص ويقضي على شريحة عرقية أو طائفية، أي إعلان حرب أزلية. ولعل هذا الموضوع قبل أنْ يصل إلى نتائجه المرسومة، كان على الغرب أنْ يمهد بطريقة ما إلى

استخدام الاختراق الإعلامي والثقافي لهذا المبدأ وشق المجتمع بطريقة ميليشياوية تمكن من الانصياع لإتمام هذا الأمر.

أدى أمران مهمان دوراً كبيراً في هذه المرحلة الممتدة ما بين عام ٢٠٠٣م وحتّى عام ٢٠١٠م، في تعقيد المفاهيم المجتمعية وإزالة القناع عن المظاهر السببية لإفشال العقل التواصلي ما بين الأفراد. الأمر الأوّل، هو احتضان الغرب بكلّ قوة لأحزاب وقيادات من مختلف أقطار الوطن العربي مناهضة للسلطة، جعلتها تُنشئ مؤسسات ونشاطات بعضها عنفية المبادئ من دون أي حساب، وهنا لا نستثني حتّى القاعدة وفروعها. أما الأمر الثاني، فهو الدور الذي أدته الفضائيات والسماح لها في البث على الهواء لكلّ العالم بأجندات عرقية ودينية من دون معرفة مصادر تمويلها؟! فهذان الأمران بما لا يقبل الشكّ قد أديا دوراً بارزاً في تفتيت المجتمع، خصوصاً وأنه حتّى دول الغرب ذا الليبرالية الجديدة قد افتتحت قنوات فضائية موجهة إلى الوطن العربي ضمن أجندات معروفة ومحسوبة، والتي منها الحرة الأمريكية والـ: «بي بي سي» العربي البريطانية وقناة ٢٤ الفرنسية، وغيرها من الفضائيات الأوروبية الناطقة بالعربية. وبهذه الحالة ساهم الغرب في البداية بإيجاد أرضية للتطرف وزجّه في المجتمع العربي من جانب، وبالمساهمة للترويج لهذه المأسوية الجديدة من فضائياته من جانب أخر. ولكن القدرات التي تمتع بها البعض وبخاصة الأحزاب الدينية من خلال إنشائها فضائيات عديدة تركز على الحوار الطائفي والعرقي والرجوع إلى بطون كتب التاريخ التي بعضها ملفق، كلها ساهمت مساهمة فعالة في التهاب المجتمع واتّساع مسألة النعرات الطائفية؛ فعلى سبيل المثال مارست القاعدة ممارسات بشعة في بثّ العنف الطائفي في مناطق معينة في العراق، وساعدها الإعلام من خلال الفضائيات في الترويج لها كي يقبلها الآخر. ولو ركزنا على العراق باعتباره المكان الذي انطلق منه التطرف، سنجد أنه بحلول عام ٢٠٠٦م، صار العراق مجتمعاً لا دولة، تحكمه ميليشيات طائفية وصل حدّ سيطرتها على شوارع ومناطق داخل مدينة واحدة. وهو ما مهد إلى عزل مناطق عرقية عن مناطق طائفية من شمال العراق حتى جنوبه. ولكن هل تمّ هذا بوعي إدراكي لما سيؤدي ذلك من اضطهادات مستقبلية؟ بالتأكيد لا، لكون التفعيل من خلال الاختراق الثقافي للمنطقة واستخدام الإعلام للترويج لذلك وفرض أجندة مجتمعية سياسية وفق الدستور وتشكيل السلطة وفق الانقسامات المجتمعية، قد عجل ودفع إلى استمرار الحال، حتّى ولو كان ذلك سيؤدي إلى فشل تأسيس سلطة وليس دولة.

على الرغم من وجود القوات الأمريكية في العراق حتّى نهاية عام ٢٠٠٧م، لم يقف العراق عند حدّ الانهيار والتداعيات ونقلها إلى دول الجوار، بل أدى ذلك إلى واقع مجتمعي لا يعرف في أتون الصراعات إلا التفرقة العرقية والطائفية والمصالح العرقية والطائفية سواء كانت سياسية أو اقتصادية[١٧]. وانعكس ذلك أيضاً قبائلياً، وحين نتحدث عن الانعكاس القبائلي، فنعني أنّ القبيلة

(١٧) Paul R. Williams and Matthew Simpson, «Rethinking the Political Future: An Alternative to the Ethno-Sectarian Division of Iraq,» *American University International Law Review*, vol. 24, no. 2 (2008).

قد تعتبر حالة الانقسام المجتمعي ملاذاً للانتهاء من معضلة ولكن في العراق امتدّ هذا الانعكاس بصورة سلبية فانعكس على القبيلة ومَن فيها من دول الجوار مثل الكويت والأردن والسعودية وسورية[١٨]. أي حالة الانقياد إلى مرحلة اللاعودة للسلطة ومأسسة الدولة قد نضج بصورة واضحة المعالم، وبرعاية غربية تضمن استمراره لأن تلك الدول بدلاً من أنْ تعالج هذه المظاهر الاجتماعية، عزمت على تفعيلها وتأسيسها لينتهي المطاف في العراق لحروبٍ شبه أهلية عرقية طائفية مع نهاية عام ٢٠٠٩م، لتبدأ مصر بحروب بين متشددين وجياع، والجزائر بين سلطة وطنية وسلفيين، وكذا ليبيا، ومروراً بسورية بين مقاومة ومشروع غربي تركي - إسرائيلي.

التشنج القبلي العرقي الطائفي في العراق بما لا يقبل الشكّ قد انتقل بصورة غير مباشرة بصورة تضامنية إلى مجتمعات الأقطار العربية من دون أنْ تسعى الدولة إلى معالجته، وهو ما أدّى إلى دعم شرائح حزبية خصوصاً تنظيم القاعدة ليزيد من انتهاكاته الإرهابية وليعلن الانفتاح الطائفي بما حوته أجندته الثقافية بصورة علنية على الطوائف الأخرى، فانتهت المسألة بواقع مرير أدّى في نهاية المطاف إلى توجه العديد من أتّباعهم أين ما حلوا في العالم إلى العراق لتنفيذ عمليات إرهابية باسم القاعدة ليصبح العراق في عام ٢٠١٠م، بلداً مدمراً ومجتمعاً مفككاً بامتياز. وبهذا نرى أنّ الغرب بعد انسحابه من العراق بات قاب قوسين أو أدنى من تنفيذ خطته بالتعاون مع القاعدة خارج إطار العراق ليتمكن من إحكام قبضته استراتيجياً وطاقوياً وينهي مسألة مفهوم وضرورة مأسسة الدولة العربية بعد أنْ بات المجتمع قد عاد إلى مرحلة الدولة المرتبكة لا بل إلى الأسوأ. إذ باتت القيادات الطائفية والعراقية التي خلقها الغرب على مدى عقدين من الزمن خارج إطار دولهم، تتكاثر من خلال الاختلاف على المصالح والأموال. وهو أمر سنجد أنه قد تمّ تطبيقه بصورة مرضية لهم حتّى على القاعدة والفصائل الإسلامية المسلّحة مع إعلان اغتيال أسامة بن لادن في ٢٠١١/٥/٢م، لتدخل المنطقة العربية في دوامة ونهاية أي أمل في مأسسة الدولة. ويبدو أنّ فحوى الحرب واستمراريتها في المنطقة لم يكن بسبب النفوذ السياسي والقوة والطاقة فحسب، بل لجعله مجتمعاً مستهلكاً متهرئاً لا يقدر على إدارة مصالحه فيستعين بالغرب لتسيير أمور سلطته، واعتماده على استشارتهم وحمايتهم. أي أنّ الاختراق لم يكن ثقافياً من أجل أجندات ثقافية، بقدر ما كان اختراقاً من أجل استراتيجيات لا بدّ من أنْ تسري على العالم ككل، لتبقى الولايات المتحدة الأمريكية هي الرائدة والحاكمة.

خامساً: التكنولوجيا الحديثة ومؤثراتها على المجتمع

لم يكن الحاسوب متطوراً عربياً بالصورة التي نراها اليوم حتّى نهاية القرن العشرين، بل كانت هناك محاولات فردية لتعريب الحاسوب والاستفادة من استخداماته العلمية والمعلوماتية. ولم يكن

---

(١٨) Clive Holes, *Modern Arabic: Structures, Functions, and Varieties* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2004).

أيضاً الإنترنت متطوراً بالصورة التي نراها اليوم في بداية تسعينيّات القرن المنصرم، ولكن بعد عاصفة الصحراء ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في غزو العراق وتدمير بُناه التحتية، ورسم ملامح المنطقة للمرحلة القادمة، وبعد ولوج مفهوم القطب الواحد والعولمة أينما تحل الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت وزارة الدفاع الأمريكية ميزانية خاصة للتعاون مع شركة مايكروسوفت الأمريكية لتطوير البرامج الحاسوبية العربية. وبالفعل مع اندلاع صيت الإنترنت في عام ١٩٩٤م، والبدء بتطوره بصورة ملفتة للنظر، تطور معها الحاسوب كجهاز معلوماتي وتطورت معه البرامج الحاسوبية العربية. وبهذه الحالة التي يمكن التواصل من خلالها مع أي كان وفي أي موقع جغرافي عالمي، باتت العولمة قاب قوسين أو أدنى. وعليه مع انتهاء القرن العشرين وبداية الدخول في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، كان الحاسوب قد تطور بصورة ملفتة للنظر، كما تطور الإنترنت والتواصل بواسطة البريد الإلكتروني، وتطور أيضاً مفهوم المواقع الإلكترونية البدائية لينقل كماً هائلاً من المعلومات.

هذه النقلة النوعية في الحاسوب والإنترنت والمواقع الإلكترونية، سعى إليها العديد من العرب في حينه لتصميم مواقع إلكترونية معينة، في حينه (ما بين عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٤م)(١٩). كانت مواقع بسيطة التصميم وقليلة المعلومات، إلا أنّ معظمها طغى عليها الطابع السياسي في المنطقة العربية قياساً بالمواقع الإلكترونية باللغات الأخرى التي طغى عليها الواقع الاجتماعي والعلمي. على أية حال، لم تكن هذه المواقع مهنية بالصورة التي كنا ننظر إليها بالنسبة إلى المواقع باللغات الأخرى؛ فقد تفعّل فيها العقل التلفيقي الذي ساهم مساهمة فعالة في تأجيج المجتمع السياسي العربي من خلال تشويه الأخبار الواردة، وكلما تأزم الواقع المجتمعي العربي ساد معه العقل التلفيقي بأشرس وأكبر صورة حتّى وصل عام ٢٠٠٥م مع استمرار الغزو الأمريكي الغربي للعراق منذ عام ٢٠٠٣م، إلى نوع من التوتر بين أفراد المجتمع العربي عبر هذه المواقع الإلكترونية ما بين مؤيد وما بين رافض لاحتلال العراق، أو الأزمات السياسية والاقتصادية على طول الأقطار العربية(٢٠).

كانت الفضائيات العربية التي تتبنى استراتيجية معينة فاعلة جداً في هذه الفترة، وساعدها على النمو أيضاً كثرة المواقع الإلكترونية السياسية المقاومة والمناهضة، وهو ما مهد إلى ولادة عقل تواصلي جديد، ليس بالضرورة العقل التواصلي الحضاري الذي عبر عنه هابرماس، بل العقل التواصلي الثنائي التلفيقي ما بين مجموعة وأخرى؛ فإذا ما كان النقاش ما بين شخصين كل منهما محسوب على جناح معين أو مؤمن بمبادئ معينة، سارع الطرف الآخر للتشهير ووضع سيناريو تلفيقي وأكثر من الشبهات ليغتال المقابل فكرياً. ولعل ما زاد الطين بَلّةً، هو تشجيع مجموعته أو

(١٩) Susan Valentine, «E-powering the People: South Africa's Smart Cape Access Project,» Council on Library and Information Resources (March 2004),< http://www.clir.org/pubs/reports/reports/pub125/pub125.pdf>.

(٢٠) Robert Fisk, «Focus Part One the Human Cost: Does Tony Have any Idea What the Files are Like that Feed off the Dead,» *The Independent*, 26/1/2003.

مجموعة أخرى بمساندتهم لأحد الطرفين للإمعان في الشتيمة والتشويه، حيث كان وراء كل عقل تلفيقي مجموعة عقول تلفيقية داعمة؛ فحين نتصفح محرك البحث في تلك الفترة للمناطق العربية المتأزمة مثل العراق والسودان والصومال وغيرها من مناطق النزاع، سوف نتمكن من وضع صورة واضحة نحو عولمة تشويه الحقائق عن طريق استخدام المواقع الإلكترونية. وكلما تطور العلم الإنترنتي والمواقع الإلكترونية، كلّما تطور العقل التلفيقي بصورة ناجحة يمكن للمقابل فبركة الصور والصوت والإطاحة بالأشخاص، وصل حدّ حتّى تزوير الوثائق ونسبها لأشخاص المراد إسقاطهم اجتماعياً. ولعل مثل هذه الحالات قد عززت النقمة والفرقة الاجتماعية وأحدثت فجوة عميقة، لربما كانت حتّى عام ٢٠٠٧م، لا تتعدى اتّهام الأحزاب والشخصيات والصراع على السياسة ومآربها، إلا أنها تطورت بعد عام ٢٠٠٧م لتشمل أبعد من الفراق السياسي وتتعدى إلى التشكيك بالمعتقدات.

اتّجهت بعض الفضائيات مع نهاية عام ٢٠٠٧م، إلى توجيه برامج نقاشية طائفية عرقية من بلاد الغرب، وأحدثت هذه النقاشات تشنجاً كبيراً بين أفراد المجتمع، وكانت بعض هذه المحطات الفضائية تفتح المجال للمواطن العادي للتحدّث عبر الهاتف مع المتحاورين، وبهذا كان الوضع هو جمع معلومات عن نَفَس الشارع ونبضه، وما يحبّ وما يكره، وما يعتقد وما لا يعتقد به. هذه البرامج المتحدث مع المتحاورين بالطبع سينقل وجهة نظره بعد التعريف بمكانه واسمه وغيرها من المواضيع الشخصية. وبهذا تسبب الأمر في تسرب كم من المعلومات إلى الجهات الاستخباراتية بما يحمله الفرد العادي من هموم ومن مشاكل، جعلتهم قادرين على تحديد أكثر المظاهر الاجتماعية المؤثرة. على أية حال، لم تتوقف حالة التوتر العرقي والسياسي والطائفي في المجتمع العربي عند هذه الحدود التهميشية هنا وهناك، أو الاختلافية هنا وهناك، بل تعدت إلى الردّ بالمثل من خلال تأسيس فضائيات ومواقع إلكترونية تردّ على كلّ من يشكك بالمفاهيم؛ فتحوّل الإيمان بالله ويقدسيته والأديان إلى شكّ، وتحوّل الإيمان بالوطن ومعتقداته إلى شكّ، وهكذا انتهت الأمور إلى تراشق إفرادي مجتمعي طائفي عرقي. ما مهّد إلى حالة ومظاهر جديدة في المنطقة العربية مع عام ٢٠٠٨م، ناهيك عن التأزم والتوتر في الحالة الاقتصادية والتربوية والتي أنتجت حالات إقصائية واستعلائية مجتمعية أدّت إلى تزايد النقمة تارة، وترتيب أوراق اللعبة تارة أخرى وبخاصة إذا كان يتحكم بها شخص أو حزب(٢١).

بالتأكيد كانت أدوات التطور التكنولوجي تتماشى بصورة متسارعة نحو الأفضل، وبالتأكيد سمح التطور في الإنترنت للمجتمع وأفراده الاطّلاع عن بعد على ما يدور، وبالتأكيد كان هناك توجيه بصورة أو أخرى من جهات خارج المنطقة العربية للمجتمع بطريقة علمية تقارن فيها بين عدم وجود مؤسسة حكم واقتصاد وتربية وغيرها في الأقطار العربة وتفرّد شخصية واحدة الأمور كافة، وبين المؤسسة الغربية. حتّى بات الكُلّ يرغب بالهجرة وترك البلاد؛ فأصبح الهاجس بالحفاظ على

---

(٢١) Vern P. McKinley, *Financing Failure A Century of Bailouts* (London: Independent Institute Educators, 2012).

الأرض والمجتمع شيئاً من الماضي عند الفرد، خصوصاً عندما يجد نفسه منبوذاً من المجتمعات العربية الأخرى إذا ما غادر بلاده. هذه الحالة المتطورة في التكنولوجيا وهوس أفراد المجتمع بها ومتابعة التواصل في البداية عند طريق مواقع الدردشة، وانفتاح المجتمع حتّى على الأفلام والصور الإباحية ومدى أهمية الحرية للنيل من الملذات وتحريكها عند مَن لم يتجاوزوا السنّ المتزن بعد، ولد الكثير من الشروخ، كما ولد حالة عدم اتّزان وتمرد من قبل الأجيال المتعلمة على تطور الإنترنت والحاسوب في المجتمع. أي أننا دخلنا في مرض جديد من أمراض المجتمع يمكن أنْ نسمّيه العقل الأداتي الإنترنتي أو التكنولوجي الذي تمكّن من جذب العديد من الأجيال لمتابعة الجديد فيه، إلا إنّه التصق بمردوداته السيئة. ما مهد إلى ولادة مجموعتين جديدتين في المجتمع لا علاقة لهما بالقبيلة أو التوجه الديني، بل القبيلة والتوجه الطائفي أصبحا رافدين لهذين المنحيين، هما إما رافض لما تبثه من حرية المواقع الإنترنتية وتطور التكنولوجيا ووجوب تركها لأنها تسئ إلى المجتمع والدين والعادات والعلاقات، وهو ما مهد إلى التزمت، وإما إلى الحرية والتحرر والوقوف بوجه هذه الحالة المتحجرة التي ستقودنا إلى التأخر ووجوب التقدّم نحو الانفتاح واللحاق بالغرب والعولمة.

يبدو أنّ الكَمّ الهائل من المعلومات الإنترنتية التي تمكنت الأجهزة الاستخباراتية الغربية من جمعها، كان كبيراً جداً بحيث لا يمكن متابعة جهةٍ على حساب جهة أخرى. ولكن يبدو أنّ هناك شرائح مجتمعية معينة كانت تبحث عنها الاستخباراتي الغربية من دون غيرها، خصوصاً ممن أعمارهم لا تزيد على ٣٠ عاماً وجلهم قد أصبح بلا هدف داخل أسوار قطره لانعدام المؤسساتية فيه. كما إنّ هذه الشريحة المهزومة والمهمشة مجتمعياً نتيجة للدكتاتوريات المزمنة، ونتيجة لبروز النهج الديني الذي يفسر مواضع الأمور على مرامه، قد ساعدت في الاختراق المجتمعي. وعليه فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠٠٨م، وبعد أنْ أصبح الصراع والعراك ما بين مؤيد ومناهض من خلال الفضائيات ومن خلال مواقع الدردشة، إلى التسريع في تطوير مواقع التواصل الاجتماعي وإلى تأليف مجاميع، كلّ مجموعة تهتم بما لديها من معتقدات، وبالفعل نشطت هذه المواقع بصورة كبيرة واستقطبت العديد من مختلف المشارب. وهنا لا بدّ من التأكيد بحزم، أنَّ الراعي لهذه المواقع ووفق رقم الحاسوب الخاص (Migration Authorisation Code (MAC))[٢٢] ورقم عنوان الشبكة الإنترنتية الخاص (IP Address)[٢٣] الذي لا يمكن أنْ يكون أي حاسوبين متشابهين به، هما معروفان ومراقبان من محطات الإنترنت، وبإمكان الجهات الأمنية أنْ تعرف مكان وموقع الحاسوب في أي بقعة جغرافية في العالم بأقل من بضع ثواني من دون أنْ تعرف من جلس يعمل على الحاسوب. أي أنّ الأمر مكشوف ومعروف إذا أرادت الاستخبارات الغربية متابعة هؤلاء الإرهابيين خلال بضع ثوان أو أقل، ولكن لحسابات أخرى تُرِك الأمر كما هو. على

(٢٢) <http://www.talktalk.co.uk/talktalk/servlet/gben-server-pageserver?article=main.uk.talktalk.static.help.bbhelp.maccode>.

(٢٣) Stephanie Crawford and How Stuff, «What is an IP address?,» <http://works.com>.

أية حال سارع العديد من الرافضين للعولمة والداعين للعودة للسلف والالتزام بكلّ وقائع الدين على ما كان عليه الصحابة والمفكرون، وباتوا يفسرون الآيات بطريقة انتقائية ليبرروا فعلهم العنفي، خصوصاً وأن هذا الأمر قد نشط أيضاً مع نهاية عام ٢٠٠٨م بدعم من تركيا وإعلانها احتضان هذه الميليشيات وأفكارها.

بهذه العقلية وبهذه الحالة غير المستتبة وبهذا التوتر والتأزم وانعدام العقلية التوافقية في المجتمع والعقلية الإدراكية للفرد، ونتيجة للحروب التي نقلتها الولايات المتحدة الأمريكية والغرب للمنطقة منذُ عام ١٩٨٠م، بات المجتمع ممزقاً بصورة شائبة. هذا التمزيق والتفتيت ليس بين طائفة وأخرى فحسب، لا بل في عمق الطائفة أو العرق هناك انقسامات حادة ومدعومة من جهات قوية. وأصبح التنافس على تصفية الآخر هو الهدف وليس نزع فتيل الحرب والتوجه إلى المأسسة، كما أصبح الاقتصاد والبنية التحتية في العديد من بلدان المنطقة العربية في فعلٍ لا يمكن من خلاله إعادة البناء والاستفادة من الخبرات ومن المصادر. لكون الأقطار العربية أصبحت جميعها من دون استثناء بلداناً مستهلكة حتّى للثقافة ولا يمكنها الإتيان بما هو جديد. ويبدو أنّ الاختراق الغربي بأوجهه كافة قد تمكّن من تفتيت المجتمع والحفاظ على التفتيت من دون أنْ يعطي أي فرصة للإصلاح، خصوصاً وأن الدماء باتت هي التي تحدّد مصير ومستقبل البلد.

لقد تمكّن الغرب من خلال التكنولوجيا الحديثة وتطورها، وغياب القطب المنافس لوجودها وسيطرتها على منظمة الأمم المتحدة والتلويح بالعقوبات لمن يقف في وجهها من السيطرة على العالم وإخضاعه، ولكن هل كان هذا كافياً؟ بالتأكيد لم يتوقف الغرب عند هذه النقطة ليترك العالم الآخر يعيد ترتيب حساباته، إذ كان الخوف من صعود قطبٍ جديد يرهقهم، خصوصاً وأن صعود بوتين إلى السلطة ودعوته إلى تأسيس روسيا قوية وعدم السماح بحكم العالم بغطرسة، جعل من الإدارة السياسية الغربية تستعجل الأمر لإعادة ترتيب العالم والسيطرة عليه من خلال الخلاص من الدكتاتوريات السابقة وإبدالها بشخصيات سياسية ضعيفة مطيعة يمكنها تنفيذ ما يريده الغرب من دون احتجاج، وسبق لهم أنْ عاشوا وتأقلموا مع الحياة الغربية. ولكن هذا الأمر لا يمكن أنْ يتم من دون حراك ومن دون ترتيب خاص يمكنهم اللجوء في ذلك إلى ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة وما أفرزته من استنتاجات مواقع التواصل الاجتماعي.

كانت البداية بتفتيت المنطقة والإعلان عن مخاض لولادة ترتيب جديد في المنطقة يسمّى بـ الشرق الأوسط الكبير، قد تمّ عبر تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في عهد جورج بوش الابن، في غضون حرب تموز عام ٢٠٠٦م، ما بين حزب الله وإسرائيل. ولكن لم يتحقق هذا الأمر ويبدو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أجلت الموضوع نوعاً ما حتّى تتبلور الفكرة مستقبلاً. ولكن حين صرحت هيلاري كلينتون، بأنّه ليس هناك أصدقاء دائمون وليس هناك أعداء دائمون، زار

الرئيس الأمريكي أوباما في ٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، القاهرة، وألقى خطاباً في جامعة القاهرة(٢٤)، صرح فيه أنه لا بدّ من مساهمة الإخوان المسلمين في الحكم والبرلمان. تبع ذلك اتّضاح تنظيم الإخوان المسلمين الرسمي من تركيا، وصرحت إسرائيل بضرورة الاعتراف بيهودية إسرائيل(٢٥). وقد تزامنت كلّ هذه الأحداث مع بعضها البعض، والهدف منها أنْ يتم تقسيم المنطقة بصورة عرقية وطائفية حتّى تتمكن إسرائيل من إعلان يهوديتها وبهذا يولد الشرق الأوسط الكبير بحسب زعم كوندوليزا رايس، ولكن هذا الأمر يحتاج إلى ثورة كبيرة في المنطقة شبيهة بالثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م، ويحتاج إلى أموال كبيرة، وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في أزمة مالية عالية، فلا بدّ من إيجاد الممول الفعلي لهذا الفعل العام ولا بدّ من إطلاق الشرارة. من أجل ذلك شهدت أسعار البترول ارتفاعاً جنونياً من ٤٢ دولاراً للبرميل إلى حدود ١٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد(٢٦). واستمرّ الحال سنوات عديدة، لأن ارتفاع البترول وتصاعد الموقف في المنطقة لمدّة خمس سنوات لم يغير من الوضع الجغرافي بل أساء إلى إعادة الترتيب، وجعل من روسيا تنهض أكثر من خلال تسديد ديونها نتيجة ارتفاع البترول، وعزمها على الاستثمار في التجارة والأسلحة وغيرها، وطرح نفسها كـ روسيا التجارية وليس روسيا الفكرية(٢٧).

سادساً: التكنولوجيا مرةً أخرى وفعلها التأثيري

قد يبدو أننا ناقشنا الفعل التكنولوجي والتواصل الاجتماعي ومواقعه، بالنسبة إلى البالغين والعارفين في كيفية استخدامه والاستفادة منه، ولكنّ هناك فعلاً اجتماعياً كبيراً كان له مؤثره على العقل اليافع. نقصد هنا بالعقل اليافع للصغار ممن لم تتجاوز أعمارهم عمر طلاب الجامعة، كان للتركيز التكنولوجي أساسه في تغيير العقلية، وسلخها من واقعها المسالم الطفولي إلى واقع غير طبيعي.

في الفترة التي ازدهرت فيها مواقع التواصل الاجتماعي والفضائيات، كان هناك إمكانيات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير وتصنيع الألعاب الإلكترونية المحملة على الحواسيب أو في جهاز إلكتروني خاص بالألعاب. وصحيح أنّ الألعاب هذه كانت في بداية تصميمها وازدهارها، لا تتعدى المتعة عند الأطفال، ولكن سرعان ما تطورت لتُعطي أهدافاً أُخرى. ناهيك عن تخصيص عدة محطات فضائية لبث أفلام عنف أمريكية مترجمة إلى العربية نذكر منها إم بي سي ٢

---

(٢٤) Barack Obama, «A New Beginning: Speech at Cairo University,» American Rhetoric (Cairo) (4 June 2009),<http://www.americanrhetoric.com/speeches/barackobama/barackobamacairouniversity.htm>.

(٢٥) Shmuel Rosner, «Who's Your Daddy?,» *The New York Times*, 16/1/2012.

(٢٦) Alex Lawler, David Sheppard and Rania El-Gamal, «Saudis Block OPEC Output Cut, Sending Oil Price Plunging,» Reuters (27 November 2014).

(٢٧) Willard Sunderland, *Taming the Wild Field: Colonization and Empire on the Russian Steppe* (Ithaca, NY: Cornell University, 2007).

(mbc2) وإم بي سي٤ (mbc4)، ونزول المسلسلات التركية بهجمة غريبة لترويج الانتقام المجتمعي والأسري، مدبلجة بصوت عربي!

ومع بروز مفهوم الإرهاب وضرورة محاربته مع نهايات العقد الأخير للقرن العشرين، نشط مصممو تلك الألعاب في منتجة نسخ من الألعاب الإلكترونية جُلها قتالية، ترهق شخصية الطفل، ولربما تجعله يستمر ويداوم على اقتنائها كي يحقق مصدر الغلبة في القتال. هذه الألعاب سرعان ما تغيرت مع تفجير برجَي التجارة العالمية، حيث صمم الأمريكيون بعضاً من هذه الألعاب التي تبيّن كيفية قتال المسلمين ووصفهم بـ الإرهاب.

دأب العديد من الأطفال على اقتناء هذه الألعاب، سواء كانوا من خارج منطقة الشرق الأوسط أو داخلها، أي أنّ وصف العرب والمسلمين بـ الإرهاب قد ساهمَ في إعطاء أبناء الغرب وجهة نظر تبيح قتل أبناء الشرق الأوسط وبخاصة العرب والمسلمون لكونهم إرهابيين ويستوجب قتلهم. ولكن ما هي الردود النفسية التي خلفتها تلك الألعاب الحاسوبية على الأطفال؟ وما الذي أنتجته في شخصياتهم بعد أن انتقلوا من سنّ الطفولة إلى سنّ المراهقة والبلوغ؟ سؤال مهم جداً ويستوجب وقفة حقيقة لفهم أمراض جديدة ظهرت في المنطقة ويبدو أن هذه الألعاب عززتها.

حقيقة الأمر، أن الصراع الإسرائيلي ـ العربي وعلى مرّ عقود كثيرة، قد ولّدَ لدى العرب حالة من الأمل في تحقيق الانتصار ولو مرةً واحدة. هذه الحالة ونتيجة لخسارة العرب كما يعرف الأبناء من كلّ الحروب مع إسرائيل، جعلتهم يعيشون حالة من التمني والقوة غير المرئية؛ فهم دأبوا على هذه الألعاب ليس لكونهم أطفالاً لا بدّ من أنْ يلهوا أنفسهم بهذه، بل الحالة النفسية التي تُجيز من خلال اللعبة تحقيق النصر هي التي جعلتهم يتجهون نحوها لتحقيق بعض الأماني. هذه الأماني بدأت تكبر معهم نتيجة تعلقهم بها، وانعزالهم عن المجتمع من ناحية أخرى، وكأن كلّ طفل وجد ضالته في هذه اللعبة من دون غيرها. الانعزالية المجتمعية والولع بتلك الألعاب خلقت حالة من عدم الاجتماعية، والانكفائية الفردية التي لا يمكن من خلالها تطوير حالة شخصية الفرد اليافع من خلال معرفة تجارب الآخرين؛ فضلاً على أنّ الولع بهذه الألعاب قد عزز الفشل في خلق جيل تربوي ينسجم مع العلوم، لأن عقله بات مسخراً لهذه الألعاب وكيفية تحقيق النصر فحسب، حتّى ولو كانت لعبة كرة قدم.

لم تمضِ فترة طويلة ما بين ولع الأطفال ووصولهم سنّ البلوغ أو قريب من أو أقل بقليل من سنّ المراهقة، حتّى اندلعت حرب العراق عام ٢٠٠٣م، وسببت ما سببت من نكبات إضافة إلى النكبات التي تعرضت لها الأمة، وهو ما جعل هذا الجيل ومعظمهم بعد لم يتجاوز السنوات العشرِ، يخفق قلبه للنصر، فبدأ الولع بهذه الألعاب أكثر فأكثر. ومع توافق الفضائيات والإعلام، ونتيجة للفشل في تحقيق أماني الأمة في نفوس هؤلاء، ونتيجة للدكتاتوريات العسكرية واضطهادها، نجد أنّ هؤلاء اليافعين حين وصلت أعمارهم إلى سنّ البلوغ مع ٢٠١١م، بات ما عَلق في أذهانهم من ألعاب قتالية مسيطرةً على عقولهم تحت نشوة النصر. هذه النشوة جعلت من تجنيد مجندي التفجيريين

الانتحاريين مهمةً سهلةً، وتمكنهم من غسل عقولهم والزج بهم في محرقة الحرب والدمار. وهو بالتأكيد ما بدا واضحاً على هذه الأجيال.

أحد أسباب غسيل الدماغ التكنولوجي من خلال هذه الألعاب، بالتأكيد كان من الوهج الإعلامي الذي تمكّن أنْ يُصوّر أنّ النجاح وتحقيق النصر ليسا بالضرورة سريعين؛ فإذا ما تمكّن الشاب من تفجير نفسه بمجموعة كما يسومهم «من الكفرة»، يمكن أنْ يفوز بالجنة والآخرة ويترك الدنيا على حالها. أي أنْ نشوة الفوز والانتصار صارت جزءاً من شخصيته ولكن ليس بالمفهوم المادي الوجودي بقدر ما هو بالمفهوم الروحاني التلفيقي الذي يعني غسل دماغ الشاب في هذا المنحى؛ فهؤلاء وإن لم يعوا ما يحدث، بدأت فلسفة الميليشيا المتأسلمة تخترق أذهانهم وفق مقولة جورج بوش الابن في حربه عام ٢٠٠٣م على العراق واحتلاله «مَن لم يكن معنا فهو ضدّنا»، وبالتالي كلّ مَن لا ينفذ ما يريده الأمير فهو ليس ضدّ الأمير، بل ضدّ الجماعة، ومَن يكن ضدّ الجماعة كان ضدّ الله ومأواه النار وبئس المصير!

هكذا هي التكنولوجيا التي تمكّن الغرب من استخدامها أحسن استخدام ليس في برامج التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية فحسب، بل تعدى ذلك إلى حالة الألعاب التي حركت عواطف الصغار وسيطرت على تفكيرهم لسنوات عديدة بدأت تكبر معهم رويداً رويداً وحققت مآربها الذاتية في تنفيذ ما كان يصبو إليه الواقع الغربي. وهنا أصبح المرض الاجتماعي ليس بمظاهر طائفية وعرقية ونبذ الواقع فحسب، بل حالة مرتبطة بالأمراض النفسية وعلاقتها بإيمان الفرد، وهذه هي من أهم المعضلات الأساسية التي يعانيها المجتمع العربي وسببت في اختراقات كثيرة أدّت إلى مقتل شباب المجتمع لإيمانهم بما لا يؤمنون به.

خلاصة

بعد هذا العرض في الفصل الثامن، لتلك الاختراقات التي شهدها المجتمع العربي في أطيافه كافة، يمكننا القول، هكذا انتهى العالم عام ٢٠٠٩م. عالم يعجّ بأزمة اقتصادية قاتلة وتغيرات سياسية في مناصب رؤساء الوزارات في بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول، وارتفاع أسعار البترول بطريقة جنونية، وتأزم الحالة في العراق، وصعود إيران نووياً، وتبني تركيا التنظيم الدولي للإخوان المسلمين، واتّساع أعمال القاعدة في العراق ومصر والسودان والصومال، وانتصار حزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي في غزة. كما شهد السودان تقسيماً دولياً أيضاً، جعل ممن يخطط لهذا الأمر يتفاءل بتقسيم المنطقة على غرار السودان إلى دولة مسيحية ودولة مسلمة، ويمكن تطبيق هذا الأمر كما يريدون وجعل التوتر وبإمرة الشرعية الدولية كما يسمونها، أنْ تخرق العالم.

وفي هذا المجال وخلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، سعت بنشاط منظمات تابعة للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان والمحاكم الدولية في تتبع بعض قادة الدول مثل البشير بتهمة الاضطهاد والقتل الجماعي، لتتمكن من استخدام هذه

الأساليب في فعلتها الجديدة التي تصبو إلى تنفيذها. أي أنّ العالم مع نهاية عام ٢٠٠٩م، كان مهيأً ومعبأً بصورة سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى انطلاقة جديدة وحالة جديدة تحت مسميات الحرية وحقوق الإنسان وضرورة الانتهاء من الدكتاتوريات، ولكن بدكتاتوريات وميليشيات هم جلبوها ليجعلوا حالة عدم الاستقرار واللاسلطة هي السائدة في المنطقة، وبالفعل هذا ما حدث وما زال يحدث في منطقتنا المقتولة المنهوبة. ناهيك عن استغلالهم البُنى العقلية للأطفال وتوجيهها نحو العنف والقتل والتدمير والحقد على الآخر، بدلاً من المحبة والسلام والأمن والاستقرار.

بقي أمرٌ مهم لا بدّ من التنويه إليه وهو حربا حزب الله ضد إسرائيل عام ٢٠٠٦م، وحماس ضد إسرائيل عام ٢٠٠٨م. حيث استخدم الاثنان في حربهما الأنفاق والمباغتة، جعلت حملتهما تغير مفهوم المواجهة، وتأكد العالم بأن حرب الميليشيات والأنفاق قادرة على إيقاف زحف القوات النظامية. وهنا نجد أنه بمجرد أن انتهت هاتان الحربان، صارت العلاقات الفلسطينية ـ التركية والسورية ـ التركية أقرب بكثير في متانتها من ما كانت عليه سابقاً. ويبدو أن من هذا التقارب تمكن الأتراك فهم الاستراتيجيات إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة عبر دولة عربية أسهمت في دعم انتصار الحربين. ويبدو أن الاستراتيجية تلك تم استيعابها من قبل تركيا، لتُدرب تلك الميليشيات التي ظهرت فجأة لتقاوم المقاومة خدمة للمشروع الغربي الإسرائيلي، وإتمام مفعول خطة الحرب الطائفية في المنطقة.

الفصل التاسع

مجتمعات صراع طائفي - عرقي

تمهيد

فرضية البحث في فشل أو أزمة مأسسة الدولة في المنطقة العربية كانت مبنية بصورة أو أخرى على مفهوم كيفي تمّ بناء الدولة الغربية عليه، وكيفية منهجتها وهيكلتها بعملٍ فكري اجتماعي دام لأكثر من خمسة قرون ونيف من العقود. فضلاً عن استمراريتها في عملية بناء ونشأة تطوير الدولة الغربية التي باتت اليوم تُعرف بالدولة الليبرالية الجديدة. تطرقنا إلى كلّ المدارس الفكرية اليسارية وغيرها وما أضافت في حقيقتها الفكرية إلى تطور نهج المأسسة، متخذين من النقاشات الفكرية التي مرت بها أوروبا باباً للنقاش وتحليلها وإسقاطها على واقع المجتمع العربي في ذلك الوقت. هذا الأمر جعلنا نتتبع مسار المجتمع وظواهره في الفترة نفسها في المنطقة العربية، والنطق بماهية السلطة التي كانت تتحكم في الواقع المعاش وعلاقة السلطة بالأفراد ونسيجها المجتمعي. بالطبع ناقشنا العقليات المتعددة التي ناقشها المفكرون الغربيون في حينه، وما آلت إليه الأمور في واقعها المتتالي المتغير في العلاقة ما بين الإنتاج ووسائله والسلطة ومحدداتها التاريخية.

انطلقت الدولة الليبرالية الغربية فرِحةً بما أنتجته من فكر سياسي اجتماعي اقتصادي في كيفية مأسسة الدولة، باغيةً من ذلك تطبيق مُرادها في أي بقعة تطأ أرجل قواتها فيها. فهي، أي الدول الحليفة في الحرب العالمية الأولى، كانت تدّعي تحرير الإنسان من عبودية الدولة المرتبكة التي نقصد بها هنا السلطة العثمانية، ومن ثمّ تطبيق هذا المفهوم في تلك المجتمعات، إيماناً من تلك الدول أنّ الظواهر المجتمعية في أي مكان هي متشابهة ويمكن تذليلها بواسطة هيكلة الحكم والسلطة. ولكن لم تكن تلك الدول قد اعترفت بعد بأنّ عقليتها السياسية الدولية كانت عقلية

استعمارية ملخصة بواقع العسكر ووجود الجيش وضرورة تنفيذ السلطة والقوة وليس الدولة المدنية. ومع هذا وإذا ما افترضنا أنّ كلّ ما في عنفوان عقل الثقافة الاستعمارية في تلك المرحلة صحيح، فإن حتّى هذا الأمر الموعود بالدولة الليبرالية المدنية سرعان ما تبخر وأصبح جزءاً من الأوهام غير الواعية، للأسباب التي انطلقنا من خلالها لتفنيد إخفاق مأسسة الدولة في المنطقة العربية.

كانت الظواهر الاجتماعية العرقية والطائفية التي ولدتها حالة الركود تجاه المجتمع عند السلطة العثمانية في المنطقة العربية قد أدّت إلى انعزال المجتمع، والتقوقع على نفسه من جهة، وإيجاد مجتمعات صغيرة عرقية وطائفية وقبلية داخل المجتمع الكبير من جهة أخرى. وبهذا أدّى كلّ ذلك إلى ولادة نخبوية قيادية في المجتمع لتحل محل غياب السلطة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. وعليه فإن دول الحلفاء حين استلمت هذه الولايات على ركام فساد السلطة العثمانية أرادت تنفيذ هيكلة دولتها وفق دستور وحكومة ومسلة قوانين تتناغم مع البعد الفكري لنظرياتهم، ولا تنسجم مع البعد الاجتماعي للمجتمع العربي. كلّ هذه الإرهاصات أدّت في نهاية المطاف إلى عجز دول الحلفاء لهيكلة الدولة العربية ومأسستها، فانتقلت للاعتماد على جانبين أساسيين في استمرارية انتدابها، هما العسكر الذين كانا يعملون ضمن السلطة العثمانية بصورة ما، والقيادات القبلية والطائفية والعرقية المجتمعية. لكن هذه اللعبة المحبوكة بصورة تتفق مع نية البقاء في المنطقة وبرمجة الواقع ضمن دلالات الحاجة لتأليف وهيكلة دولة ليبرالية غربية لم يكتب لها النجاح حتّى عام ١٩٢٣م. خصوصاً وأن العقل الإدراكي الذي كان لا بدّ أنْ يعي ما يحدث لواقع الأمة وضروراتها، ووجوب وحدتها للتخلص من كلّ أشكال الاستعمار، بات جزءاً من الواقع الملموس في كلّ الولايات العربية التي سيطر عليها الحلفاء.

هذه المخاضات الجديدة التي وفرتها الحرية البسيطة المنبثقة من سقوط الاحتلال العثماني وإبداله باحتلال ليبرالي غربي جديد، اتّضحت بصورة أو أخرى للحلفاء؛ فعقدت بريطانيا مؤتمر القاهرة الذي تمّ فيه تخطيط المنطقة ووجوب العمل على ما يضمن وجودهم. ولعل من أهم القرارات في هذا المؤتمر هو وجوب تقسيم المنطقة العربية لأقطار ومنع أي فكرة اتّحاد أو وحدة بينهم. ولأجل ذلك اتّخذت خطوات عديدة لتنفيذ هذه الخطوة كان أهمها، وجوب الفصل بين المجتمعات على أساس الأقطار ووضع حدود لا بدّ أنْ تكون فيها مشاكل يمكن استخدامها مستقبلاً. وضرورة الإسراع في منهجة الدولة وفق الصيغة الغربية والسماح للأحزاب والعملية النيابية، وآخرها وأهمها وجوب توسيع إيران وجعلها بلداً كبيراً يمتد إلى حدود معظم الأقطار العربية في المشرق وجعل تركيا كياناً جمهورياً يمكن الاستفادة منه مع إيران لمنع أي حركة تنموية أو نضالية لتوحيد هذه الأمة. وبالتأكيد تمّ تنفيذ ذلك بصورة ملفتة للنظر وبوقت قياسي؛ فشهدت الأقطار العربية الجديدة، إنشاء أحزاب سياسية والدعوة إلى مجلس نيابي وانتخابات بصورة ما. ولكن، نتيجة للانقسام الطائفي والعرقي وبروز القيادات القبلية في المجتمع فقد تمّ إنشاء أحزاب معظمها ما زلت تتمحور حول الولائية والإلغائية من دون إحداث أي تغير مرجو في المجتمع.

كان لنجاح الثورة الشيوعية في روسيا دور أساسي في تغيير المفاهيم التي كانت ضمن أولويات دول الحلفاء؛ فمع استتباب الأمور وإعلان إنشاء سلطة «الدولة» لأقطار تمّ تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى، ونتيجة للفشل المصاحب لهيكلة الدولة الليبرالية في المنطقة العربية، ومع بدء الاكتشافات البترولية في هذه الأقطار، صار الفكر الاستعماري هو الراجح عند دول الحلفاء على مبدأ السلام وتأطير الدولة وعدم استعباد الشعوب. لذا سعت دول الحلفاء إلى حكم هذه الأقطار بواسطة اتّفاقيات، وعمل على تفعيل الظواهر الاجتماعية المتخانقة بما فيها الطائفية والعرقية. وعمل على إنشاء جيل جديد من السياسيين ولاؤهم للدولة المنتدبة، لأنه وجد أنه لا بدّ من الاستثمار السياسي بوجه الشيوعية الروسية التي باتت تنافسهم في الحصول على مواقع نفوذ في مناطق تغص بالبترول. وهكذا تأسس أوّل حزب ديني في مصر لمواجهة الشيوعية، بعد نعتها بالإلحاد، عام ١٩٢٨م خوفاً من تفشيها في المنطقة العربية ودعوتها إلى إنهاء الاستعمار وإنهاء العبودية ووجوب أنْ يُدير الشعب مصادره بيده.

كلّ هذه الالتفاتات التي قام بها الحلفاء، وتقطيع أجزاء وإلحاقها بأقطار أخرى، وتفعيل التوتر الاجتماعي بين الأفراد، والعمل على إبقاء التشنجات بين الأعراق والطوائف لم تجدِ نفعاً. بل بالعكس هذه القيادات القبلية والعسكرية والطائفية التي عملَ على إبرازها في المجتمع وتسليم السلطة إليها، لم تتمكن من مأسسة الدولة، وانتهجت منهج الدكتاتورية والانسلاخ عن المجتمع، والعمل على هيكلة تناسب انتماءاتهم الفكرية والسياسية والمناطقية، أي أنّ الاستعلائية والازدواجية في شخصية الفرد العربي نتيجة الضغوط التي مرت بها المنطقة لم يتمكن الحلفاء من معالجتها وظهرت بالرديف منها أمراض اجتماعية أخرى وضعت العصا في عجلة التطور. هذه الحالة دفعت بالغرب إلى العودة إلى مبادئ ويلسون الداعمة بوجوب خلق منظمة دولية يُحكم من خلالها العالم ويديرها الحلفاء المنتصرون، كما دعا إلى نبذ الحرب في أوروبا ووجوب الصراع جغرافياً خارج الدول الأوروبية والاستفادة من مصادر الدخل في بلدان العالم والسيطرة عليها من خلال إنشاء صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. هذه العودة إلى مبادئ ويلسون دفعت الكُلّ يفكر بعد الحرب العالمية الثانية في كيفية نقل الحرب في المنطقة العربية ومنعها من التوحد، وهو أمرٌ لا يتم إلا من خلال استغلال موارده والعمل على تجنيدها بالصورة التي تناسب الغرب.

كانت هذه الفرضية التي ناقشها الكتاب وجال في صحراء وسهول وجبال الأسباب والمسببات المؤدية لما حدث وما سوف يؤدي إليه العالم في النهاية وما هي السبل لإفشال إبقاء المنطقة العربية منطقة حرب مفتوحة ومستمرة، وذلك لسببين هما، الحاجة إلى الطاقة واستخداماتها الأخرى، والدين الذي يدين به عشرات الملايين من أبناء هذه المنطقة، سيجعلهم قوة فكرية عربية إسلامية تكتسح كلّ أحلام الغرب. وعليه فقد سرنا في نقاشنا وتحليلاتنا منذُ البداية في وضع الصورة الحقيقة للمجتمع وتداعياته، وصولاً إلى صعود القاعدة وحزب الله إلى الواجهة وصعود الميليشيات العرقية

والطائفية للواجهة مع نهاية عام ٢٠٠٩م. ولكن ماذا حدث بعد ذلك وما هي تداعيات ما استنتجناه حتّى عام ٢٠١٥م؟

أولاً: الأزمة وتداعياتها

برزت القاعدة وتنظيماتها بصورة ملفتة للنظر مع احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام ٢٠٠٣م. كان الاحتلال في حينه قد دخل الأراضي العراقية وهو يحمل أجندته التي سعى إليها خارج العراق على مدى ١٢ سنة المتضمنة تفتيت العراق. كان معه وقت الاحتلال قوى سياسية عرقية ودينية وطائفية وفكرية أطرها بشخصيات قبلية. المهم بالأمر أنّ هذه التشكيلات السياسية التي احتل الأمريكان فيها العراق لم يكن بينها قاسماً مشتركاً. فلو تمعّنا في تصريحاتهم ما قبل الاحتلال وما بعده، ونحن هنا لا نُريد أنْ نغوص في السياسة الاحتلالية وتداعياتها، سنجد أنّ الدافع الاجتماعي ووحدته عندهم معدومة تماماً، ولا يمكن مناقشته لبناء دولة أو حتّى هيكلة سلطة يمكن من خلالها إرساء مؤسسات وإعادة بناء الدولة من خلالها. وعليه ووفق هذه الصيغة تمّ تسيير الأمور في العراق ضمن خطّة مرسومة يستوجب تنفيذها، مهما كانت تضحياتها، لينطلق المحتل من خلالها لتفتيت بقية أقطار الوطن العربي بصيغٍ مختلفة التنفيذ ومتفقة الأهداف.

هذه الأمور جعلت الكثير من أفراد المجتمع العربي الرافض للهيمنة والاحتلال يتعاطف مع العراقيين الرافضين للاحتلال ووجوب أنْ لا تُستغل منظمة الأمم المتحدة لتبرير ما حدث وإنجاز المشروع، فسارع العديد من هؤلاء بالتعبير عن موقفهم الرافض للاحتلال سياسياً وإعلامياً وبغيرها من الوسائل، وصل بعضها إلى المواجهة العسكرية ضدّ الاحتلال. ولعل نهوض المقاومة العراقية بوجه الاحتلال من دون أي بُعد طائفي قد عزز الموقف وبات التغيير نحو إفشال الأجندة الغربية لتفتيت المجتمع طائفياً وصياغة السلطة ضمن هذا النهج ما هو إلا موضوع يُعد فاشلاً. لكن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية لفعل القاعدة وتعزيز وجودها في العراق وعدم جدية إنهاء الوضع، ولجوئها في بعض الأحيان إلى عمليات ضدّ الأفراد العراقيين، جعل شريحة من المجتمع تتجه نحو مساندة القاعدة في العراق، خصوصاً وأن الجنسيات العربية باتت تلجأ إلى قتال الغرب واحتلاله في العراق. وهو ما يعني أنّ التداعيات المستقبلية ستؤدي إلى فشل المخطط الأمريكي في العراق.

تمّ تنفيذ عدة عمليات قتل على الهوية ما بين عام ٢٠٠٤م وعام ٢٠٠٥م، لا يُعرف مَن هم منفذوها، ولكن الإعلام الموجه من قبل الولايات المتحدة في العراق قد تسبب في الترويج لشبح غير موجود عنوانه طائفي من خلال التشكيك بعراقية بعض الفصائل. ناهيك عن السماح للعديد من السياسيين بتأليف ميليشيات حماية كانت تأتمر بأوامر قائدها الذي لا يعرف المجتمع من أين جاءت هذه الميليشيات. أي أنّ العقل الأداتي في المجتمع العراقي سواء كان عند العراقيين أو العرب المقاتلين في داخل العراق، كان في أوج نضجه من دون العلم بمستجدات ومحددات ما يحدث. ويبدو أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال تنفيذ ميليشيات مجهولة عمليات

اغتيال وإعدام على الهوية قد نجحت بعض الشيء في تجنيد المنطقة طائفياً. وبالفعل مع ربيع عام ٢٠٠٦م كان الوضع المأسوي في العراق شامخاً أمام العديد من أركان بناء السلطة الجديدة، ويتمحور حول طائفية وعرقية الحكم الذي أصبح واضحاً من خلال الدستور الدائم الذي أُقر في العراق.

مع صيف عام ٢٠٠٦م، وبدء حرب حزب الله ضدّ العدوان الإسرائيلي على لبنان وقيام المقاومة بتحقيق بعض النجاحات في إيقاف زحف الإسرائيليين داخل المنطقة الحدودية اللبنانية، ونتيجة إلى الموقف الأمريكي في العراق بطائفيته وعرقيته، ونتيجة لإعلان ولادة شرق أوسط جديد، بات المجتمع العربي متوحداً حول حزب الله اللبناني في مسألة الحرب ووجوب قتال إسرائيل، ولكن المهم هو النظرة لما سيحدث بعد ذلك. لقد نجحت حرب الأنفاق في حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦م وباتت مواجهة جيش نظامي من طراز الجيش الإسرائيلي لميليشيات مقاومة أمراً مستحيلاً، خصوصاً في صراع الأنفاق. ويبدو أنّ فشل الهجوم الإسرائيلي على غزة وعدم نجاحه أيضاً عام ٢٠٠٨م، وتعنّت إيران في موقفها من عدم تخصيب اليورانيوم، كُلها كانت دلالات أدت إلى التفكير في تفجير المنطقة العربية وإعادة ترتيبها بصيغة يمكن من خلالها تسيير الأمور وفق ما هو مرسوم. ولعل ظهور الدعوات بعد حدثي حزب الله وحماس بضرورة إعلان يهودية إسرائيل وقوة نفوذ إيران في العراق وسورية ولبنان، أصبحت كُلها أموراً بالغة التعقيد جداً أمام الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأمور بدأت تتعقّد خصوصاً حين حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إقناع إيران بصيغة السلطة في العراق وانتهت الأمور بإقرار الصيغة الإيرانية. نعم بالفعل بات الوضع بحاجة إلى استخدام الاستراتيجية «أ» أو الاستراتيجية «ج» وفق التعبيرات الأمريكية لتغيير وجه الشرق الأوسط وبسط النفوذ أينما تحل الأزمة. وبالتأكيد كان فشل تطبيق الخطّة الأمنية العراقية ـ الأمريكية وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام الأجواء العراقية لضرب دول مجاورة هو بيت القصيد لما سنراه قد حدث بعد عام ٢٠٠٨م، وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق. إذ بهذا المفصل بات العالم مع التداعيات الإخوانية وتغيير علاقة تركيا بالأكراد في شمال العراق هي مرحلة البدء[1].

ثانياً: الفوضى الخلّاقة والشرق الأوسط الجديد

قبل الحديث عن تنظيم الإخوان المسلمين الدولي ودوره الإبداعي في تداعيات الوضع الاجتماعي والسياسي الذي عاشته الأمة منذُ بداية عام ٢٠١٠م، واستمراره لحين الوقت الذي

(١) سوف نكتفي بذكر المصادر عند هذا الحد، إلّا في الحالات المستجدة في البحث. أما بخصوص أحداث ٢٠٠٣ وما تلاها فللقارئ العودة إلى كتابنا تفتيت العراق والذي استنفدنا فيه كل المصادر التي ناقشت وحلّلت الحالة العربية والعراقية خلال فترة الاحتلال الأمريكية وتداعيات المنطقة. انظر: هيثم غالب الناهي، تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).

سيتمكن الغرب من الوصول إلى منهجية تمنع منعاً باتاً حدوث أي تنمية في المنطقة العربية، ومنعه من تأسيس الدولة ولو بالصورة العرجاء، لا بدّ لنا من أنْ نتطرق، بداعي تحليل أسباب انهيار المجتمع وتعدد أمراضه، إلى الفوضى الخلّاقة (Creative Chaos) ومفاهيمها وأسسها الفكرية وتطبيقاتها؛ فالفوضى الخلّاقة مصطلح سياسي يقصد به تكوين حالة مجتمعية سياسية سلطوية متعمدة يقوم بها أشخاص معنيون من دون معرفة هويتهم، هدفهم خلق فوضى متعمدة يعاد بعدها ترتيب الوضع المجتمعي والسياسي لهذا البلد أو ذاك. ولعل أوّل مَن أطلق هذا المصطلح وبدأ بتسويقه هو وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس، من خلال مقابلة أجرتها معها صحيفة الـ واشنطن بوست الأمريكية في ٢٥ مارس/آذار عام ٢٠٠٥م[٢]، حيث كانت تدعي في هذه المقابلة أنّ للولايات المتحدة الأمريكية نية لنشر الديمقراطية بالعالم العربي. ولا يمكن ترتيب ذلك إلا من خلال تشكيل الشرق الأوسط الجديد الذي يمرّ عبر الفوضى الخلّاقة. ويبدو أنّ هذا التصريح الخطير الذي لم ينتبه إليه أفراد المجتمع العربي وعدم جديتهم باستيعاب ما يقوله الغرب ويخطط له، قد أخذ بعداً كبيراً في تموز/يوليو عام ٢٠٠٦م، عند زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية إلى إسرائيل التي استبدلت فيها مفهوم الفوضى الخلاقة بمخاض ولادة الشرق الأوسط الجديد الذي سينطلق من لبنان على حدّ زعمها وهي تدعو إلى عدم وقف إطلاق النار والضغط على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بضرورة استمرار إسرائيل في معركتها حتى يتم دحر حزب الله اللبناني[٣].

كان هذا الإعلان هو البدء لتأكيد «خارطة الطريق العسكرية» برعاية أنكلو ـ أمريكية ـ إسرائيلية لترتيب وضع الشرق الأوسط مستقبلاً. وعليه بحسب خبراء، كان مشروع الشرق الأوسط الكبير يتضمن خلق قوس من الفوضى وعدم الاستقرار، واستشراء العنف ليمتد من لبنان وفلسطين إلى سورية والعراق والخليج العربي وإيران وحتّى حدود أفغانستان. ولعل واشنطن وتل أبيب منذُ عام ٢٠٠٧م، أكدتا علناً أنّ لبنان سيكون نقطة الضغط لإعادة تنظيم الشرق الأوسط وإزالة الحدود وإعادة ترتيبها بالصورة التي ستناسبهم ضمن البعد الجيو ـ استراتيجي، وهو ما يحتاج إلى خلق قوى مسلّحة تعمل على الفوضى الخلّاقة والعنف في كل المنطقة، لتتمكن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد وإعلان يهودية إسرائيل. ويبدو أنّ ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية في المؤتمر الصحافي بعد زيارتها تل أبيب في أعقاب حرب تموز/يوليو، كان الخطّ والإشارة بالبدء بتنفيذ المشروع حين قالت «نحن على أبواب مخاض ولادة شرق أوسط جديد وإننا ندفع قُدماً نحو ذلك وليس هناك عودة للشرق الأوسط القديم»[٤]. أي يعني أنها حددت ملامح الخطّة التي ستنطلق منها الولايات المتحدة الأمريكية لما بعد الخطاب.

---

(٢) «Secretary of State Condoleezza Rice at the Post,» *The Washington Post*, 25/3/2005.

(٣) Mahdi Darius Nazemoraya, «Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a «New Middle East,» Global Research, Centre for Research on Globalozation (18 November 2006), <http://www.globalresearch.ca/plans-for-redrawing-the-middle-east-the-project-for-a-new-middle-east/3882>.

(٤) Condoleezza Rice, «Special Briefing on the Travel to the Middle East and Europe of Secretary,» Press Conference (U. S. State Department, Washington, DC) (21 July 2006).

كان هناك حراك معادٍ وحراك مؤيد بالتأكيد في الولايات المتحدة الأمريكية لما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية، ولكن وكما هو معروف عن الدول الغربية، إنها لا تُقدم على مشروع من دون دراسته من الناحية الاستراتيجية والمجتمعية للمنطقة، وعليها أنْ تستعين بالمختصين لتتجنب ما يبدو غير واضح أمامها فيُفشل الخطّة ويؤجلها. ويبدو أنّ البروفيسور في تاريخ الأمم بجامعة فلوريدا مارك ليفين (Mark Levine) قد انتبه إلى الجريمة التي تنوي إتمامها أو التحضير لها إدارة جورج بوش الابن، فكتب مقالة بعنوان: «عولمة الليبرالية الجديدة والمحافظون الجدد»، وضح فيها أنّ القيام بمشروع كهذا لخلق عالم جديد لا بدّ من توصيفه بأنه ليس إعادة ترتيب للشرق الأوسط من خلال الفوضى الخلاقة، بل مقدمة على التدمير الخلاق. وهو ما حدا بمستشار بوش الابن ومفكر المحافظين الجديد مايكل ليدين (Michael Ledeen) بالرد على المناهضين بقوله «نسعى لقوة ثورية رهيبة ولتسمَّ التدمير الخلّاق»(٥).

إن ترتيب الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل، لا يقف عند حدود الشرق الأوسط الذي نعرفه والذي يتحدد بالأقطار العربية فحسب، بل احتلال العراق وبخاصة تقسيمه إلى فدراليات قد يمهد لبدء العملية، لتنتهي في نهاية المطاف لتوسيع النفوذ وتطبيق الأجندة في الجمهوريات السابقة للاتّحاد السوفياتي في آسيا الوسطى(٦). ولعل الاستفادة من المظاهر المجتمعية المتوالدة والمتكررة في المنطقة العربية كان لها الدور الكبير في ترسيم الشرق الأوسط الجديد بعد أكثر من نصف قرن؛ فقد حددنا مسبقاً في هذا الكتاب أنّ العديد من المشاكل المجتمعية المؤثرة على الشرق الأوسط الحالي ما هي إلا نتيجة لتفاقم التوترات الإقليمية القائمة والمتعمدة منذُ تقسيم حدود الأقطار العربية مع الحرب العالمية الأولى؛ فالتقسيم الطائفي، والتوتر العرقي، والعنف الداخلي نمّتها دول الاحتلال ومن ثمّ استغلتها تقليدياً كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من دول الغرب لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولعل هذا بدا واضحاً في أجزاء مختلفة من العالم بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البلقان والشرق الأوسط. وما العراق الحالي بعد احتلاله عام ٢٠٠٣م، إلا مجرد مثل واحد من العديد من الأمثلة على الاستراتيجية الأنكلو أمريكية المعروفة بـ: «فرق تسدّ». وهناك أمثلة أخرى حول مناطق العالم التي تجد تلك الدول المخططة لاستنزافها أن لها مصالح فيها، مثل رواندا ويوغوسلافيا والقوقاز وأفغانستان، ولكن بظواهر اجتماعية تختلف عن ظواهر مجتمعات الشرق الأوسط. وبالعودة إلى التاريخ واستشرافه، سنرى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية والغرب على حدٍ سواء، منعا بصورة مقصودة العديد من التحوّلات الديمقراطية الحقيقة في منطقة الشرق الأوسط للإبقاء على الواقع المعاش الذي تمّ رسم ملامحه وإقرارها مع معاهدة سايكس ـ بيكو، ولعل ثورة مصدق في إيران عام ١٩٥٣م ضدّ الشاه وإفشالها من قبل الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة

(٥) Mark LeVine, «The New Creative Destruction,» *Asia Times*, 22/8/2006.

(٦) Ralph Peters, «Blood Borders: How a Better Middle East Would Look,» *Armed Forces Journal* (June 2006).

الأمريكية، هي خير شاهد على ذلك. فضلاً عن حمايتها لأقطار شرق أوسطية شمولية سواء كانت ملكية أو جمهورية.

لسنا هنا بصدد الغوص في عمق المشكلة وتداعياتها وما هي المحددات التي أرادتها الولايات المتحدة الأمريكية؟ بقدر ما نحن بصدد أنْ نقول، نعم كان هناك وبصورة رسمية إعلان عن تأسيس شرق أوسط جديد. هذا التقسيم الجديد عمل على رسم خريطته، القائد العسكري الأمريكي رالف بيترز[٧] (Ralph Peters) عام ٢٠٠٦. ضمّ فيه حتّى إيران وتركيا، أي الشرق الأوسط بأجمعه. ووفقاً لبيانات صحافية تركية، تمّ عرض خريطة «الشرق الأوسط الجديد» في الكلية العسكرية لحلف الناتو في روما ـ إيطاليا، ما أغضب تركيا بعد أن اطلع ضباطها في الناتو على الخريطة التي فيها تظهر تركيا مجزأة. وخصوصاً أن هذه الخريطة مصادق عليها من قبل الأكاديمية الوطنية الأمريكية للحرب قبل أنْ يكشف الناتو النقاب عنها أمام ضباط حلف شمال الأطلسي في روما[٨]. ورداً على هذه الفجوة التي أحدثتها الخريطة ما بين الناتو وتركيا، والاتّصال الذي أجراه رئيس الأركان التركي الجنرال بويوكانيت (Buyukanit) برئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكي الجنرال بيتر بايس (Peter Pace)، وتقديمه احتجاج دولته على ذلك. تمّ بعده إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط وأفغانستان وباكستان. وضمن هذه السياقات والاعتراضات من قبل تركيا، كان إعادة رسم تقسيم الشرق الأوسط ليبدأ من الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط (لبنان وسورية) وصولاً إلى الأناضول (آسيا الصغرى)، ومن ثمّ اتّجاهاً نحو الخليج العربي والهضبة الإيرانية، لتحدّد من خلالها سياقات ذات أهداف اقتصادية بترولية واستراتيجية عسكرية واسعة.

السؤال المطروح هنا هو، لتفعيل كلّ ذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية حاجة إلى وضع آلية يمكنها من خلال هذه الآلية تفجير المنطقة كبرميل بارود يحرق البراميل الأخرى في المنطقة من دون إيقاف التفجير حتّى يتم المخطط؛ فهي قد نجحت مع عام ٢٠٠٩م، في ترتيب وضعها ولمساتها في أفغانستان، إلا أنها تحتاج إلى حرب أهلية فلسطينية وإلى عداء من دون توقف في سورية، وتحريك الانقسامات المجتمعية الطائفية والعرقية في لبنان، لتنجح من خلال ذلك في عسكرة قوات حلف النيتو في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي الخليج العربي؛ فلذا كانت الخطوة الأولى وقبل البدء بتنفيذ العمل على تغذية وسائل الإعلام الغربية، بصورة يومية، مفاهيم خاطئة ومتحيزة منها أنّ العراقيين لا يمكن أنْ يتعايشوا وأن الصراع ليس حرباً ضدّ الاحتلال بل هي حرب أهلية، تتميّز بالصراع الداخلي بين الشيعة والسنة والأكراد. فضلاً عن المحاولات المقصودة لخلق العداء بين مختلف الجماعات العرقية والثقافية والدينية في المنطقة العربية بخاصة والشرق أوسطية عامة وبصورة ممنهجة.

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) Suleyman Kurt, «Carved-up Map of Turkey at NATO Prompts U. S. Apology,» *Zaman* (Turkey), 29/9/2006.

ثالثاً: التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ودوره في الفوضى الخلّاقة

لنعد قليلاً إلى مفهوم الفوضى الخلاقة الذي لا يبدو بعيداً كثيراً عن مفهوم العلاج النفسي عند مارتن كروسرز (Martin Crosrz) الذي يرى أنّ الفوضى ما هي إلا إحدى العوامل المهمة في التدريب والعلاج النفسي. فهو يرى أنّ حالة الوصول بالنفس إلى مرحلة الفوضى، يفقد عندها الإنسان كلّ القيم والضوابط الشخصية المنعكسة في المجتمع، حينها يكون من الممكن أنْ تنجز تلك الشخصية المعجزات فيصبح قادراً على صنع هوية جديدة ذات عناصر قيمية مبتكرة ومبدعة وضمن السياق الحضاري للمفاهيم المجتمعية الحديثة التي بالتالي ستساعده على تطوير البيئة المحيطة به[٩]. وعليه فإن انطلاق ليدين من نظريته الموسومة «الاستقرار مهمة لا تستحق الجهد الأمريكي» ما هي إلا عملية لتحديد ضرورات التدمير الخلّاق، حيث يدعي، وهي مقارنة غير صائبة مع الشعوب، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمزق يومياً كلّ أنماطها القديمة في الأعمال والآداب والعلوم والسياسة والقانون التي يكرهها، كما يصورهم أعداء أمريكا، لأنها تهدد تقاليدهم التي لا تعطيهم القدرة على التقدّم مثل الولايات المتحدة الأمريكية. فيرى ليدين أن هناك ضرورة لتدمير المجتمعات كي تحقق الولايات المتحدة الأمريكية مهمتها التاريخية في إعادة ترتيب العالم[١٠].

من هذه المداخلة التي أوجدها ليدين، نرى أنّ المحافظين الجدد عند صياغتهم لمفهوم الفوضى الخلّاقة قد اعتمدوا الفلسفة البراغماتية التي تفترض، أنّ الواقع أسبق مما يجول في الذهن. حيث يرون أنّ القراءة المستوعبة للمحيط والبيئة المجتمعية وحصر مظاهرها ومن ثمّ تشخيص ما يمكن الاستفادة من هذا التشخيص، يجب أنْ يكون مفروضاً على التفكير الاستراتيجي الأمريكي حتّى تتكيف الاستراتيجيات مع المعطيات الخاصة بالظواهر المجتمعية وتطوّراتها؛ فلذا نرى أنّه مع بداية القرن الحادي والعشرين، كانت الاستراتيجيات الأمريكية تُعنى باللعب بمؤشرات ما يحدث من وقائع في مجتمعات المنطقة الشرق أوسطية حتّى تتمكن من فرز فرص صياغة تهديدات، تبدو غير واضحة المعالم. ولكن مع الوقت تؤدي إلى قبولها من قبل أفراد المجتمع. وهذا ما يضمن دائماً للاستراتيجية الأمريكية فرصة استثمار الفرص لكبح زمام التهديدات وتقليل مؤثراتها على المصالح الأمريكية. وبالتالي فإن الاستراتيجية الأمريكية لما بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي وخلو الجو لفعلها الأوحد تسعى إلى بسط سيطرتها عالمياً من خلال عوامل القوة وكيفية استخدامها لتحقيق مصالحها. وذلك باستخدام تلك القوة في زعزعة الواقع الاجتماعي وجعله فوضوياً والتلاعب بمعاييره الطائفية والعرقية أو حتّى مفاهيم حقوق الإنسان، لتجد المبرر للتدخل وبسط أجندتها وتحقيق مآربها. ولعل سوء خلق مجتمعات متطورة في المنطقة العربية تعالج مظاهره المزمنة بصورة تسلسلية لواقع الحدث والتاريخ بحسب تفكير فوكو، قد سهل التدخل في المجتمع، بطرق معينة.

---

(٩) Aaron T. Beck, Denise D. Davis and Arthur Freeman, *Cognitive Therapy of Personality Disorders*, 2nd ed. (New York: Guilford Press, 2007).

(١٠) Michael Ledeen, *The Iranian Time Bomb: The Mullah Zealots' Quest for Destruction* (New York: Truman Talley Books, 2007).

ولعل أهم هذه الطرق هو تأسيس منظمات المجتمع المدني لمعالجة الظواهر المجتمعية من دون معرفة أسباب ورود هذه المنظمات بكثرة إلى منطقتنا، وكأن لا مجتمع إلا مجتمعنا.

تلك فجوة الاستقرار أو عدمها[11]، كانت وفق ما أسماها صاموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington) هي العنصر الذي اعتمدته نظرية الفوضى الخلّاقة، لكون فجوة الاستقرار هذا ترحل بأفراد المجتمع إلى التردد في قبول الحدث اليوم أو مقاومته نحو الأفضل، فيؤدي هذا الصراع داخل شخصية الفرد إلى الإحباط والنقمة على المجتمع فيثأر لحالة دون هدف. ويبدو أنّ هانتنغتون يقصد في مفهومه هذا المجتمعات التي لا وجود للحريات الاجتماعية ولا للاستقرار السياسي فيها، ناهيك عن الإخفاق الاقتصادي الذي تعاني منه. وإن سلطة النظام وبعد فترات طويلة من الحكم وشيخوخة دوائره الخدمية والإنتاجية، قد وصلت إلى حدود غير قابلة وغير قادرة على استيعاب الأفراد ومتطلباتهم الحيوية، فلم تتمكن من حلها فيتولد الاحتقان وتتزايد الفوضى وتستبدل قواعد الحكم وصيروراته. وخصوصاً أن المنطقة العربية تعجّ في الفترة لما بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهوريات بأنماط حكم كانت نتيجة لانقلابات عسكرية دام حكمها عدة عقود. ولكن لتطبيق الحالة الفوضوية المجتمعيّة بغية التغيير في المجتمع، لا بدّ من أنْ يكون هناك يد تنفيذية. وبالفعل مع عام ٢٠٠٦م وبعد اعتراض تركيا على الخريطة الخاصة بالشرق الأوسط الجديد وتغييرها، لا بدّ من أنْ يكون لها دور حقيقي، ودور مساند تنفيذي، ولكن أي دور اضطلعت به؟ وما هي ضرورات الاعتماد على تركيا من دون غيرها؟ وكيف تمكنت من التنسيق لذلك؟ خصوصاً وأن تلك الدولة العلمانية سرعان ما أصبحت دولة يقودها متأسلمون وبعلاقة متينة مع إسرائيل أسهمت في فتح أسواق أوروبا لها مع عام ١٩٩٦م وتحسن سعر صرف الليرة وتصاعد الاقتصاد بوتيرة ناجحة. هذه بعض من الأسئلة التي لا بدّ من الإجابة عنها ونحن في خضم الحديث عن نتائج نهاية المأسسة في المنطقة العربية والوصول إلى عالم غريب.

من ناحية الحرب العالمية الثانية، وكما أوضحنا سابقاً، كان تعداد الإخوان المسلمين في العالم قد تعدى المليوني عضو[12]. كما إنَّ المبادئ الخمسة التي أعلنها الإخوان هي التي أسهمت مساهمة فعالة في هيكلة التنظيم بصورة عالمية في خمسينيّات القرن الماضي ولو بصورة بدائية[13]. وهي بصورة أو أخرى مبادئ يمكن أنْ تجد لها طريقاً في المجتمع المتفكك أصلاً بسبب الدكتاتوريات العسكرية والحزبية، والصراعات العرقية والطائفية، والانتهاك الذي تعرض له الإخوان خلال النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لاستخدامهم العنف، وحرمانهم الوصول إلى السلطة أو المشاركة في العملية السياسية، كان حافزاً للحاق الركب.

---

(١١) Tony Blankley, *The West's Last Chance: Will We Win the Clash of Civilizations?* (Washington, DC: Regnery Publishing, 2005).

(١٢) Bruce Rutherford, *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*, Princeton Studies in Muslim Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

(١٣) مبادئ الإخوان الخمسة هي: الله غايتنا، والقرآن دستورنا، والرسول محمّد (ﷺ) قائدنا، والجهاد طريقنا، والموت في سبيل الله رغبتنا.

مع منتصف ثمانينيّات القرن العشرين، ونتيجة لمبادئ ويلسون بضرورة حكم العالم من خلال إحداث حروب خارج نطاق أوروبا وتهيئة المجتمع بطريقة تقبل ذلك، سمحت للإخوان تحت مبادئ حرية الفكر والعمل المجتمعي، بالهجرة والاحتماء في أوروبا. وقد نما العمل المجتمعي الدعوتي والإخواني في هذا الجانب بصورة كبيرة، حتّى صار للإخوان نفوذ واسع بامتلاكهم أكثر من ٢٠٠٠ فرع في مصر وحدها وأضعاف هذا الرقم في مختلف بلاد العالم(١٤). وتركز عملهم في مصر وأوروبا. إذ مع نهاية عام ٢٠٠٠م، كانت جماعة الإخوان في مصر تمتلك ٢٠٠٠ جمعية خيريّة وجمعيات خدمية مجتمعية تتعلّق بالتربية والتعليم والصحة والرياضة، إضافة إلى المساجد والمراكز الدينية(١٥). فضلاً عن توفير ما يقارب عشرة آلاف متطوع في فلسطين، أي أنّ الإخوان تمكنوا قبل نهاية القرن العشرين من العمل سياسياً وفكرياً وخيرياً ليؤثروا بالجماعات السياسية الأخرى والعمل بمثل ما هم عليه. ويبدو أنّ هذا العمل النخبوي الذي أثر في المجتمعات العربية للأسباب التي وضحناها سلفاً، جعلت من الإخوان ينظرون إلى الواقع العربي، وخصوصاً بعد دعم أوباما بمشاركتهم في البرلمان المصري، إنّه يجب أنْ يؤسس على مبادئهم التي ترى ضرورة أنْ تكون الشريعة الإسلامية أساساً للسيطرة على شؤون الدولة والمجتمع وفق النموذج التركي، والعمل على توحيد الدول الإسلامية وبخاصة العربية منها، وتحريرهم من الإمبريالية الأجنبية بقيادة السلطنة والخلافة كما كانت أيام السلطة العثمانية المرتبكة(١٦).

إن فكرة تدمير الثقافة والحضارة العربية الإسلامية للمنطقة العربية لا يمكن أنْ يستسيغها الفرد، ولا المجتمع، العربي بهذه السهولة، أي أنّ عملية إعادة منتجة الاستعمار الجديد واحتلال الشعوب مرة أخرى وفق نظرية برنارد لويس لا بدّ من أنْ يتخللها عمل ذو منحى يعطي الواقع المجتمعي نوعاً من الحرية التي فقدها. لذا كثيراً ما كانت تتحدث الإدارة الأمريكية بعد احتلال العراق عن الدمقرطة وضروراتها. ولكن هذه الأهزوجة سرعان ما غابت عن الأذهان، وبرز حديث التطرف الديني وبروز القاعدة في العراق لينتقل المدّ للمغرب العربي ويتخذ من مصر مكاناً وملاذاً آمناً من دون غيره من البلدان مع بدايات القرن الواحد والعشرين. ولعلنا لا ننسى أنه قد كان في الجانب الآخر (أي عند القاعدة ومريديها) تطور لمفهوم سيد قطب المعروف بـ: (التكفير والهجرة). هذا المفهوم البارز في خمسينيّات القرن العشرين بعد عودة سيد قطب من هجرته للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، قد أخذ أبعاداً سياسية كبيرة منذُ منتصف تسعينيّات القرن العشرين. والأهم من ذلك، أنّ اتّباع هذا المبدأ قد جعل من اسم أسامة بن لادن يبرز على السطح الإعلامي الأوروبي بقوة لا مثيل لها ولأوّل مرة عام ١٩٩٧م. كان نضج عقلية الخوف من إرهابية أسامة بن لادن قد فجرتها صحف بريطانية عديدة، وبصورة ممنهجة، إذ كانت تختار أيام عطلة نهاية الأسبوع لكتابة

(١٤) Robin Hallett, *Africa Since 1875* (Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1974).
(١٥) Kim Ghattas, «Profile: Egypt's Muslim Brotherhood,» BBC (9 February 2001).
(١٦) Ma'mun El-Hudaibi, «The Principles of The Muslim Brotherhood,» *The Harvard International Review Magazine* (Spring 1997).

مقالات عديدة ومطولة عن فكر القاعدة وأسامة بن لادن بعينه. واختيار نهاية الأسبوع لهذا النشر ليس مصادفة، بل لكون المجتمع البريطاني يغرق في قراءة الصحف يوم الأحد ويمكث في بيته استعداداً ليوم عمل أسبوعي جديد.

هذا البروز لـ أسامة بن لادن كان في بداية الأمر عادي المزاج، ولكن وفق التعابير السياسية الإستراتيجية، يعني أنّ هناك شكلاً من البناء التحتي لميليشيات إخوانية متزمتة لا تدين بمبادئ الإخوان الخمسة كلها فحسب، بل تركز على المبدأين الرابع والخامس (الجهاد وسيلتنا، والاستشهاد في سبيل الله غايتنا). وهما عنصران دافعان أساسيان لخرق المجتمع تحت حجة الدفاع عن الدين وتخليص الأمة من الكفرة(١٧). وبالفعل هذا الذي حدث وما زال مستمراً على الوتيرة نفسها في معظم أقطار المنطقة العربية وبعض الدول غير العربية المحاذية لحدودها مثل تشاد والنيجر.

لقد نجح تدريب الإسلاميين في أفغانستان وزجهم في معركة ضدّ الكفر كما أسموها في أفغانستان، وبدعم أمريكي عسكري ومالي، والتحاق العديد من عناصر الإخوان في هذه المعركة من مختلف الأقطار العربية، وخصوصاً تلك التي تعاني مجتمعاتها من الفقر والاضطهاد السياسي والمعيشي. وبات العديد منهم يمكنه قيادة مجموعة عسكرية في بلده تحت إمرة القاعدة التي يرأسها أسامة بن لادن. ولعل أقواها دون معرفة الأسباب لنضج العمل الإخواني كان يحدث في مصر عند استهداف الأجانب في زياراتهم إلى الآثار المصرية. ويبدو أنّ الهدف من الاستهداف هو لإعطاء فكرة أنّ هؤلاء خارج نطاق الحضارة الحالية، وأن كلّ مَن لا ينتمي لآرائهم هو في دائرة الكفر ووجوب القضاء عليه، حتّى وصل الحال إلى تفجير برجي التجارة العالمي في نيويورك بطريقة ما زالت غامضة، لتظهر القاعدة دولياً وتكتسح أفغانستان وتختفي قيادة القاعدة خارج نطاق معرفة القوى العظمى(١٨). وبهذا المفصل التاريخي، أصبح هناك خلط في المفاهيم ما بين الإسلام كدين وبين من يحاول استخدام الإسلام كأداة لتنفيذ أعمال لا تنتمي إلى المحبة والسلام. ولكن كيف تمكّن الغرب أو غيرهم من خلق هذا النموذج العربي الإسلامي وبهذه الوحشية؟ بالتأكيد نعود لنقول إنه سبب من أسباب عدم معالجة الأمراض المجتمعية التي ناقشناها مسبقاً، واستحواذ العقل الأداتي على شخصية الفرد من خلال استخدام الروحانية التي حاول كل من فوكو ونيتشه التخلص منها في دراستهما لمنهجية التاريخ المجتمعي في أوروبا الغربية؟

إن دخول أفغانستان وعسكرة الغرب فيها كان الإذن في وضع الخطّة لاحتلال المنطقة والتدخل فيها، ولعل هذه الخطّة تخللتها مرحلتان، الأولى عزل التنظيم السياسي الإخواني عن الميليشيات لكي يكون لهم وجود في الدول التي يعملون برلمانياً بها. والثاني، انتشار الميليشيات تحت مسمّى القاعدة وأركانها في دول المنطقة المراد إعادة رسمها أو إعادة احتلالها مجدداً بطريقة التعويل على

(١٧) Robert Dreyfuss, *Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam* (London: Owl Books, 2006).

(١٨) Robert Baer, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism* (New York: Three Rivers Press, 2002).

نشر مفهوم الدمقرطة الأمريكية، وخصوصاً أن هناك نجاحات سياسية سابقة في جورجيا وأوكرانيا وغيرها من دول الاتّحاد السوفياتي السابق بصورة ما، تمكّن الغرب بتحريك الشارع ولكن بسياسة غير عنفية. وعليه ضمن هذه المرحلة سعت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب إلى إعطاء تركيا أردوغان دوراً كبيراً في هذا المضمار، كان أولها طرح نفسه حامياً للقضية الفلسطينية والفلسطينيين بصفته إسلاموياً، متناسياً بأنّ حزبه هو أوّل من عمّق العلاقات العسكرية والاقتصادية والسياحية مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٤م[١٩]. من ناحية أخرى كان الجهل في المجتمع والتردي الحاصل فيه من الناحية الثقافية والاقتصادية والتربوية، كثيراً ما تمر عليه هذه الألاعيب السياسية على العديد من أفراد المجتمع، الذين هاموا بالوثوق بالأتراك وأردوغان وحزبه.

حين بدأت الأمور تسير نحو اكتساب ودّ العرب كمجتمعات لـ أردوغان[٢٠]، ونجاحه في مشاركة الشارع العربي مع حزب الله ونصر الله بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦، صار لتركيا دور متميز في السياسة العربية الملتهبة بعد أنْ كان دورها مهمشاً أثناء الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م. وبعد التقارب الكردي (شمال العراق) التركي عام ٢٠٠٧م، والارتباط معاً بتجارة كبرى وفتح الحدود ومحاصرة حزب العمال الكردستاني التركي في بطن شمال العراق، تواترت المؤتمرات السياسية العراقية وبعدها العربية في اسطنبول وبرعاية أردوغان. وتمكّن أردوغان في هذه الحملة التي بدا بها عربياً أكثر من العرب على قضاياهم من استجلاب حماس وبعض الفصائل الإسلامية الفلسطينية إلى جانبه، وتوج العمل بعد ذلك بتكرار عقد المؤتمرات في إسطنبول تحت عنوان حماية أهل السنّة في العراق. وهو بهذا الشكل قد طرح نفسه مسؤولاً مباشراً عن السنّة أمام التوجه والنفوذ الإيراني في العراق.

تلك هي انطلاقةٌ كان لا بدّ منها لتركيا لتتمكن من خلالها من ملمة الإخوان في مصر والصومال والعراق وليبيا وسورية، متخذة من مفهوم خطر الهلال الشيعي (وهو مفهوم أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥م) مسألة لمواجهتهم به ووجوب العمل بصورة سريعة لاستيعاب هذا المبدأ. ولما كانت تركيا وكنتيجة لمواقفها التمثيلية الدراماتية قد حققت بعض النجاح بثقة العرب في فتح أبوابها للاستثمارات والشركات التركية، فقد استغلت تركيا هذه الحظوة لإعادة تشكيلات الإخوان في العديد من الدول التي كانت تتوجس من الإخوان، لا بل سعت إلى إطلاق سراح بعضهم من السجون. وعليه مع عام ٢٠٠٩م، كانت تركيا الأب الحنون لجماعة الإخوان السياسي، وانفتحت على الإخوان العسكري (القاعدة)، ورتبت مع الغرب كيفية إدارة وقيادة الخلايا الجاهزة في الغرب من الإخوان لدخول المعركة. حيث كان أولها حزب النهضة وبداية مهزلة تونس ونجاح خطّة فرنسا

---

(١٩) «Manifestations en Turquie contre les violences israéliennes à Gaza,» Agence France Presse (21 May 2004).

(٢٠) «London: A Center-Stage for Radical Islamic Incitement to Anti-American and Anti-Israeli Violence and Hatred,» Intelligence and Terrorism Information Center (1 October 2003).

في ذلك[٢١]، ولكن لماذا اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على حركة الإخوان المسلمين في التغيير في المنطقة العربية وإعادة ترتيبها بشرق أوسط جديد من دون غيرها؟

هناك عدة أسباب لاعتماد الإخوان من دون غيرهم للوصول إلى السلطة وتغيير الشعوب، أولها، سبق وأن تحدثنا عنه، وهو العمياوية التقليدية للإذعان بما يملى على الفرد أو العنصر الإخواني، لأنه أمرٌ إلهي بوجوب الشهادة والاستشهاد في سبيل الله من دون أنْ يجعلوا من هؤلاء الصبية غير المتعلمين أي القدرة على التمييز بين ما هو صحّ وما هو باطل. أما الأمر الثاني، هو مقدرة بغض علمائهم مثل القرضاوي وأيمن الظواهري وغيرهما على استنباط أحكام برواية واحدة من دون الإذعان لمبدأ الأمة وصلاحية استمرارية وجودها وخصوصاً أن المال واستقطاب الدول لهؤلاء قد جعل حظوتهم أكثر قدرة من توجيه النداء إلى أفراد المجتمع من الأزهر وغيرها من المراكز الدينية، وخصوصاً أن الأزهر وغيره ولفترة غير وجيزة تمّ نعته إعلامياً بميله إلى سلطة الدولة. الأمر الثالث، أنّ لهذه الحركات ميليشيات وأموالاً كثيرة يمكن استمالتها أيضاً بأموال، ومن الصعب أنْ تتخلى بعد عقود عن الدم الذي بات جزءاً منها. أما الأمر الرابع، وهو المهم، فهو إنهم أمميون لا يعيرون أهمية للوطن والأرض، ويعتبرون الأموال والنساء والمجتمع والأرض مباحة لهم. أي أنّ العنف سيكون سيد الموقف، فيتحقق مبدأ التدمير الخلاق الذي سبق وأن تحدثنا عنه. أما الأمر الخامس فهو، لما كان هؤلاء أمميين فإن فلسطين وضياعها والإسكندرونه وضياعها وعربستان وضياعها وسبتة ومليلة وضياعهما وغيرها من المناطق العربية لا تعني لهم شيئاً، وبمقدورهم قياساً على صلح الحديبية الإسلامي الشهير أنْ يعقدوا أي عهدٍ مع أي عدو. وبالتالي فإسرائيل لا تعني لهم العدو وهذا هو بيت القصيد في ذلك.

استناداً إلى العناصر الخمسة أعلاه، ولما كان الواقع السياسي والاقتصادي للأقطار العربية حين يقارن بدول آسيوية غير غنية أو غربية عاش فيها الكثير من السياسيين الذي استلموا السلطة في بلدانهم لاحقاً، كان الوضع محفزاً للانطلاقة، وإحداث تغيير بالاعتماد على كثرة المنتمين إلى الإخوان وسعة استثمارات أموالهم ونفوذهم المجتمعي الروحي المسالم في البداية. فضلاً عن أنّ المجتمع العربي وبعد سقوط العراق بيد الاحتلال وبإسهام من الدول العربية كلها، صار الوعي الفكري وعقلانيته مفقوداً تماماً. ولعله صار من السهل التغلغل في المجتمع لإحداث فوضى تحت مظلة التحوّل نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان. بالطبع منظمات الأمم المتحدة أدت دوراً كبيراً لإيهام الشعوب بأنها ضدّ الاضطهاد ولكن الخفايا كانت تعكس حبهم للفوضى لتغيير القيادات الحزبية والسياسية بقيادات عاشت في الخارج ورضعت من ثدي الاستخبارات الغربية بكرهها لكلّ شيء عربي ووطني.

(٢١) Ahmed E. Souaiaia, «International Leaders of the Muslim Brotherhood Meet in Turkey to Strategize for the Crisis in Egypt and to Plan for the Future,» *Islamic Society Review* (15 July 2013).

هذا العقل غير المدرك، وعمق المبادئ الروحية للإخوان، وعلاقة الغرب وأمميتهم وميليشياتهم وأموالهم، كُلها كانت عناصر قد سهلت لما حدث. وخصوصاً أن الإخوان ومنذ أكثر من تسعة عقود يطمحون لاستلام السلطة حتّى ولو بالنار أو التعاطف والتكاتب مع الاستخبارات الغربية كما حدث في مصر خلال خمسينيّات القرن الماضي. هذه الحالة السلطوية واستلامها عند الإخوان جعلتهم يتنازلون عن الكثير من مبادئ الأمة، فهم لا يرون في فلسطين عثرة للتفاهم مع إسرائيل، لذلك في عام ٢٠٠٢م وبعد غزو أفغانستان وبروز حالة صعود الإسلاميين في العراق إذا ما احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق، صرح مرشدها مهدي عاكف لوكالة الـ أسوشيتد برس بالقول: «إنَّ الجماعة ملتزمة باتّفاقية السلام مع إسرائيل في حال وصولها إلى الحكم». ويبدو أنّ هذا المبدأ قد ظهر جلياً في رسالة محمد مرسي بتاريخ ١٩ تموز/يوليو ٢٠١٢ إلى شمعون بيريس، رئيس دولة الكيان الإسرائيلي، وعنونها حين خاطبه بـ «عزيزي وصديقي العظيم»، مؤكّداً التزامهم بكلّ المواثيق مع إسرائيل[٢٢]، في حين كان لا داعي لهذه الرسالة وهذه الكلمات التي تمتلئ حفاوة وتكريماً لعدو أمة، أو على الأقل عدو مصر!

من كلّ ما تقدّم نرى أنّ اعتماد الإخوان من قبل الغرب على الفوضى الخلاقة أو التدمير الخلاق كان بسبب غياب المشروع السياسي لجماعة الإخوان (القاعدة) لكونها مجموعة دعوية تتبنى في تركيبتها الفكرية البعد العاطفي في الدين لتحقيق المعجزات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كلّ المجالات. ولعل الاعتماد على الإخوان كان أيضاً نابعاً من فهم الغرب لتديّن الشعوب الجاهلة معناه، هو المسار الوحيد للسيطرة عليها، وهذا خطأ استراتيجي يصعب الخلاص منه اليوم؛ فالمجتمعات العربية التي عززت بالفوضى الخلاقة تحت عناوين غربية متعددة مثل التغيير، الحرية، الربيع العربي، والخلاص... إلخ، هي بحاجة إلى عقل إدراكي غير أداتي يمكن من خلاله فهم الخطر الذي يمكن أنْ تواجهه تلك المجتمعات في أمنها واستقرارها. ما سيمنع تساقط المجتمعات المتبقية التي انتهت إليها كلّ من العراق وليبيا ومصر وتونس في المرحلة الأولى إلى كارثة اجتماعية انقسامية، جعلت من الواقع لا يمكن أنْ يعود حتّى إلى عهد الدكتاتوريات المستقرة؛ فالوضع الذي نجح فيه الإخوان مع نهاية عام ٢٠١٠م ونيف من الأشهر من عام ٢٠١١م، سنجده مع تقدّم الزمن وصولاً إلى عام ٢٠١٥م، قد عزز بحقّ الفوضى الخلاقة والتدمير الخلاق، ولكن بنسخة جديدة فاقت النسخة المعروفة بـ: القاعدة ـ الإخوان، وما نتجت منه من حالات مجتمعية عطلت الحياة الحقيقية للشعوب. وبالتالي فنحن على أبواب إعادة بناء المنظومة المجتمعية بطريقة قد تكون أسوأ ما قد مرّ بالمجتمعات العربية في عصر السلطة العثمانية المرتبكة.

---

(٢٢) «رسالة الرئيس المصري محمد مرسي إلى رئيس الكيان الإسرائيلي شمعون بيريس،» الأهرام، ٢٠١٢/١٠/١٧، نقلاً عن: *The Times of Israel*.

رابعاً: إعلان موت وبداية موت

تفتت مجتمع ليبيا لأسباب عرقية ولأسباب سياسية خلافية ما بين ليبرالية وبين دينية متزمتة، وبات البترول الليبي نهباً وسرقةً. تفتت المجتمع التونسي بصورة غير معلنة ما بين ليبرالية تحررية وإخوانية مرتبطة بمشاريع عدة منها مسألة سورية. تفتت المجتمع اليمني ما بين حوثي وما بين معارض له، وتفتت المجتمع المصري ما بين إخواني وليبرالي عربي وطني، وتفتت المجتمع البحريني بحالة طائفية، وتفتت المجتمع العراقي طائفياً عرقياً ودينياً. وأصبحت القاعدة تسير كالنار في الهشيم متمددة في ليبيا ومصر والعراق واليمن ولبنان والجزائر وتونس والمغرب وغيرها من الأقطار العربية التي لم تصل دلالات عن وجود القاعدة فيها بعد، ولكن حين نقول القاعدة نعني الكُلّ مرتبط بـ: أسامة بن لادن، أو من أعلنوا الولاء له في أي عملية كما يسمونها الجهادية. ويبدو أنّ هذا التمدد في القاعدة واختراقه للمجتمعات ووجود الحاضنة الطائفية له، هو نتاج العمل من أجل إعلان شرق أوسط جديد تسوده الفوضى وتحكمه ميليشيات لا نظرة واقعية لها. مبدأها محاربة الكفر من أجل الإسلام في بلاد الإسلام أوّلاً، ومن ثمّ الانطلاق إلى خارج أسوار المنطقة العربية. ولكن يبدو أنّ هذا التمدد قد بات يصعب السيطرة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولا بدّ من إيجاد حلّ لهذه المسألة يكون لحلفائها الأوروبيين دور، مثل فرنسا وبريطانيا وحتّى إسرائيل، حتّى تتمكن من سبك الخطّة والحيلولة من دون فشلها. ولكن كيف؟ وخصوصاً أن تمدد القاعدة واعتمادها على تمويل نفسها من الأموال المسروقة قد يؤدي إلى تنصلها من الاستجابة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً.

هذه المعطيات المطروحة أعلاه، لا بدّ من أنْ تتجسد وتُطرح عليها محددات دولية جديدة تعمل على وضع المنطقة العربية في صراع مستمر ولربما دائم لعقدين من الزمن، حتّى يتم من خلالها تنفيذ التدمير الخلاق وإعادة رسم المنطقة، بصورة مبنية على أسس طائفية وعرقية تسهم في إعلان الدولة اليهودية؛ فكما ذكرنا سبقاً، كان لنجاح تقسيم الصومال والسودان ونجاح الاحتلال في العراق وتمزيقه طائفياً، إشارات يمكن أنْ تحقق في نهاية المطاف الهدف الموسوم للغرب. وعليه لا بدّ من الخروج من كنف القاعدة وترك الإخوان بقيادة تركية، يسيرون ضمن أولوياتهم السياسية في الوصول إلى السلطة. متخذين من صعود الإخوان في تونس وفي مصر حالة إيجابية لتمرير المخطط من واقع الحال المجتمعي لتلك الدولتين؛ فلذلك وعلى حين غفلة ظهر للعالم أجمع في صورة مفاجئة الرئيس الأمريكي معلناً القضاء على أسامة بن لادن، لتبدأ رحلة التدمير الخلّاق وفوضويته، رحلة جديدة في سورية والعراق ومصر واليمن والبحرين وتونس والجزائر والمغرب وليبيا وحتّى مالي والفيليبين والنيجر.

كان اليوم الأوّل من آذار/مارس ٢٠١١م، يوماً ليس ككل الأيام في العالم أجمع حين أعلن أوباما بفخر عن مقتل رئيس تنظيم القاعدة[٢٣]. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا الآن؟ وما

(٢٣) Richard Lardner, «US Tells Court Bin Laden Photos Must Stay Secret,» Associated Press (28 September 2011).

هي مبررات ذلك؟ وهل مرّ هذا الأمر على الغربيين قبل العرب وصدقوا الأمر أم لا؟ كُلها كانت أسئلة تراود الكثير وتبحث عن إجابة؛ فالبدء هو أنّ التلفزيون الباكستاني قد أظهر صورة بن لادن وهو مسجّى، وتناقلته الصحف والتلفزيونات البريطانية في حينه، إلا أنه سرعان ما تمّ إزالة الصورة والأفلام بعد أنْ تواتر الحديث من الناحية التقنية عن تزييف الصورة وبثها وعدم صحة موت أسامة بن لادن[٢٤]! ونتيجة لهذا اللغط والتشكيك في صدقية القيادة الأمريكية، أعلنت إدارة أوباما في ٤ أيار/ مايو ٢٠١١م أنها سوف لن تفرج عن أي صورة لجثة بن لادن وهو ميت[٢٥]. معللة إخفاقها بنشر الصورة، للحيلولة دون إعطاء القاعدة، ـ وهنا نشدد على القاعدة لأنها ستكون عدة قاعدات ـ ذريعة للانتقام وقيامهم بهجوم مباغت على المجتمع الأمريكي[٢٦]، ونتيجة للإحراج الذي مرت به الإدارة الأمريكية من هذه العملية، ونتيجة لبدء الصحافة الغربية المتحررة عن الدولة بمناقشة هذا الأمر، وخصوصاً أن بعضها كان يشكك في تسجيلات أسامة بن لادن قبل إعلان اغتياله، أصدرت القاعدة في ٦ أيار/مايو ٢٠١١م، بياناً لم يُعرف مصدره حتى الآن، أعلنت فيه أنّ أسامة بن لادن قد مات[٢٧]، ولا أحد يعرف سبب التأخير في الإعلان عن هذه العملية التي أدّت إلى موت أسامة بن لادن، إلا أنّ البيان بحسب الولايات المتحدة قد بُثّ بالصورة والصوت.

شككت الصحافة الغربية والأمريكية قبل غيرها من الصحف والتلفزيونات الإخبارية، بمقتل أسامة بن لادن وإعلان الحكومة الأمريكية لذلك. وكان مصدر الشكّ من هذه الصحف والمؤسسات الإخبارية موجهاً إلى الإدارة الأمريكية، وخصوصاً إلى وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون وإدارة أوباما. وهو شكٌ نابعٌ من رفض الحكومة الأمريكية أو عجزها عن تقديم أي أدلة مادية تثبت أنّ عمليتها في قتل زعيم القاعدة حقيقة.

طالبت هذه الصحف والمحطات الإخبارية بالمعلومات التي تفيد وتؤكد العملية الخاصة بمقتل أسامة بن لادن من الإدارة الأمريكية وفق قانون حرية المعلومات الأمريكي (Freedom of Information Act (FOIA))[٢٨]. ووفق هذا القانون هناك اعتبارات قانونية وأحقية للمؤسسات الصحافية. كما قدمت أيضاً العديد من المنظمات طلبات للإفراج ولو جزئياً عن الصور أو الفيديو أو تحليل الحامض النووي، ومن هذه المنظمات والمؤسسات كانت وكالة أسوشيتد برس، ورويترز، سي بي إس نيوز، وفوكس نيوز، وغيرهم[٢٩]. وانتهت القصة الغامضة لموت بن لادن بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية دفنه في البحر، وغاص معه صراع فكري وقتالي ودماء

(٢٤) Amelia Hill, «Osama Bin Laden Corpse Photo is Fake,» *The Guardian*, 2/5/2011.

(٢٥) Brian Montopoli, «Obama: I Won't Release Bin Laden Death Photos,» CBS News (4 May 2011).

(٢٦) «Osama Bin Laden Killed: Live Coverage,» *The Telegraph* (London), 6/5/2011.

(٢٧) Douglas Stanglin, «Al-Qaeda Confirms Bin Laden's Death, Threatens New Attacks,» *USA Today*, 6/5/2011.

(٢٨) John Hudson, «The Associated Press's Case for Releasing the Bin Laden Photo,» *The Atlantic Wire* (10 May 2011).

(٢٩) John Hudson, «A Look at Who's FOIAing the Bin Laden Death Photo,» *The Atlantic Wire* (9 May 2011).

نهشت بالأمة ومجتمعها لأكثر من عقدين ونيف من السنين. ولكن ما هي أهداف إعلان قتل بن لادن بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟ وما هي المحددات والمستجدات الإقليمية والدولية لهذا الإعلان؟

قبل الخوض في سعير هذا المنحى، نود أنْ نشير إلى ما قاله الصحافي الأمريكي سيمور هيرش حول عملية اغتيال بن لادن(٣٠). فقد خالف هرش قصة الإدارة الأمريكية بكل تفاصيلها بعد أربع سنوات من إعلانها، ووفق مصدره الباكستاني يقول إن أسامة بن لادن كان جثة هامدة من المرض تحميها الاستخبارات الباكستانية وتم بيعها للإدارة الأمريكية بعشرين مليون دولار، ولم تأخذ هذه العملية عند تنفيذها أكثر من دقائق معدودة وطلقة واحدة في رأسه. وهو بذلك يفضح كل القصص الأمريكية المفبركة والتي منها مسألة التسويغات لاحتلال العراق وقيادتها للحراك التعسفي في البلدان العربية لتجعل أقطارنا غير مستقرة اقتصادياً وأمنياً.

على أية حال، كانت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب يتوقعان بعد سقوط القذافي وحسني مبارك وزين العابدين بن علي، والهيجان في البحرين واليمن، أنْ تكون نهاية سورية سريعة، وبخاصة بعد أنْ أخذت الجامعة العربية المهمة منذ عام ١٩٩٠م، الموقف المعادي للدول العربية، ودعت المنظمة الدولية لحقوق الإنسان ومجلس الأمن لإصدار قرارات حرب أولها ضد العراق، ليستمر السيناريو نفسه بعد أكثر من عقدين. ويبدو أنّ الحالة الليبية التي قادتها تركيا والغرب بإصدار قرار خلال ٣٠ يوماً لضرب السلطة الليبية بعنف وتفتيت ليبيا في أسابيع قليلة ومنعها من البث الإعلامي، ومحاصرتها دبلوماسياً من قبل أركان خارجيتها، كلها لم تجد منطلقاً للتنفيذ في حالة سورية. وبدا الوضع لدى العالم الغربي أنّ التحالف العربي ـ الغربي لرسم ملامح جديدة في الشرق الأوسط بالاستفادة من الثروة الكبرى وما جنته تلك الدول من أسعار البترول غير مناسبة في سورية، لذا كان لا بدّ من فعلٍ أقوى.

بالطبع سورية، مهما فُسر الأمر، كانت شوكة عام ٢٠٠٦م لترتيب الشرق الأوسط الجديد الذي صرحت به كوندوليزا رايس من خلال منح السلطة السورية السلاح الاستراتيجي لحزب الله. على أية حال هذه المهمة التي أنيطت بالإخوان المسلمين وبتركيا من خلال تأزيم المناطق الحدودية ومن ثمّ الزحف نحو العاصمة مثل ما حدث في ليبيا، يبدو أنها قد فشلت، لذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة الانتهاء من هيمنة القاعدة وتمزيق تراثها من الشيشان مروراً بأفغانستان والعراق وليبيا وحتّى أفريقيا. والواقع ليس لتمزيقه، بقدر ما توزيع الهيمنة، أي أنّ إعلان مقتل أسامة بن لادن كان إعلاناً بانتهاء القاعدة وولادة العديد من الميليشيات الإرهابية تحت مسمّى الإسلام، وزجها بأقرب وقت وبسرعة وبإمكانية معروفة داخل وسورية ومصر للخلاص من هذه المرحلة، ومن ثم في العراق تحت مسمى داعش.

(٣٠) Seymour Hersh, «Investigative Journalist Stands by Controversial Account of Osama bin Laden's Death,» ABC News (14 May 2015).

لم تمر إلا أشهر معدودة على موت بن لادن، حتّى ظهرت تنظيمات كثيرة في أفريقيا أوّلاً مثل «بوكو حرام» والقاعدة الإسلامية في المغرب العربي، ومسلحي مالي، وكل هذه التنظيمات تحمل مبادئ الأم. ومارست هذه التنظيمات عمليات إرهابية من الحدود، ضدّ الجزائر. ولكن الوعي الجزائري كان أقوى لإفشالها، ومنعها من دخول حدودها، لذا امتدّ العنف الأزلي والصراع السلطوي على كامل تراب ليبيا بمسميات عديدة، واللافت للنظر أنّ كلّ ميليشيا في ليبيا مدعومة من دولة نفطية ما، تتصارع على الفوز بنجاح حكم ليبيا. ولكن بعد أشهر معدودة انتقلت هذه التجربة الميليشياوية الإسلاموية لتظهر بالمسميات نفسها أو على شاكلتها في سورية، مثل أحرار الشام، وجند الإسلام، والنصرة، وجيش الإسلام، وجند الشريعة وغيرها، وتحمل أيضاً الفكر الإرهابي القاعدي نفسه.

المجموعات المسلّحة تلك مدعومة من دون هوادة أوّلاً، من تركيا التي سهلت دخولهم وتجنيدهم. وثانياً، من سلطات الإخوان في مصر وتونس والسودان أو من المتعاطفين مع الإخوان من دول عربية أخرى. لذا شهدت سورية منذ عام ٢٠١١م وحتى دخول منظم ومدعوم وبصورة مباشرة مؤيد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية إلى سورية، وكلّ الوسائل الترهيبية المعروفة لدى القاعدة، ليعود المجتمع مفتتاً في سورية ما بين داعم للنظام وما بين داعم لهذه الميليشيات. ولكن الأمر المهم في كلّ هذه الحالة هو، أنّ حالة المجتمع قد انتقلت في سورية من حالة السلطة الطامحة لخلق مجتمع موحّد غير طائفي مقاوم للعدوان الإسرائيلي واحتلاله للأراضي الفلسطينية، إلى مجتمع أداتي يستجيب لعواطفه التي تملى من قبل الميليشيات الإسلاموية الهادفة لتقسيم المجتمع على أساس طائفي عرقي، مثل ما حصل في العراق. ومع هذا هناك سؤال مهم يطرح نفسه من دون جواب، هو انخراط حماس الفلسطينية في الحرب في مصر وسورية، وقيامها بأعمال إرهابية طالت الوحدة المصرية، فيا تُرى لمصلحة مَن هذا، وهل لتركيا يد في استخدام القوة الفلسطينية الجهادية ضدّ العرب بدلاً من استخدامها ضدّ إسرائيل؟

باتت المرحلة الجديدة نشطة بالتمام والكمال بعد إعلان مقتل أسامة بن لادن وتفريخ المجموعات الإسلامية المسلّحة، وتسارع التصريحات الفرنسية والبريطانية والألمانية والأمريكية المتباكية على الشعب السوري من دون ذكر دعمها إلى أخوات القاعدة أو بناتها. وصار هناك حراك نحو مجلس الأمن الدولي لاتّخاذ قرار بضرب سورية تحت ذريعة الكيمياوي للتخلص في النهاية من مشروع المقاومة وصد إسرائيل. وتطورت العلاقة بصورة واضحة ما بين النصرة وغيرها من الفصائل الإسلاموية مع إسرائيل، لبناء تحالف مستقبلي إذا ما سقط النظام، شبيه بما سعى إليه مرسي في مصر حين كان رئيساً لسلطة مصر. ولكن بروز روسيا كقوة دولية ودبلوماسية تمنع التلاعب بالعالم، وتبعتها الصين لإيقاف هذه الخريطة الجديدة، أفشل المشروع وبات لا بدّ من إيجاد حالة جديدة يمكن من خلالها إنتاج سيناريو جديد.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيين وحلفاؤها العرب والجامعة العربية، إلى إيجاد شرخ كبير ما بين المجتمعات العربية، وعززت المفاهيم الطائفية والعرقية التي وجدت لها حاضنة في العراق، لتنتقل إلى دول الجوار وخصوصاً لبنان لتوتير الأجواء. وسعت الجامعة العربية إلى تجنيد مجلس الأمن، ولكن كلّ ذلك باء بالفشل وبقيت روسيا والصين صامدتين بوجه هذا المخطط. ومع هذا فقد بلغ المجتمع العربي في كلّ أقطاره حالة من التفتت المزمن، يصعب أنْ يعاد ترتيبه مرة أخرى لكونه دخل في أتون الطائفية والعرقية بدعم وحماس تركي وغربي. بالتأكيد كانت تركيا اللاعب الإرهابي الأساسي في تفتيت المجتمع العربي وإعادة منتجته لقيادته مرة أخرى، وعاونها على ذلك البعد الإيراني الداعم للعراق وسورية ولبنان، من خلال حزب الله، وتأزم المناقشات حول الملف النووي الإيراني. إلا أنّ الولايات المتحدة الأمريكية مع منتصف عام ٢٠١٣م، كانت تبحث عن خطّة جديدة تجعل من الفوضى الخلّاقة والتدمير الخلّاق يسيران نحو الإرهاب والعنف الخلّاق.

خامساً: داعش: الحلقة الأخيرة

في الحديث عن داعش أو كما يسمونها الآن «الدولة الإسلامية»، لا بدّ لنا من الحديث عن تواتر تأسيسها التاريخي الذي سيبيّن أنها فرع من فروع القاعدة لما بعد موت أسامة بن لادن. بالطبع تركيزنا على داعش في البداية لم يكن قد جاء من فراغ، بل من كونها اليوم تسيطر على أجزاء من العراق وسورية وصحراء سيناء في مصر وفي ليبيا وشمال أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا(٣١)؛ فهذه الجماعة يحدثنا التاريخ ووثائقه بأنها نشأت كجماعة منتمية إلى القاعدة عام ١٩٩٩م، تحت مسمّى التوحيد والجهاد، خلال الحرب العراقية ـ الأمريكية التي استمرّت من عام ١٩٩١م حتى احتلاله عام ٢٠٠٣م، ولكن سرعان ما تغير اسمها عام ٢٠٠٤م، ليكون تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، حين تمّ احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. والمهم في الأمر أنه لم يكن أحد حتّى فترة الإعلان يعرف أحداً من قادة التنظيم وأهدافه، إلا قوات الاحتلال الأمريكي في العراق. ومع إعلان هذا التنظيم في بياناته نيته مقاتلة الاحتلال الأمريكي في العراق، إلا إنّه مع عام ٢٠٠٦م أعلن صراحة أنه تنظيم سني يستهدف الشيعة والأمريكان في العراق، ليمتد شبح الحرب الأهلية في العراق بصراع كان له بداية وغير معروفة نهايته. ويبدو هذا الإعلان قد جاء تزامناً مع نجاح حزب الله في حرب تموز/وليو ٢٠٠٦م، في دحر العدوان الإسرائيلي، فكان هذا الإعلان في حينه نذيراً بحرب طائفية قادمة تقودها القاعدة وحزب الله في المنطقة. على أية حال ما بين عام ٢٠٠٦م وعام ٢٠٠٨م، انضمت العديد من الفصائل المسلّحة المقاتلة في العراق بمناطق الأنبار والموصل وكركوك، إلى مجلس شورى أقامه تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، سميَّ «مجلس شورى

(٣١) «ISIS Now Has Military Allies in 11 Countries – NYMag,» Daily Intelligencer (25 November 2014).

المجاهدين»[٣٢]. وقد تعاقب على قيادة هذا التنظيم بعد مقتل أبي مصعب الزرقاوي كلّ من أبي عمر البغدادي ومن ثمّ أبي أيوب المصري، وحين تمّ قتلهم في عملية أمريكية في السابع من نيسان/أبريل ٢٠١٠م، أصبح أبو بكر البغدادي الزعيم الجديد للجماعة هذه[٣٣]. وهنا يتبين أنّ الجماعة الإسلاموية هذه، تمكنت من فرز حالة مجتمعية عربية تتوافق في القيادة مهما كانت أصولها ولكن تتوحد في مبدأ الخلاص من الكفرة. ومفهوم الكفرة بالنسبة إليهم نسبي، وليس بالضرورة المحتل. أما مفهوم الدولة الإسلامية في العراق، فيبدو أنه كان مخططاً مثلما قلنا مع ترتيب الشرق الأوسط الجديد. إذ إنّه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦م، أي بعد انتهاء حرب تموز/يوليو، وإعلان رايس مشروع الشرق الأوسط الجديد، أعلن تنظيم داعش قيام الدولة الإسلامية في العراق وحدد قيادتها بأبي عبد الله الرشيد الذي يأتمر بإمرة أبي أيوب المصري الذي يدين بولائه لـ: أيمن الظواهري وأسامة بن لادن[٣٤].

ويبدو من تاريخ هذه الميليشيا، أنه كان مخططاً لها لتبقي الارتباك المجتمعي في العراق فحسب، وخصوصاً بعد إعلانها حركة سنية في مناطق معينة من العراق ليتسنى للولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ مخططها بتقسيم العراق بعد أنْ تمّ إنجاحه في الصومال والسودان. لكن الأمر لم يكن ضمن الضرورات التي تراها الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لتنفيذ تدميرها الخلّاق؛ فبعد إخفاق الهجوم على سورية تحت ذريعة الأسلحة الكيماوية، اتّجهت الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لتوسيع التفرقة المجتمعية لتتسع نحو مصر ونحو سورية. ويبدو أنّ الدولة الإسلامية في العراق التي لم تكن تمسك أرضاً محدودة في العراق بعد، كانت هي المراد التركي الغربي لهذا الأمر؛ فمع ٨ من نيسان/أبريل ٢٠١٣م، دخلت الدولة الإسلامية في العراق بمعاونة عسكرية تركية مباشرة واستخباراتية عربية وغربية مدينة الرقة السورية، لتكون دهليزاً يربط بين العراق وسورية وتغير اسمها إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام المشتق من اختصاره كلمة داعش[٣٥]. وقد كان هذا رداً على منع روسيا والصين إصدار قرار من مجلس الأمن بضرب سورية وإسقاط النظام[٣٦].

إن اعتمادنا على الفرضية التي ترى أنّ داعشاً تنظيم تمّت مراعاته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبرعاية تركية لم يكن قد أتى من فراغ، بل وفقاً لدراسة أعدتها وكالة الاستخبارات الأمريكية في أوائل عام ٢٠٠٧م، ظهر فيها أنّ التنظيم يسعى في العراق إلى

---

(٣٢) Craig Whitlock, «Death Could Shake Al-Qaeda in Iraq and Around the World,» *The Washington Post*, 10/6/2006.

(٣٣) Richard Spencer, «Saudi Arabia Sends 30,000 Troops to Iraq Border,» *The Telegraph*, 3/7/2014.

(٣٤) Ishaan Tharoor, «ISIS or ISIL?: The Debate Over What to Call Iraq's Terror Group,» *The Washington Post*, 18/6/2014.

(٣٥) Vivek Saxena, «ISIS vs ISIL: Which One is it?,» The Inquisitr (18 June 2014).

(٣٦) المحطة الفضائية العربية، «تنظيم القاعدة في العراق يؤكد أنّ النصرة السورية هي في جزء منها احتلال الرقة،» العربية (٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣).

الاستيلاء على المناطق الوسطى والغربية والشمالية العربية غير الكردية لتحويلها إلى دولة إسلامية(٣٧). وبيّن التقرير أنّ هذه المجموعة الميليشياوية تتمتع بحضور قوي في المحافظات العراقية(٣٨)، الأنبار ونينوى وكركوك ومعظم صلاح الدين، وأجزاء من بابل وديالى وبغداد، وبعقوبة(٣٩).

ولعل النقطة المفصلية في هذا التقرير، هي أنّ داعش حين دخلت العراق نفذت هذا المخطط بعينه؛ فيا تُرى كيف تمكنت قوة صغيرة ميليشياوية أنْ تفشل مخطط دولة كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؟ ولعل السبب بسيط جداً، إذ يعود إلى إصرار حكومة الاحتلال الخامسة بقيادة نوري المالكي على الالتزام مع سورية ومنع التعاون ضدها وتفتيش الطائرات الداخلة إلى العراق والخارجة منه إلى سورية، ما سهّل مقاومة النظام السوري والبقاء لفترة أطول، ما سبب إرهاقاً لكلّ مخططات الولايات المتحدة الأمريكية. وكان الردّ بدخول داعش المنطقة وإعلان دولتها الإسلامية من ناحية، وإعلان التحالف الدولي الصوري لتصفية داعش من جانب آخر. هذا التحالف بعد إسقاط نوري المالكي بات هدفه واضحاً ، متجسداً بدخول الولايات المتحدة الأمريكية المعترك مرة أخرى بقوات على شكل خبراء يزداد عددهم يوماً بعد يوم، حتى تم الإعلان مؤخراً عن مشاركة تركيا ضمن التحالف ولربما مشاركة قوات برية من دول في الشرق الأوسط قبل نهاية عام ٢٠١٥م للحرب ضد داعش في سورية(٤٠).

من هنا وبظهور داعش وبعدم ضرب التحالف لمنظومة الاتّصالات الخاصة بها، والسماح لتركيا بتعزيزها بالمدد والعدد والسماح ببيع البترول وغيرها من ديمومات الحالة التي تؤهّلها للبقاء، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق المأرب في العودة إلى المنطقة برضاء الآخرين وتثبيت مواقعها والاستفادة من ظاهرة الفوضى الخلّاقة والتدمير الخلّاق. وعليه فإن داعش والنصرة وجند الإسلام والمجاهدين وبوكو حرام وغيرها من بنات القاعدة، هي نتاج نظرية الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى إعادة ترتيبه على أساس عرقي وطائفي. متخذة تلك المجموعات مبادئ مخالفة للواقع العربي والإسلامي الحقيقي الذي يسعى إلى التعايش المجتمعي السلمي؛ فقد حققت في هذا المعترك وجود مظاهر طائفية وعرقية غير مسالمة ومكتظة بالأسلحة والتهديد، وجعلت من الفرقة الطائفية والمذهبية المستندة إلى العنف مبدأ عدم توافق بين أفراد المجتمع، ناهيك عن إنها جعلت حالة بناء الدولة ومأسستها وفق المبادئ التحررية والمساواة وفق الوطن والكفاءة أمراً مستحيلاً.

---

(٣٧) Uzi Mahnaimi, «Al-Qaeda Planning Militant Islamic State Within Iraq,» *The Sunday Times* (London), (13 May 2007).

(٣٨) Richard Engel, «Dangers of the Baghdad Plan,» MSNBC (17 January 2007).

(٣٩) Thomas E. Ricks, «Situation Called Dire in West Iraq,» *The Washington Post*, 11/9/2008.

(٤٠) Josh Halliday, «Ex-army Chief Urges PM to Consider «Boots on the Ground» to Fight Isis,» *The Guardian*, 24/5/2015.

خلاصة

نقطة أخيرة تتعلّق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب الذي ظهر ضدّ داعش، والذي انضمّ إليه العديد من الدول الإقليمية والعربية والدولية، هذه النقطة تتعلّق بالحروب وكيفية مكافحتها وما مدى جدية الأمر في قتال ميليشيات كهذه. دعنا ننسى بعض الشيء الدعم الكافي من الأسلحة وغيرها ونركز على أمرين مهمين: **الأوّل**، حينما كان العقاب جاثماً على العراق منذُ ٢ آب/أغسطس ١٩٩١م، ومنعه من الاستيراد والتصدير، كانت كلّ قطرة نفط تنطلق في حدوده البرية أو المائية أو غيرها، تقوم الأمم المتحدة ومجلس أمنها بالمرصاد لها. وهو ما أدّى إلى مقتل مئات الأطفال العراقيين نتيجة هكذا حصار؛ فأين الآن هذا الموقف من بيع نفط داعش التي تسيطر على مناطق بترولية عديدة في سورية والعراق؟ أما الأمر الثاني، ويبدو لي من الناحية التكتيكية واللوجيستية العسكرية أمراً مهماً جداً وهو، حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها ٣٣ دولة بضرب العراق عام ١٩٩١م، وقبل البدء بالهجوم باشرت كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية العمل على تعطيل منظومة الاتّصال العسكرية العراقية. ولعل الشيء نفسه قد استخدم من دون أي تردد عام ٢٠٠٣م، حين تمّ احتلال العراق. وعليه منظومة الاتّصالات في أي حرب ولمواجهة العدو تعتبر من التكتيكات الاستراتيجية المهمة لقطع أوصال المواجهين وعدم تفعيل معاركهم بالتزامن مع شنّ هجوم في أي لحظة، ولكن في التحالف الدولي ضدّ داعش ومنذ تموز/يوليو ٢٠١٤م، حتى الآن لم نشهد أنْ تحدّث أي من المتحالفين عن ضرب المنظومة الاتّصالية عن داعش وتعطيل وسائل الاتّصال بين الميليشيات لمنعهم من التقدّم على أية نقطة مواجهة. حتّى إنَّ الرئيس الأمريكي باراك أوباما، يتحاشى في كلّ تصريحاته هذا الأمر، ويركز على أنّ قتال داعش سيستمرّ لثلاث سنوات، وهو ما تبقى من عمر حكومة الاحتلال السابعة في العراق بقيادة حيدر العبادي، الذي يبدو لنا أنها ستكون أخر حكومة لما يسمّى «العراق الموحّد»، وبعده يتم التقسيم العرقي والطائفي، لتجد إسرائيل طريقها إلى إعلان يهودية دولتها، وبذلك يتحقق حلم الشرق الأوسط الجديد.

خاتمة

في نهاية المطاف، انتهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد فشل الحرب العالمية الأولى بتأسيس الدولة الليبرالية الغربية في المنطقة، إلى نتائج حققت من خلالها ما كانت تصبو إليه مبادئ ويلسون؛ فبالفعل باتت الحرب خارج أسوار أوروبا والغرب، واستنزفت أموال الشعوب وصار المجتمع مقسماً ومفتتاً بحالة لا يمكن أنْ تكون فيه عقلانية للتعايش؛ فالمجتمع العربي في وضعه الحالي لا يعاني التفكك سياسياً ومذهبياً فحسب، بل يعاني الفساد الاجتماعي والاقتصادي والتربوي. كما إنَّ نسبة الأمية في المجتمع العربي بدأت في تزايد مستمر، ناهيك عن تحطيم وتدمير البنية التحتية له وشيوع الأمية والفقر، وتحطيم قدراته الفكرية والعسكرية.

لقد أصبح المجتمع العربي في كلّ أقطاره في الوضع الحالي في حالة مثل الحالة التي عاشها في فترة الحرب العالمية الأولى التي لم تكن بعد حكم ما يسمّى «الخلافة» المدعاة لخمسة قرون، لا يفقه غير السلاح والسلطة والقوة. حتّى إنَّ عقليته لا يمكن أنْ تتطور نحو البناء المدني لأن الطفولة المدنية انتُزعت وحلّ محلّها القتل والنار فبات طُعماً للولائية والاستعلائية وتنفيذ ما يُطلب منه هو المسيطر على شخصيته وعقليته. كما إنَّ العديد من الأمراض والظواهر المجتمعية التي ظهرت أو في طور الظهور، أو التي تطورت خلال تلك الحقبة قد عملت ما في وسعها لإركاع المجتمع وتبديد أمواله، وعدم استغلالها في عملية تأهيل المجتمع، فانتزع منه فكرة الإدراكي أي وعي وإدراك ما يمكنه العمل على مأسسة الدولة.

انتهى عقدٍ ونصف من القرن الحالي، وحال الأمة يمكن حصره بالقبلية والطائفية والعرقية، التي تطورت كل منها لتنتقل من سلاح السلام والحوار والحياة على الأرض معاً، إلى حال تشكيل الميليشيات وتغيير المسميات لهذه الميليشيات؛ فهي ميليشيات مقاومة في مكانٍ ما وهي إرهابية في مكانٍ آخر. إرباك دخل في قوالب الحياة الاجتماعية عند الفرد العربي أينما كان في أرض المعمورة. ولعل الأتعس من ذلك، كان دور الجامعة العربية بمناداة القوى الخارجية لتدمير العراق أولاً ومن بعدها ليبيا وصولاً إلى السعي الجاد إلى تدمير سورية واليمن وحتى مصر. هذا الفعل يجعلنا في دوامةٍ لا نجد فيها أيَّ أملٍ لإعادة الحياة في المنطقة لتحقيق السلم المدني ووضع محدداته قيد التنفيذ.

كما قلنا مرَّ عقد ونصف من القرن الحالي، والحالة تبيّن زيف القوة العربية عسكرياً ومادياً وفكرياً تجاه القضايا الأساسية التي شعاراتها ما زالت ترن في آذاننا ونحن صغار، ضاعت فلسطين نتيجة عدم وضوح الرؤية تجاه الواقع الشعبي والسلطوي، فلو تأملنا حجم الأموال التي صُرفت في تسليح وتأسيس القاعدة في أفغانستان، وما تم صرفه على تدمير وتفتيت واحتلال العراق، وما تم صرفه على التوتر وعدم الاستقرار في ليبيا ومصر وسورية والعراق حتى ما بعد الاحتلال، لوجدنا أنّ هناك سؤالاً محيراً جداً، هو ماذا لو صُرفت هذه الأموال على الانتهاء من القضية الفلسطينية؟ ماذا لو استُخدمت هذه القوة العسكرية في تحرير فلسطين؟

لنكن أكثر علميين ومسالمين ومنصفين، ونقول ماذا لو صُرفت هذه المئات من المليارات على التنمية والتعليم والصناعة والتطوير وغيرها من العناصر الذاتية لتسيير المجتمع بما فيه الخدمات؟ بالتأكيد ستكون النتائج مختلفة عن ما هو الآن من عيش فيه فاقة وفقرٌ ومستقبل غير معروف، على الأقل لأوقفنا اضطهاد المواطن العربي والضياع بالهجرة خارج أسوار الوطن. نحن بعد أكثر من تسعة عقودٍ ونيف من السنين على تأسيس السلطات في أقطارنا العربية، نعود لنقارن ما كنا فيه وما أصبحنا عليه، فتتجه كل حسراتنا نحو خسران أي شيء. ماركس يقول «الإنسان-أثمن رأسمال» والرأسمالية عند آدم سميث تقول «لنستثمر بالإنسان»، فأين نحن من هذين القولين؟ نحن اعتبرنا أن الإنسان العربي هو حجرة العثرة في التطور فقمعناه.

لذا يبقى الوطن والفرد على حدٍ سواء تحت سياط القائد الذي استبدل بالأمير أو الرئيس وغيرها من المسميات. ولعل من الهواجس الأساسية لتقييم الوضع الذي سيكون عليه واقع الأمة، هو انسياق العقل التلفيقي من الواقع السياسي المجتمعي، إلى الواقع المذهبي الطائفي الذي لا ينتهي لاقتتال أفراد عدة، بل إلى اقتتال مجتمع بأكمله لتستمر محرقة التنافر وعدم التوافق وتكون الشرارة للفوضى جاهزة متى ما أراد المجتمع الغربي ذلك، خصوصاً بعد نجاح فكرة التدمير الخلّاق والإلغاء الخلّاق والتشرد الخلّاق والهمجية الخلاقة.

نعم هذا هو الواقع الذي نتصوره في غياب الدراسات المجتمعية والفكرية في الوطن العربي، لعدم نضج التجربة ومحاربة الأمراض المجتمعية المتوارثة، أصلاً من التراكمات التاريخية التي وجد فيها هابرماس ومن قبله ماركس، أساساً للخروج من المأساة المجتمعية. لذا نحتاج إلى قراءة حقيقية لمراحل التاريخ في العصر الحديث، خارج إطار العنفية والتعويلية. مستخدمين فيها آليات الفعل الإدراكي ونسج القانون التكافلي المجتمعي والتركيز من بعد النتائج على التربية والتعليم وتفعيل دور الفرد في التنمية الاجتماعية والصناعية باعتباره أثمن رأسمال.

هكذا بدت لنا أسرار فشل مأسسة الدولة العربية وضياع حتّى وجودها الجغرافي بعد ضياع تاريخها ومعتقداتها واتّجاهها نحو الانهيار، وعدم التشكيل في مجتمعات تنتظر مظاهر وأمراض جديدة لعلها أوسع ما مرّ علينا والتي منها الأرامل واليتامى والمعوقين الذين سيستنزفون الدولة ومالها إذا ما تمّ مأسستها، وستبقى الأقطار العربية سواء رضيت بذلك أم رفضته رهينة بيد الغرب ومؤسساته وألاعيبه لتبقى دولة مستهلكة يسيطر علينا العقل العشوائي وينتزع منا العقل الإدراكي من خلال هجرة العقول والعودة إلى علوم التاريخ لما قبل الحداثة وتطور التكنولوجيا.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

أبو الخير، السيد مصطفى أحمد. **النظرية العامة في الأحلاف والتكتلات العسكرية طبقاً لقواعد القانون الدولي العام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨١)

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي**. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨١. ٥ ج.

الحصري، ساطع [أبو خلدون]. **البلاد العربية والدولة العثمانية**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠.

الناهي، هيثم غالب. **تفتيت العراق: انهيار السلم المدني والدولة العراقية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣.

ـــــــــ. **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**. بيروت: دار العلوم الأكاديمية، ٢٠٠٢.

نظمي، وميض جمال عمر. **الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥)

نوفل، رِهاب. **مشروع مقاومة تقسيم العراق وتفتيته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥.

نيتشه، فريدريك فالهام. **هكذا تكلّم زرادشت**. ترجمه عن الألمانيّة علي المصباح. كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٧.

دوريات

«رسالة الرئيس المصري محمد مرسي إلى رئيس الكيان الإسرائيلي شيمون بيرز.» **الأهرام**: ٢٠١٢/١٠/١٧.

الناهي، هيثم غالب. «البيان والاستبيان الدلالي في فقه اجتماع علي الوردي.» **إضافات**: العددان ١٧ ـ ١٨، شتاء ـ ربيع ٢٠١٢.

ـــــــــ «الصراع البريطاني ـ الفرنسي ـ العثماني (التركي) على ولاية الموصل: الحلقة الأولى.» القدس العربي: ١٩٩٨/١٠/٢١.
ـــــــــ «الصراع البريطاني ـ الفرنسي ـ العثماني (التركي) على ولاية الموصل: الحلقة الثانية.» القدس العربي: ١٩٩٨/١٠/٢٢.
ـــــــــ «الفقه السياسي العراقي: القسم الأول.» القدس العربي (لندن): ١٩٩٦/١١/٢٤.
ـــــــــ «الفقه السياسي العراقي: القسم الثاني.» القدس العربي: ١٩٩٦/١١/٢٥.
ـــــــــ «الفقه السياسي العراقي: القسم الثالث.» القدس العربي: ١٩٩٦/١١/٢٦.

ندوات ومؤتمرات

التكنولوجيا والتنمية، التي نظّمتها منظمة الموارد العلمية والتكنولوجية، أكسفورد ـ بريطانيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

مواقع إلكترونية، وتقارير

«تقرير اليونسكو: ٤٣ في المئة من أطفال الدول العربية يفتقدون المبادئ الأساسية للتعليم.» بي بي سي عربي: ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، <http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2014/01/140129_unesco_report_education_>.
سلطان، إيهاب. «هل تغير أمريكا مناهج التعليم في مصر؟.» ديوان العرب (القاهرة): ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، <http://www.diwanalarab.com/spip.php?page=article&id_article=468>.
المحطة الفضائية العربية. «تنظيم القاعدة في العراق يؤكد أنّ النصرة السورية هي جزء منها في احتلال الرقة.» العربية: ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٢ ـ الأجنبية

Books

Adams, Doris Goodrich. *Iraq's People and Resourses*. Berkeley, CA: University of California Press, 1958.
Adams, Nicholas. *Habermas and Theology*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2006.
Ágoston, Gabor and Bruce Masters. *Encyclopedia of the Ottoman Empire*. New York: Infobase Publishing, 2009.
Althusser, Louis. *Politics and History: Montesquieu, Rousseau, Marx*. London; New York: New Left Books, 1972.
Baer, Robert. *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism*. New York: Three Rivers Press, 2002.
Balbi, Simona [et al.]. *Book of Short Abstracts*. Napoli, IT: Jovene Editore, 2009. (7th International Conference on Social Science Methodology - RC33 - Logic and Methodology in Sociology)

Barker, A. J. *The First Iraq War, 1914-1918: Britain's Mesopotamian Campaign*. New York: Enigma Books, 2009.

Bataille, Georges. *Oeuvres complètes*. Paris: Gallimard, 1970.

Vol. 5: *La Somme athéologique I: L'Expérience intérieure - Méthode de méditation - Post-scriptum 1953 - Le Coupable - L'Alleluiah.*

———. *Visions of Excess: Selected Writings, 1927-1939*. Edited by Allan Stoekl. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1985. (Theory and History of Literature; vol. 14)

Bennett, W. Lance and David L. Paletz (eds.). *Taken by Storm: The Media, Public Opinion, and U.S. Foreign Policy in the Gulf War*. New York; Chicago, IL: University of Chicago Press, 1994. (American Politics and Political Economy Series)

Beck, Aaron T., Denise D. Davis and Arthur Freeman. *Cognitive Therapy of Personality Disorders*. 2nd ed. New York: Guilford Press, 2007.

Bideleux, Robert and Ian Jeffries. *A History of Eastern Europe: Crisis and Change*. London: Routledge, 1998.

Biographical Dictionary of Twentieth-Century Philosophers. Edited by Stuart Brown, Diane Collinson and Robert Wilkinson. London: Routledge, 1996. (Routledge Reference)

Blanadier, Georges. *Sociologie actuelle de l'Afrique Noire: Dynamique des changements sociaux en Afrique centrale*. Paris: Presses Universitaires de France, 1955, 5ème éd., 1992. (Bibliothèque de Sociologie contemporaine)

Blankley, Tony. *The West's Last Chance: Will We Win the Clash of Civilizations?*. Washington, DC: Regnery Publishing, 2005.

Bosco, David L. *Five to Rule Them All: The UN Security Council and the Making of the Modern World*. New York: Oxford University Press, 2009.

Boucher, Wayne I. *Spinoza in English: A Bibliography from the Seventeenth Century to the Present*. 2nd ed. Bristol: Thoemmes Press, 1999.

Brinton, Crane. *A Decade of Revolution, 1789-1799*. New York: Greenwood Press, 1934.

Bushkovitch, Paul. *A Concise History of Russia*. Cambridge, MA; London and New York: Cambridge University Press, 2012. (Cambridge Concise Histories)

Cagaptay, Soner. *Islam, Secularism and Nationalism in Modern Turkey: Who is a Turk?*. London: Routledge, 2006. (Routledge Studies in Middle Eastern History; volume 4)

Carter, Matt. *T. H. Green and the Development of Ethical Socialism*. London: Imprint Academic, 2003. (British Idealist Studies, Series 3: Green)

Childers, Joseph and Gary Hentzi (eds.). *The Columbia Dictionary of Modern Literary and Cultural Criticism*. Columbia: Columbia University Press, 1995.

Churchill, Winston S. *The Second World War Volume 6: Triumph and Tragedy*. Boston, MA: Houghton-Mifflin Company, (1981) [1953].

Combs, Jerald A. *American Diplomatic History: Two Centuries of Changing Interpretations*. Berkeley, CA: University of California Press, 1983.

Countries of the World and Their Leaders Yearbook Set. Edited by Jacqueline K. Mueckenheim. New York: Thomson Gale, 2006. (Countries of the World and Their Leaders Yearbook (2v.))

Delaney, Tim. *The March of Unreason: Science, Democracy, and the New Fundamentalism*. New York: Oxford University Press, 2005.

Deleuze, Gilles. *Foucault*. Translated by Sean Hand. London: Althone, 1988.

The Derrida-Habermas Reader. Edited by Lasse Thomassen. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2006.

Dierauer, Isabelle. *Disequilibrium, Polarization, and Crisis Model: An International Relations Theory Explaining Conflict*. New York: University Press of America, 2013.

Dreyfuss, Robert. *Devil's Game: How the United States Helped Unleash Fundamentalist Islam*. London: Owl Books, 2006.

_______ and Paul Rabinow. *Michel Foucault: Beyond Structuralism and Hermeneutics*. 2nd ed. Chicago, IL: University of Chicago Press, 1983.

Easton, David. *The Analysis of Political Structure*. New York: Routledge, 1990.

_______, John G. Gunnell and Michael B. Stein (eds.). *Regime and Discipline: Democracy and the Development of Political Science*. Michigan, MI: University of Michigan Press, 1995.

Edgar, Andrew. *The Philosophy of Habermas*. Montreal: McGill-Queens University Press, 2005. (Continental European Philosophy; Book 5)

Eribon, Didier. *Michel Foucault*. Translated by Betsy Wing. Cambridge, MA: Harvard University Press, (1991) [1989].

Eriksen, Erik Oddvar and Jarle Weigard. *Understanding Habermas: Communicative Action and Deliberative Democracy*. New York; London: Continuum International Publishing, 2004.

Erickson, Mark and Ljubica Erickson (eds.). *Russia: War, Peace and Diplomacy: Essays in Hon our of John Erickson*. London: Weidenfeld and Nicolson, 2005.

Ford, Donald H. and Hugh B. Urban. *Systems of Psychotherapy: A Comparative Study*. New York: John Wiley and Sons, 1965.

Foucault, Michel. *The Archaeology of Knowledge*. Translated by A. M. Sheridan Smith. London and New York: Routledge, 2002 [1969].

_______. *The Essential Foucault: Selections from Essential works of Foucault, 1954-1984*. New York: The New Press, 2003.

_______. *History of Madness*. Edited by Jean Khalfa; Translated by Jonathan Murphy. New York: Routledge, 2006.

_______. *Introduction to Kant's Anthropology*. Edited by Roberto Nigro; Translated by Roberto Nigro and Kate Briggs. New York: Foreign Agents, 2008. (Semiotext (E))

Gaddis, John Lewis. *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*. Oxford: Oxford University Press, 1982.

Gaidar, Yegor. *Collapse of an Empire: Lessons for Modern Russia*. Translated by Antonina W. Bouis. Washington, DC: Brookings Institution Press, 2007.

Gallagher, Michael [et al.]. *Representative Government in Modern Europe*. New York: McGraw Hill, 2001.

Ghareeb, Edmund A. and Beth K. Dougherty. *Historical Dictionary of Iraq*. Lanham, Maryland; Oxford: The Scarecrow Press Ltd., 2004. (Historical Dictionaries of Asia, Oceania, and the Middle East)

Ginsburg, Mark B. *Understanding Educational Reform in Global Context: Economy, Ideology, and the State*. New York: Universty of Hawaii, 1991.

Graham, Euan. *Japan's Sea Lane Security, 1940-2004: A Matter of Life and Death?*. London; New York: Routledge, 2006.

Grawitz, Madeleine et Jean Leca (dirs.). *Traite de Science Politique*. Paris: Presses Universitaires de France, 1985.

Grigsby, Ellen. *Analyzing Politics: An Introduction to Political Science*. Florence: Cengage Learning, 2008.

Hakim, Joy. *A History of US: War, Peace, and All That Jazz: 1918-1945 A History of US Book Nine*. New York: Oxford University Press, 2005. (A History of US; Book 9)

Hallett, Robin. *Africa Since 1875*. Ann Arbor, MI: University of Michigan Press, 1974.

Hegel, Georg Wilhelm Friedrich. *Lectures on the Philosophy of Religion*. Edited by Peter C. Hodgson. Oxford: Oxford University Press, 1990.

———. *Lectures on the Philosophy of Religion: Together with a Work on the Proofs of the Existence of God*. Translated from the 2nd Edition German. Edited by E. B. Spires and J. Burdon Sanderson. London: Kegan Paul, Trench, Trubner and Co., 1895. 3 vols.

Heidegger, Martin. *Being and Time*. Translated by John Macquarrie and Edward Robinson. London: S. C. M. Press, 1962.

Heinzig, Dieter. *The Soviet Union and Communist China, 1945-1950: The Arduous Road to the Alliance*. New York: M. E. Sharpe, 2004.

Hobsbawm, Eric J. *How to Change the World: Reflections Marx and Marxism, 1840-2011*. London: Little Brown, 2011.

Holes, Clive. *Modern Arabic: Structures, Functions, and Varieties*. Washington, DC: Georgetown University Press, 2004.

Holt, Peter Malcolm, Ann K. S. Lambton and Bernard Lewis. *The Cambridge History of Islam*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977.

Honderich, Ted. *The Oxford Companion to Philosophy*. New York: Oxford University Press, 1995.

Imber, Colin. *The Ottoman Empire, 1300-1650: The Structure of Power*. New York: Palgrave Macmillan, 2002.

J. S. Mill's Political Thought: A Bicentennial Reassessment. Edited by Nadia Urbinati and Alex Zakaras. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2007.

Jalal, Ferhang. *The Role of Government in the Industerlization of Iraq, 1950-1965*. London: Frank Cass, 1977.

Jay, Martin. *Marxism and Totality: The Adventures of a Concept from Lukcas to Habermas*. California: University of California Press, 1986.

Jensen, Pamela Grande. *Finding a New Feminism: Rethinking the Woman Question for Liberal Democracy*. Lanham: Rowman and Littlefield, 1996.

Johnson, Michael. *All Honourable Men: The Social Origins of War in Lebanon*. London; New York: I. B. Tauris, 2001. (I. B.Tauris in Association With the Centre of Lebanese Studies)

Karpat, Kemal H. *The Ottoman State and Its Place in World History*. Leiden: Brill, 1974.

Kenyon, John. *Revolution Principles: The Politics of Party, 1689-1720*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977.

Knowlton, James. *Forever in the Shadow of Hitler?: Original Documents of the Historikerstreit, the Controversy Concerning the Singularity of the Holocaust*. Translated by Truett Cates. New York: Prometheus Books, 1993.

Kojève, Alexandre. *Outline of a Phenomenology of Right*. Edited by Bryan-Paul Frost; Translated by Robert Howse. Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 2000.

Lalor, John Joseph. *Cyclopedia of Political Science, Political Economy, and of the Political History of the United States*. New York: Nabu Press, 1883. 3 vols.

Lecourt, Dominique. *Bachelard, Epistémologie: Textes choisis*. Paris: Presses Universitaire de France, 1971, 6ème éd. 1996.

Ledeen, Michael. *The Iranian Time Bomb: The Mullah Zealots' Quest for Destruction*. New York: Truman Talley Books, 2007.

Levine, Rhonda. *Class Struggle and the New Deal: Industrial Labor, Industrial Capital, and the State*. New York: University Press of Kansas, 1988. (Studies in Historical Social Change)

Lind, Michael. *Vietnam: The Necessary War: A Reinterpretation of America's Most Disastrous Military Conflict*. New York: Free Press, 1999.

Longrigg, Stephen Hemsley. *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*. 3rd ed. London: Oxford University Press, 1968.

Martin, William. *Histoire de la Suisse: Essai sur la formation d'une confédération d'états*. Paris: Payot, 1926.

Marx, Karl and Frederick Engels. *Collected Works: Volume 28: Marx*. New York: International Publishers, 1986.

________. *Collected Works: Volume 35: Marx*. New York: International Publishers, 1986.

________. *Collected Works: Volume 36*. New York: International Publishers, 1987.

________. *Collected Works: Volume 37: Marx*. New York: International Publishers, 1987.

McKinley, Vern P. *Financing Failure: A Century of Bailouts*. London: The Independent Institute Educators, 2012.

Merquior, José Guilherme. *Foucault*. Berkeley, CA: University of California Press, 1985.

Mill, John Stuart and Jeremy Bentham. *Utilitarianism and Other Essays*. Edited by Alan Ryan. London: Penguin Books, 2004.

Moghadam, Assaf. *The Globalization of Martyrdom: Al Qaeda, Salafi Jihad, and the Diffusion of Suicide Attacks*. New York: Johns Hopkins University, 2008.

Mundy, Martha and Richard Saumarez Smith. *Governing Property, Making the Modern State: Law, Administration and Production in Ottoman Syria*. London: I. B. Tauris, 2007. (Library of Ottoman Studies; 9)

Nancy, Jean-Luc. *The Inoperative Community*. Minneapolis, MN; Oxford: University of Minnesota Press, 1991. (Theory and History of Literature; Book 76)

The New Cambridge Modern History Volume 12: The Shifting Balance of World Forces, 1898–1945. Edited by C. L. Mowat. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1968.

Nietzsche, Friedrich. *Thoughts Out of Season*. Translated by Anthony M. Ludovici. Edinburgh: The Edinburgh Press, 1909.

Nunn, Wilfred. *Tigris Gunboats: The Forgotten War in Iraq, 1914-1917*. London: Chatham Books, 2007.

Oakley, Allen. *Marx's Critique of Political Economy, 1844 to 1860*. London: Routledge, 1984.

O'Connor, Brian (ed.). *The Adorno Reader*. Malden, MA: Blackwell Publishing, 2000.

O'Flaherty, James C., Timothy F. Sellner, Robert M. Helm (eds.). *Studies in Nietzsche and the Classical Tradition*. Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1979.

El-Ojeili, Chamsy and Patrick Hayden. *Critical Theroies of Globalization: An Introduction*. London: Antony Rowe Ltd., Chippengam and Easbourne, 2006.

Oliver, Kelly. *Women as Weapons of War: Iraq, Sex, and the Media*. Columbia: Columbia University Press, 2007.

Olssen, Mark. *Toward a Global Thin Community: Nietzsche, Foucault, and the Cosmopolitan Commitment: Nietzsche, Foucault, and the Future of Liberalism*. Boulder, Co: Paradigm Press, 2009.

Parker, Geoffrey. *Compact History of the World*. London: Times Books, 2005.

Patrick, John J. and Gerald P. Long. *Constitutional Debates on Freedom of Religion: A Documentary History*. Westport, CT: Greenwood Press, 1999.

Patrides, C. A. and Raymond B. Waddington. *The Age of Milton: Backgrounds to Seventeenth-Century Literature*. Manchester: Manchester University Press, 1980.

Pedersen, Olaf. *The Book of Nature*. Notre Dame, IN: The University of Notre Dame Press, 1992.

Pickles, John and Adrian Smith. *Theorising Transition: The Political Economy of Post-Communist Transformations*. London: Taylor and Francis, 1998.

Polisar, Patti. *Inside France's Dgse: The General Directorate for External Security*. New York: The Rosen Publishing Group, 2003.

Poulantzas, Nicos. *The Poulantzas Reader: Marxism, Law and the State*. Edited by James Martin. New York: Verso Books, 2008.

Raeder, Linda C. *John Stuart Mill and the Religion of Humanity*. Columbia: University of Missouri Press, 2002.

Ransel, David L. *The Politics of Catherinian Russia: The Panin Party*. New Haven, CT: Yale University Press, 1975.

Ransom, John. *Foucault's Discipline*. Durham, NC: Duke University Press, 1997.

Ritzer, George. *Sociological Theory, From Modern to Postmodern Social Theory (and Beyond)*. New York: McGraw-Hill Higher Education, 2008.

Russell, Ruth B. *A History of the United Nations Charter: The Role of the United States, 1940-1945*. Washington, DC: Brookings Institution, 1958.

Rushdie, Salman. *The Satanic Verses*. New York: The Penguin Group, 1988.

Rutherford, Bruce. *Egypt after Mubarak: Liberalism, Islam, and Democracy in the Arab World*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008. (Princeton Studies in Muslim Politics)

Ryan, Alan. *The Making of Modern Liberalism*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2012.

Schmid, Alex P. and Albert J. Jongman. *Political Terrorism: A New Guide to Actors, Authors, Concepts, Data Bases, Theories and Literature*. 2nd ed. Lahore, Pakistan: Transaction Publishers, 2005.

Shaw, Ezel Kural. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977.

Shaw, Stanford Jay and Ezel Kural Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1977.

Schmitt, Carl. *La Notion de politique: Théorie du partisan*. Préface par Julien Freund. Paris: Flammarion, 1992.

Seigel, Jerrold. *The Idea of the Self: Thought and Experience in Western Europe since the Seventeenth Century*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005.

Sluglett, Peter. *Britain in Iraq, 1914-1932*. London: Ithaca Press, 1976. (St. Antony's Middle East Monographs; no. 4)

Stansfield, Gareth and Liam D. Anderson. *The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy or Division?*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004.

Stawell, F. Melian. *The Growth of International Thought*. London: Thornton Butterworth Ltd., 1929.

Stearns, Peter N. (ed.). *Encyclopedia of Social History*. London: Taylor and Francis, 1994.

Stegner, Wallace. *Discovery!: The Search for Arabian Oil*. Beirut: Middle East Export Press, 1971.

Stern, Robert. *The Routledge Guidebook to Hegel's Phenomenology of Spirit*. 2nd ed. Abingdon; Oxon and New York: Routledge, 2013. (The Routledge Guides to the Great Books)

Sunderland, Willard. *Taming the Wild Field: Colonization and Empire on the Russian Steppe*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2007.

Susser, Bernard. *Political Ideology in the Modern World*. New Jersey: Allyn and Bacon, 1995.

Tarasti, Eero. *Existential Semiotics*. New York: Indiana University Press, 2000. (Advances in Semiotics)

Thackeray, Frank W. and John Findling (eds.). *The History of Iraq*. London: Greenwood Press, 2001. (Greenwood Histories of the Modern Nations)

Thompson, E. P. *The Making of the English Working Class*. Toronto: Penguin Books, 1991.

Thompson, Noel W. *Political Economy and the Labour Party: The Economics of Democratic Socialism, 1884-2005*. 2nd ed. London: Routledge, 2006.

Tully, James. *An Approach to Political Philosophy: Locke in Contexts*. Edited by Quentin Skinner. New York: Cambridge University Press, 2007.

Wallace, Robert M. *Hegel's Philosophy of Reality, Freedom, and God*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2005. (Modern European Philosophy)

Wallerstein, Immanuel. *The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Trimphant, 1789-1914*. Berkeley, CA: University of California Press, 2011.

Warminski, Andrzej. *Readings in Interpretation: Hölderlin, Hegel, Heidegger*. Introduction by Rodolphe Gasche. Minneapolis, MN: University of Minnesota, 1987. (Theory and History of Literature; Book 26)

Westphal, Kenneth. *Hegel's Epistemological Realism: A Study of the Aim and Method of Hegel's Phenomenology of Spirit*. New York: Kluwer Academic Publishers, 1989. (Philosophical Studies Series; 43)

Young, Shaun. *Beyond Rawls: An Analysis of the Concept of Political Liberalism*. Lanham, MD: University Press of America, 2002.

Zegart, Amy B. *Flawed by Design: The Evolution of the CIA, JCS, and NSC*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1999.

Zhihua, Shen. *Mao, Stalin and the Korean War: Trilateral Communist Relations in the 1950s*. New York: Routledge, 2012. (Cold War History)

Zvesper, John. *Nature and Liberty*. New York: Routledge, 1993.

Periodicals

Adler, Franz. «The Social Thought of Jean-Paul Sartre.» *American Journal of Sociology*: vol. 55, no. 3, 1998.

Atkinson, John. «The Borders of the Arabian Peninsula-Story British Role in Drawing the Border Through the Desert.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 25, no. 1, February 1993.

Ayoub, Antoine. «Oil: Economics and Political.» *Energy Studies Review*: vol. 6, no. 1, 1994.

Bedau, Hugo Adam. «Bentham's Utilitarian Critique of the Death Penalty.» *The Journal of Criminal Law and Criminology*: vol. 74, no. 3, 1983.

Belbutowski, Paul M. «Strategic Implications of Cultures in Conflict.» *Parameters*: Spring 1996.

Bentham, Jeremy. «Offences Against One's Self - part 1.» *Journal of Homosexuality*: vol. 3, no. 4, 1978.

———. «Offences Against One's Self - part 2.» *Journal of Homosexuality*: vol. 4, no. 1, 1978.

Boesche, Roger. «Fearing Monarchs and Merchants: Montesquieu's Two Theories of Despotism.» *The Western Political Quarterly*: vol. 43, no. 4, 1990.

Brown, Michael E. «The Nationalization of the Iraqi Petroleum Company.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 10, no. 1, February 1979.

De Atkine, Norvell B. «Why Arabs Lose Wars.» *Middle East Quarterly*: vol. 6, no. 4, December 1999.

Easton, David. «The Decline of Modern Political Theory.» *Journal of Politics*: no. 13, 1951.

Elgie, Robert. «The French Presidency: Conceptualizing Presidential Power in the Fifth Republic.» *Public Administration*: vol. 74, no. 2, Summer 1996.

Eilon, Eli. «Nietzsche's Principle of Abundance as Guiding Aesthetic Value.» *Nietzsche Studies*: no. 30, December 2001.

Fisk, Robert. «Focus Part one The Human Cost: Does Tony Have any Idea What the Files are Like that Feed off the Dead.» *The Independent*: 26/1/2003.

Freund, Julian. «Critique of Theories of Social Epistemology and Humanities: Studies in Honor of Julien Freund.» *European Journal of Social Sciences* (Geneva): vol. 19, nos. 54-55, 1981.

Guriev, Sergei, Anton Kolotilin and Konstantin Sonin. «Determinants of Nationalization in the Oil Sector: A Theory and Evidence from Panel Dat.» *Journal of Law, Economics, and Organization* (Oxford University Press): 23/1/2009.

Gutting, Gary. «Michel Foucault.» Edited by Edward N. Zalta. *The Stanford Encyclopedia of Philosophy*: Summer 2013.

Hall, Stuart. «Nicos Poulantzas: State, Power, Socialism.» *New Left Review*: vol. 1, no. 119, January-February 1980.

Halliday, Josh. «Ex-army Chief Urges PM to Consider «Boots on the Ground» to Fight Isis.» *The Guardian*: 24/5/2015.

Hess, Andrew C. «The Ottoman Conquest of Egypt (1517) and the Beginning of the Sixteenth-Century World War.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 4, no. 1, January 1973.

Hill, Amelia. «Osama Bin Laden Corpse Photo is Fake.» *The Guardian*: 2/5/2011.

Hudson, John. «A Look at Who's FOIAing the Bin Laden Death Photo.» *The Atlantic Wire*: 9 May 2011.

________. «The Associated Press's Case for Releasing the Bin Laden Photo.» *The Atlantic Wire*: 10 May 2011.

El-Hudaibi, Ma'mun. «The Principles of The Muslim Brotherhood.» *The Harvard International Review Magazine*: Spring 1997.

«Italy Holds up Class a Mandates.» *The New York Times*: 20 July 1922.

Kagan, Robert. «America and Europe in the New World Order.» *The New York Times*: 27/1/2004.

Kobrin, Stephen J. «Diffusion as an Explanation of Oil Nationalization: Or the Domino Effect Rides Again.» *Journal of Conflict Resolution* (London): vol. 29, no. 3, 1985.

Kurt, Suleyman. «Carved-up Map of Turkey at NATO Prompts U. S. Apology.» *Zaman* (Turkey): 29 September 2006.

Levy, Brian. «World Oil Marketing in Transition.» *International Organization* (Cambridge University Press): vol. 36, no. 1, 1982.

Luhmann, Niklas. «Systemtheorie, Evolutionstheorie und Kommunikationstheorie.» *Soziologische Gids*: vol. 22, no. 3, 1975.

Mahnaimi, Uzi. «Al-Qaeda Planning Militant Islamic State Within Iraq.» *The Sunday Times* (London): 13 May 2007.

Marginson, Simon and Gary Rhoades. «Beyond National States, Markets and Systems of Higher Education: A Glonacal Agency Heuristic.» *Higher Education Journal* (Kulwer Academic Publishers - Holland): no. 43, 2002.

Odell, Peter R. «The Significance of Oil.» *Journal of Contemporary History* (London): vol. 3, no. 3, 1968.

«Osama Bin Laden Killed: Live Coverage.» *The Telegraph* (London): 6/5/2011.

Peters, Ralph. «Blood Borders: How a Better Middle East Would Look.» *Armed Forces Journal*: June 2006.

Ricks, Thomas E. «Situation Called Dire in West Iraq.» *The Washington Post*: 11/9/2008.

Roberts, Geoffrey. «Soviet Policy and the Baltic States, 1939-1940: A Reappraisal.» *Diplomacy and Statecraft* (Francis and Taylor): vol. 6. no. 3, 1995.

Rosner, Shmuel. «Who's Your Daddy?.» *The New York Times*: 16/1/2012.

Savory, Roger M. «The Principal Offices of the Afawid State during the Reign of Ismā'īl I (907-30/1501-24).» *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (University of London): vol. 23, no. 1, 1960.

«Secretary of State Condoleezza Rice at the Post.» *The Washington Post*: 25/3/2005.

Smart, John C. «Higher Education: Handbook of Theory and Research.» *Springer* (Holland): vol. 20, 2005.

Souaiaia, Ahmed E. «International Leaders of the Muslim Brotherhood Meet in Turkey to Strategize for the Crisis in Egypt and to Plan for the Future.» *Islamic Society Review*: 15 July 2013.

Spencer, Richard. «Saudi Arabia Sends 30,000 Troops to Iraq Border.» *The Telegraph*: 3/7/2014.

Stanglin, Douglas. «Al-Qaeda Confirms Bin Laden's Death, Threatens New Attacks.» *USA Today*: 6/5/2011.

Tharoor, Ishaan. «ISIS or ISIL?: The Debate Over What to Call Iraq's Terror Group.» *The Washington Post*: 18/6/2014.

LeVine, Mark. «The New Creative Destruction.» *Asia Times*: 22 August 2006.

Vinogradov, Amal. «The 1920 Revolt in Iraq Reconsidered: The Role of Tribes in National Politics.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 3, no. 2, 1972.

Vuillemin, Jean-Claude. «Réflexions sur l'épistémè.» *Cahiers Philosophiques*: no. 130, 2012.

Watson, William J. «Ibrahim Muteferrika and Turkish Incunabula.» *Journal of the American Oriental Society*: vol. 88, no. 3, 1968.

Whitlock, Craig. «Death Could Shake Al-Qaeda in Iraq and Around the World.» *The Washington Post*: 10/6/2006.

Williams, Paul R. and Matthew Simpson. «Rethinking the Political Future: An Alternative to the Ethno-Sectarian Division of Iraq.» *American University International Law Review*: vol. 24, no. 2, 2008.

Yiftachel, Oren and As'ad Ghanem. «Understanding «Ethnocratic» Regimes: The Politics of Seizing Contested Territories.» *Political Geography*: vol. 23, no. 6, August 2004.

Theses

Kirasirova, Masha. «The Eastern International: Modes of Soviet-Arab Exchanges from the Interwar Period to the Cold War.» (Master Thesis, New York University, 2011).

Conferences

The 104th Annual Meetings of the American Political Science Association, University of Michigan, USA, 3-6 September 2009.

Reports and Websites

Adams, Richard H. (Jr.) and John Page. «Holding the Line: Poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000.» Poverty Reduction Group, The World Bank 1818 H Street (Washington, DC): 20433, 2001, <http://www.mafhoum.com/press3/96E14.pdf>.

Bigsten, Arne and Jörgen Levin. «Growth, Income Distribution, and Poverty: A Review.» Department of Economics, Göteborg University: 2000, <http://cent.hgus.gu.se/epc/data/html/html/PDF/gunwpe0032.pdf>.

Bird, Adam and Malcolm Brown. «The History and Social Consequences of a Nationalized Oil Industry.» Ethics of Development in a Global Environment: 2 June 2005, <http://

web.stanford.edu/class/e297a/the%20history%20and%20social%20consequences%20of%20a%20nationalized%20oil%20industry.doc>.

«Cairo Conference, 1921.» The British Empire (20th Centry Time Line), <http://www.britishempire.co.uk/timeline/cairoconference.htm>.

Crawford, Stephanie and How Stuff. «What is an IP address?.» <http://works.com>.

Dodge, Toby. «The British Mandate in Iraq, 1914-1932.» The International Institute for Strategic Studies, Middle East Online (Iraq): 2006.

_______. «The British Mandate in Iraq, 1920-1932.» The Middle East Online, Series 2: Iraq 1914-1974 (Cengage Learning EMEA Ltd, Reading): 2006.

Engel, Richard. «Dangers of the Baghdad Plan.» MSNBC: 17 January 2007.

Gavin, Françis J. «Politics, Power and U. S. Policy in Iran, 1950-1953.» University of Pennsylvania (Washington, DC, Berkly): 1958, <http://www.people.fas.harvard.edu/~hpcws/gavin.pdf>.

Ghattas, Kim. «Profile: Egypt's Muslim Brotherhood.» BBC: 9 February 2001.

Hersh, Seymour. «Investigative Journalist Stands by Controversial Account of Osama bin Laden's Death.» ABC News: 14 May 2015.

Herrera, Linda. «Higher Education in Arab World.» Institute of Social Studies (The Hague University – Holland): 2001.

Heydemann, Steven. «Mass Politics and the Future of Authoritarian Governance in the Arab World.» Middle East Politics and Science: 16 December 2014, http://pomeps.org/2014/12/16/mass-politics-and-the-future-of-authoritarian-governance-in-the-arab-world/.

«ISIS Now Has Military Allies in 11 Countries – NYMag.» Daily Intelligencer: 25 November 2014.

Katsakioris, Constantin. «The Soviet-Arab Educational Cooperation in the Cold War.» Network for International Policies and Cooperation in Education and Training: 2008, <http://www.norrag.org/ar/publications/norrag-news/online-version/the-geopolitics-of-overseas-scholarships-awards-old-and-new-providers-east-west-north-south/detail/the-soviet-arab-educational-cooperation-in-the-cold-war.html>.

Lardner, Richard. «US Tells Court Bin Laden Photos Must Stay Secret.» Associated Press: 28 September 2011.

Lawler, Alex, David Sheppard and Rania El-Gamal. «Saudis Block OPEC Output Cut, Sending Oil Price Plunging.» Reuters: 27 November 2014.

«Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinions.» The International Court of Justice (ICJ): 2004.

«London: A Center-Stage for Radical Islamic Incitement to Anti-American and Anti-Israeli Violence and Hatred.» Intelligence and Terrorism Information Center: 1 October 2003.

«Manifestations en Turquie contre les violences israéliennes à Gaza.» Agence France Presse: 21 May 2004.

Montopoli, Brian. «Obama: I Won't Release Bin Laden Death Photos.» CBS News: 4 May 2011.

Nazemoraya, Mahdi Darius. «Plans for Redrawing the Middle East: The Project for a «New Middle East.» Global Research, Centre for Research on Globalization: 18 November 2006, <http://www.globalresearch.ca/plans-for-redrawing-the-middle-east-the-project-for-a-new-middle-east/3882>.

Obama, Barack. «A New Beginning: Speech at Cairo University.» American Rhetoric (Cairo): 4 June 2009, <http://www.americanrhetoric.com/speeches/barackobama/barackobama-cairouniversity.htm>.

«Papers Relating to the Foreign Relations of the United States.» United States Department of State, The Paris Peace Conference: 1919.

Rice, Condoleezza. «Special Briefing on the Travel to the Middle East and Europe of Secretary.» Press Conference (U. S. State Department, Washington, DC): 21 July 2006.

Saxena, Vivek. «ISIS vs ISIL: Which One is it?.» The Inquisitr: 18 June 2014.

«La Situation des chrétiens de Syrie après les affaires de Djézireh.» Centre d'études et d'administration musulmanes (CHEAM) (Paris): November 1937.

«This Strange Institution Called Literature: An Interview with Jacques Derrida.» Acts of Literature: 1991, <http://m.friendfeed-media.com/6e1dcd2d49de156411daf80b-4c655e54082e2256>.

«The Treaty of Peace between the Allied and Associated Powers and Germany.» Signed at Versailles: 28 June 1919.

Valentine, Susan. «E-powering the People: South Africa's Smart Cape Access Project.» Council on Library and Information Resources: March 2004, <http://www.clir.org/pubs/reports/reports/pub125/pub125.pdf>.

Wilkinson, Henry. «Reversal of Fortune: AQIM's Stalemate in Algeria and its New Front in the Sahel.» Global Security Risks and West Africa: Development Challenges. OECD Publishing: 2013.

<http://www.talktalk.co.uk/talktalk/servlet/gben-server-pageserver?article=main.uk.talktalk.static.help.bbhelp.maccode>.

فهرس